جامعة السلطان قابوس
مركز الدراسات العمانية

سلطنة عمان
وزارة التنمية الاجتماعية

واقع الطلاق في المجتمع العُماني

دراسة ميدانية

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

حقوق الطبع والنشر محفوظة ©

شكر وتقدير

إنّ نجاح العمل الحكومي منوط في المقام الأول بتفعيل العمل المشترك، والتكامل الفاعل بين مؤسسات الدولة وهذا ما حظيت به هذه الدراسة الاستراتيجية التي شملت جميع محافظات السلطنة، فهي باكورة عمل اللجنة المشتركة بين جامعة السلطان قابوس ووزارة التنمية الاجتماعية، لدعم الجهود البحثية في المجال الاجتماعي في السلطنة. إنّ هذا العمل البنّاء والجهد المشترك لم يكن ليرى النور لولا تعاون المسؤولين في كل من وزارة التنمية الاجتماعية وعلى رأسهم معالي الشيخ الوزير وسعادة الدكتور وكيل الوزارة، وجامعة السلطان قابوس وعلى رأسهم سعادة الدكتور رئيس الجامعة والأستاذ الدكتور نائب الرئيس للدراسات العليا والبحث العلمي، فلهم جُلّ الشكر والتقدير.

لقد استدعى العمل في هذه الدراسة تضافر الجهود، وتنوع الخبرات، وكانت متعة العطاء تُترجِم معاني العمل ضمن فريق متعدد الاختصاصات، ومن هذا المنطلق يسعدني أن أشكر كل فرد من أفراد فريق العمل، و الأخوة و الأخوات في وزارة التنمية الاجتماعية الذين لم يدّخروا جهداً في سبيل إخراج هذا العمل بالصورة المناسبة،فالشكر موصول للأستاذ/خلفان بن حارب الجابري مدير عام التخطيط والدراسات بوزارة التنمية الاجتماعية ،والدكتور يحيى بن محمد الهنائي مدير عام التنمية الأسرية بوزارة التنمية الاجتماعية، والأستاذة/نعيمة بنت حميد البلوشي مديرة دائرة الدراسات والمؤشرات بوزارة التنمية الاجتماعية. كما أخصّ بالشكر جامعي البيانات من المديريات العامة للتنمية الاجتماعية والمتطوعين من مختلف محافظات السلطنة، الذين ساهموا بكل فاعلية في مرحلة الدراسة الميدانية بالإضافة إلى ملاحظاتهم وخبرتهم المباشرة مع مجتمع الدراسة، التي أسهمت بشكل مباشر في تشكيل أدوات الدراسة وتصحيح مسارها.

كما أودّ أن أتقدم بالشكر الجزيل لزملائي الباحثين من جامعة السلطان قابوس على ما بذلوه من جهد في هذا العمل البحثي الكبير. أشكر الدكتورة عايدة فؤاد النبلاوي الباحث المشارك ورئيس الفريق المناوب التي قدمت الكثير من خبرتها وتخصصها وجهدها خلال مراحل الدراسة المختلفة. كما أخص بالشكر الأستاذ الدكتور علي مهدي كاظم الذي لم يبخل علينا بخبرته في المجال الإحصائي خلال مرحلة تحليل النتائج. وأشكر الباحثين المشاركين الأستاذ الدكتور سمير إبراهيم حسن، والمكرمة الدكتورة منى بنت عبدالله البحراني والسيدة الدكتورة مليكة المرداس البوسعيدي، والدكتور سلطان بن محمد الهاشمي الذين أثروا الدراسة بآرائهم وتحليلهم ومراجعتهم. كما أتوجه بالشكر إلى الدكتور أحمد بن يحيى الحضرمي لمساندته الإحصائية والدكتور عبد الوهاب جودة، والدكتور مصطفى أبو شيبة، والدكتور علي إبراهيم لجهدهم في تحكيم أداة الدراسة وإبداء ملاحظاتهم القيّمة حولها. والشكر موصول لطلبة جامعة السلطان قابوس الذين ساهموا في الدراسة الميدانية و إدخال البيانات الكمية والنوعية، متمنية لهم النجاح والتوفيق.

ولا أنسى أن أقدم شكري وتقديري لزملائي في مركز الدراسات العُمانية وفي مقدمتهم الدكتور مدير المركز، والأخوة والأخوات في قسم الدراسات والبحوث: السيدة نجاح بنت هلال البوسعيدي، والأستاذ عبدالله بن حمد المعني، والأستاذة تهاني بنت عبدالله الحوسني، والأستاذة وطفة بنت مسعود الفارسي الذين لولا مجهوداتهم الكبيرة لم تكن لتخرج هذه الدراسة في صورتها الحالية.

كما أشكر كل من ساهم في تقديم وإخراج هذه الدراسة: الدكتور محمد العمراوي والأستاذة زكية بنت ناصر العذالي الذين قاما مشكورين بمراجعة الدراسة مراجعة لغوية، والفاضل محمد بن سليمان الأغبري والفاضل عزير بن جمال الزدجالي الذين أخرجا لنا الدراسة بصورة فنية متناسقة.

إنني حقًّا ممتنة أولًا وأخيرًا لإخواني وأخواتي الذين شاركونا التفاصيل المؤلمة لتجاربهم الشخصية في الطلاق واضعين بين أيدينا كنوزًا من المعرفة ، لم يكن فريق البحث ليحصل عليها لولا ثقتهم ومشاركتهم في الدراسة، راجية من الله العليَ العظيم أن تكون هذه الدراسة بذرة طيبة يحصدُ الجميع طيب ثمرها، مقدمة اعتذاري نيابة عن فريق البحث عن أي تقصير يردُ فيها، ويحدوني الأمل كذلك أن تكون هذه الدراسة مرجعًا لصناع القرار لما فيه صالح المجتمع العُماني واستقراره.

د. عهود بنت سعيد بن راشد البلوشي

الباحثة الرئيسية و رئيسة الفريق البحثي

ملخص تنفيذي

شهدت السلطنة في العقود الأربعة الأخيرة تحولات سريعة في مختلف مجالات الحياة أدت إلى حدوث تغيرات عميقة وواضحة في الأسرة العُمانية وامتدت إلى الأدوار الاجتماعية التي تلعبها. ومع الازدياد التدريجي في أعداد المطلقين والمطلقات نتيجة للزيادة السكانية والعمرية، تُظهر التعدادات السكانية و معدلات الطلاق (العام والخام) انخفاضًا على المستوى النسبي للمطلقين خلال السنوات الماضية؛ كما تشير الإحصاءات إلى أن المطلقات يشكلنَ النسبة الأعلى من إجمالي المطلقين في السلطنة.

وتأتي هذه الدراسة– التي جاءت في إطار التعاون المشترك بين جامعة السلطان قابوس ممثلة في مركز الدراسات العُمانية ووزارة التنمية الاجتماعية– لاستقراء تداعيات التحولات المجتمعية المعاصرة على استقرار الأسرة العُمانية، والتعرف على واقع الطلاق في المجتمع العُماني في ضوء الأهداف التالية:

١. الكشف عن واقع الطلاق في المجتمع العُماني إحصائيا

٢. رصد أسباب حدوث الطلاق في المجتمع العُماني

٣. التعرف على الآثار المترتبة على حدوث الطلاق

٤. وضع مقترحات–في ضوء نتائج الدراسة– للحد من الطلاق في المجتمع العُماني

وتعد هذه الدراسة من البحوث الوصفية التحليلية التي تستند على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، مع الجمع بين منهجي البحث الكمي والكيفي لتحقيق فهم أدق لموضوع البحث. شمل تطبيق الدراسة كافة محافظات السلطنة ممثلة في (١٩) ولاية، وشملت عينة الدراسة (٣٩٦) مطلقة و(١١٧)مطلقا.

وقد واجه فريق العمل تحديات مختلفة بسبب حساسية موضوع الدراسة، وقلة الوعي بجدوى الدراسات البحثية من قبل أفراد المجتمع، وصعوبة الوصول إلى عينة ممثلة لهذه الفئة على مستوى السلطنة تمثل ذلك في ضعف استجابة المبحوثين– من المطلقين الذكور ومن المطلقين والمطلقات في المستويات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية المتوسطة والمرتفعة– وعدم رغبتهم في الإفصاح عن تجربتهم. كما أن قلّة الدراسات المحلية السابقة في هذا المجال وقلّة الإحصاءات المتوافرة في الجهات الرسمية وتضاربها في بعض الأحيان أضاف عبئًا إضافيًا على فريق الدراسة، ترتب عليه إجراء المزيد من المقارنة بين البيانات المختلفة وإعادة جدولة بعض الاحصاءات للوصول للأرقام التي تلبي احتياجات الدراسة الحالية.

وبينت نتائج الدراسة– من خلال العينة المدروسة– أن الطلاق يزداد بين الفئات الشابة والفئات ذات المستويات التعليمية والاقتصادية المنخفضة. كما أظهرت الإحصائيات الرسمية لتعداد عام ٢٠١٠م أن ٤٧% من المطلقات في السلطنة يحصلن على راتب الضمان الاجتماعي مما يعكس وضعهن الاقتصادي الصعب حيث جاءت هذه النتائج مطابقة لتحليل بيانات التعدادات السكانية الثلاث.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن احتمالية حدوث الطلاق تزداد خلال السنوات الأربع الأولى من عمر الزواج، ويرجع سوء التوافق الزواجي إلى أسباب عديدة منها: الزواج التقليدي، والزواج بالإكراه، وعدم توفر مسكن مستقل. كما أنه مؤشر واضح على صعوبة تأقلم بعض المتزوجين على الحياة الزوجية وما تحمله من مسؤوليات وواجبات على الطرفين.

وعلى الرغم من تنوع **أسباب وقوع الطلاق** لدى عينة الدراسة إلا أن استجابات الذكور والإناث تشير إلى أن العنف بكافة أشكاله المادية واللفظية يأتي في طليعة قائمة أسباب وقوع الطلاق، في حين وُجِدت أسباب مشتركة بين الجنسين وإن اختلفت في الترتيب. وحسب عينة المطلقين الذكور تكمن أهم ثلاثة أسباب للطلاق في: عدم رغبة الزوجة في استمرار الحياة الزوجية مع عدم مراعاتها للحقوق الزوجية، وعدم التوافق و الشقاق بين الزوجين، بالإضافة إلى الزواج التقليدي المرتب من قبل الأهل. أما أهم أسباب الطلاق بحسب المطلقات من عينة الدراسة فتمثلت في: عدم الاحترام وسوء المعاملة والإهمال، والانحراف السلوكي للزوج، وهجر الزوجة أو غياب الزوج المستمر. ومن واقع نتائج هذه الدراسة رفع المطلقون و المطلقات —على حد سواء– أصبع الاتهام لتدخلات الأهل في الخصوصيات الزوجية، كما أشارت النتائج إلى أهمية الاستعداد المادي في الاستقرار الزواجي. وقد اتفقت عينة الدراسة من الجنسين على الدور الجوهري للأهل في استقرار الزواج. وبيّنَت النتائج أهمية قيام العلاقة الزوجية على أسس من الاحترام وتحمل المسؤولية لتعزيز التفاهم بين الطرفين في حال حدوث خلافات زوجية. كما أشارت إلى أسباب قد لا تطرح للنقاش بشكل مباشر في المجتمع العُماني، ولكن يبقى تأثيرها خطيرًا على استقرار الزواج والأسرة وهي المشكلات الجنسية المختلفة ومشكلات الإدمان بأنواعه.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة من الجنسين– بنسبة تقارب (٧٠%) – تعاني آثارا مختلفة جراء حدوث الطلاق. وقد زادت نسبة المطلقات اللاتي عانين من مشاكل ما بعد الطلاق عن نسبة المطلقين مما يشير إلى معاناة المطلقات بشكل خاص، مما يؤكد نتائج الدراسات السابقة التي أشارت إلى أن آثار الطلاق تقع بشكل مباشر على المطلقة والأبناء. وبمقارنة **الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية** المختلفة على عينة المطلقين والمطلقات نجد اختلافا في ترتيب هذه الآثار بحسب الجنس حيث يعاني المطلقون بشكل أساسي من الحرمان العاطفي، ونظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي المحيط، والمشكلات المادية، أما المطلقات فتتعاظم معاناتهن من المشكلات المادية، ومنها: عدم توفر مصدر دخل ثابت، وعدم كفاية الدخل، وعدم التزام الأب بدفع نفقة الأبناء، وعدم الحصول على معاش الضمان الاجتماعي. ثم تأتي مشكلات المسكن حيث تواجه (٦٣,٢%) من المطلقات– وخاصة الحاضنات لأطفالهن– مشاكل مرتبطة بعدم وجود مسكن مستقل بعد الطلاق.

وقدمت عينة الدراسة **مقترحات للحد من الطلاق**– من وجهة نظرهم وبحسب خبرة الطلاق التي مروا بها– ومنها: ضرورة مشاركة الفتاة أهلها في اختيار الزوج تليها –بالأهمية نفسها– الإلمام بالمعارف المتعلقة بالحياة الزوجية، وأهمية تثقيف المقبلين على الزواج، وتثقيف المرأة بحقوقها الشرعية في إطار الزواج وعدم تدخل الأهل في خصوصيات الزوجين.

لقد كشفت هذه الدراسة أن مجتمع البحث يتعرض للعديد من ملامح التغيّر، وسوف يشهد المجتمع العُماني مزيدًا من ذلك خلال المرحلة القادمة، و بناءً عليه تقدمت الدراسة بجملة من التوصيات تم تقسيمها إلى المحاور التالية: المحور التوعوي الخاص بالأفراد المقبلين على الزواج وبعموم المجتمع، والمحور العلاجي الخاص بالأزواج المنفصلين أو المطلقين فعليا والمحور القانوني المتعلق بقوانين وبنود الطلاق، والمحور البحثي المتعلق بموضوع الطلاق.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير ..... ج

ملخص تنفيذي ..... هـ

فهرس المحتويات ..... ز

فهرس الجداول ..... ل

فهرس الأشكال ..... ن

الفصل الأول: مدخل الدراسة ٢

مقدمة ٤

أولاً: موضوع الدراسة وأهميته ٦

ثانياً: مشكلة الدراسة ٧

ثالثاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها ٨

رابعاً: مفهوم الطلاق ٩

خامساً: منهجية الدراسة وحدودها ١٠

سادسا: تحديات الدراسة ١٠

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة ١٢

مقدمة ١٤

أولاً: الأطر النظرية في دراسة الاستقرار الزواجي ١٤

أ- الاتجاه الوظيفي ١٤

ب- مفهوم نوعية الزواج ١٦

ج- إعادة الإنتاج (رأس المال الاجتماعي) ١٩

ثانيًا: دراسات الطلاق ٢٠

أ- دراسات الطلاق في مجتمعات الخليج العربية ٢٠

ب- دراسات الطلاق في المجتمعات العربية ٣٠

ج- دراسات الطلاق في المجتمعات الإسلامية ٣٢

د- دراسات الطلاق في المجتمعات الغربية ٣٥

ثالثاً: توجهات الدراسة الحالية ٣٨

أ- الموضوع والقضايا المطروحة ٣٩

ب- القضايا النظرية ٤٠

ج- المنهجية المتبعة ٤٠

الفصل الثالث: الطلاق في المجتمع العُماني من واقع الإحصاءات الرسمية ٤٢

مقدمة ٤٤

أولاً: الحالة الزواجية للسكان العُمانيين ٤٤

ثانيا: معدلات ونسب الطلاق في السلطنة ٤٥

ثالثا: خصائص المطلقين في المجتمع العُماني ٤٦

أ. الخصائص السكانية للمطلقين ٤٦

ب. الخصائص السكنية للمطلقين ٥٥

رابعا: الطلاق في إحصاءات وزارة العدل ٥٩

أولاً: إحصاءات وثائق الزواج واشهادات الطلاق للعُمانيين والوافدين (٢٠٠٢-٢٠١٣) ٥٩
أ. وثائق الزواج..... ٥٩
ب. إشهادات الطلاق..... ٦٠
ثانيا: مقارنة بين إجمالي وثائق الزواج واشهادات الطلاق (عُمانيين و وافدين)..... ٦١
ثالثا: إحصاءات وثائق الزواج واشهادات الطلاق للعُمانيين (٢٠٠٦-٢٠١٣) ٦١
أ. وثائق الزواج للعُمانيين ٦١
ب. اشهادات الطلاق للعُمانيين..... ٦٢
رابعا: الطلاق في سجلات الضمان الاجتماعي..... ٦٣

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية وخصائص عينة الدراسة..... ٦٨
مقدمة ٧٠
أولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية ٧٠
١. مجتمع الدراسة والعينة ٧٠
٢. أداة الدراسة..... ٧٠
٣. صدق الأداة..... ٧١
٤. تدريب جامعي البيانات ٧١
٥. اختبار الأداة..... ٧١
٦. جمع البيانات..... ٧١
٧. إدخال البيانات..... ٧١
٨. التحليل والتفسير..... ٧٢
ثانياً: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة ٧٢
١. الجنس..... ٧٢
٢. التوزيعات المكانية لعينة الدراسة ٧٣
٣. استحقاق الضمان الاجتماعي ٧٤
٤. فئات العمر..... ٧٥
٥. عمر الزواج..... ٧٥
٦. المستوى التعليمي..... ٧٧
٧. الحالة المهنية..... ٧٨
٨. إجمالي الدخل الشهري..... ٧٩
٩. عد الأبناء..... ٨٠
١٠. نوع المسكن..... ٨١
١١. نمط السكن..... ٨١
١٢. عدد غرف المسكن المشترك ٨٢

الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية: ظروف وقوع الطلاق وأسبابه..... ٨٤
مقدمة ٨٦
أولاً: الظروف التي ساهمت في حدوث الطلاق، وكيفية وقوعه..... ٨٦
أ- الظروف التي ساهمت في حدوث الطلاق (مرحلة الزواج)..... ٨٦
١. العمر عند الزواج الأول (مطلقات)..... ٨٦
٢. عدد مرات الزواج..... ٨٧

٣. الترتيب ضمن الزوجات في إطار الزواج الأخير (مطلقات)..... ٨٨
٤. المعرفة السابقة قبل الزواج ٨٩
٥. نوع المعرفة بالطرف الآخر..... ٩٠
٦. صلة القرابة بين الطرفين..... ٩١
٧. موافقة الأهل على الزواج..... ٩٢
٨. توثيق الزواج رسميا..... ٩٢
٩. ظروف وقوع الطلاق..... ٩٢
١٠. عدد مرات الطلاق ٩٣
١١. وقت حدوث الطلاق..... ٩٤
١٢. الظرف الذي تم على إثره الطلاق ٩٥
١٣. من اتخذ قرار الطلاق؟ ٩٦
١٤. محاولات الصلح قبل وقوع الطلاق ٩٧
١٥. جهات التصالح قبل الطلاق ٩٧
١٦. نوع الطلاق..... ٩٨
١٧. توثيق الطلاق رسميا ٩٩
١٨. ضرورة التوثيق للمطلقة..... ١٠٠
ثانياً: أسباب الطلاق في المجتمع العُماني ١٠٠
أ- أسباب الطلاق في تجربة عينة الدراسة (المؤشرات النوعية)..... ١٠١
١. أسباب الطلاق لدى عينة المطلقين..... ١٠١
ب- أسباب الطلاق لدى عينة المطلقات ١١٠
ج- أسباب الطلاق في المجتمع العُماني من وجهة نظر عينة الدراسة (المؤشرات الكمية) ١٢٠
١. الأسباب الخاصة بالحياة الزوجية..... ١٢٣
٢. الأسباب المرتبطة بالأهل والسياق الاجتماعي المحيط..... ١٢٥
٣. الأسباب الشخصية لطرفي العلاقة الزوجية ١٢٦

الفصل السادس: نتائج الدراسة الميدانية: الآثار المترتبة على الطلاق ومشكلات ما بعد الطلاق وآليات الحد منه... ١٢٨
مقدمة ١٣٠
أولاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الطلاق..... ١٣٠
أ- ترتيبات الإقامة (السكن)..... ١٣٠
ب- ترتيبات الإعالة (مطلقات) ١٣٢
١. المسؤول عن نفقة المطلقة..... ١٣٢
٢. مصادر دخل المطلقة..... ١٣٣
٣. مدى كفاية دخل المطلقة..... ١٣٤
٤. اختلاف الظروف المعيشية بين فترة الزواج وبعد وقوع الطلاق..... ١٣٥
ج- ترتيبات حضانة الأبناء بعد الطلاق ١٣٦
١. حضانة الأبناء..... ١٣٧
٢. الحصول على الحضانة ١٣٨
٣. أسباب المحكمة للحصول على الحضانة ١٤٠
٤. المسؤول عن نفقة الأبناء..... ١٤٢

٥. طرق التواصل مع الطرف الآخر في حالة وجود أبناء ١٤٣
٦. أشكال التواصل مع الأبناء في حالة حضانة الطرف الآخر لهم ١٤٥
د- العلاقات الاجتماعية بين الطرفين بعد الطلاق ١٤٧
هـ - مدى تغير العلاقات بالآخرين بين فترة الزواج وبعد الطلاق ١٤٩
ثانياً: الآثار النفسية لخبرة الطلاق ١٥٠
أ. معدلات انتشار آثار خبرة الطلاق لدى عينة الدراسة ١٥٠
ب. آثار خبرة الطلاق لدى عينة الدراسة وفق الأبعاد الوجدانية والمعرفية والسلوكية ١٥٢
١. بُعد الآثار الوجدانية لخبرة الطلاق ١٥٢
٢. بُعد الآثار المعرفية لخبرة الطلاق ١٥٤
٣. بُعد الآثار السلوكية لخبرة الطلاق ١٥٦
ثالثاً: مشكلات ما بعد الطلاق ١٥٨
أ. وجود مشكلات بعد الطلاق ١٥٨
ب. نوع مشكلات ما بعد الطلاق ١٥٩
١. المشكلات المادية ١٦١
٢. نظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي ١٦٢
٣. الحرمان العاطفي ١٦٣
٤. مشكلات خاصة بالظروف السكنية ١٦٤
٥. مضايقات الأهل ١٦٥
٦. أسباب مشكلات تربية الأبناء ١٦٦
٧. مشكلات تربية الأبناء ١٦٧
٨. أسباب اللجوء للتقاضي ١٦٨
٩. مشكلات التقاضي ١٦٩
١٠. مشكلات خاصة بحضانة الأبناء ١٧٠
١١. الحرمان من الأبناء ١٧١
رابعاً: مقترحات لتقليل حدوث الطلاق في المجتمع العُماني من وجهة نظر عينة الدراسة ١٧٢
أ- أهم المقترحات التي تقلل من حدوث الطلاق من وجهة نظر عينة الدراسة (مؤشرات كمية) ١٧٢
ب- أهم المقترحات التي تقلل من حدوث الطلاق من وجهة نظر عينة الدراسة (مؤشرات نوعية) ١٧٥
١. مقترحات عينة المطلقين ١٧٥
٢. مقترحات عينة المطلقات ١٧٦

الفصل السابع: النتائج العامة والتوصيات ١٧٨
مقدمة ١٨٠
أولاً: النتائج العامة ١٨٠
ثانيا: أسباب الطلاق ١٨١
أ. أسباب الطلاق في الحالات المدروسة من واقع البيانات النوعية ١٨١
ب. أسباب الطلاق في المجتمع العُماني عامة من وجهة نظر عينة الدراسة ١٨٢
ثالثا: الآثار المترتبة على الطلاق ١٨٢
أ. الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ١٨٢
ب. الآثار المرتبطة بالأبناء ١٨٣
رابعا: مقترحات عينة الدراسة للحد من الطلاق ١٨٤
خامسا: خلاصة الدراسة وتوصياتها ١٨٤

أ. المحور التوعوي الخاص بالأفراد المقبلين على الزواج وعموم المجتمع ١٨٥
ب. المحور العلاجي الخاص بالأزواج المنفصلين أو المطلقين فعليًا ١٨٦
ج. المحور القانوني المتعلق بقوانين وبنود الطلاق ١٨٨
د. المحور البحثي المتعلق بموضوع الطلاق..... ١٨٩
سادساً: رسم توضيحي ملخِّص للدراسة..... ١٩٠

المراجع..... ١٩٢
مراجع باللغة العربية..... ١٩٤
مراجع باللغة الإنجليزية ١٩٧

الملاحق..... ٢٠٠
الملحق الأول..... ٢٠٢
الملحق الثاني..... ٢٢٤
الملحق الثالث..... ٢٤٨
الملحق الرابع..... ٢٥٢

فهرس الجداول

جدول (١) التوزيع العددي والنسبي للسكان العُمانيين (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية في التعدادات السكانية..... ٤٤
جدول (٢) التوزيع العددي والنسبي للمطلقين العُمانيين حسب الجنس..... ٤٦
جدول (٣) توزيع المطلقين العُمانيين حسب العمر في تعدادات ١٩٩٣/ ٢٠٠٣ /٢٠١٠ ..... ٤٧
جدول (٤) متوسط العمر عند الزواج الأول للعُمانيين بحسب الجنس ٤٨
جدول (٥) توزيع المطلقين العُمانيين حسب العمر والجنس في تعدادات ١٩٩٣/ ٢٠٠٣ /٢٠١٠ ..... ٤٩
جدول (٦) توزيع المطلقين العُمانيين حسب محافظات السلطنة في تعدادات ١٩٩٣/ ٢٠٠٣ /٢٠١٠ ..... ٥٠
جدول (٧) توزيع المطلقين العُمانيين حسب محافظات السلطنة والجنس في تعدادات ١٩٩٣/ ٢٠٠٣ /٢٠١٠ ..... ٥١
جدول (٨) أعلى النسب للمطلقات حسب المحافظات..... ٥١
جدول (٩) أعلى النسب للمطلقين حسب المحافظات ٥٢
جدول (١٠) توزيع المطلقين حسب المستوى التعليمي في تعدادات ١٩٩٣/٢٠٠٣ /٢٠١٠ ..... ٥٢
جدول (١١) توزيع المطلقين حسب المستوى التعليمي والجنس في تعداد ١٩٩٣/ ٢٠٠٣ /٢٠١٠ ..... ٥٣
جدول (١٢) توزيع المطلقين حسب النشاط الاقتصادي في تعدادات ١٩٩٣ / ٢٠٠٣ / ٢٠١٠ ..... ٥٤
جدول (١٣) توزيع المطلقين حسب النشاط الاقتصادي والجنس في تعدادات ١٩٩٣ / ٢٠٠٣ / ٢٠١٠م..... ٥٥
جدول (١٤) نوع المسكن لفئة المطلقين حسب تعدادي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ ..... ٥٥
جدول (١٥) ملكية المسكن لفئة المطلقين حسب تعدادي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ ..... ٥٦
جدول (١٦) توزيع المطلقين والقرابة مع رب الأسرة في تعدادات ١٩٩٣ / ٢٠٠٣ / ٢٠١٠ ..... ٥٧
جدول (١٧) توزيع المطلقين والقرابة مع رب الأسرة والجنس في تعدادات ١٩٩٣ / ٢٠٠٣ / ٢٠١٠ ..... ٥٧
جدول (١٨) توزيع المطلقين والقرابة مع رب الأسرة (مع تفصيل القرابة) والجنس في تعدادات ١٩٩٣/ ٢٠٠٣ / ٢٠١٠ ..... ٥٨
جدول (١٩) إجمالي وثائق الزواج الصادرة من دوائر الكاتب بالعدل خلال الفترة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٣م ٦١
جدول (٢٠) تطور فئات الضمان الاجتماعي في السلطنة ٦٤
جدول (٢١) تطور أعداد المطلقات من فئات الضمان ٦٥
جدول (٢٢) توزيع المطلقات من فئات الضمان حسب المحافظات..... ٦٦
جدول (٢٣) توزيع العينة حسب المحافظات ٧٣
جدول (٢٤) توزيع العينة حسب استحقاق الضمان الاجتماعي ٧٤
جدول (٢٥) توزيع العينة حسب فئات العمر ٧٥
جدول (٢٦) توزيع العينة حسب عمر الزواج..... ٧٦
جدول (٢٧) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي ومتوسط العمر ٧٧
جدول (٢٨) توزيع العينة حسب الحالة المهنية..... ٧٨
جدول (٢٩) توزيع العينة حسب إجمالي الدخل الشهري..... ٧٩
جدول (٣٠) توزيع العينة حسب عدد الأبناء ٨٠
جدول (٣١) توزيع العينة حسب نوع السكن ٨١
جدول (٣٢) توزيع العينة حسب نمط السكن ٨١
جدول (٣٣) توزيع العينة حسب عدد غرف المسكن المشترك ٨٢
جدول (٣٤) توزيع عينة المطلقات حسب العمر عند الزواج الأول ٨٦
جدول (٣٥) توزيع العينة حسب عدد مرات الزواج ٨٧
جدول (٣٦) توزيع عينة المطلقات حسب الترتيب ضمن الزوجات في الزواج الأخير ٨٨
جدول (٣٧) توزيع العينة حسب المعرفة السابقة قبل الزواج..... ٨٩
جدول (٣٨) توزيع العينة حسب نوع المعرفة السابقة بالطرف الآخر ٩٠
جدول (٣٩) توزيع العينة حسب صلة القرابة بين طرفي الزواج ٩١
جدول (٤٠) توزيع العينة حسب موافقة الأهل على الزواج ٩٢
جدول (٤١) توزيع العينة حسب توثيق الزواج..... ٩٢
جدول (٤٢) توزيع العينة حسب عدد مرات الطلاق..... ٩٣
جدول (٤٣) توزيع العينة وفقا لتوقيت حدوث الطلاق ٩٤
جدول (٤٤) توزيع العينة حسب الظرف الذي تم على أثره الطلاق..... ٩٥

جدول (٤٥) توزيع العينة وفقا لمن اتخذ قرار الطلاق ٩٦
جدول (٤٦) توزيع العينة حسب وجود محاولات للصلح قبل الطلاق ٩٧
جدول (٤٧) توزيع العينة حسب جهات التصالح قبل الطلاق ٩٧
جدول (٤٨) توزيع العينة حسب نوع الطلاق ٩٨
جدول (٤٩) توزيع العينة حسب توثيق الطلاق ٩٩
جدول (٥٠) توزيع عينة المطلقات حسب ضرورة توثيق الطلاق ١٠٠
جدول (٥١) أسباب الطلاق لدى عينة المطلقين من البيانات النوعية (ن= ١١٧) ١٠٢
جدول (٥٢) أسباب الطلاق لدى عينة المطلقات من البيانات النوعية (ن= ٣٩٦) ١١٢
جدول (٥٣) توزيع أسباب الطلاق حسب المحاور الثلاثة ١٢٢
جدول (٥٤) نتائج اختبار "ت" لمعرفة أثر متغير النوع في أسباب الطلاق ١٢٣
جدول (٥٥) أسباب خاصة بالحياة الزوجية وفقا للجنس ١٢٣
جدول (٥٦) أسباب الطلاق التي ترتبط بالأهل والوسط الاجتماعي المحيط وفقا للجنس ١٢٥
جدول (٥٧) الأسباب الشخصية للطلاق وفقا للجنس ١٢٦
جدول (٥٨) اختلاف الظروف السكنية بعد الطلاق لدى عينة الدراسة ١٣٠
جدول (٥٩) مسؤولية الإنفاق لدى عينة الإناث ١٣٢
جدول (٦٠) توزيع عينة الإناث حسب مصادر الدخل الأخرى ١٣٣
جدول (٦١) مدى كفاية دخل الإناث في عينة الدراسة ١٣٤
جدول (٦٢) اختلاف الظروف المعيشية بعد الطلاق بين أفراد العينة ١٣٥
جدول (٦٣) توزيع العينة حسب من احتضن الأطفال بعد الطلاق ١٣٧
جدول (٦٤) طرق الحصول على الحضانة لدى عينة الدراسة ١٣٩
جدول (٦٥) توزيع العينة حسب الأسباب التي ارتأتها المحكمة لتحديد الحاضن ١٤١
جدول (٦٦) توزيع العينة حسب طرق التواصل بعد الطلاق في حالة وجود أبناء ١٤٣
جدول (٦٧) أشكال التواصل مع الأبناء في حالة حضانة الطرف الآخر لهم ١٤٥
جدول (٦٨) توزيع العينة حسب طبيعة العلاقة بين الطرفين بعد الطلاق ١٤٧
جدول (٦٩) توزيع العينة حسب تغير العلاقات بالآخرين بعد الطلاق ١٤٩
جدول (٧٠) معدل انتشار آثار خبرة الطلاق ١٥١
جدول (٧١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأعراض الوجدانية وفقا لمتغير النوع وللعينة ككل ١٥٣
جدول (٧٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للآثار المعرفية وفقا لمتغير النوع وللعينة ككل ١٥٥
جدول (٧٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأعراض السلوكية وفقا لمتغير النوع وللعينة ككل ١٥٧
جدول (٧٤) توزيع العينة حسب وجود مشكلات بعد الطلاق ١٥٩
جدول (٧٥) توزيع العينة حسب نوع مشكلات ما بعد الطلاق ١٥٩
جدول (٧٦) توزيع العينة حسب نوع المشكلات المادية ١٦١
جدول (٧٧) توزيع العينة حسب نوع مشكلات نظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي المحيط ١٦٢
جدول (٧٨) توزيع العينة حسب مظاهر مضايقات الأهل ١٦٥
جدول (٧٩) توزيع العينة حسب أسباب مشكلات تربية الأبناء ١٦٦
جدول (٨٠) توزيع العينة حسب نوع مشكلات تربية الأبناء ١٦٧
جدول (٨١) توزيع العينة حسب أسباب اللجوء للتقاضي ١٦٨
جدول (٨٢) توزيع العينة حسب مشكلات التقاضي ١٦٩
جدول (٨٣) توزيع العينة حسب نوع مشكلات حضانة الأبناء ١٧١
جدول (٨٤) أهم المقترحات التي يمكن أن تقلل من حدوث الطلاق من وجهة نظر العينة حسب الجنس ١٧٣

فهرس الأشكال

شكل (١) التوزيع النسبي للحالة لزواجية للسكان العُمانيين (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية في التعدادات السكانية ٤٥
شكل (٢) التطور النسبي للمطلقين العُمانيين حسب الجنس ٤٦
شكل (٣) توزيع المطلقين العُمانيين حسب العمر في تعدادات ١٩٩٣ و ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ ..... ٤٨
شكل (٤) إجمالي إشهادات الطلاق في السلطنة ٦٠
شكل (٥) إجمالي اشهادات الطلاق في السلطنة ٦٠
شكل (٦) اجمالي وثائق الزواج واشهادات الطلاق في السلطنة (عُمانيين ووافدين) للفترة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٣م ٦١
شكل (٧) أعداد وثائق الزواج لحالات زواج (عُماني وعُمانية- عُماني ووافدة -عُمانية ووافد) ٦٢
شكل (٨) معدل استخراج إشهادات الطلاق للعُمانيين في الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٣م ٦٣
شكل (٩) التطور النسبي للمطلقات من فئة الضمان الاجتماعي ٦٥
شكل (١٠) التطور العددي للمطلقات من فئات الضمان الاجتماعي ٦٦
شكل (١١) توزيع إجمالي العينة جغرافيا على محافظات السلطنة ٧٣
شكل (١٢) التوزيع النسبي للعينة في المحافظات حسب الجنس ٧٤
شكل (١٣) توزيع عينة الدراسة حسب فئات العمر ٧٥
شكل (١٤) توزيع عينة الدراسة حسب عمر الزواج ٧٦
شكل (١٥) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي ٧٧
شكل (١٦) توزيع العينة حسب الحالة المهنية ٧٨
شكل (١٧) توزيع العينة حسب إجمالي الدخل الشهري ٧٩
شكل (١٨) توزيع العينة حسب عدد الأبناء ٨٠
شكل (١٩) توزيع عينة المطلقات حسب العمر عند الزواج الأول ٨٧
شكل (٢٠) توزيع العينة حسب عدد مرات الزواج ٨٨
شكل (٢١) توزيع عينة المطلقات حسب الترتيب ضمن الزوجات في الزواج الأخير ٨٩
شكل (٢٢) توزيع العينة حسب نوع المعرفة السابقة بالطرف الآخر ٩٠
شكل (٢٣) توزيع العينة حسب صلة القرابة بين طرفي الزواج ٩١
شكل (٢٤) توزيع العينة حسب عدد مرات الطلاق ٩٣
شكل (٢٥) توزيع العينة وفقا لتوقيت حدوث الطلاق ٩٤
شكل (٢٦) توزيع العينة حسب الظرف الذي تم على أثره الطلاق ٩٥
شكل (٢٧) توزيع العينة وفقا لمن اتخذ قرار الطلاق ٩٦
شكل (٢٨) توزيع العينة حسب جهات التصالح قبل الطلاق ٩٨
شكل (٢٩) توزيع العينة حسب نوع الطلاق ٩٩
شكل (٣٠) توزيع عينة المطلقات حسب ضرورة توثيق الطلاق ١٠٠
شكل (٣١) الأسباب الرئيسية للطلاق بين المطلقين (مؤشرات نوعية) ١٠٣
شكل (٣٢) الأسباب الرئيسية للطلاق بين المطلقات (مؤشرات نوعية) ١١٣
شكل (٣٣) أسباب الطلاق في المجتمع العُماني من وجهة نظر المطلقين ١٢١
شكل (٣٤) أسباب الطلاق في المجتمع العُماني من وجهة نظر المطلقات ١٢١
شكل (٣٥) توزيع أسباب الطلاق حسب المحاور الثلاثة ١٢٢
شكل (٣٦) اختلاف الظروف السكنية بعد الطلاق لدى عينة الدراسة ١٣١
شكل (٣٧) اختلاف الظروف السكنية بعد الطلاق حسب الجنس ١٣١
شكل (٣٨) مسؤولية الإنفاق لدى عينة الإناث ١٣٢
شكل (٣٩) توزيع عينة الإناث حسب مصادر الدخل الأخرى ١٣٣
شكل (٤٠) مدى كفاية دخل الإناث في عينة الدراسة ١٣٤
شكل (٤١) اختلاف الظروف المعيشية بعد الطلاق لدى عينة الدراسة ١٣٥
شكل (٤٢) اختلاف الظروف المعيشية بعد الطلاق حسب الجنس ١٣٦
شكل (٤٣) توزيع العينة حسب من احتضن الأطفال بعد الطلاق ١٣٧

شكل (٤٤) من احتضن الأبناء بعد الطلاق حسب الجنس ١٣٨
شكل (٤٥) طرق الحصول على الحضانة لدى عينة الدراسة ١٣٩
شكل (٤٦) طرق الحصول على الحضانة حسب الجنس ١٤٠
شكل (٤٧) توزيع العينة حسب الأسباب التي ارتأتها المحكمة لتحديد الحاضن ١٤١
شكل (٤٨) توزيع العينة حسب الأسباب التي ارتأتها المحكمة لتحديد الحاضن حسب الجنس ١٤٢
شكل (٤٩) توزيع العينة حسب طرق التواصل بعد الطلاق في حالة وجود أبناء ١٤٤
شكل (٥٠) طرق التواصل بعد الطلاق في حالة وجود أبناء حسب الجنس ١٤٤
شكل (٥١) أشكال التواصل مع الأبناء في حالة حضانة الطرف الأخر لهم ١٤٦
شكل (٥٢) أشكال التواصل مع الأبناء في حالة حضانة الطرف الأخر لهم والجنس ١٤٦
شكل (٥٣) توزيع العينة حسب طبيعة العلاقة بين الطرفين بعد الطلاق ١٤٨
شكل (٥٤) توزيع العينة حسب طبيعة العلاقة بين الطرفين بعد الطلاق والجنس ١٤٨
شكل (٥٥) توزيع العينة حسب تغير العلاقات بالآخرين بعد الطلاق ١٤٩
شكل (٥٦) معدل انتشار اثار خبرة الطلاق ١٥١
شكل (٥٧) توزيع العينة حسب نوع مشكلات ما بعد الطلاق ١٦٠
شكل (٥٨) أنواع مشكلات ما بعد الطلاق حسب الجنس ١٦٠
شكل (٥٩) توزيع العينة حسب نوع المشكلات المادية ١٦٢
شكل (٦٠) توزيع العينة حسب نوع مشكلات نظرة المجتمع والوسط الاجتماعي المحيط ١٦٣
شكل (٦١) توزيع العينة حسب مظاهر مضايقات الأهل ١٦٥
شكل (٦٢) توزيع العينة حسب أسباب مشكلات الأبناء ١٦٦
شكل (٦٣) توزيع العينة حسب نوع مشكلات تربية الأبناء ١٦٧
شكل (٦٤) توزيع العينة حسب أسباب اللجوء للتقاضي والجنس ١٦٩
شكل (٦٥) توزيع العينة حسب مشكلات التقاضي ١٧٠
شكل (٦٦) توزيع العينة حسب نوع مشكلات حضانة الأبناء ١٧١
شكل (٦٧) أهم المقترحات التي يمكن أن تقلل من حدوث الطلاق من وجهة نظر العينة ١٧٣
شكل (٦٨) أهم المقترحات التي يمكن أن تقلل من حدوث الطلاق من وجهة نظر العينة حسب الجنس ١٧٤
الشكل (٦٩) رسم توضيحي ملخِّص للدراسة ١٩٠

الفصل الأول: مدخل الدراسة

مقدمة

لا نفتأ نسمع ونقرأ أن الطلاق في تزايد مستمر، وأن انعكاساته سيئة على الأسرة والمجتمع، وأن الضحايا هم غالبا وبالدرجة الأولى الأطفال والنساء، وأن الأسباب متشابكة، تتراوح بين أسباب المعيشة وضيق ذات اليد، وعدم تفهم الزوجين لبعضهما أو أحدهما للآخر، وتدخل الأهل واختلاف المستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي....إلخ، وقائمة الأسباب طويلة، وكل دراسة تبحث في هذا المجال تؤكد مصفوفة وأولويات مختلفة ترجع إلى هذه الأسباب.

ولعلّ من نافلة القول أن أسباب الطلاق ومعدلاته ومحدداته تختلف من مجتمع إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى في سياق التغير الاجتماعي، وأنه في مراحل التحول الاجتماعي وفترات التغير الاقتصادي السريع وانعكاساته الاجتماعية والثقافية تزداد معدلات الطلاق في سياق تغير أنماط السلوك الاجتماعي الأخرى المختلفة. وعلى الرغم من الدراسات الكثيرة عن الطلاق، فإنه ليس هناك اتجاه ثابت في معدلات أو نسب الطلاق يمكن الركون إليها، ولا أسباب مؤكدة يمكن الوثوق بها تماما. ولذلك تظل مشكلة الطلاق بعواقبها الاجتماعية، مؤشرًا من مؤشرات التفكك الأسري والاجتماعي، حاضرة في كل المجتمعات وفي أجندة الباحثين والمسؤولين الاجتماعيين ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وشؤون الأسرة، وستظل كذلك على الأرجح في المستقبل. ومن المعروف أن معدلات الطلاق في المجتمعات التقليدية أقل منها في المجتمعات الحديثة، بل إن معظم الزيجات في الماضي غير البعيد لم تكن لتنتهي إلا بموت أحد الزوجين. فهل في التحديث أو الحداثة ما يقود إلى الطلاق؟

تتفاوت نسب الطلاق ومعدلاته وتقاليده بين المجتمعات، كما تختلف النظرة إلى الطلاق ومستوى القلق الاجتماعي بشأنه باختلاف المجتمعات وثقافاتها. ورغم تفاوت نسب الطلاق واختلاف معدلاته يظل مشكلة اجتماعية مقلقة للمهتمين بالتماسك الاجتماعي. ويرتفع مستوى القلق خاصة في تلك المجتمعات التي مازال التماسك الأسري، ونمط الأسرة المستقرة، يشكلان فيها قيمة أساسية في منظومة القيم الأخلاقية العامة، فأية ملاحظة بارتفاع معدلات الطلاق فيها يسبب هلعا اجتماعيا ويؤخذ بحساسية زائدة إذ يشكل تهديدا يطال التماسك الاجتماعي عامة، كون الظاهرة تمس التضامن والأمن الاجتماعي، وتطال مجالات تربوية وإنتاجية وأخلاقية مختلفة. وعلى جانب آخر، فإن تراجع القيم المجتمعية حول أهمية التماسك الأسري، وتغير نمط الأسرة من ممتدة إلى نووية، وانحسار وسائل الضبط الاجتماعي التقليدية المتمثلة في دور الأهل وكبار السن في حل الخلافات الزوجية وغيرها من الوسائل–جعلت الطلاق يبدو أمراً عادياً بالنسبة لكثير من الأسر في المجتمعات الحديثة.

والمجتمع العُماني في هذا السياق، هو ضمن المجتمعات التقليدية التي أخذت السير في طريق التحديث، وفي الوقت نفسه يعد من المجتمعات التي تحاول المحافظة على تماسكها وهويتها ومنظومتها الأخلاقية في عالم سريع التغير، ويطال المجتمع العُماني ما يطال المجتمعات المشابهة مما يسمى في أدبيات علم الاجتماع (مشكلات التغير السريع) ومنها على وجه الخصوص مظاهر التفكك الأسري، وما يؤدي إليه من ارتفاع معدلات الطلاق بآثاره المشار إليها.

وواقع الأمر أن المسألة في مجتمعاتنا العربية الاسلامية عموما، هي أن مفهوم الزواج والطلاق في الماضي، بل حتى عهد قريب كان مضبوطا في منظومة القيم والعادات والأعراف، ومضبوطا من قبل العنصر الذكوري برضا أو عدم رضا الطرف الآخر (الأنثى). أما بعد التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الحديثة، لا سيما ما يتصل بتعليم الإناث والمشاركة الاجتماعية الواسعة للمرأة وارتفاع مستوى وعيها، والقوانين الجديدة المتعلقة بمختلف أشكال هذه المشاركة والأفكار الجديدة في المساواة الاجتماعية، إضافة إلى الانفتاح الثقافي والاجتماعي العام، بفعل الثورة الإعلامية التي تنقل كافة مظاهر الحياة وتلبسها كل عقل، بحيث لم يعد

أي فرد بمعزل عن تأثيرها، بل حتى أكثر الناس انغلاقاً أخذت تؤثر في عقله وتفتح عينيه بالقوة شاء أم أبى نقول: بعد كل ذلك، تغير مشهد الأسرة والحياة الزوجية في مجتمعاتنا تغيرا مهما.

إن التحديث والتطورات التكنولوجية في جميع مناحي حياتنا غيرت أنماط حياة الناس وحدَّت من دور الأساليب التقليدية في الضبط الاجتماعي، فاليوم تتراجع القيود القبلية والعائلية والأسرية، وتتزايد النزعة الفردية باتجاه مزيد من الحرية الشخصية والقرار الأكثر حرية على الصعيد الزواجي. وباختلاف سرعة التحديث ومستوياته تختلف معدلات الطلاق، لذلك قد نجد أن معدلات الطلاق في المدن أكثر منها في الأرياف والبوادي، وفي المجتمعات الحديثة أكثر منها في المجتمعات التقليدية حسب ما أشار إليه تراث علم الاجتماع.

ولعل الأمر في معظم الحالات يتعلق بالخلل والتمييز في التربية وفي التنشئة الاجتماعية للأبناء بشكل عام، فالنظرة السائدة في مجتمعاتنا التقليدية لا تزال ترى أن ليس على الرجل تقديم تنازلات بل يجب أن يبقى في موقع المتسيد، ولكن الفتاة اليوم بعد أن تعلمت واشتغلت ووصلت إلى درجة متقدمة من الثقافة والاستقلالية، تصبح غير متقبلة لإغفال رأيها ودورها من قبل زوج لا يزال فكره الاجتماعي مستغرقاً في العرف، ومبنيًا على ثوابت الماضي.

إضافة إلى كل ما سبق، يمكن أن تلعب النصوص القانونية والشرعية بشأن الطلاق دورا هاما في زيادة معدلاته أو نقصانها، تبعًا لمدى ما تضعه تلك النصوص من قيود على الطلاق، ومدى سهولة إنجاز عملية الطلاق سواء كان الطلاق بطلب من المرأة أم بطلب من الرجل. في هذا المشهد ينتشر الحديث عن الشراكة الزوجية المتساوية في الحقوق والواجبات والمسؤوليات، وأنها شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة، مع ضرورة الابتعاد عن التصلب في الرأي، والحوار والاستشارات الاجتماعية المتخصصة، وإمكانية الوصول إلى تسويات حول الحياة الزوجية المشتركة، لقد أصبح ذلك حديث ندوات ودراسات وحلقات نقاش وقبل كل شيء حديثا يوميا في أروقة البيوت الزوجية. فكيف يتعامل الناس اليوم مع هذا النوع الجديد من الوعي الاجتماعي المتعلق بالأسرة والعلاقة بين الأزواج؟ وما عمق أثره على العلاقات الزوجية وعلى المجتمع عامة؟

لا نسجل اكتشافًا علميًا فذًّا بقولنا أن للطلاق آثار مختلفة على المستوى الفردي والاجتماعي، فذلك أمر ثابت على مستوى الفهم والحس العام، والحدث الجاري. وفي الصعيد البحثي العلمي بينت ذلك دراسات كثيرة، في متناول اليد، في محيطنا العربي والإسلامي، يمكننا العودة إليها.

ولا تتوافر في السلطنة سوى دراسات قليلة متفرقة حول الطلاق– ليس بينها على حد علمنا – دراسة شاملة ومتعددة الأبعاد والأغراض يمكن الركون إليها في معدلات الطلاق وتقييم آثاره المختلفة بحيث تتيح للمهتمين وأصحاب القرار تقييم مدى خطورة الطلاق والطريقة الأكثر حكمة في التعامل مع آثاره. مما يحتاج —بنظرنا– إلى دراسة مسحية شاملة حول هذا الأمر يقوم بها فريق عمل بحثي أكاديمي متخصص في البحث والتحليل الاجتماعي، يمكنه أن يضع بين أيدي المهتمين قاعدة من البيانات والمؤشرات والتفسيرات الممكنة التي يمكن الاطمئنان إليها. ولعل ما يزيد من قيمة العمل على هذا البحث الشامل أن وزارة التنمية الاجتماعية وضعت مشكلة الطلاق في أولوياتها بين سلسلة من مشروعات البحث التي تخطط لها.

في إطار ما سبق يأتي هذا البحث، فهو من ناحية استجابة لحاجة معرفية علمية أكاديمية تمثلها الأهمية الاجتماعية للموضوع نفسه، ومن ناحية أخرى استجابة لحاجة عملية تتمثل بطلب وزارة التنمية الاجتماعية وأهدافها الاجتماعية الإجرائية الخاصة بها.

أولاً: موضوع الدراسة وأهميته

موضوع الطلاق من الموضوعات الهامة، وهو ذو أبعاد تشريعية وثقافية واجتماعية ، وله انعكاسات تربوية ونفسية واقتصادية تتصل بالاستقرار الاجتماعي. والموضوع يتعلق بمؤسسة الزواج التي تعتبر أهم المؤسسات الاجتماعية والأساس في إعادة إنتاج المجتمع واستمراره في مختلف أبعاده الوجودية.

لا شك أن الزواج والطلاق عمليتان اجتماعيتان ترتبطان ارتباطا وثيقا بنسق القيم والمعايير السائدة في كل مجتمع، فكل ثقافة تنطوي على تصورات ورؤى ومفاهيم متكاملة تشكل إطارًا مرجعيًا مرشدًا في التعامل بين أفراد المجتمع ومؤسساته، بحيث تشكل نسقا يجمع في طياته مجموعة من التصورات والأفكار والأفعال وأنماط السلوك الواقعية، كما يمارسها الأفراد في مواقف معينة؛ فكل نظام اجتماعي يتأسس على منظومة قيم تؤسس لمجموعة من التوقعات والمعايير والأدوار والمواقف والاتجاهات التي تشكل ممارستها اليومية من قبل أفراد المجتمع ومؤسساته قاعدة لإعادة انتاج البناء الاجتماعي، والحفاظ على ترابطه واستقراره واستمراره. وضمن هذه المنظومة تندرج النظرة إلى مشكلة الطلاق وتقييمها اجتماعياً.

وقد دُرس الطلاق غالبا انطلاقا من كونه ظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بآليات التغير الاجتماعي في المجتمع. ولذلك شاع النظر إلى الطلاق على أنه ظاهرة حضرية موطنها الوسط المديني، نظرا لارتفاع معدلات الطلاق في الحضر مقارنة بالريف. وقد انعكس ذلك في أن نطاق دراسات الطلاق وما يتصل به من آثار مختلفة كاد ينحصر في دراسة الوسط المديني، ويقتصر على ما تقدمه المحاكم الشرعية والقضاء من بيانات. ولذلك لا بد من الانتباه إلى أن الواقع الفعلي يبين أن كثيرًا من حالات الطلاق نادرا ما تصل إلى القضاء خاصة في سياق المجتمعات التقليدية والريفية. ولا ريب أن اهتمام الدارسين بهذا الجانب، واقتصارهم على إحصاءات المحاكم الشرعية، وبحث تأثير التشريعات المدنية المنظمة للزواج والطلاق على ثبات أو تغير معدلاته، يشكل إحدى جوانب مشكلة الطلاق، والاقتصار عليه فقط يبعدنا عن تناول هذه القضية في فضائها الاجتماعي الثقافي الواسع.

وربما كان موضوع الطلاق من أكثر الموضوعات تناولاً من قبل الباحثين عالميًا وإقليميًا، ولكن قلما نجد في التراث البحثي تناولًا شاملًا للظاهرة بشكل مترابط ومتكامل لمختلف أبعادها؛ فقد تنوعت مجالات تركيز الباحثين الذين درسوا الطلاق. وغالباً ما يبرز البعد الاقتصادي باعتباره أهم أبعاد ظاهرة الطلاق من حيث تأثيره الأساسي في الاستقرار الزواجي، حيث تقف أحيانا العوامل الاقتصادية حائلا دون استمرار الزواج؛ فعجز الزوج عن الإنفاق مثلاً، أو عمل الزوجة، قد يؤثر كلاهما تأثيرا مزدوجا على الاستقرار الزواجي.

كما يبين التراث البحثي أن معظم دراسات الطلاق اهتمت بالأسباب التي تؤدي إليه والآثار المترتبة عليه. واهتمت الدراسات الأجنبية بشكل خاص، بتتبع اتجاه معدلات الطلاق، ومدى تأثير التشريعات المدنية المنظمة للزواج والطلاق على ثبات أو تغير معدلاته. كما تناولت بعض الدراسات مرحلة ما بعد الطلاق التي شغلت حيزا لا بأس به من اهتمام الباحثين. وهكذا يظهر أن دراسة الطلاق ما زالت تحتاج للمنظور الشامل بحيث تبدأ من مرحلة ما قبل الزواج، وتنتهي بما بعد الطلاق. وهذا ما اهتمت به دراستنا الراهنة، التي تتناول دراسة الطلاق من وجهة نظر بنائية ذات أبعاد تشريعية، وثقافية، واجتماعية، واقتصادية.

ومن هنا يتحدد موضوع الدراسة بالاهتمام بدراسة الأبعاد الأساسية لموضوع الطلاق، من خلال الكشف عن حجمه وما يرتبط به من ظروف ساهمت في حدوثه، والكيفية التي تم بها، وأسباب الطلاق، والآثار المترتبة على ترتيبات الإعالة والإقامة والحضانة ونمط العلاقات ما بعد الطلاق، ومشكلات ما بعد الطلاق، والأعراض النفسية لخبرة الطلاق، وكيفية الحد منه.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تكمن أهمية الأسرة في أنها المؤسسة الاجتماعية الأولى، التي من خلالها يتم نقل الإرث الاجتماعي والثقافي للأجيال الجديدة. ومن هنا يعد استقرار الأسرة ضمانًا لاستمرار الهوية الثقافية، والأمن والدعم النفسي والاجتماعي لأعضائها؛ وذلك من خلال جو الرعاية الذي توفره لأفرادها، باعتبارها الوحدة الاجتماعية الأساسية التي توفر شبكة الالتزامات والتضامن والاعتماد المتبادل بين أعضائها. وقد ظلت الأسرة متماسكة حتى فترة قريبة في مجتمعات الخليج العربي، وبدأ كثيرون يلحظون اليوم مؤشرات تدل على بعض مظاهر التفكك الأسري في هذه المجتمعات، ويعد الطلاق إحداها، إلى جانب العديد من المشكلات الأسرية الأخرى التي تؤثر سلبا على الوظيفة الاجتماعية التربوية للأسرة، ودورها الرئيس في حماية أفرادها وتأمين جو التنشئة والرعاية السليمة لهم.

وكما سبق القول، يعد الطلاق أحد مظاهر عدم الاستقرار الزواجي واستحالة العشرة بين الزوجين، مما يترتب عليه إنهاء الرابطة الزوجية. كما تعكس هذه المشكلة طبيعة النسق البنائي للزواج وما يعتريه من عدم استقرار، يؤدي إلى اختلال في وظيفته الاجتماعية، حيث يعكس الطلاق خللًا بنيويا داخل النسق الأسري. وهذا يسهم بدوره في عدم استقرار النسق الزواجي، ويؤثر في نسق القرابة، و يؤدي إلى تأثيرات سلبية على النسق التربوي والاجتماعي العام. فالطلاق يعدُّ حالة من حالات اختلال التوازن، يعكس ضعفا في الترابط البنيوي للنسق الأسري، ونوعا من الانحراف عن نسق المعايير الخاصة بالحياة الزوجية والقواعد المنظمة لها اجتماعيا وثقافيا.

لقد بينت دراسة استقصائية لواقع الطلاق في مجتمعات الخليج العربية، صادرة عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٣م، أن الأسرة الخليجية تمر بمرحلة حرجة ومنعطف خطير تمثله مشكلات عدم العدالة في التعدد، وظهور بعض أنواع العنف الأسري، وازدياد معدلات الطلاق (باقادر، ٢٠٠٣).

وفي سياق المجتمع العُماني، شهدت السلطنة في العقود الثلاثة الأخيرة تحولات سريعة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد أدت ظروف عملية التحول والتحديث إلى تغيرات واضحة في الأسرة العُمانية، وهذا التغير لم يصب شكل الأسرة فحسب بل امتد إلى أدوارها الاجتماعية.

وبناء على ما تقدم، تتناول الدراسة قضية اجتماعية مهمة في المجتمع العُماني المعاصر وهي الطلاق، تحتاج إلى تناول يتميز بالسعة والشمول بحيث يتضمن كافة مكونات الطلاق من أسباب وآثار، ومشكلات ما بعد الطلاق، وآليات الحد منه. ولذلك، تحاول الدراسة الراهنة معالجة الطلاق باعتباره مشكلة اجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بآليات التغير الاجتماعي في المجتمع. كما يبين التراث الخاص ببحوث الطلاق، أنه ذو بعد اقتصادي هام، حيث تقف العوامل الاقتصادية أحيانا، حائلا دون استمرار الزواج. كما يتأثر الطلاق أيضا بالنسق الثقافي السائد في المجتمع الذي يحدد طبيعته الخاصة والأسباب المرتبطة به، فهناك أسباب خفية، وأخرى لا يجد المجتمع بأسا من إعلانها في نطاق ثقافته. إلى جانب هذه الأسباب المفترضة؛ هناك القضايا المتعلقة، بإجراءات الطلاق، ومراحل التصالح والتحكيم بين الزوجين، وتداعيات الطلاق، وسبل الحد منه ومن آثاره السلبية.

بالاسترشاد بما سبق نتساءل عن حالة الطلاق في المجتمع العُماني، وحجمه وانتشاره في محافظات السلطنة؟ وإلى أي مدى يعكس مرحلة التحول التي يمر بها المجتمع؟ في سياق سياسات اجتماعية وطنية تحرص على دعم الاستقرار الأسري، ومن خلال إيمان ديني ومنظومة قيم مستمدة منه، وأعراف وتقاليد تعلي من قيمة التماسك والتكافل الاجتماعي والترابط الأسري.

كما نتساءل عن الظروف التي ساهمت في وقوع الطلاق في هذا السياق الاجتماعي الثقافي، وما الكيفية التي يتم بها وقوع الطلاق؟ وما أسباب الطلاق في المجتمع العُماني المعاصر؟ وما الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الطلاق؟ ما نوع مشكلات ما بعد الطلاق للمطلقين وللمطلقات؟ وما الأعراض النفسية لخبرة الطلاق؟ وما الآليات التي يمكن أن تحد من تزايد حالات الطلاق ومعدلاتها، وطرق التعامل مع عواقبها في المجتمع العُماني؟

إن التعامل مع هذه التساؤلات يتطلب دراسة تغطي مختلف محافظات السلطنة، وتصف الطلاق واقعيا ميدانيا في السياق الجغرافي والاجتماعي؛ ذلك أن أغلب الدراسات تركز على دراسة الطلاق في بيئات حضرية، أو قد تقتصر على ساحات القضاء، وأحيانا تركز على فئة المطلقات، وفي إطار أسر الضمان الاجتماعي، كما هو الأمر في العديد من البحوث سواء على المستوى المحلي أو مجتمعات الخليج العربية.

كما أن من الأهمية بمكان دراسة الطلاق في السياق الثقافي المحلي من منطلق أنه يختلف وفقا للسياق الاجتماعي الثقافي الذي يحدث فيه والحسَ العام الذي يندرج فيه، المتمثل في السن المفضل للزواج، وقرار الطلاق، ومعايير اختيار الشريك، وتصورات الحياة الزوجية وبناء الأسرة ونموذجها وحجمها، مما يشكل، في مجموعه، الأبعاد المؤثرة على الاستقرار الزواجي، والأساس الذي تقوم عليه احتمالات عدم الاستقرار متدرجة من حيث قوتها وأثرها على الرابطة الزوجية، أو دورها في ضعفها وأثرها في حدوث الطلاق.

ثالثاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها

الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو الكشف عن واقع الطلاق في المجتمع العُماني المعاصر. وذلك من خلال رصد الطلاق، وخصائص المطلقين في المجتمع العُماني وعلاقة هذه الخصائص بالطلاق، فضلا عن الكشف عن أسباب الطلاق وتداعياته. ومن ثم تبلورت **أهداف الدراسة في:**

١. الكشف عن واقع الطلاق في المجتمع العُماني إحصائيا
٢. رصد أسباب حدوث الطلاق في المجتمع العُماني
٣. التعرف على الآثار المترتبة على حدوث الطلاق
٤. وضع مقترحات للحد من الطلاق في المجتمع العُماني

ومن ثم، تتحدد **تساؤلات الدراسة** في:

١. ما حجم الطلاق في المجتمع العُماني؟ وما حدود انتشاره جغرافيا من واقع الإحصائيات الرسمية؟
٢. ما الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمطلقين من الجنسين؟
٣. ما ظروف مرحلة الزواج؟ وكيفية حدوث الطلاق؟
٤. ما أهم أسباب الطلاق في تجربة عينة الدراسة؟ وأسبابه في المجتمع العُماني بوجه عام؟
٥. ما أهم الآثار المترتبة على الطلاق (الاقتصادية والاجتماعية و النفسية لخبرة الطلاق)؟
٦. ما نوع مشكلات ما بعد الطلاق؟
٧. ما الآليات الممكنة للحد من الطلاق في ضوء خصوصية المجتمع العُماني؟

رابعاً: مفهوم الطلاق

يعرّف الطلاق شرعًا بأنه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص مشتق من مادة أطلق أو حل عقدة النكاح بلفظ الطلاق (سماره، ٢٠٠٢:٢٧١). كما يعرف الطلاق في القانون العُماني بأنه " حل عقد الزواج بالصيغة الموضوعة له شرعا، ويقع الطلاق باللفظ، أو بالكتابة، وعند العجز عنهما فبالإشارة المفهومة" (قانون الأحوال الشخصية، ٣٢/١٩٩٧: مادة "٨١"). وفي علم الاجتماع يعرف الطلاق بأنه إنهاء العلاقات الزوجية بحكم الشرع والقانون ويترتب عليه إزالة ملك النكاح (الخشاب، ١٩٩٣:٣٥).

ويعرف وليام جود (Good, 1968) الطلاق بأنه طريقة منظمة لوضع نهاية اختيارية للزواج، وهو شكل من أشكال الانحلال الزواجي الاختياري مثل الهجر والانفصال الناجم عن اتفاق الطرفين. ويختلف الطلاق عن ذلك على أساس أنه قرار رسمي سواء من جانب طرفيه أم من جهة رسمية، كما يسمح الطلاق لكلا الزوجين بالزواج مرة أخرى.

كما يعرف الطلاق بأنه وجه آخر للزواج، فالزواج عقد منظم ومشاركة بين الرجل والمرأة، أو بين الأسرتين، سواء أكان رسميًا موثقًا أم غير رسمي في نطاق القواعد العرفية، ويترتب عليه مجموعة من الحقوق والواجبات للطرفين. وتتحدد مشروعيته في نطاق الشريعة الإسلامية بأنه عقد يفيد حل استمتاع كل من الطرفين بالآخر على الوجه المشروع. أما الطلاق فهو أبغض الحلال، غير أنه مباح شرعا لرفع الضرر عن أحد الزوجين أو كليهما حيث إنه إنهاء لهذه الرابطة المشرعة بين الجنسين، لذا فهو أحد مظاهر عدم الاستقرار الزواجي واستحالة العشرة بين الزوجين، سواء كان لأسباب تتعلق بالزوجين أم بعلاقة أحدهما بأسرة الآخر أم بالأسرتين معا أم غير ذلك، ويترتب عليه إنهاء الرابطة الزوجية، ومن ثم انهيار لمنظومة الأدوار والعلاقات داخل الأسرة. ويختلف الطلاق حسب كونه رجعيا وبائنا، كما تختلف طبيعة الطلاق وفق عقد الزواج، فهناك طلاق رسمي موثق، وطلاق يتم في نطاق العرف السائد.

وبناء على ما تقدم، يمكن تعريف الطلاق بأنه: انفصال محدد شرعا وقانونا، وانهيار لمنظومة الأدوار والعلاقات داخل مؤسسة الزواج (الأسرة)، وتتم إجراءاته بشكل رسمي موثق أو غير موثق، سواء برضا الطرفين أم بدون رضا أحدهما، ويترتب عليه حقوقًا لكلا الطرفين.

أما **مفهوم الطلاق إجرائيا**، فيعرف في هذه الدراسة بأنه انفصال محدد شرعا وقانونا، وتتم إجراءاته بشكل رسمي موثق أو غير موثق، سواء برضا الطرفين أو بدون رضا أحدهما أحيانا. وتعرف **المرأة المطلقة**، في هذه الدراسة بأنها امرأة قد طلقت بعد الدخول بها شرعا، أي امرأة تزوجت وقضت فترة زمنية من العيش مع زوجها، ونتيجة حدوث خلافات لسبب أو آخر حدث الطلاق. وقد تستقر في معيشتها بشكل مستقل أو مع أسرتها، وقد تعتمد في المعيشة على نفسها، أو على كفالة أسرتها ، و قد يكون معها أطفال أو بدون أطفال. أما **المطلق**، فهو رجل سبق له الزواج وانتهى بالطلاق. ويعد مطلقا بالنسبة للجنسين في هذه الدراسة، كل فرد انتهى زواجه بالطلاق.

خامساً: منهجية الدراسة وحدودها

تعد هذه الدراسة من البحوث الوصفية التحليلية، لكي تفي بمتطلبات معالجة متكاملة لموضوع الدراسة. كما تستند الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، مع محاولة الجمع بين الأسلوب الكمي والكيفي لتحقيق مقاربة أدق لفهم واقع الطلاق وتفسيره؛ من خلال معرفة ظروف وقوع الطلاق وأسبابه وتداعياته، وآليات الحد من انتشاره.

أما بالنسبة لحدود الدراسة فتشتمل على:

- الحدود المكانية، حاولت الدراسة أن تغطي محافظات السلطنة وعددها (١١) محافظة من خلال (١٩) ولاية تم اختيارها بشكل عشوائي.
- الحدود البشرية، شملت الدراسة عينة بلغت (٥١٣) مفردة من الجنسين تنتمي لمحافظات السلطنة.
- الحدود الزمنية، استغرق العمل على هذه الدراسة في الفترة من بداية عام ٢٠١١م حتى نهاية ٢٠١٤م، وكان العمل الميداني في صيف عام ٢٠١٣م.

سادسا: تحديات الدراسة

يختلف البحث في المجال الإنساني عن نظيره العلمي في جوانب عديدة، لعل أهمها أنه يبحث الإنسان الذي هو فوق احتمالات القياس و التعميم ، فمهما تشابهت الظروف و المسببات يبقى كل إنسان حالة خاصة لا تشبه سواها بشكل مطلق، وهنا يكمن التحدي الأبرز لأي موضوع اجتماعي يتم بحثه، فلا ثوابت ولا مسلمات هنا وإنما هي محاولة لفهم و تفسير الواقع الاجتماعي.

لا يخفى على أحد أن التحدي الأول يكمن في دراسة موضوع بحساسية "الطلاق" ، وعدم تقبل المبحوثين للإفصاح عن تفاصيل التجربة، التي بلا شك لا تخلو من ألم و ذكرى لصاحبها، مع طبيعة المجتمع العُماني المحافظ ،حيث يعتبر الخوض في هكذا مواضيع شأن خاص لا يمكن اقتحامه، و لو كان على سبيل البحث و الدراسة مع ضمان سرية بيانات المبحوث. حيث ترتب على ذلك صعوبة الوصول للعينة من المطلقين العُمانيين ،لاسيما الذكور منهم حيث أبدوا تحفظا أكثر من المطلقات، كما ازداد تحفظ المطلقين –ذكورا وإناثا– من ذوي المستويات التعليمية و الاقتصادية المتوسطة والمرتفعة، مما أدى إلى تمديد فترة البحث أملا بالوصول لشريحة أكبر من المطلقين.

ولكون هذا البحث شمل جميع محافظات السلطنة من مسندم شمالا إلى ظفار جنوبا، برز اتساع النطاق الجغرافي كتحدٍ آخر للفريق البحثي، أوجب الاستعانة بجامعي بيانات من المديريات العامة للتنمية الاجتماعية ،وعلى الصعيد المؤسسي واجه الفريق تحديا للحصول على إحصائيات دقيقة لفئة المطلقين، من حيث أعدادهم و بياناتهم ،حيث تعددت الجهات ،وتنوعت أسبابها في حصر المطلقين، كل حسب اختصاصه. حيث تعنى وزارة التنمية الاجتماعية بتسجيل المطلقين من فئة الضمان الاجتماعي، و تعنى وزارة العدل ممثلة في دائرة الكاتب بالعدل بتسجيل المطلقين ممن وثقوا طلاقهم فقط، وتبقى أعداد المطلقين ممن لا يقعون تحت مظلة الضمان الاجتماعي أو ممن لم يوثقوا طلاقهم غير متوفرة بشكل دقيق .حيث لجأ الفريق إلى بيانات التعدادات السكانية للحصول على الرقم الفعلي، ومقارنة بعض الأرقام و إجراء العمليات الحسابية للخروج بالأرقام التي تستند عليها هذه الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

مقدمة

لا تبدو مشكلة الطلاق وليدة اللحظة الراهنة، وليست ظرفًا طارئًا على مجتمع دون غيره، وبطبيعة الحال لا يمكن دراستها بمعزل عن التراث النظري، الذي ظهر نتاج اجتهادات الإنسان وسعيه الدائم لتفسير ما يحدث من حوله –وعلى أية حال– فإن سرد شيء من تلك النظريات لا يحتم احتكامنا لها بالضرورة، وإنما هي أداة للربط والتحليل والقياس، وفضلا عن ذلك يستعرض هذا الفصل الدراسات السابقة التي تناولت مشكلة الطلاق من مختلف جوانبها على المستوى المحلي و الإقليمي و أخيرًا العالمي ، سعيًا للاستفادة من تجارب الدول الأخرى، واستقراء حيثيات الطلاق على نطاق أوسع كوننا بصدد بحث موضوع إنساني بالدرجة الأولى مع الأخذ بالاعتبار خصوصية المجتمع واختلاف ظروفه.

أولاً: الأطر النظرية في دراسة الاستقرار الزواجي

يتناول هذا الجزء بعض الأطر النظرية التي تتعلق بدراسة الطلاق، وقد جاء اختيار هذه الأطر بما يتسق مع السياق الاجتماعي والثقافي لمجتمع الدراسة؛ لذا يدور هذا المبحث في ثلاثة محاور: يتناول الأول بعض قضايا الاتجاه الوظيفي المحدث المرتبط بالاستقرار الزواجي، ثم نظرية نوعية الزواج، خاصة بعض قضاياها المتعلقة بالاستقرار الزواجي، وفي النهاية نعرج على مفهوم رأس المال الاجتماعي باعتباره من قضايا نظرية إعادة الإنتاج عند بورديو (١٩٦٦).

أ– الاتجاه الوظيفي

تستند الدراسة على بعض قضايا المدخل الوظيفي ذات العلاقة بدراسة التفكك الأسري والتوازن واختلال التوازن من خلال الأسرة كنسق اجتماعي.

١. الأسرة نسق اجتماعي

من منظور الاتجاه الوظيفي تعد الأسرة نسقا اجتماعيا شأنها شأن الأنساق الاجتماعية الأخرى، فالأسرة نسق تؤدي أجزاؤه وظائف أساسية من خلال عمليات تجري بين مكوناته أو وحداته المختلفة من أجل تأكيد الكل وتثبيته، ومن ثم تصبح الأجزاء المكونة للنسق متساندة ومتكاملة (تيماشيف، ١٩٧٨: ٣٢١). ويتشكل النسق الأسري من خلال عملية الزواج، التي بدورها تحدد شبكة العلاقات والأدوار، ويبدو بوضوح التساند البنائي بين مكونات النسق من خلال عمليات الإسهام الوظيفي والبدائل البنائية الوظيفية.

ويوضح راد كليف بروان آليات التكيف داخل النسق الاجتماعي، على أن هناك آليات أساسية تعمل على أن يوجد هذا الكل في وجود متكيف، بحيث يؤدي كل جزء من هذه الأجزاء وظيفته. وهذه الآليات يطرحها النسق تلقائيا، ليواجه بها أي قصور في الأداء الوظيفي، ومن ثم يصرف بها أو ينظم أية صراعات داخلية بين الأجزاء المكونة للبناء الاجتماعي. وبذلك فإن عملية التكيف بين الأجزاء المكونة للنسق، تشكل آليات نسقية من أجل استمرار وجود البناء في حالة من الوحدة والاتساق. يجسد ذلك عملية الزواج، وأثرها في البناء الاجتماعي، فالزواج يمثل خلقا لموقف جديد، مما يعطي إمكانية ظهور كثير من الصراعات، وعلى النسق أن يطرح آليات لاستيعابها. فالزوجة تنتقل إلى أهل زوجها، وتصبح بذلك عضوا غريبا بينهم أو جزءا داخل بناء علاقاتهم، وهذا الموقف يولد نوعا من التوتر، يتجاوزه البناء بطرح آليات تستوعبها، حيث إن النسق لديه القدرة التلقائية على طرح الآليات التي تنظم تفاعله (ليلة،١٩٨٢).

٢. التوازن والاختلال داخل النسق

ترتبط قضية التوازن بفكرة التساند الوظيفي بين أجزاء النسق. وهذا التساند يتألف من علاقات محددة قائمة بين هذه الأجزاء، وعملية التوازن داخل النسق تعمل على مواجهة التوترات الداخلية والتغيرات الخارجية، ومن ثم تحاول دمجها في بنائه وتشكيلها في نظم. وبذلك يحقق التوازن أعلى مستويات التكامل داخل النسق الاجتماعي (زايد، ٢٠٠٦).

وللنسق الاجتماعي احتياجاته الأساسية التي يسعى إلى إشباعها حتى لا يتعرض للتغير الاجتماعي، ويحافظ على حالة التوازن. ويتحقق ذلك عن طريق قيام وحداته المختلفة بتلبية احتياجاته (لطفي،١٩٩٣). كما يتحقق أيضا التوازن داخل النسق عن طريق التطبيع، والضبط الاجتماعي، وهما أسلوبان يكمل بعضهما بعضا، وهدفهما جعل الأشخاص في المجتمع ينصاعون للمعايير التي توجد بالنسق الاجتماعي (نعيم، ١٩٨١).

وتبدو حالة الاتساق العام بين مكونات النسق محض استثناء، فالاتساق أمر نسبي وليس هناك نسق يحقق اتساقا دائما، فإن كل نسق لا بد أن يخضع دائما للتغيير، والتغير داخل النسق نتيجة حالة من التوتر تتعدد مصادرها، فهي إما داخلية ناجمة عن مظاهر التناقض وعدم التكيف التي تمثل عقبة أمام الأداء الوظيفي للنسق، كما تسبب له بعض الاضطراب مما يجعله أقل كفاءة. وقد يبدو التوتر رد فعل داخلي لمصادر خارجية، تساهم في خلق أشكال من عدم التكيف داخل التنظيم الداخلي للنسق (روشيه، ١٩٨٨).

ومن ذلك يتضح أن النسق عرضه للاختلال وعدم التوازن، يتم اكتشافه عن طريق اتباع خط منهجي يقوم على تجريد الواقع، بمعنى تكوين تصور مثالي للبناء الاجتماعي وخصائصه وحاجاته وآلياته وعملياته. ويستعان بهذا التصور في دراسة الواقع واكتشاف أي انحراف عن هذا النمط المثالي وآليات تجاوزه. وقد أكد ذلك راد كليف بروان في دراسته للنسق الاجتماعي، حيث يؤكد أن هذا النسق يتكون من مجموعة المعايير والأعراف وأنماط السلوك، وأن الانحراف عما هو محدد كمعيار يمدنا بمقياس مهم عن حالة التوازن أو اللاتوازن في النسق. ويدلل على ذلك راد كليف بروان بأن نسق الزواج تتولد عنه شبكة من العلاقات، تعد بمثابة موقف جديد، يشكل تربة ملائمة لتولد توترات وصراعات. وهنا نجد البناء الاجتماعي يطرح تلقائيا آليات؛ لتجنب حالة الصراع والتوتر، متمثلة في علاقات التجنب والتحاشي والتنكيت، فعلى سبيل المثال يكون التجنب من جانب الجيل الأول تجاه الزوجين أو أحدهما، لأن الاحتكاك بينهم يولد صراعا خاصة بين الزوجة والحماة، وبذلك يلاحظ أن البناء الاجتماعي يطرح هنا آليات، ليخلق مسافة بين الأشخاص الذين قد يولد اتصالهم صراعا، ويقل هذا التجنب أو ينتهي تماما بعد أن يستقر الزواج أو تلد الزوجة الطفل الأول، إذ يعد ذلك شاهدا على حدوث حالة التلاؤم في البناء (ليلة، ١٩٨٢).

وقد أكد راد كليف بروان على دور العناصر الأساسية الكامنة في العلاقات الاجتماعية ودورها الرئيسي في توازن النسق الاجتماعي، أولها عنصر أساسي في العلاقة هو: العاطفة الشخصية، خاصة في العلاقة بين الأقارب عن طريق الدم أو المصاهرة. وثانيها عنصر المعاشرة، وهو يشير إلى القواعد السائدة بالنسبة للسلوك الخارجي، وتقوم هذه القواعد بتحديد أفعال رمزية معينة تعبر عن جانب مهم في العلاقة بين شخصين. أما العنصر الثالث في العلاقة فهو يعرف بالعنصر الشرعي أو المتعلق بالحقوق والالتزامات، ويقصد به تلك العلاقات التي تتحدد بالنظر إلى الحقوق والواجبات، فحين يكون هناك واجب، تكون هناك قاعدة توجب على الشخص أن يتصرف بطريقة معينة. والواجب قد يكون إيجابيا، يحدد الأفعال التي يجب أن تنجز، أو سلبيا يفرض تجنب القيام بأفعال معينة (المرجع السابق).

والأسرة كنسق اجتماعي تتعرض للعديد من التوترات والضغوط ومظاهر الصراع، قد يستوعبها النسق بطرح آليات التوازن وأحيانا يفشل النسق في تحقيق التواؤم ويصاب بحالة من الاختلال وعدم التوازن تهدد الاستقرار الزواجي، وتصاب الأسرة بحالة من التفكك والاختلال، تبدو بأشكال متعددة. قد حدد وليام جود- وهو من السوسيولوجيين الذين اهتموا بدراسة التفكك الأسري والطلاق- أنماطا متعددة للتفكك الأسري، وهي خمسة أنماط: الوحدة الأسرية غير المكتملة، أو غير الشرعية، والتفكك الأسري الناتج عن الانفصال أو الطلاق أو الهجر، والأسرة التي تشكل ما يطلق عليه البناء الفارغ أو القوقعة الفارغة وهي الأسرة التي لايوجد بين أفرادها علاقات مباشرة وحميمية على الرغم من وجودهم في منزل واحد، والأزمات الأسرية الناجمة عن أحداث خارجية، والكوارث الداخلية في الأسرة (Good, 1968) .

ويؤكد تصنيف وليام جود حول "أنماط التفكك الأسري"، أن الأسرة وحدة تتألف من أدوار، تساهم بشكل فعال في استمرار واستقرار الزواج، كما أن بناء القرابة يمثل أهمية خاصة بالنسبة لأشكال معينة من التفكك الأسري، إذا ما قورنت بأشكال أخرى، أي أن المجتمع يحدد أنماطا اجتماعية معينة لبعض الناس في حين لا يحددها بالنسبة للبعض الآخر، وهنا تقابل بين الهجر الإرادي والسجن، والوفاة والطلاق. وبذلك يلعب النسق القرابي دورا مهما في تحديد أشكال معينة من التفكك الأسري دون غيرها. لذا تتباين المجتمعات فيما تعاني منه من صور التفكك الأسري (الجوهري، ١٩٨٢)، ورغم ذلك يعد الطلاق من أكثر مظاهر التفكك الأسري حدةً خاصة من جانب الباحثين المهتمين بدراسة الاستقرار الزواجي.

ب- مفهوم نوعية الزواج

يُعالج الاستقرار الزواجي تحت مفهوم نوعية الزواج، نظرا للحاجة إلى دراسات كيفية وديموغرافية حول الاستقرار الزواجي ومظاهر الانحلال الزواجي، بسبب افتقار الاتجاه الكمي إلى معالجة الظاهرة ومكوناتها. على سبيل المثال تقتصر الإحصاءات على حصر الطلاق دون التعرض للمظاهر الأخرى لعدم الاستقرار الزواجي، ومن هنا انتشر استخدام مفهوم نوعية الزواج كإطار تصوري تحليلي، تكّون من خلال تراكم العديد من الآراء والاتجاهات للعلماء والباحثين، إلى جانب تعميمات من نتائج بحوث التراث الخاص بالاستقرار الزواجي (Huber & Spitze,1988).

ويتحدد الإطار النظري الخاص بدراسة الاستقرار الزواجي من خلال معالجة شاملة تحت مفهوم نوعية الزواج. وترتبط نوعية الزواج بالعوامل الداخلية في نطاق العلاقة الزوجية تبدأ من مرحلة ما قبل الزواج، وتمتد إلى فترة العشرة الزوجية عبر متغيرات الرضا والتوافق الزواجي، والسعادة، والتوتر والصراع والتكامل. أما الاستقرار الزواجي، فيرتبط بالعوامل الخارجية التي تؤثر في العلاقة الزوجية وتؤدي إلى نجاح أو فشل الزواج، بمعنى تحول الزواج من عشرة زوجية إلى انفصال وطلاق، وتتحدد هذه العوامل من خلال كل الضغوط الخارجية التي تؤثر في مدى استقرار الزواج متمثلة في وجود تشريعات منظمة للزواج والطلاق، وقوة مفهوم العار الاجتماعي، والدين، وارتفاع مكانة الزواج، وضآلة الفرص المتاحة كبدائل خارج نطاق الزواج. وهذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى استقرار زواجي (المرجع السابق).

ومن هنا يتضح أن مظاهر عدم الاستقرار الزواجي تتأثر ببنية المجتمع وتشريعات الطلاق، والبعد الديني، ومكانة الزواج في المجتمع. وبذلك فإن الطلاق كأحد مظاهر عدم الاستقرار الأسري تتعدد أبعاده التحليلية والتفسيرية وهي بنائية، اجتماعية، ثقافية، دينية، قانونية، هذا بالإضافة إلى كونه ذا بعد شخصي مهم أيضا.

ويتكون مفهوم نوعية الزواج من نسق من القضايا المترابطة، يفترض أن هناك زواجا يحقق درجة عالية من النوعية، يترتب عليه درجة عالية من التوافق والرضا والسعادة، بحيث يصبح الزواج نسقا وظيفيا متوائما، ومن خلال هذا النموذج المثالي يمكن تحليل ديناميات الاستقرار والانفصال والطلاق(Lewis & Sponier, 1979).

وتزداد أهمية نوعية الزواج باعتبارها مفهوما يتسم بالطابع الشمولي فهو يحوي في طياته مفاهيم الرضا والسعادة، وتوتر الدور، والصراع، والاتصال، والتكامل والتوافق الزواجي، حيث يركز هذا المفهوم على إبراز كافة متغيرات تقييم العلاقة الزوجية، بحيث تشبه هذه العملية متصلا توضح درجات التفاعل الزواجي ونجاحه الوظيفي. ويقع على أقصى طرف المتصل نوعية الزواج المرتفعة، وترتبط بأحكام تشريعية جيدة واتصال ملائم، ودرجة عالية من السعادة الزوجية والتكامل. ومن ثم ارتفاع مستوى الرضا الناتج عن العلاقات المتبادلة، وعلى طرف المتصل الآخر نجد انخفاض نوعية الزواج، مما يؤثر على عدم الاستقرار الزواجي، وحدوث الطلاق.

وبناء على ذلك، تحددت مجموعة من القضايا كمتغيرات أو مؤشرات ذات تأثير على الاستقرار الزواجي تبدأ بقضية التجانس، ثم العوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، فضلا عن العوامل الخاصة بالتوافق الزواجي.

١. التجانس

تنطلق قضية التجانس من أفكار "نظرية المعيار"، تتحدد من خلال فكرة عامة مضمونها أن معايير اختيار الشريك ترتكز في المحل الأول على أساس من التشابه والتجانس في العديد من الخصائص الاجتماعية مثل: العمر، والدين، والحالة الزواجية، ومستوى الذكاء. وترتفع نوعية الزواج وفق اختيار الشريك طبقا لمعايير التجانس في حين تنخفض نوعية الزواج إذا لم يكن هناك تجانس بين الزوجين – وفق هذه المعايير – ومن ثم تؤثر على الاستقرار الزواجي (المرجع السابق). ويرى وليام جود أن أنساق الاختيار للزواج تتجه نحو التجانس أو الزيجات المتجانسة كنتيجة طبيعية لعملية المساومة (الساعاتي،١٩٧٢). وبذلك فإن عملية الاختيار للزواج تماثل إلى حد ما نسق السوق، سواء من حيث طبيعة الاختيار وممارسته، هذا إلى جانب أنها تختلف من مجتمع لآخر، فهي تتجلى بوضوح في المجتمعات التقليدية، حيث ترتبط عملية الاختيار بقواعد ملزمة في الغالب تماثل نسق السوق، أما في المجتمعات المتحضرة الأخرى فهي توجد ولكن تحت قناع من المسميات الأخرى.

٢. العوامل الاقتصادية

تتحدد العوامل الاقتصادية التي تؤثر على نوعية الزواج، ومن ثم على الاستقرار الزواجي من خلال ثلاث قضايا مهمة هي: كفاية دخل الأسرة، وعمل المرأة، واقتصاد العائلة.

- **كفاية دخل الأسرة**، تنطلق هذه القضية من خلال أعمال كل من لوك وبيرجس ووليام جود وونش. حيث أكدوا أن ارتفاع نوعية الزواج مرتبط بارتفاع المستوى الاقتصادي للأسرة. فهم قد صاغوا قضية مهمة مؤداها: أنه يرتبط ارتفاع نوعية الزواج بمستوى عال من الكفاية الاقتصادية للأسرة. وتتحدد الكفاية الاقتصادية للأسرة من خلال العديد من المؤشرات، وهي وظيفة مرموقة للزوج، أو مصدر مالي ثابت ومستقر، أو ارتفاع دخل الأسرة. وهذا بدوره يؤثر في نوعية الزواج ومن ثم يؤثر في الاستقرار الزواجي.
- **عمل الزوجة**، تتحدد هذه القضية من خلال العلاقة بين عمل الزوجة ونوعية الزواج، حيث أكدت التعميمات التي منها ما يؤكد أن النساء غير العاملات ترتفع لديهن نوعية الزواج بالمقارنة بالزوجات العاملات. وهناك تعميمات أخرى

أكدت عكس ذلك، لذا فإن عمل المرأة ذو تأثير مزدوج على نوعية الزواج. ولكن يبدو أن هناك اختلافا لو وضعنا في الاعتبار الطبقة الاجتماعية، حيث يسجل عمل الزوجة تزايد نوعية الزواج في الجماعات ذات الدخل المنخفض. فقد فسر وولف هذه العلاقة، بأنه إذا كان دخل الزوج منخفضا، فإن الأسرة تعتمد على دخل الزوجة من أجل العيش في مستوى معيشي مناسب، ومن ثم يصبح عمل الزوجة مطلبا مهما وملحا من جانب الزوجين، ويؤدي الوعي بأهمية عمل الزوجة إلى زيادة الرابطة الزوجية.

وقد أضاف كل من أوردين وبريد بران للقضية الخاصة بعمل الزوجة وارتفاع نوعية الزواج، أنه من الضروري توافر حرية المرأة في الاختيار بين البيت والعمل خارجه، حيث ترتفع نوعية الزواج كلما تزايد رضا الزوجة عن عملها، على أساس أنه نابع من الحرية الشخصية دون إجبار (Lewis & Sponier, 1979). وإذا انتقلنا إلى المجتمعات التقليدية الأبوية، فلا يمكن ترجمة النشاط الإنتاجي للمرأة إلى قوة إلا إذا سمح الرجل بذلك (أنكر وزملاؤه، ١٩٨٥).

- **اقتصاد الأسرة**، يعد العامل الاقتصادي من الأبعاد المهمة في الاستقرار الزواجي، لذا يشكل الجانب الاقتصادي مجالا من المجالات التي قد ينشأ الصراع بسببها. فعدم توافر الموارد الاقتصادية الكافية يجعل الأسرة عاجزة عن أداء وظائفها؛ مما قد يترتب عليه ظهور صراع بين أفرادها (الخشاب، ١٩٩٣). يبدو ذلك بوضوح خلال المعيشة المشتركة في كنف الأسرة الممتدة، حيث تشعر الزوجات ببغض عند رؤيتهن لأزواجهن وهم يشاركون بجهد كبير ولا يحصلون إلا على نصيب ضئيل من الناتج، وكذلك ضرورة حصول أطفالهن على نصيب عادل من احتياجاتهم. وهذا نابع أساسا من طبيعة الأسرة الممتدة حيث تقوم بوظيفة الحماية والأمانة والرعاية لكل أفرادها (الخريجي، ١٩٨١).

٣. العوامل الاجتماعية والثقافية

يتأثر الاستقرار الزواجي إلى حد كبير بالعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية، وتتمثل في التدعيم، والامتثال للعرف والتقاليد، ونمط المعيشة المشتركة.

- **التدعيم**، وهو شعور بالرضا والقبول من جانب أرباب الأسرتين والأقارب والأصدقاء تجاه الزواج والعلاقة الزوجية. لذا برزت بوضوح كقضية مستقلة في أعمال (Lewis,1979)، فمن خلال الارتباط الإيجابي بين نوعية الزواج والتدعيم من قبل الآخرين تزايدت نوعية الزواج التي تؤثر بدورها على الاستقرار الزواجي. وقد انتهى وليام جود من مجموعة تحليلاته المستمدة من البحوث العديدة إلى أن العلاقة الزوجية في المجتمعات التقليدية ذات النمط الأبوي تتأثر إلى حد كبير بشبكة العلاقات الداخلية والخارجية. وهي ذات دلالة مهمة على مدى الاستقرار الزواجي، حيث تلعب الشبكة القرابية دورا كبيرا في استقرار الزواج وتدعيمه، ما دامت تسير وفق نسق القيم والمعايير، والعكس صحيح (Lewis & Sponier, 1979)
- **الامتثال للعرف والتقاليد**، تنطلق هذه القضية من مسلمة مهمة مؤداها "أن تزايد نوعية الزواج[١] ترتبط بتزايد التمسك بالعرف والتقاليد"، وتعد في ذات الوقت كمؤشر مهم يحدد نمط السلوك ودرجة تماثله للمعايير الخاصة بالعرف والتقاليد، حيث إن انحراف أنماط السلوك عن المعايير يؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض نوعية الزواج، ومن ثم عدم الاستقرار الزواجي(Burr&Others,1979: 274).

[١] – وهي نظرية تطرح في إطار معالجة الاستقرار الزواجي من خلال العديد من المؤشرات كما سبقت الإشارة.

- **نمط المعيشة المشتركة**، برزت بعض القضايا الخاصة ببناء الوحدة المعيشية وأثرها على نوعية الزواج والاستقرار الزواجي، حيث إن التراحم داخل الوحدة المعيشية، إلى جانب وجود أفراد من جيل الزوجين نفسه، يؤدي إلى انخفاض نوعية الزواج التي تؤثر بدورها على الاستقرار الزواجي. هذا بالإضافة إلى أن نوعية الزواج تتأثر بحجم الأسرة، فهناك ارتباط عكسي بين نوعية الزواج وحجم الأسرة (Burr & Others,1979). وقد أكد وليام جود أنه عند زيادة حجم الأسرة بإضافة زوجة جديدة، فإن الآخرين لا يدخلون في علاقات اجتماعية معها فحسب، بل يجب أن نأخذ في الاعتبار كل العلاقات التي تنشئها مع الآخرين، لذلك تنشأ قوانين للتجنب تعد بمثابة أداة تنقص من الاحتكاك المحتمل في المسكن، وهذا تحتمه طبيعة الحياة داخل نطاق الأسرة الممتدة، وبذلك تتأثر العلاقة الزوجية إلى حد بعيد بشبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة بها، حيث حددت المعايير تفضيل تجنب الزوجين أحدهما للآخر خلال الجلسات الجماعية. وبذلك على كل من الزوج والزوجة ألا يكشفا عن مشاعرهما ما لم يكونا منفردين (الخريجي، ١٩٨٠).

٤. عوامل خاصة بالتوافق الزواجي

تتحدد هذه العوامل في نطاق العلاقة الثنائية، فتشكّل سمات تميز العلاقة الخاصة بالزوجين. هذا إلى جانب أنها متغيرات مستقلة تؤثر في نوعية الزواج وتؤدي إلى استقرار الأسرة. وتبرز هذه العوامل من خلال أربع قضايا مهمة هي الرضا الزواجي، الإشباع العاطفي، ملاءمة الدور، وأخيرا الاتصال والتفاعل. وهذه القضايا تعد متغيرات مهمة في تحقيق الاستقرار الزواجي، حيث تتأثر نوعية الزواج نتيجة تباين الرضا الزواجي، وفقدان الإشباع العاطفي كما أن تناقض الدور في نطاق العلاقة الزوجية يعوق الاتصال والتفاعل بينهما. ومن هنا تنخفض نوعية الزواج وتؤدي إلى عدم الاستقرار الزواجي وبالتالي حدوث الطلاق.

ج- إعادة الإنتاج (رأس المال الاجتماعي)

يعتبر رأس المال الاجتماعي إحدى قضايا نظرية بورديو (المتعلقة بإعادة الإنتاج، والمتخصصة في الممارسات الثقافية) نظراً لما انطوت عليه من قضايا متشابكة تتصل بثقافة المجتمعات. فهذه النظرية تركز على علاقة الفاعل بالبناء الاجتماعي، وهي العلاقة التي تنتهي بأن يقوم الفاعلون بإعادة إنتاج هذا البناء، ولا يستبعد بورديو قدرة الفاعلين على تحويل البناء وتغييره، ولكن يستلزم ذلك توافر شروط بنيوية (Bourdieu, 1966). ويرى بورديو أن كل طاقة تستخدم أداة في عملية التنافس الاجتماعي تعد رأس مال. ولذلك فمفهومه لرأس المال يتسع ليشمل كل أنواع الممتلكات التي يستخدمها الفاعلون في ممارساتهم (أنصار، ١٩٩٢).

ويعني رأس المال الاجتماعي – بصورة عامة – أن العلاقات التي يكونها الأفراد تمثل مصدرا قويا للحصول على منافع وأرباح، ولذلك فإن هذا النمط من رأس المال يتشكل من العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والأسر والجماعات، بحيث تتيح هذه العلاقات الفرصة للوصول إلى فوائد أو موارد قيمة (Koniordos, 2008). ويعرف بورديو رأس المال الاجتماعي على أنه كم الموارد (كمية أو كيفية) الواقعية أو المحتملة التي يتم الحصول عليها من خلال امتلاك شبكة من العلاقات الدائمة المرتكزة على الفهم والوعي المتبادل، وذلك في إطار الانطواء تحت لواء جماعة معينة، فالانتماء لجماعة ما يمنح كل عضو من أعضائها سندا من الثقة والأمان الجماعي. ويعتمد حجم رأس المال الاجتماعي الذي يتحصل عليه فاعل معين على حجم شبكة العلاقات التي يمكنه إدارتها بكفاءة، ويعتمد كذلك على كم رؤوس الأموال الأخرى كرأس المال الثقافي والرمزي والاقتصادي التي يمتلكها الفاعلون الآخرون المشاركون في شبكة العلاقات (Bourdieu, 1986: 247).

هناك العديد من الاتجاهات التي استوحيت من نموذج رأس المال الاجتماعي لبورديو في البحث الإمبيريقي، منها ما كشف عن أن نقص رأس المال الاجتماعي قد فاقم من مشكلات الفقراء. كما أن الإقصاء الاجتماعي وهو أحد أشكال نقص رأس المال الاجتماعي يؤدي بالأفراد والأسر وكل الجماعات غير المستفيدة من الامتيازات الاجتماعية إلى السقوط في دائرة الفقر (Turner, 2006). وهذا المفهوم يساعد في فهم كيفية تأثير الطلاق على المطلقين والأبناء وما يتعرضون له من نقص رأس المال الاجتماعي، الذي يتمثل في النظرة الاجتماعية للمطلقين والمطلقات وأولادهم بما يشبه الوصمة، وما قد تولده من إقصاء اجتماعي.

ثانيًا: دراسات الطلاق

يعرض هذا الجزء بعض الدراسات التي ناقشت قضية الطلاق من حيث الحجم والانتشار والأسباب والآثار المترتبة، وآليات مواجهة تزايد الطلاق. وقد اشتملت المراجع المستخدمة في هذه الدراسة على رسائل علمية (ماجستير ودكتوراه)، وبحوث، ومقالات علمية، وكتب، وغطت الفترة من ١٩٩٠م حتى ٢٠١٤م. وسوف تُعرض وفقا للتوزيعات المكانية، نظرا لارتباط ظاهرة الطلاق وتداعياتها بالسياق الاجتماعي الثقافي. وقد عرضت الدراسات حسب البعد الزمني، بهدف تتبع التطورات على مستوى القضايا المعروضة، والموجهات النظرية والمنهجية. حيث جاءت وفق المحاور الآتية: دراسات الطلاق في مجتمعات الخليج العربية، ودراسات الطلاق في المجتمعات العربية ودراسات الطلاق في المجتمعات الإسلامية، ودراسات الطلاق في المجتمعات الغربية. وشمل العرض نبذة عن الدراسة وأهدافها ومنهجيتها وأهم ما أسفرت عنه من نتائج.

أ- دراسات الطلاق في مجتمعات الخليج العربية

يشمل هذا الجزء عددًا من دراسات الطلاق وتداعياته في مجتمعات الخليج العربية، وهي الأكبر عددا مقارنة بالدراسات العربية والإسلامية والغربية، بهدف إلقاء الضوء على طبيعة الطلاق وأسبابها وتداعياتها في سياق اجتماعي وثقافي متقارب مع مجتمع الدراسة الحالية، مما يساعد في فهم أعمق لطبيعة الظاهرة المدروسة.

ألقت دراسة (**السويدي وبو شهاب ،١٩٩٠**) **بعنوان "المطلقات في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اجتماعية إحصائية"** الضوء على مفهوم الطلاق شرعا، وأسبابه، ووضع المطلقة في العمل، وتربية الأطفال، والمستوى المعيشي، ووضعها الاجتماعي، وكيفية مساعدتها في حل المشكلات الحياتية. واستعان الباحثان بصحيفة استبيان طبقت على عينة عشوائية بلغت (**٥٦٥**) شملت المطلقات اللائي يحصلن على إعانة اجتماعية، وغيرهن ممن لم يحصلن. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ:

- الرجل هو المسئول الأول عن حدوث الطلاق، الذي تعددت أسبابه منها: عدم قدرة الزوجة على الإنجاب ومرضها، وإهمال الزوج للأسرة بسبب شرب الخمور، وعلاقته أو زواجه بامرأة أخرى، ولتعسفه، و بخله، ولتدخل أهله، وفارق السن الكبير بينه وبين زوجته، والخلافات المادية. كما أجمعت العينة على أن تدخل الأهل وراء حدوث الطلاق.
- تعاني المطلقة وأبناؤها ماديًا؛ لعدم حصولها على نفقة مناسبة تساعدها على مواجهة متطلبات الحياة اليومية، حيث أن أغلب المطلقين غير مستعدين لمساعدة المطلقة وأبنائهم أو رعايتهم بشكل مباشر.
- نسبة العاملات من المطلقات في عينة الدراسة تبلغ (١,٦%) فقط بينما البقية لا يعملن، على الرغم من أن (٩٠%) من عينة الدراسة قادرات على العمل؛ لذا أكدت الدراسة على ضرورة وجود اهتمام حكومي بإدماج المطلقات في قوة العمل المنتج، حيث بينت الدراسة أن (٢٦,٤%) من المطلقات يرغبن في العمل، ولذلك فإنه يمكن ربط الإعانات

الاجتماعية التي تقدم للمطلقة ببرامج تأهيلية وتدريبية لإدخالها في قطاعات منتجة مما يؤدي إلى حل الكثير من المشاكل المادية والاجتماعية التي تعاني منها المطلقات.

- الأطفال هم الأكثر تضررا من وقوع الطلاق حيث يفرض عليهم أن يختاروا حضانة الأم أو الأب، وفي بعض الأحيان ينقسم الأبناء بين الوالدين مما يخلق لهم مشاكل نفسية.
- الأسباب التي أوردتها المطلقات تظهر أن الطلاق لم يكن أمرا لا بد منه، ولكنه نتيجة للتسرع على الرغم من أن الزواج كان متكافئا في أغلب أفراد العينة.

أجرت **دائرة الدراسات والإحصاء بوزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عُمان (١٩٩١م) دراسة بعنوان "دراسة استطلاعية حول الطلاق"** تهدف إلى التعرف على خصائص الطلاق في السلطنة على اختلاف مناطقها، وأسبابه والآثار المترتبة عليه. وتمثل مجتمع الدراسة في فئة المطلقات من حالات أسر الضمان الاجتماعي التي بلغت في عام ١٩٩٠ (٥٥٧٧) حالة، وقد تم اختيار عينة عشوائية بلغ حجمها (١٦٠٠) مطلق و مطلقة. وشغلت عينة الدراسة ما نسبته (١٤%) من مجموع حالات الطلاق في أسر الضمان الاجتماعي. وتم الاستعانة بثلاث أدوات لجمع البيانات هي: استمارة المسح الأولى للمطلقات من أسر الضمان الاجتماعي، واستمارة جمع بيانات عينة الإناث، واستمارة جمع بيانات عينة الذكور. وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج منها:

- عانى ما يزيد عن ثلثي العينة من آثار سلبية جراء حدوث الطلاق متمثلة في حرمان الأبناء من الأب أو من الأم وانحراف الأبناء. وأن نسبة بسيطة تحققت لديهم بعض الآثار الإيجابية من جراء الطلاق متمثلة في تجنب مشاكل أكبر، وتجنب الإساءة والضرب من الأزواج. وقد عبرت أغلب العينة عن شعورهن بالراحة بعد الطلاق، في حين قلّت نسبة من شعرن بالندم.
- أعرب حوالي (٩٠%) من المطلقات عن عدم رغبتهن في العودة إلى مطلقهن. وقد أرجعن الأسباب إلى زواج المطلق، أو الكراهية، وفقدان الحب، أو الانشغال بكثرة السفر، أو فقدان القدرة المادية، أو المرض وعدم القدرة على الإنجاب، أو كبر السن. أما من يرغبن في العودة بسبب وجود أبناء، أو لجمع شمل الأسرة مرة أخرى فنسبتهن قليلة. كما أفصحت ثلثا العينة عن عدم الرغبة في العودة إلى المطلق لسبب اقتصادي، وهو التمسك بمعاش الضمان، للحفاظ على المستوى المعيشي وعدم التعرض للمخاطر خاصة في حالة وجود الأولاد.
- أكد بعض أفراد العينة من الجنسين على أهمية التوعية الدينية والاجتماعية. وأشار بعضهم الآخر إلى ضرورة إعطاء مزيد من الحرية لطرفي الزواج في اختيار شريك الحياة، وإلى ضرورة مراعاة التجانس الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي بين الزوجين في عملية الاختيار للزواج.
- ضرورة إنشاء مكاتب للتوجيه الأسري تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (وزارة التنمية الاجتماعية حاليا)، وتنشيط حركة البحوث العلمية والدراسات التطبيقية المتصلة بالطلاق، وإعادة هذه الأبحاث مرة أخرى على فترات دورية مناسبة للقياس والمقارنة، وإعادة النظر في شروط استحقاق الضمان الاجتماعي لفئة المطلقات.

وحاولت **دراسة (المالكي، ١٩٩٨) بعنوان "ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة، اتجاهاته، مخاطره"** الكشف عن الأسباب الحقيقة لظاهرة الطلاق في المجتمع الإماراتي محددة تبعاتها وانعكاساتها على كل الفئات الاجتماعية المحيطة بها. مستندة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث وضعت مجموعة من الفروض لتحديد الأسباب المباشرة لموضوع الطلاق، واتجاهات الرأي العام حول أسبابه وأهم آثاره على المطلقات. وقد تمثل مجتمع الدراسة في عينة من المطلقات من واقع كشوف إحصاءات الطلاق من عام ١٩٩٣م إلى١٩٩٧م. وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (٣١٠) مفردة أي بواقع (١٠%) من إجمالي عدد المطلقات خلال تلك السنوات، وشملت إمارات أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان والفجيرة. اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة، وخلصت إلى:

- أن أكثر من ثلثي العينة من المطلقات (٦٩%) لا يعملن، وهذا يجسد في الواقع الظروف المادية التي قد تعايشها المطلقة جراء الطلاق خاصة إذا تعذر وجود مصدر دخل كاف يكفل لها حياة كريمة.
- أن (٧٠%) من مفردات العينة مستواهن التعليمي هو الإعدادي وما دونه، مما يشير إلى وجود علاقة بين ضعف المستوى التعليمي وزيادة حالات الطلاق.
- أن (٨٨%) من عينة الدراسة يملكن السكن الذي يعشن فيه، و(٧٥%) من تلك المساكن هي بيوت شعبية وشقق غير متناسبة مع المستويات المعيشية السائدة في المجتمع الإماراتي.

كما أبدت أغلب مفردات العينة عدم الرغبة في تكرار تجربة الزواج مرة أخرى.

- وبلغت نسبة المطلقات اللاتي أنجبن أولادًا (٧١%)، مما يزيد من تعقيد تبعات الطلاق على المجتمع ومستقبله.
- أن (١٩%) من مفردات العينة تعاني من مضايقة الوسط الاجتماعي، و(١١%) تعاني من صعوبة رعاية الأطفال، و(١٩%)تعاني من مضايقة الأهل.
- أن ما يزيد عن ثلثي العينة (٦٨%) ذوات دخل غير كاف لتلبية الاحتياجات المعيشية.

أما **دراسة (الغانم، ١٩٩٨) بعنوان "ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري"** فقد أظهرت العوامل والظروف التي تسهم في رفع معدلات الطلاق أو التفكك الأسري في المجتمع القطري، والآثار المترتبة على أعضاء الأسرة من الوالدين والأبناء، ومدى تأثيرها على نظام المجتمع، واستندت على المنهج الاستطلاعي للكشف عن حجم الظاهرة، و ما يرتبط بها من خصائص، واستخدمت أيضا المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على أهم العوامل التي ترتبط بالبناء الاجتماعي، وتكون ذات تأثير مباشر أو غير مباشر في حدوث الطلاق في المجتمع القطري، وأهم أسباب الطلاق، والآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليه. وقد تم اختيار عينة من المطلقات والمطلقين لم يمض على طلاقهم أكثر من ٥ سنوات، وقد بلغ حجم العينة (١٧٥) مفردة: (١٠٣) من الإناث و (٧٢) من الذكور. وقد استخدمت الدراسة صحيفة استبانة تناولت ظروف الزواج، والمشكلات التي واجهت الزوجين، وأسباب الطلاق، والآثار المترتبة عليه، وتقييم أفراد العينة لتجربة الطلاق. وقد خلصت الدراسة إلى:

- أن الظروف التي ساهمت في انهيار الأسرة في المجتمع القطري هي: تأثر قرار الطلاق بتغير مفاهيم الزواج، حيث أفادت الدراسة أن هناك دورا للمرأة في اتخاذ قرار الطلاق الذي كان تقليديا من نصيب الرجل، فحوالي نصف عينة الإناث أفدن بأن قرار الانفصال كان نابعا منهن، ويؤيد ذلك ارتفاع عدد حالات طلاق الخلع. كما أن لطريقة الاختيار دورًا في ارتفاع عدد الحالات التي يحدث فيها طلاق قبل الدخول أو قبل بدء المعاشرة الزوجية. وهذا له ارتباط بعملية

الاختيار التي تتم في إطار الاتفاقات العائلية، وسيادة أنماط من المفاهيم مثل زواج أبناء العمومة، أو حتى من قبائل معينة. ولمدة الزواج أو الفترة الزمنية التي انقضت على الزواج دور أساسي في التأثير على حدوث الطلاق، فكلما مرت السنوات قلت فرصة حدوث الطلاق، حيث إن معظم حالات الطلاق قد حدثت في السنوات الثلاث الأولى. ولتعدد الزوجات دور أيضا في حدوث الطلاق، حيث تصل إلى ثلث الحالات التي تمت دراستها. ويعد تكرار الطلاق من أسباب انهيار الأسرة.

- أن أسباب الطلاق في المجتمع القطري تعود إلى: عجز الزوجين عن التفاهم أو التوافق والخلافات المستمرة، ونقص إدراك الزوجين لمعنى الحياة الزوجية ومسؤولياتها، تدخل أسرة الطرفين في الخلافات الزوجية، وعدم التكافؤ بين الزوجين، وجود سلوكيات غير مقبولة مرتبطة بالطرف الآخر، تأثير العوامل المادية على العلاقة الزوجية.
- أن الإناث هن أكثر عرضة للآثار النفسية للطلاق، متمثلة في زيادة الشعور بالقلق، وفقدان الرغبة في تكرار الزواج، والشعور بالوحدة، والشعور بالحرمان من الأطفال، وعدم الثقة في الآخرين، والشعور بالندم، والاكتئاب. كما دلت النتائج على مدى زيادة حجم مسؤوليات المرأة تجاه أسرتها الصغيرة بعد الطلاق، بسبب احتفاظها غالبًا بحضانة أبنائها، ومن ثم زيادة أعبائها المالية، التي قد تضطرها للخروج للعمل بسبب ما تعانيه من انخفاض المستوى المعيشي. ورصدت الدراسة الميدانية مدى تعرض المرأة المطلقة لنظرة المجتمع السلبية، والنقد المستمر لتصرفاتها، وتقييد حريتها، والتعرض للشائعات.
- أن الحد من هذه الظاهرة يكمن في حلول منها: صياغة سياسة للتوعية الأسرية، وتأسيس مراكز علاج زواجية، وتكثيف دور المؤسسات الدينية في تقليل فرص الطلاق، وتكثيف دور المؤسسات الإعلامية في التوعية الأسرية بمخاطر الطلاق، والاستعانة بالجمعيات الأهلية والتطوعية في إقامة المحاضرات والندوات والدورات التدريبية في إطار العلاقات الأسرية.

وهدفت **دراسة (الثاقب، ١٩٩٩) بعنوان "المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي: الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية"** إلى التعرف على الدوافع والعوامل وراء حدوث الطلاق، وآليات تكيف المطلقات والأبناء مع الطلاق. واستخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية قوامها ٢٥٨ مفردة خلال عامي ١٩٩٠م-١٩٩١م. وخلصت إلى:

- أن أكثر الفئات معاناة من الطلاق هن الأمهات المطلقات من الطبقة المتوسطة أو الدنيا، وذوات التعليم الثانوي، وغير العاملات، وكذلك من فوجئن بالطلاق، أو من ينظرن للطلاق على أنه فعل لا أخلاقي.
- أن الآثار المترتبة على وقوع الطلاق أشد على المرأة من الرجل، بخاصة على من لديها أبناء. كما أن الآثار النفسية أعمق، لدى ذوات الدخل المحدود. ونظرا لعدم قدرتهن على الاستقلال السكني، وبالتالي تلجأ المطلقة وأبناؤها إلى الإقامة مع الأبوين أو الأقارب، مما يولد مشكلات وخلافات، سببها محدودية المكان والموارد، بالإضافة إلى ذلك إن الحالة المادية للمطلقة وأبنائها تزداد سوءا؛ لعدم حصولها على نفقة مناسبة تساعدها وأبناءها على مواجهة متطلبات الحياة اليومية.

- أن العلاقة العاطفية بين المطلق والمطلقة لا تنتهي بالطلاق؛ إذ إن بعض المطلقات يرغبن في العودة للحياة الزوجية مرة أخرى. كما أن الأبناء مع ازدياد الفئة العمرية يبدون شعورا سلبيا تجاه الأب في حالة عدم دفع النفقة، أو تخلفه عن زيارتهم، وقلة الاهتمام بهم.
- أن زواج المطلقات مرة أخرى يعتمد على مكان الإقامة، ووجود أبناء، وعمر المطلقات، وعدد سنوات الزواج، والدخل الشهري للمطلقة، والسبب الرئيسي للطلاق، ونوع الطلاق.

ألقى **مقال الحداد (Al-Hadad, 2003) بعنوان "الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على العائلات في دول الخليج"** الضوء على التغييرات التي طرأت على المجتمع الخليجي وأسبابها. وخلص إلى:

- أن المجتمع والأسرة الخليجية في حالة تحول، مما أثر على الأدوار والقيم والسلطة، وبنية الأسرة الخليجية. فهناك تأثير للتمدن والتحضر على منظومة القيم الخليجية.
- أن الأسرة الخليجية تتجه نحو نمط الأسرة النووية على حساب الممتدة، ولكن ما زالت الأسر تحافظ على علاقاتها التقليدية وسلطتها خاصة في موضوع اختيار شريك الحياة.
- أن أثر التعليم الحديث يظهر على دور الأسرة الخليجية، وفي الوقت نفسه يعزز من منظومة القيم التقليدية في المجتمع. وأشار أيضا إلى أن معظم الدراسات أكدت أن هناك تأثيرا سلبيا للخدم على العائلات الخليجية. وأظهر وجود اتجاه نحو تأخر سن الزواج للجنسين.
- أن الدراسات المحلية اتفقت على أن عدم إعطاء الزوجين فرصة للتعارف قبل الزواج بشكل جيد من أهم أسباب الطلاق بالإضافة إلى وجود أسباب أخرى منها: العنف الزوجي، وتدخل الأهل، والغيرة والشك بين الزوجين.

قامت لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي العُمانية (٢٠٠٣) بدراسة عنوانها "وضع واحتياجات المرأة العُمانية" هدفت إلى التوصل إلى فهم الحالة الراهنة لأوضاع المرأة العُمانية، والتعرف على العقبات التي تعترضها لأداء أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومعرفة مدى انتشار بعض المشاكل التي تواجه المرأة، وتحديد أولوياتها واحتياجاتها الرئيسية، سعيا للتوصل إلى مقترحات عملية، ونماذج قابلة للتنفيذ للمساهمة في حل بعض المشكلات التي تواجه المرأة، وذلك لوضع إطار مرجعي للتخطيط، ورسم السياسات والبرامج الخاصة بتنمية المرأة العُمانية. وتم اختيار العينة وفق أسلوب العينة الطبقية متعددة المراحل من الفئة العمرية (١٥—٦٠) للأسر العُمانية. وقد بلغ حجم العينة (٢٠٠٠) مفردة، في حوالي (١٠٠٠) أسرة موزعة على جميع مناطق السلطنة الحضرية والريفية (ماعدا الوسطى ومسندم)، وروعي في عملية الاختيار التمثيل النسبي بحسب المناطق المختارة. وقد تم الاستعانة باستمارتين (١) استمارة الأسرة المعيشية، و(٢) استمارة المرأة، شملت خصائص تتعلق بالعمر والحالة الزواجية، ومعدلات الإنجاب والتعليم وأسباب عدم الزواج، والطلاق وأسبابه والظروف المرتبطة به، ومشاركة المرأة في سوق العمل ووضعها داخل الأسرة وقدرتها على اتخاذ القرار وغيرها.

وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج التي غطت جميع محاور الدراسة، أما فيما يتعلق بالزواج والطلاق، فقد خلصت الدراسة إلى:

- أن نسبة المطلقات في الريف أعلى من الحضر. وأن نسبة قليلة من المطلقات قد طلبن الطلاق بأنفسهن، في حين أن ما يزيد عن الثلث كان قرار الطلاق للزوج، وحوالي (٢٠%) كان قرار الطلاق بالاتفاق بين الزوجين. وأشار أكثر من ثلثي المطلقات أن أهم سبب للطلاق كان عدم الاهتمام بالمنزل.
- أن ما يزيد عن الربع فقط من النساء المطلقات قد حصلن على نفقة، أي أن البقية منهن لم يحصلن على نفقة، والثلث منهن لم يطالبن بها، أما المتبقيات فلم يحصلن على النفقة بسبب رفض الزوج أو لا يعلمن بأحقيتهن للنفقة. أما بالنسبة لحضانة الأولاد بعد الطلاق فقد ذكرت نصف المطلقات أن حضانة الأولاد كانت لهن، والنصف الباقي بين عدم وجود أبناء أو أولادهن بحضانة غيرهن.
- أن أهم احتياجات المرأة العُمانية بالنسبة لما يتعلق بالزواج والطلاق جاءت كالآتي: العمل على ضرورة وضع برامج تدريبية للمرأة لزيادة قدرتها على التعبير عن الذات واتخاذ القرار. والعمل على زيادة وعي المرأة المطلقة وتعريفها بقانون النفقة وإمكانية الحصول عليها وطرق ذلك.

وهدفت **دراسة (الحراقي، ٢٠٠٥) بعنوان "أسباب الطلاق بين الكويتيين حديثي العهد بالزواج"** إلى التعرف على الأسباب التي تسهم في إنهاء الحياة الزواجية لحديثي العهد بالزواج من الجنسين خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج، ومحاولة التوصل إلى مقترحات تقدم للجهات المسئولة في الدولة للحد من هذه الظاهرة. وقد استخدمت الباحثة نظرية "الإرشاد الفردي"، واستعانت بعدة مفاهيم منها: نمط الشخصية، وغريزة إرادة القوة. واعتمدت الباحثة على استطلاع للرأي من خلال استمارة شملت أسباب الطلاق، موزعة إلى أسباب ترجع إلى عدم مراعاة الحقوق الزوجية، وأسباب ترجع إلى نمط الشخصية، وأسباب ترجع إلى تدخل الأهل، وأسباب ترجع إلى عدم الشفافية في الحياة الزوجية. وقد شملت عينة الدراسة جميع مراجعي إدارة الاستشارات الأسرية بوزارة العدل خلال سنة ونصف، وكانت عينة الدراسة (٣٣٣) أي بنسبة (٤٦,١٥%) من الكويتيين ممن لم تتعد مدة زواجهم السنوات الخمس. وقد بلغت نسبة الذكور في العينة (٧٦,٣%)، في حين انخفضت نسبة الإناث لتصل إلى(٢٣,٧%)؛ ويرجع ذلك إلى أن بعض الإناث رفضن المشاركة في هذه الدراسة. وخلصت الدراسة إلى:

- أن الأسباب التي ترجع إلى عدم مراعاة الحقوق الزوجية، جاء ترتيبها كالآتي: عدم مراعاة أحد الطرفين لمشاعر الآخر وأحاسيسه، سماع كلمات من أحد الطرفين تجرح المشاعر، انشغال أحدهما بأمور تباعد بين الطرفين، وعدم دفع الزوج المهر المتفق عليه عند الزواج. هذه من العوامل التي تؤدي إلى انعدام القدرة على استمرار العشرة بين الزوجين. أما الأسباب التي ترجع إلى نمط الشخصية فمنها: عدم نضج الطرف الآخر بما يؤهله لتحمل تبعات الزواج، عدم معرفة الطرف الآخر بكيفية تجاذب أطراف الحديث، الطرف الآخر لا يتخذ قراراته بنفسه بل يتخذها له غيره، ورفض الزوجة وجود زوجة أخرى تشاركها زوجها. كما أشارت الدراسة بوجه عام إلى أن نمط الشخصية يتأثر بالمستوى التعليمي، وله دور فعال على الحياة الزوجية، ويتوقف عليها فشلها أو نجاحها. أما الأسباب التي ترجع إلى تدخل الأهل فهي: تدخل أهل الزوجة في الحياة الزوجية، ثم تدخل أهل الزوج، أي أن تدخل أهل كلا الطرفين قد يسبب لبعض المتزوجين مشكلة تنتهي بأحد الزوجين أو كليهما إلى طلب الطلاق. وجاء إكراه الأهل على الطلاق في المرتبة الأخيرة. وقد طرح الباحث أسسا دينية مهمة كان الجهل بها سببا في العديد من المشكلات التي تعصف بالحياة الزوجية.

وتبلورت أهداف **دراسة (بو دبابة، ٢٠٠٥) بعنوان "ظاهرة الطلاق بين الأسباب والآثار: الإمارات العربية المتحدة نموذجا"** في سعيها إلى التعرف على ظاهرة الطلاق، من حيث العوامل والآثار المرتبطة بها، والسعي لتحديث الإحصاءات البيانية والمعلومات ذات الطبيعة الكيفية حول الظاهرة، إلى جانب محاولة تقديم فهم حول تطور العلاقات الأسرية، فضلا عن تسليط الضوء على القوى الداخلية والخارجية المتحكمة في مصير الأسرة العربية، وتمكين المسئولين في المجال الأسري من واقع ظاهرة الطلاق وتطورها في المجتمع، بالإضافة إلى الكشف عن الآثار المختلفة الناجمة عن الطلاق، وأخيرا تحديد الأساليب الوقائية والعلاجية لظاهرة الطلاق. واستند الباحث على مفهوم التفكك الأسري وأنماطه، ونظر للأسرة من خلال بعض قضايا البنائية الوظيفية واعتبرها موجهات نظرية للدراسة. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي؛ ويرجع ذلك لطبيعة الظاهرة وخصوصية مجتمع البحث. **وخلصت الدراسة إلى:**

- أن هناك علاقة وثيقة بين المشكلات الاجتماعية خاصة التفكك الأسري وظاهرة الطلاق، فمع تفاقم المشكلات الاجتماعية وانتشارها تصبح الأسرة عرضة للتشتت والانهيار. كما أن الخلل القائم في نطاق الأسرة وغيرها يعود في الأساس إلى التحولات السريعة التي أحدثت فجوة عميقة بين الهياكل البنائية والأدوار الوظيفية للمؤسسات الاجتماعية والثقافية. وتتضح هذه الفجوة أكثر في المجتمعات العربية المحافظة منها مجتمع الإمارات؛ نظرا للطفرة الاقتصادية الكبيرة التي حدثت خلال فترة زمنية وجيزة في مجتمع الإمارات، مما أدى إلى تصدع نظام الأسرة وارتفاع نسبة الطلاق.
- أن أسباب الطلاق تعود بصفة عامة إلى: الخيانة الزوجية، وعدم التوافق بين الزوجين، والاستهانة بكلمة الطلاق والتلفظ بها، هذا إلى جانب غلاء المهور وتراكم الديون، وتدخل الأهل في الخصوصيات الزوجية. بالإضافة إلى تعدد الزوجات وعدم العدل بينهن، فضلا عن مبالغة الزوج في غيابه عن المنزل، وضعف الوعي الأخلاقي للمرأة، حيث أصبح بالإمكان أن تعرض نفسها على الزوج، وتتعرف عليه عن طريق استخدام تكنولوجيا الاتصال، كالإنترنت والهاتف المحمول، والبريد الإلكتروني.
- أن ترتيب أسباب الطلاق في مجتمع الإمارات على النحو الآتي: الزواج من امرأة أخرى، وعدم إنجاب الزوجة، وتدخل الأهل، في حين يأتي تناول الخمر وإهمال حقوق الأسرة في المرتبة الرابعة، يليه الطلاق التعسفي، وأخيرا الخيانة الزوجية.
- أن العوامل الرئيسية التي تندرج تحتها أسباب الطلاق في الإمارات هي: العوامل الداخلية الخاصة مثل تعرض الزوجة للإهانة والسخرية وانتشار المشاكل الزوجية فيما بين الأهل والأقارب. والعوامل الخارجية مثل تعدد المطالب والإسراف المادي، وتعدد الزوجات، وحب التظاهر الاجتماعي، وتدخل الأهل، وانشغال الزوج خارج المنزل وحبه للرحلات السياحية والترفيهية. فضلا عما كشفت عنه بيانات المقابلة الشخصية من التعرض للمعاملة القاسية من قبل الزوج مع ضعف اهتمامه بشؤون الأسرة ومتطلباتها. أما من ناحية الزوج المطلق فهناك أسباب أخرى منها: عدم إشباع حاجاته العاطفية، كبر سن الزوجة، رغبة الزوج في الزواج من امرأة أخرى، كما أن بعض الأزواج يظنون أن الطلاق مجرد مسألة عادية.
- أن آثار الطلاق على الأبناء تكمن في: الحرمان من عطف أحد الوالدين، والتخلف الدراسي، والآثار النفسية على الطفل مثل الانطواء، وافتقار الطفل للرعاية الصحية وتعرضه للحوادث المرورية. إلى جانب الصدمات النفسية القاسية التي يمكن أن يتعرض لها الطفل، واحتمالية انحراف سلوكه فيصبح حدثا جانحا. هذا بالإضافة إلى احتمالية تكون شعور بالدونية ومن ثم العدوانية تجاه الآخرين.

- أن الآثار السلبية للطلاق على الزوجة تتمحور في: نظرة المجتمع القاسية للمرأة المطلقة، وفقدان المورد الاقتصادي الذي كان يوفره الزوج لها فتصبح عالة على أهلها، واليأس والكآبة، والميول للانحراف أو الانتحار. فضلا عن وصم المرأة بوصمة غير مستحبة، وبالتالي تتضاءل فرصها في الزواج مرة ثانية. وفقدان المطلقة جانبا من الحرية التي كانت تتمتع بها خلال فترة زواجها، فتصبح حركاتها وتصرفاتها مراقبة من قبل أهلها ومن قبل الآخرين. كما أن مشاركتها في سوق العمل تصبح ضعيفة للغاية. أما الآثار السلبية للطلاق على الزوج فتبدو في ضعف إنتاجيته، وعجزه الاقتصادي، وما يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية أخرى. كما ذكرت الدراسة أن الطلاق قد يولد لدى الزوج فكرة سيئة عن الحياة الزوجية، مما يؤثر على حياته المستقبلية.

سعت **دراسة (الحمادي، ٢٠٠٩) بعنوان "الطلاق في مجتمع الإمارات: أسبابه وعلاج"** إلى تصحيح مسار الحياة الزوجية قبل الانهيار والتفكك، ومساعدة الزوجين على حل مشكلاتهما دون معاناة أو إشكال، وتثقيف الزوجين، خاصة الأزواج الجدد، والشباب منهم، وتقليل نسبة الطلاق ما أمكن في المجتمع الإماراتي. واعتمد الباحث على آراء المتخصصين فيما يتعلق بهذا المجال، وجمع بعض نقاطه من خلال استفتاء الناس وتواصلهم مع الباحث، واحتكاكه بهم في المجتمع. وخلصت الدراسة إلى:

- أن الإسلام حمى عقد الزواج قبل انهياره وقبل العقد أصلا، من خلال التوصية باختيار صاحب الدين، والنظر للمخطوبة وغير ذلك من الطرق. وحمايته للحياة الزوجية بعد الزواج كان مبنيا على أسس رفيعة وقاعدة عظيمة منها علاج نشوز الزوجة على مراحل.
- أن هناك عدة أسباب متنوعة للطلاق منها: السحر والشعوذة، أما السبب الثاني فهو العين والحسد، وعدم موافقة الزوج على العلاج من المس والسحر.
- أن الأسباب المادية المتعلقة بالنفقة تتمثل في : بخل الزوج، وإسراف المرأة، والإسراف في حفلات الزواج. هذا فضلا عن أسباب الطلاق الأخرى وهي المعاصي والمحرمات، مخالفة الأحكام الشرعية مثل منع الخاطب من النظر إلى المخطوبة، وكتمان العيب عند طلب النصيحة حول الخاطب أو المخطوبة، وعدم تطبيق الزوج لخطوات التأديب الواردة في القرآن في حالة نشوز الزوجة، وطلب إحدى الزوجات أن يطلق الزوج زوجته الأخرى، والميل المحرم لإحدى الزوجات على الأخرى، والفارق الثقافي بين الزوجين، ومسارعة المرأة بطلب الطلاق لأصغر الأسباب، والمبادرة إلى طلاق المرأة لمجرد كرهها من أول وهلة أو كراهية خلق فيها، وعدم قبول أحد الزوجين توبة الطرف الآخر واعتذاره إن بدا منه خطأ ما، والإصرار والعناد المبالغ فيهما في التفاهم واتخاذ القرار.
- أن أهم الأسباب الاجتماعية للطلاق هي: إلزام الشاب أو الشابة بالزواج من الأقارب، والتدخل في حياة الزوجين، والإهمال واللامبالاة، وإخراج الزوجة من بيتها إذا طلقت طلاقا رجعيا يتسبب في الفراق الدائم.

حددت **دراسة (الهاشمي، ٢٠١٠) بعنوان "الأوضاع الاجتماعية للمرأة العُمانية بعد الطلاق"** أهدافها في ثلاثة، هي: محاولة الكشف عن حجم ظاهرة الطلاق وانتشارها الجغرافي، والخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمطلقين من الجنسين. والتعرف على أوضاع المرأة بعد الطلاق من حيث ترتيبات الإقامة والإعالة، وشبكة الأدوار والعلاقات. وأخيرا محاولة حصر أهم مشكلات المرأة العُمانية بعد الطلاق، وآليات التكيف. واستندت الدراسة على المدخل الوظيفي من خلال الأسرة كنسق اجتماعي، والتوازن

وعدم التوازن. والاتجاه التفاعلي الرمزي، والضبط الاجتماعي، والوصمة الاجتماعية. كما استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي الوصفي، واستندت على صحيفة الاستبار التي تم جمعها عن طريق المقابلات. وخلصت الدراسة إلى:

- أن ما يقرب من نصف أفراد العينة يسكن في مسكن مستقل، بينما ثلث العينة يسكن مع أسرهن. كما أن ما يزيد عن ثلثي العينة تغيرت أوضاع إقامتهن، وعدد كبير منهن تغيرن إلى وضع أسوأ عما كن عليه خلال فترة الزواج، وتعاني أغلبهن من عدم كفاية الدخل. كما أظهرت الدراسة أن ما يقرب من ثلثي العينة تغيرت ظروفهن المعيشية بعد الطلاق، وعدد لا بأس به منهن تغيرت للأسوأ.
- أن المطلقة ترتبط بأسرتها، وأن ما يزيد عن نصف العينة لا يرتبطن بعلاقة مباشرة مع المطلق، وأكثر من ثلاثة أرباع العينة مازالت تربطهن علاقة طيبة بصديقاتهن بعد الطلاق وجاراتهن، ومن ثم ما يقرب من ثلثي العينة لم تتغير فيها شبكة العلاقات والأدوار الخاصة بالمرأة بعد الطلاق.
- أن أغلب أفراد العينة يعاني من مشكلات ما بعد الطلاق، تتصدرها المشكلات المادية، ثم مشكلات تتعلق بنمط الإقامة والظروف السكنية، وهناك مشكلات خاصة بعدم القدرة على تربية الأبناء، ومضايقة الأهل، ومشكلة البحث عن عمل، ومشكلات التقاضي، ومشكلة الحرمان العاطفي.
- أن غالبية مفردات العينة ممن يعانين من مشكلات ما بعد الطلاق لديهن القدرة على التعامل مع المشكلات بالرغم من تباين هذه القدرة، فما يقرب من ثلثي العينة يتمتعن بقدرة فعلية على حل هذه المشكلات. وأكثر من نصف العينة ممن يعانين من مشكلات يحاولن اللجوء للآخرين للبحث عن آليات لحلها. وغالبية أفراد العينة ممن يجوز لهن شرعا الرجوع للمطلق لا يرغبن في العودة.

ركز مقال **المنجد (Al-Munajjed, 2010) بعنوان "الطلاق في دول مجلس التعاون الخليجي: المخاطر والتداعيات"** على شرح ظاهرة الطلاق في دول الخليج العربي (ما عدا السلطنة لعدم توفر بيانات عن الطلاق حسب الدراسة) وأسباب ازديادها في هذه المجتمعات، بالإضافة إلى بيان الآثار المترتبة على الطلاق خاصة فيما يتعلق بالمرأة والطفل. وخلص المقال إلى:

- أن الطلاق في ازدياد في دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في السنوات الأولى منه، ومن المتوقع أن يواصل الارتفاع. وأشارت الدراسة إلى أن أعلى نسبة طلاق كانت في الكويت (٣٧,١٣%)، وأقلها في السعودية (٢٠%).
- أن العائلة في المجتمع الخليجي تعد وحدة اجتماعية متماسكة، وتكمن أهميتها في كونها تعطي وتحدد للفرد المكانة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. كما أكدت أن إنهاء الزواج يؤدي إلى خلل في التوازن الأسري ويؤدي إلى آثار سلبية عديدة على المرأة والطفل. وأظهرت الدراسة أن للأعراف والقوانين المتعلقة بالطلاق تأثيرا كبيرا جدا في منطقة الخليج، خاصة فيما يتعلق بحضانة الأطفال والنفقة؛ حيث لا تزال المرأة الخليجية تعاني من عدم المساواة في الأمور المتعلقة بأمور تسويات الطلاق، التي حددها قانون الأحوال الشخصية.
- أن أهم أسباب الطلاق في مجتمعات الخليج العربية وهي: التمدن والثقافة المحلية، حيث أنّ المجتمع الخليجي في حالة تحول. ويواجه التحولات الكبيرة المتعلقة بالنقلة من مجتمعات تقليدية محافظة وبسيطة إلى مجتمعات متمدنة ومعقدة. وقد أدى التمدن في دول الخليج إلى ضعف وحدة العائلة الممتدة التقليدية المرتبطة بالأسرة، وقلة احترام الزواج. كما

أدى التمدن إلى إعطاء المرأة الخليجية خيارات أكثر حيث أصبح لديها استقلالية اجتماعية ونفسية واقتصادية، بفضل التحولات التي حدثت في منظومة الأدوار التقليدية للمرأة.

- أن الثقافة المحلية تعد من أسباب الطلاق، نظرا لعدم تمكن الشاب أو الفتاة من اختيار شريك الحياة، بالإضافة إلى الضغوط المرتبطة بالزواج المبكر، وتدخل أفراد العائلة في شؤون الزوجين، مما يؤدي إلى حالة من عدم النضج. كما ألقت الدراسة الضوء أيضا على دور التعليم وعمل المرأة الخليجية في ازدياد ظاهرة الطلاق، والآثار المترتبة عن الطلاق، ودور الحكومات الخليجية في حلها.

حاولت **دراسة (عبد الخضر، ٢٠١٢) بعنوان "دراسة أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المطلقات"** الإجابة عن تساؤلات تتعلق بواقع الطلاق في المجتمع الكويتي وأسبابه، وخصائص العلاقة بين الطرفين قبل الطلاق وبعده، والسبب الرئيسي للطلاق في المجتمع الكويتي. و استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي لاستطلاع رأي عينة من المطلقات حول الأسباب التي أدت إلى وقوع الطلاق، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية من المطلقات في المجتمع الكويتي بلغت (٢٤٢) مطلقة ممن تطلقن خلال عامي ٢٠٠٦م و ٢٠٠٧م. وخلصت الدراسة إلى:

- أن أسباب الطلاق من وجهة نظر العينة، هي: تدخل الأهل، وسوء المعاملة، وعدم تحمل مسؤولية الأسرة وإهمالها، والمشكلات المالية، والخيانة الزوجية، وعدم توافر السكن المستقل، والضرب والعنف، وعدم الاحترام، وعدم التفاهم، وتعدد الزوجات وغيرها، وهي بذلك مرتبة حسب أكثرها تكرارا.
- أن الزوجة هي من أصرت على الطلاق بنسبة (٧٣,٦%) من إجمالي العينة، وأكثر من نصف العينة لم تلجأ لاستشارة المختصين قبل الطلاق بنسبة (٥١,٢%).
- أن (٨,٤%) من المطلقات يحملن مشاعر الكراهية، و(٤٠,٥%) لا يأبهن بالطرف الآخر ويشعرن باللامبالاة، بينما احتفظت (٢١,١%) من العينة بمشاعر الحب والاحترام تجاه المطلق. كما ذكرت ٨٣,١% من المطلقات أنهن لا يرغبن في العودة للمطلق، وأن غالبية العينة (٦١,٦%) لم يكن بين طرفيها تعارف قبل الزواج.
- أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السبب الرئيسي للطلاق و متغير "عمل المطلقة"، واتضح أن هناك اختلافا في سبب الطلاق ومتغير "تعليم المطلقة " حيث إن (٢٥,٥%) من المطلقات ذوات التعليم الثانوي أو أقل يرجعن السبب الرئيسي للطلاق إلى المشكلات المالية. أما المطلقات من الحاصلات على الدبلوم فأعلى فأرجعن الطلاق إلى عدم توافر سكن مستقل بنسبة (١٤%)، كما أن (٤٠%) من المطلقات ممن لديهن أبناء يرجعن السبب الرئيس للطلاق إلى سوء المعاملة والفساد، والمطلقات ممن ليس لديهن أبناء يرجعن السبب الرئيسي للطلاق للمشكلات الجنسية بنسبة (٢٠%).
- أن الاهتمام بالعلاقة بين الطرفين يعدّ ضروريا بحيث يكون أساسها الاحترام المتبادل والمودة و توفير السكن المستقل، واللجوء إلى جهات مختصة في الإرشاد الأسري لحل النزاعات ، والإنفاق على الأسرة بما يحفظ حقوق أفرادها.

أظهرت **دراسة (الشيخ وآخرون، ٢٠١٣) بعنوان "ظاهرة الطلاق في مجتمع المدينة المنورة: الأسباب، الآثار المترتبة عليها، والحلول المقترحة من وجهة نظر المطلقين"** أسباب الطلاق من وجهة نظر المطلقين، والآثار المترتبة عليه من وجهة

نظرهم والحلول المقترحة لعلاج هذه الظاهرة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية من المطلقين والمطلقات في مجتمع المدينة المنورة، وبلغت (٦٢) مطلقا ومطلقة. وخلصت الدراسة إلى:

- أن أكثر الأسباب الاجتماعية المؤدية للطلاق من وجهة نظر العينة هي: فقدان الحوار داخل الأسرة، وتزايد الخلافات الأسرية بين الزوجين، وإهمال الزوج لحقوق الزوجة، والزواج المرتب له أو المفروض من الأسر، وتأثير جماعة رفاق السوء على الزوج، والاهتمام بالمظاهر المادية من قبل الزوجة. أما أكثر الأسباب الاقتصادية المؤدية للطلاق، فجاءت على النحو التالي: ارتفاع المستوى المعيشي، وبخل الزوج، والارتفاع المستمر للأسعار وتفشي الغلاء. وأكثر الأسباب الثقافية المؤدية للطلاق نتيجة تأثر الزوج بما يشاهده عبر وسائل الإعلام، وتفشي ثقافة الطلاق ، وضعف تناول الخطاب الإعلامي لقيم الحياة الأسرية المستقرة.
- أن الأسباب النفسية المؤدية للطلاق تتمثل في خيانة الزوجة، وشك الزوج بالزوجة، وتهرب الزوج من مسؤولياته تجاه زوجته. أما الأسباب الدينية المؤدية للطلاق من وجهة نظر العينة فتتمثل في عدم مراعاة إقامة حدود الله، وعدم مراعاة حقوق الزوج/الزوجة، وتراجع الالتزام الأخلاقي. هذا فضلا عن الإصابة بالأمراض الجنسية (الإيدز، الزهري، السيلان)، والضعف الجنسي، والشذوذ الجنسي.

ب- دراسات الطلاق في المجتمعات العربية

طبقت **دراسة (النبلاوي ،١٩٩١) بعنوان"ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والنمط الواقعي: دراسة أنثروبولوجية في إحدى القرى المصرية"** على مجتمع ريفي تقليدي، لأنه يعكس النسق الثقافي الشائع في المجتمع المصري. وقد استندت الباحثة على بعض قضايا الاتجاه البنائي الوظيفي وهي: الأسرة كنسق اجتماعي، والتوازن والاختلال داخل النسق الأسري. ونظرية نوعية الزواج. أما منهجية الدراسة، فقد استندت على المنهج الأنثربولوجي حيث تم دراسة (١٢) حالة ذات خصائص متباينة من المطلقات؛ بحيث شملت أنواع الطلاق المتعارف عليها كافة داخل مجتمع البحث. كما تم دراسة (٥) حالات متباينة الخصائص تعكس مظاهر متعددة للتفكك الأسري. وجمعت البيانات بالاستعانة بدراسة الحالة والملاحظة بالمشاركة والمقابلات المتعمقة. وخلصت الدراسة إلى:

- أن هناك هوة يعايشها مجتمع القرية بين النسق التشريعي وبين الممارس بالفعل على أرض الواقع، فيما يتعلق بعمليتي الزواج والطلاق، بمعنى أن الطلاق يتأثر إلى حد كبير بثقافة المجتمع. وأظهرت الدراسة أيضا أن انتشار الطلاق يرتبط بطبيعة البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع. فالمجتمع الريفي التقليدي يتميز بنظرة تقليدية تعكسها تفسيرات غيبية تسمح بانتشار الطلاق، طالما تبدو خارج نطاق الإرادة الفردية. حيث تزداد معدلات الطلاق في نطاق العاملين بالزراعة، وخلال السنوات الأولى من الزواج، وبين زيجات الجيل الثاني مقارنة بالجيل الأول، والطبقة الدنيا؛ نظرا لأن الأزواج في نطاقها لا يستطيعون الجمع بين أكثر من زوجة نظرا للعوز المادي، لذا يلجأ الرجل للطلاق للتخلص من زوجة رغبة في الارتباط بأخرى، أما في نطاق الطبقة العليا والوسطى، فهناك بدائل غير الطلاق يطرحها العرف ويبيحها الشرع وهو تعدد الزوجات سواء في حالة عدم إنجاب الزوجة أم مرضها أم غير ذلك.
- أن الامتثال للمعايير يدعم تفضيل إقامة الزوجين في كنف الأسرة الممتدة في خط الأب. وهذا النمط المعيشي تزداد داخله شبكة العلاقات، وبالتالي التوترات والمشاحنات خاصة بين الزوجة والحماة، وهذا يؤدي إلى العديد من مظاهر

عدم الاستقرار الناجمة عن الصراع بين الحماة وزوجة الابن، وبالتالي تصبح الأسرة هيكلا هشا عرضة للانهيار وحدوث الطلاق، خاصة في نطاق صغار السن خلال السنوات الأولى للزواج.

- أن المرأة من الجيل الأول ذات دور مهم في اتخاذ القرار وتحديد نطاق الاختيار وبذلك يختفي حق الزوجين في الاختيار للزواج بتدعيم من العرف، رغم كونه مخالفا للشرع. وأظهرت الدراسة أن حالات عدم الاستقرار الزواجي التي أدت إلى حدوث الطلاق ناجمة عن الانحراف عن معايير الاختيار الخاصة بالتجانس الاجتماعي للطرفين، لذا يلعب عدم التجانس الطبقي بين الزوجين – وبشكل خاص الذي تنخفض فيه الزوجة – دورا مهما في عدم الاستقرار وحدوث الطلاق.
- أن من أسباب الطلاق: عدم الإنجاب وعدم مساهمة الزوج في الإنفاق داخل الوحدة المعيشية، وسوء التوافق بين الزوجين، فضلا عن استخدام نسق المعتقدات المتمثل في النحس والأعمال السحرية، وتباين الرضا الزواجي في نطاق الزوجين خاصة في السنوات الأولى من الزواج، وتباين الانتماء الطبقي بين الزوجين، وفقدان الإشباع العاطفي، وخيانة الزوج أو الزوجة. كما تحمل ثقافة مجتمع البحث المرأة العبء الأكبر في فشل الزواج، ويترتب على ذلك النظرة الدونية من قبل المجتمع لها، وثقل تبعات الطلاق عليها.
- أن ترتيبات إقامة المرأة بعد الطلاق تتم في نطاق العرف السائد حيث تعود لتقيم في دار أسرتها إلا في حالة المطلقة المسنة حيث يمكنها الإقامة في منزل المطلق. كما تلتزم المطلقة بقواعد السلوك في الطبقة العليا والوسطى أكثر منه لدى المطلقة من الطبقة الدنيا.
- أن عمل المرأة يعد آلية من آليات تكيف المرأة مع الطلاق، إلى جانب أنه وسيلة للإنفاق والاستقلال المادي عن أسرتها، وأن أكثر من نصف حالات الطلاق في الطبقة الدنيا تلجأ للعمل لسد احتياجاتها.
- تتحدد شبكة العلاقات من خلال هيكل الأدوار الخاصة بالمطلقة، سواء داخل أسرتها أو خارجها تبعا لسن المطلقة والسبب المعلن حول الطلاق. أما المطلقات صغار السن (أقل من ٢٥ سنة) فيحظين باهتمام خاص بعد الطلاق لما تتعرض له من مشاكل جمة في التكيف مع وضعها الجديد. ويمثل الزواج الثاني أحد آليات تكيف المرأة المطلقة، ويتضح من خلال نتائج الدراسة أن فرص زواج المطلقة من الطبقة الدنيا أكثر وأسرع من المطلقة في نطاق الطبقة العليا والوسطى.

وكشفت **دراسة (عبد الرحيم ومسلم، ١٩٩٤)** التي تمت من واقع سجلات المحاكم الشرعية في مدينة دمشق وريفها بعنوان **"أسباب الطلاق في المجتمع السوري"** عن حجم المشكلة واختلافها بين الريف والمدينة، والتعرف على العلاقة بين الطلاق ومجموعة المتغيرات مثل المستوى التعليمي، وسوء اختيار الشريك، وطول فترة الخطوبة، ونوع المهنة، ومعدل الدخل، ووجود الأطفال، والمسكن، ودرجة القرابة بين الزوجين، وعمل المرأة. وقد اعتمدت الدراسة أساليب عدة منها: المسح الاجتماعي بالعينة، والدراسة الوصفية، والتاريخية. وتمثلت أداة البحث في صحيفة الاستبانة، كما تم إجراء عدد من المقابلات مع بعض المسئولين في وزارة العدل. وانتهت الدراسة بالعديد من النتائج منها:

- أن أفراد العينة في الريف يقبلون على الزواج المبكر أكثر من الأفراد في المدينة. كما أن عدد المطلقات ضمن المستوى التعليمي المنخفض يشكل أعلى النسب مقارنة مع المستويات التعليمية المتوسطة والعالية. كما أن نسبة واقعات الطلاق

حسب مكان الإقامة، ودرجة القرابة موجودة في الريف بنسبة أعلى منها في المدينة. وللزواج المبكر أثر في ظاهرة الطلاق، نظرا لارتباط هذا المتغير بمجموعة من المتغيرات الأخرى.

- أن سوء الاختيار من أبرز العوامل المؤثرة في حدوث الطلاق. كما أن تدخل الأهل الدائم يعد عاملا سلبيا في حياة الزوجين، ومن ثم يؤدي إلى الطلاق. وأن نسبة حالات الطلاق تتركز في حال عمل الزوجة. كما أن نوازع الإقدام على الطلاق تزداد عند أصحاب المهن الحرة الذين يتميزون بدخل مرتفع، ويعد عامل عدم الانسجام الجنسي بين الزوجين سببا غير رئيسي في حدوث الطلاق.

أوضحت **دراسة (صالح، ٢٠٠٦) بعنوان "آثار الطلاق المالية والاجتماعية"** مكانة المرأة في الإسلام، وحددت الآثار المالية والاجتماعية للطلاق على أفراد الأسرة، والأثر النفسي للطلاق على المرأة. وقد طبقت الدراسة على فئة من المطلقين والمطلقات في الأردن. وانتهت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:

- أن الآثار النفسية للطلاق تمر بثلاث مراحل: الأولى، مرحلة الصدمة، حيث يعاني المطلقون من الاضطراب الوجداني والقلق بدرجة عالية. والثانية، مرحلة التوتر، حيث يغلب عليهم القلق والاكتئاب والشعور بالظلم والوحدة. والثالثة، مرحلة إعادة التوافق، وفيها ينخفض مستوى الاضطراب الوجداني، ويبدأ المطلقون إعادة النظر في مواقفهم في الحياة بصفة عامة، وفي الزواج بصفة خاصة.
- أن أثر الطلاق على الأبناء يتمثل في فقدان الحياة الأبوية، وفقدان العائل والمصدر المالي، وزيادة ضغوط الحياة الاقتصادية، حيث إن الطلاق من شأنه أن يحدث تغييرا في حياة الأطفال، من خلال مستوى المعيشة، وتقليل النفقات وتغيير السكن.
- أن تداعيات الطلاق على المرأة، تتمثل في زيادة أعباء الإعالة ونقصان الدخل، مما يدفعها إلى العمل لسد حاجة أسرتها. أما إن كانت المطلقة عاملة فإنها ستكون عرضة للتأثر في حال حدوث تغيرات سلبية وغير متوقعة في سوق العمل، مثل انخفاض الأجور أو فقدان الوظيفة، وأيضا زيادة التزاماتها المالية بعد الطلاق خاصة عند وجود الأطفال الذين تتحمل هي نفقة معيشتهم، وهو ما يؤثر سلبا في نظرتها لذاتها، وتصبح عرضة للاكتئاب والشعور بالتعاسة.
- من تداعيات الطلاق، عدم حصول المطلقة على نفقة، مما يؤدي إلى زيادة فقر المرأة وأسرتها. هذا فضلا عن أن المطلقة ستظل تحت المجهر والمراقبة الدقيقة لكل حركاتها وتصرفاتها، فإن كانت أسرة المطلقة على درجة عالية من الوعي والمساندة تأقلمت المرأة المطلقة مع الطلاق وتداعياته، وإلا فقد يصاحب الطلاق مشكلة أخرى وهي صعوبة التأقلم أو التقبل للواقع الجديد بعد الطلاق، مما يؤثر سلبا على نفسية المرأة والأطفال.

ج- دراسات الطلاق في المجتمعات الإسلامية

قامت **دراسة شلين و مصطفى (Chlen & Mustaffa, 2008) بعنوان "الطلاق في ماليزيا"** بتحليل واقع الطلاق في ماليزيا، والبحث وراء أسباب الطلاق وآثاره وفيما إذا كانت هناك برامج للتقليل من الطلاق في المجتمع الماليزي ، اعتمدت هذه الدراسة على بيانات من دائرة التسجيل الوطني بماليزيا .

وحسب الأرقام الإحصائية فإن نسبة الطلاق بين المسلمين في عام ٢٠٠٠م بلغت (١٤,٧%) ، و (١٥,٥%) في عام ٢٠٠٥م وفي المقابل فإن نسبة الطلاق بين غير المسلمين بلغت (٢,٦%) في عام ٢٠٠٠م ،و (٧,١٩%) في عام ٢٠٠٥م .

وبحسب الدراسة فإن العوامل الرئيسية الثلاثة وراء الطلاق هي: الخيانة، وعدم الشعور بالحب، والمشاكل العاطفية، وترتبط المشاكل العاطفية بالعنف الأسري وبالتحديد العنف الجسدي واللفظي. كما أكدت الدراسة أن التأثير الأكبر للطلاق يقع على الأطفال، حيث أن أطفال المطلقين يحققون علامات متدنية في مدارسهم.

حاولت **دراسة مدسام وغاني (Md Sam & Ghani, 2011) بعنوان "دوافع الطلاق بين النساء في ماليزيا"** الوصول إلى دوافع الطلاق بين النساء في شبه الجزيرة الماليزية. وتم الحصول على بيانات هذه الدراسة من مجلس التنمية الإسلامي ودائرة التسجيل الوطني بماليزيا، وخلصت الدراسة إلى:

- أن العمر (الزواج المبكر) ، والعمر عند الزواج، وعدد مرات الزواج، هي من العوامل المرتبطة بالطلاق.
- أن من أسباب الطلاق: الخلافات، وطيش الأزواج (عدم حكمة) ، وتدخل أهل الزوج/ الزوجة.
- أن الأطفال يلعبون دوراً إيجابيا للحفاظ على استمرار الزواج، واستقرار الأسرة حيث تزيد احتمالات الطلاق في الأسر التي لا يوجد لديها أطفال.

كشف **تقرير مديرية رئيس الوزراء للأسرة والدراسات الاجتماعية (٢٠١١) عن "الأسباب وراء الطلاق في تركيا"** وقد طبق المسح على (٦٧٥) امرأة و (٥٤٣) رجلا في (٢١) مدينة تركية عام ٢٠٠٩م، و كانت نتائجه كالآتي:

- أن الطلاق يحدث في السنوات الخمس الأولى من عمر الزواج.
- أن حوالي ثلث العينة تعرفوا على شركائهم عن طريق المعارف.
- أن الطلاق ينخفض كلما زاد عدد الأطفال في الأسرة.
- أن الضغوط الاجتماعية أحد العوامل المحفزة لاتخاذ قرار الانفصال، بالإضافة إلى التدخلات العائلية في مسائل متعلقة بالمشكلات المالية والحياة الأسرية .
- أن من أسباب اتخاذ قرار الطلاق لدى النساء في العينة: إدمان الزوج على الكحول واهتمامه المبالغ بوالديه وأقاربه على حساب زوجته.

سعت **دراسة باريكاني وآخرون (Barikani & others, 2012)** بعنوان **"أسباب الطلاق لدى الرجال والنساء لدى مكتب الزواج والطلاق بقزوين"** إلى تحديد الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الطلاق بين الرجال والنساء في منطقة قزوين بإيران. وبلغت عينتها (٥٧٢) شخصًا (٤٠٠ امرأة و١٧٢ رجلًا) ممن قدموا طلب الطلاق في المكتب القانوني للزواج و الطلاق خلال ٣أشهر من عام ٢٠٠٩م في مقاطعة قزوين، وكان أبرز ما خلصت إليه الدراسة من نتائج:

- أن أبرز خصائص عينة الدراسة أن غالبية النساء من ربات البيوت، و من المستوى التعليمي المتوسط أو لم ينهوا الثانوية العامة.
- أن الخطأ في اختيار الشريك المناسب هو السبب الأولي للطلاق لدى (٥٩%) من عينة النساء، أما الرجال فقد أشاروا لاعتقادهم أن السبب الرئيسي للطلاق هو تدخل الأهل بنسبة(٤٣,٧%).
- إن من بين العوامل المؤدية للطلاق: الاعتماد على أسرة (الزوج/الزوجة) وعدم التوافق العاطفي بين الزوجين. كما أن العوامل التقليدية المتعلقة بالجوانب الجنسية و الجسدية، والعقم بين الرجال و النساء تمثل نسبا متدنية بين غيرها من أسباب الطلاق.

تسبر **دراسة ديمر (Demir, 2013) بعنوان (الاتجاهات نحو مفاهيم الزواج والطلاق في تركيا)** مفهومي الزواج والطلاق من خلال دراستين قامت بهما المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء بجمهورية تركيا للمسح الاجتماعي والأسري والمعهد الإحصائي التركي، إلى جانب بعض الدراسات التي أجريت في تركيا ولها صلة بالموضوع، وتهدف هذه الدراسة إلى عرض نتائج هذه الدراسات بما يتصل بالزواج والطلاق لإتاحتها على الصعيد الدولي. ومن أهم النتائج التي ناقشتها هذه الدراسة و المتعلقة بأسباب الطلاق ما يلي:

- أن معدلات الزواج والطلاق في ارتفاع، فبالاعتماد على بيانات المركز الإحصائي التركي كان معدل الطلاق الخام (١,٣٥ من ألف) في عام ٢٠٠١م، و ازداد ليصبح (١,٦٤ من ألف) في عام ٢٠١٢ م.
- يعد العمر عند الزواج الأول من أهم العوامل التي تؤثر على الزواج والطلاق.
- أن عامل الأسرة من العوامل المؤثرة جداً أثناء عملية الزواج، وعلى الرغم من زيادة معدل الحرية في اختيار الشريك إلى أن الأفراد لا يزالون يحتاجون إلى دعم أسرهم ومساندتهم.
- أن (٤٠%) من الطلاق يحدث في السنوات الخمس الأولى من عمر الزواج.
- الخلاف هو من أهم أسباب الطلاق (بما يقارب ٩٨%)، وينشأ من الأسباب الاجتماعية، والثقافية، والنفسية.

كما ناقشت هذه الدراسة أبرز أسباب الطلاق بحسب دراسة أخرى لـ (أسجم، ٢٠٠٩) وهي: لامبالاة الزوج/ الزوجة، مشاكل في الحوار والتواصل، مشاكل اقتصادية (الإنفاق الزائد، مشاكل مالية)، مشاكل ذات علاقة بالأطفال، تدخل عائلة الزوج/الزوجة، الغيرة الشديدة، عدم التوافق الجنسي، عدم رغبة الزوج/الزوجة في الحياة العائلية، عمل المرأة.

- وتضمنت الدراسة نتائج دراسات **(وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، ٢٠١١م)** حيث تعدّ اللامسؤولية واختلاف التوجهات لدى الزوجين هما من الأسباب الرئيسية –لدى الرجال والنساء–لوقوع الطلاق في تركيا، ويأتي بعد هذه الأسباب عدم القدرة على دعم الأسرة ومن ثم الخيانة الزوجية، والضرب، وسوء المعاملة، وشرب الكحول، ولعب القمار.
- أن أكثر حالات الطلاق بسبب الضرب وسوء المعاملة تقع في المناطق الريفية.
- أن أهم سبب من أسباب الطلاق لكلا الجنسين هو اللامسؤولية واللامبالاة، ويأتي السبب الثاني لدى النساء الضرب/سوء المعاملة، بينما يأتي السبب الثاني لدى الرجال عدم احترام الزوجات لمسؤولياتهن اتجاه عائلاتهن.

هدفت **دراسة زينب وآخرون (Zainab & others, 2014) بعنوان "انهيار الزواج في المجتمع المسلم الماليزي"** المنشورة في مجلة الشرق الأوسط للبحث العلمي إلى وصف الطلاق في المجتمع المسلم في ماليزيا، وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي، وذلك للأرقام التي تم الحصول عليها من تقارير السكان والمساكن في ماليزيا لتعداديّ ١٩٩١م و٢٠٠٠م وأرقام دائرة التنمية الإسلامية بماليزيا. وقد أظهرت الدراسة:

- أن معدلات الطلاق بين المسلمين الماليزيين الذين تتراوح أعمارهم بين (١٨ و٥٠)في تزايد إلى حد كبير.
- أن الأسرة فقدت وظيفتها تدريجيا وأصبحت غير مستقرة نتيجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة وتنامي مصطلح الأسرة الصغيرة، ونتيجة لذلك فإن حياة الكثير من الأسر انتهت بالطلاق، ويمكن تصنيف الطلاق في المجتمع الماليزي على أنه ظاهرة اجتماعية.
- يوجد فارق ملحوظ بين الجنسين، حيث أن المطلقات أكثر بكثير في هذا السياق، ويعود هذا الاختلاف إلى الكثير من العوامل منها نسبة الوفاة العالية لدى الذكور، كما أن المطلقين عادة ما يتزوجون مرة أخرى في حال موت زوجاتهم أو طلاقهن منهم.
- من الأسباب التي تعين على تفسير ظاهرة الطلاق: العمل، وضغط الوقت، وتحقيق الذات، والموقع الجغرافي، والحراك الاجتماعي، والمصادر المالية والعاطفية البديلة لتحقيق رفاه المرأة.
- أن العمر عند الزواج الأول يرتبط ارتباطا وثيقاً بالطلاق،كما أن الطلاق منتشر بين الأزواج الناجحين في وظائفهم، ومنتشر كذلك بين النساء المستقلات مالياً عن أزواجهن.
- أن من أسباب الطلاق: العنف المنزلي أو سلوك العنف لدى الزوج في المنزل، وتعدد الزوجات، والغيرة، والمشاكل الجنسية، والزوج و الزوجة غير المسؤولين، و الزواج القسري، وتدني التعليم الديني، والخيانة، وتدخل أم الزوج/ الزوجة، وعدم كفاية الدخل، وزواج الحب، وانحراف الزوجة، وعدم الفهم، وعدم قدرة الزوجة على الإنجاب، وتعاطي الزوج للمخدرات، والإعاقة الجسدية.

وتناولت **دراسة محمدي وتفتي (Mohammadi & Tafti,2014) بعنوان "الأسباب الرئيسية للطلاق في الجمهورية الإسلامية الإيرانية"** الأسباب الاقتصادية والاجتماعية المؤدية للطلاق، وتحديد العلاقة بين بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية وحدوث الطلاق لدى ٢٠٠٠ رجل وامرأة ممن تقدموا بطلب الطلاق، والموجهين لمكتب الرعاية والاستشارة في منطقة يزد خلال عام ٢٠١٣م. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة بين الطلاق وكل من: عدد ساعات العمل في اليوم، عدد الوظائف، والخبرة السابقة للزواج.

د- دراسات الطلاق في المجتمعات الغربية

توصلت **دراسة اماتو(Amato, 2000) بعنوان "نتائج الطلاق على البالغين والأطفال"** إلى آثار الطلاق ونتائجه على البالغين والأطفال، من خلال الإجابة عن بعض التساؤلات وهي: كيف يختلف الفرد من الأسرة المطلقة عن الأسرة المستقرة في المستوي الصحي والرفاهية؟ وهل هذه الاختلافات بسبب الطلاق أم بسبب عوامل أخرى؟ وهل هذه الاختلافات تعكس أزمة مؤقتة يمر بها المطلقون خلال فترة إجراءات الطلاق، أم أنها أزمة مستمرة؟ وما العوامل التي تلعب دورا وسيطا في آثار ما بعد الطلاق وتساعد على تكيف الفرد؟ واعتمدت الدراسة على تحليل وعرض بعض بحوث الطلاق من منظور التكيف مع ضغوط

الطلاق، فضلا عن عواقب الطلاق على الأطفال والبالغين. حيث أوضحت الباحثة أن الدراسات السابقة استخدمت العديد من المفاهيم والنظريات لتوضيح كيفية تأثير الطلاق على البالغين والأطفال مثل النظرية النسوية، ونظرية النظم، ونظرية رأس المال الاجتماعي، ومنظور دورة الحياة. وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج منها:

- أن هناك عددا من التغيرات التي حدثت للأسرة في نهاية القرن العشرين مثل ارتفاع معدلات الطلاق، فتشير أغلب البحوث إلى أن نصف الزيجات لاسيما في السنوات الأولى للزواج انتهت بالطلاق؛ ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل النساء العاملات، وهذا بدوره أدى إلى استقلالهن اقتصاديًا، مما قلل من اعتمادهن على الأزواج من الناحية المادية، كما كان سابقا. كما أوضحت الدراسة أن أغلب الزيجات التي انتهت بالطلاق كانت لديها أطفال أقل من (١٨) سنة. وأن أكثر من مليون طفل يعانون من طلاق آبائهم كل سنة. فضلا عن ذلك، فإن حوالي طفل من كل سبعة أطفال يعيش مع أحد الوالدين نتيجة الطلاق. كما أن ارتفاع معدلات الطلاق، ومعيشة العديد من الآباء بعد الطلاق بمفردهم، دون وجود شريك، زاد من معاناتهم من العديد من المشكلات الاجتماعية مثل انتشار الفقر والجريمة، وانخفاض التحصيل العلمي، أو الأداء الوظيفي للعديد من هؤلاء المطلقين.
- أن الأفراد من الأسر المطلقة يعانون من صعوبات التكيف والتوتر في حياتهم. فالطلاق يتسبب في تغير وزعزعة كيان الأسرة، فهو يؤثر بشكل سلبي على البالغين وكذلك الأطفال. فالطلاق يؤدي إلى احتجاز الأطفال خلال فترة حدوثه مع أشخاص آخرين لحضانتهم، مما يسبب فقدانهم الاتصال بالوالدين. كما قد ينتج عن الطلاق الصراع المستمر بين المطلقين وفقدانهم الدعم العاطفي من قبل الأهل والأصدقاء والجيران. كما قد تضطر الأسرة بعد الطلاق إلى الانتقال إلى مسكن آخر أقل في المستوى عن المسكن السابق، مما يوثر ذلك على الأطفال والأسرة بوجه عام.
- أن الطلاق يؤثر على الموارد الاقتصادية للأسرة، ويحدث فيها تغيرات ، من حيث الانتقال من المسكن، أو تغيير المدرسة أو الجيرة، مما قد يؤثر على المستوى الاجتماعي، ومستوى الرفاهية لأفراد الأسرة لاسيما الأطفال. وعلى جانب آخر، أشار بعض الباحثين، إلى أنه بالرغم من أن الطلاق وإجراءاته قد ينتج عنها العديد من القلق والالتباس في كيان الأسرة، يكون أحيانا الحل الأمثل للقضاء على المشاكل، وتخليص الأسرة من القلق والضغوط، لاسيما بعد إتمام الطلاق، وحصول الأبناء والمرأة المطلقة على نفقه الطلاق وغيرها من الامتيازات.
- أن هناك العديد من البحوث التي أثبتت أن المطلقين يعانون من الضغوط النفسية، وقلة السعادة، واضطراب الذات، فضلا عن المشاكل الصحية، ويكونون أكثر عرضة لتدني المستوى المعيشي مقارنة بالمتزوجين. كما تتأثر النساء بالطلاق أكثر من الرجال. وقد تواجه النساء المطلقات العديد من الظروف الاقتصادية منها انخفاض المستوى الاقتصادي. وانتهت الدراسة إلى أن الطلاق يختلف في تأثيره على الأفراد، فقد يكون له نتائج إيجابية على البعض وسلبية على البعض الآخر.

عرضت **دراسة ديل بوكا (Del Boca,2003) بعنوان "الأمهات، الآباء والأطفال بعد الطلاق: دور المؤسسات"** بعض الأدبيات الاقتصادية التي تم تطويرها مؤخرا من أجل تحليل النتيجة الاقتصادية للطلاق على رفاهة الآباء والأمهات والأطفال، مع التركيز على الدور الذي تلعبه المؤسسات في إطار ترتيبات ما بعد الطلاق، وآثاره المهمة، خاصة فيما يتعلق بسياسات دعم الطفل، والحضانة والزيارة. كما تركز الدراسة على أشكال الرعاية الاجتماعية التي يتلقاها الأطفال من الوالدين، لاسيما الدعم الاقتصادي والمالي، والوقت المخصص الذي يقضيه مع والديه، وكيفية مساهمة مؤسسات الرعاية الاجتماعية للتقليل من الآثار السلبية للطلاق على رفاهية الأطفال. واستندت الدراسة في موجهاتها النظرية على الجمع بين نظرية المساومة والتحليل

الاقتصادي الجزئي؛ بهدف التعرف على الدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات على الأسرة بعد حدوث الطلاق. ومنهجيا اعتمدت الدراسة على عرض تحليلي لبعض البحوث الاقتصادية التي تناقش دور المؤسسات في تحديد الرفاهة بعد الطلاق بين الأطفال والأمهات والآباء. وخلصت الدراسة إلى:

- أن مسالة انخفاض رفاهية الأطفال بعد حدوث الطلاق أمر بالغ الأهمية لاسيما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛ حيث ازداد عدد الأطفال الذين يعانون من الفقر بعد حدوث الطلاق أكثر من أي مكان آخر. و تشير الدراسات أن معدلات الطلاق في أمريكا قد ارتفعت من (٢,٢%) عام ١٩٦٠م إلى (٤,٦%) عام٢٠٠٠م، في حين ارتفع في بريطانيا من (٠,٥%) عام ١٩٦٠م إلى (٣,٠%) عام ٢٠٠٠م. كما أظهرت وجود فروق بين الأسر المستقرة وغير المستقرة (المطلقة)، حيث أوضحت الدراسة أن الوالدين في الأسر المستقرة يهتمون بالأبناء ورعايتهم مع قضاء وقت كاف يوميا معهم. أما في الأسر المطلقة فلا يقضي الآباء المنفصلون وقتا كافيا مع أطفالهم، لاسيما بعد انفصال الوالدين وتوتر العلاقة في محيط الأسرة.
- أن من أسباب فقدان الدخل لدى الأطفال والأمهات بعد حدوث الطلاق، الامتثال لأوامر تقديم الدعم للطفل، وغالبا ما تتسم بعدم الكمال، فضلا عن أنها تتسم بالانخفاض أي غير كافية. لذا أشارت الدراسة إلى ضرورة صياغة قوانين فعالة ومنصفة تخدم الأطفال والآباء بعد حدوث الطلاق، كما ينبغي تقييم نظم القضاء، والتغيرات في ترتيبات حضانة الطفل بشكل يحقق له رفاهيته.

هدفت **دراسة جالوفارا (Jalovaara, 2003) بعنوان "التأثيرات المشتركة لشريكي الزواج، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للطلاق في الولايات المتحدة الأمريكي"** إلى معرفة دور دخل الأسرة في تحديد نسبة الطلاق، ومحاولة الكشف عن دور المستوى التعليمي للزوجين في نسبة الطلاق، فضلا عن التوصل إلى دور الأزواج والزوجات العاملين في تحديد نسبة الطلاق. اعتمدت الباحثة على عرض بعض الدراسات التي تناولت الموضوع، واستخدمت الإحصائيات التي حصلت عليها من التعداد الفنلندي في (١٩٩١م-١٩٩٣م)، حيث قامت بتحليل هذه الإحصائيات للاستفادة منها في دراستها. وخلصت الدراسة إلى:

- أن النساء غير العاملات (ربات المنازل) اللاتي لديهن أزواج يعملون يتمتعن بحياة زوجية مستقرة، حيث تقل الخلافات، ومن ثم التركيز أكثر على الحياة الأسرية الاجتماعية، وكيفية ممارستها، وتقل نسبة الطلاق بينهن، كما لا ترتفع نسبة الطلاق كثيرا في الأسر التي يكون فيها كلا الزوجين يعمل. في حين ذكرت الدراسة أن الأسر التي لا يعمل فيها الزوج أو الزوجة أو كلاهما تعاني من ارتفاع نسبة الطلاق، عندما تكثر الخلافات بين الزوجين حول أبسط الأمور في الحياة اليومية، مما يؤدي إلى تطور هذه الخلافات إلى الطلاق.
- أن نسبة الطلاق تقل في الأسر التي يكون فيها الزوج عالي الدخل، وتزداد النسبة في الأسر التي يكون فيها دخل الزوجة أعلى من دخل الزوج، كما تقل نسبة الطلاق بين الأزواج المتعلمين، لأن كلا منهما يراعي ظروف الآخر، ويحاول فهمه بالطريقة المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك فإن نسبة الطلاق تقل بين الأزواج المتقاربين في المستوى التعليمي.

حاولت دراسة (**Dronkers & Others, 2006**) بعنوان **"أسباب الطلاق ونتائجه: اختلافات الجماعات عبر الوطنية"** معرفة أسباب الطلاق وعواقبه بين الأجيال المختلفة في المجتمعات الأوروبية التي تختلف بما فيه الكفاية في سياسات الطلاق،

وأنظمة الرعاية الاجتماعية، مع المقارنة بين هذه الأفواج. وقد أظهرت العقود الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في معدلات الطلاق في المجتمعات الأوروبية لاسيما منذ عام ١٩٩٠م. واستند الباحثون في ذلك على مراجعة بعض المقالات المكتوبة مسبقا حول أسباب الطلاق وعواقبه. وخلصت الدراسة إلى:

- أن معدلات الطلاق قد ازدادت في المجتمعات الأوروبية، نتيجة لتزايد معدلات العلمنة والفردية، التي أدت إلى الضغط على أنظمة الزواج التقليدية، وتربية الأطفال، وارتفاع معدلات الطلاق. فكلما ارتفعت معدلات التعليم ازدادت الفردية لدى الأشخاص. وتتميز المجتمعات ذات معدل النمو الاقتصادي المرتفع بارتفاع معدلات الطلاق، حيث تميل نسب الطلاق إلى الارتفاع بين الأفراد الموظفين مقارنة بغيرهم؛ وذلك يعود إلى ارتفاع معدلات الدخل والقدرة على تحمل معدلات نفقات الطلاق. كما أن الدخل الذي تتقاضاه النساء العاملات يسهم في التقليل من اعتمادهن على الأزواج.
- أن آثار الطلاق على الأطفال تزداد في الأسر الفقيرة، لاسيما التي يعولها عائل واحد (الأب أو الأم). وهنا لجأت العديد من الدول الأوروبية إلى التقليل من هذه الآثار عن طريق أنظمة الضمان الاجتماعي المقدمة للنساء والأطفال في الأسر المطلقة.
- أن قوانين الطلاق الليبرالية قد تؤدي إلى مستويات عالية من الطلاق. ومن ثم هناك اختلافات في معدلات الطلاق بين الدول الأوروبية، تعود إلى الاختلاف في قوانين الطلاق لديها. كما أن الاختلافات في هذه القوانين قد تؤثر على الآثار المترتبة على الطلاق. فعلى سبيل المثال قوانين الطلاق الأكثر ليبرالية قد تقلل من الآثار السلبية على الأطفال فهي تحد من طول فترات التقاضي، ومن ثم تقلل من الفترة الزمنية لصراع الوالدين.
- أن هناك علاقة طردية بين تعليم الإناث ومخاطر ارتفاع الطلاق حيث ازدادت معدلات الطلاق في بعض البلدان الأوربية بسبب ارتفاع مستوى تعليم الإناث مثل (فرنسا، ايطاليا، اليونان، بولندا، اسبانيا).
- أن من عواقب الطلاق الوصمة التي تلحق بالمطلقات و أطفالهن من قبل المجتمع المحيط بهم.

ثالثاً: توجهات الدراسة الحالية

بعد الاطلاع على محتوى الدراسات السابقة التي تناولت الطلاق وتداعياته يتضح أنها تختلف فيما بينها من حيث القضايا المطروحة والأهداف، والموجهات النظرية والمنهجية فضلا عن مخرجاتها التي جسدت في الواقع تباينات على مستوى السياقات الاجتماعية الثقافية. **فعلى مستوى القضايا**، تختلف القضايا المطروحة من خلال الموضوعات حسب نمط المجتمعات، مع ملاحظة وجود تشابه إلى حد ما بين الدراسات العربية عامة، سواء في إطار مجتمعات الخليج العربي أم غيرها في الفضاء العربي عامة. فمن خلال القضايا المطروحة في دراسات مجتمعات الخليج العربي يلاحظ الاهتمام بدراسة التحولات الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتأثيراتها على الأسرة ونظام الزواج، إلى جانب التركيز على دراسة ظاهرة الطلاق ومحاولات للتعرف على حجمها وأسبابها والآثار المترتبة عليها، وهناك تركيز واضح على آثار الطلاق على المرأة الخليجية. أما الدراسات العربية ودراسات المجتمعات الإسلامية، فهناك تنوع في القضايا التي تم تناولها حيث يمكن ملاحظة تفاصيل أكثر عمقا مقارنة بدراسات مجتمعات الخليج العربي، تتعلق بتناول ظاهرة الطلاق على مستوى النمط المعياري والممارس في الواقع، فضلا عن تأثيرات العديد من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية على ظاهرة الطلاق. وتتميز الدراسات الغربية عامة بتناول موضوعات تتعلق بالآثار

المترتبة على الطلاق في نطاق الأسرة الصغيرة الأم والأب والأبناء، فضلا عن التعرف على الاختلافات في أسباب الطلاق وعواقبه باختلاف الثقافات.

أما **الموجهات النظرية**، فيلاحظ أن عددا قليلا من الدراسات أوضحت الموجهات النظرية. فعلى سبيل المثال استندت بعض الدراسات الخليجية على موجهات نظرية تتمثل في المدخل الوظيفي من خلال الأسرة كنسق اجتماعي، والتوازن وعدم التوازن. والاتجاه التفاعلي الرمزي، والضبط الاجتماعي، والوصمة الاجتماعية، ومفهوم "التفكك الأسري" وأنماطه، ونظام الأسرة في بعض قضايا البنائية الوظيفية. كما بدت الموجهات النظرية في الدراسات العربية أكثر تعددا، وظهرت من خلال بعض قضايا الاتجاه البنائي الوظيفي وهي: الأسرة نسق اجتماعي، والتوازن والاختلال داخل النسق الأسري. ونظرية نوعية الزواج من خلال بعض القضايا وهي: التجانس والعوامل الاقتصادية والاجتماعية الثقافية الخاصة بالتوافق الزواجي. وهناك من جمع بين نظرية المساومة والتحليل الاقتصادي الجزئي، واعتبرها موجهات نظرية؛ بهدف التعرف على الدور الاقتصادي الذي تلعبه مؤسسات الرعاية الاجتماعية على الأسرة بعد الطلاق. أما الدراسات الغربية، فاعتمدت على تحليل وعرض بعض بحوث الطلاق من منظور التكيف مع ضغوط الطلاق، واستخدام إطار مفاهيمي لتوضيح كيفية تأثير الطلاق على البالغين والأطفال، فضلا عن الاعتماد على نظريات مثل النظرية النسوية، ونظريه النظم، ونظريه رأس المال الاجتماعي، ومنظور دورة الحياة، ونظرية التعلق واعتبارها موجهًا نظريا لدراسة العلاقة بين الأخوة، أبناء الطلاق.

ويلاحظ من خلال **المنهجية المتبعة**، بوجه عام غلبة البحوث الوصفية والتحليلية فضلا عن الاستطلاعية. وتنتشر الطرق الكمية في الدراسات الخليجية والعربية والاسلامية والطرق الكيفية في البحوث الغربية. كما أن هناك عددا من الدراسات التي اعتمدت على المسح الاجتماعي بالعينة، على اختلاف طرق اختيار العينات، فهناك العينات العشوائية، والطبقية، والطبقية متعددة المراحل. هذا بالاعتماد على صحيفة استبانة أو استبار. وهناك دراسات ضمنت إلى جانب الاستبانة مقابلات مع بعض المسؤولين في الجهات ذات الاختصاص. كما توجد دراسات تستند على عرض بعض الدراسات التي تناولت الموضوع. وتتميز الدراسات الغربية بإسهام واضح في إطار الدراسات الكيفية.

وفيما يتعلق **بنتائج الدراسات**، يلاحظ أن هناك عددا لا بأس به من النتائج المتعلقة بحجم الطلاق، وأسبابه، وتداعياته على طرفي العلاقة الزوجية والأبناء، تعكس بطبيعة الحال السياقات المجتمعية المتباينة في الشرق والغرب، وسوف تطرح هذه النتائج وتناقش في ضوء نتائج الدراسة الراهنة.

ومن خلال عرض الإسهامات النظرية في دراسة الاستقرار الزواجي والطلاق، والدراسات السابقة حول الطلاق يمكن أن نحدد توجهات الدراسة الحالية من حيث الموضوع، والموجهات النظرية، فضلا عن المنهجية المتبعة. فيما يلي:

أ- الموضوع والقضايا المطروحة

تنطلق الدراسة الراهنة من مجموعة من القضايا المهمة تتعلق بمرحلة التحول الاجتماعي وفترات التغير الاقتصادي السريع وانعكاساته الاجتماعية والثقافية، التي قد تسهم في زيادة معدلات الطلاق. هذا فضلا عن أن دراسة الطلاق في هذا السياق مؤشر من مؤشرات التماسك الأسري والاجتماعي في ظل مرحلة التحول التي يشهدها المجتمع العُماني. وهنا يبين التراث البحثي أن معظم دراسات الطلاق اهتمت بالأسباب التي تؤدي إليه والآثار المترتبة عليه. كما اهتمت الدراسات الغربية بشكل خاص،

بتتبع اتجاه معدلات الطلاق، ومدى تأثير التشريعات المدنية المنظمة للزواج والطلاق على ثبات أو تغير معدلاته. كما تناولت بعض الدراسات مرحلة ما بعد الطلاق التي شغلت حيزا لا بأس به من اهتمام الباحثين. ومن ثم فإن من الأهمية تناول واقع الطلاق في المجتمع العُماني بقدر من الشمول إلى حد ما، بحيث نبدأ من مرحلة ما قبل الزواج مرورا بمرحلة الزواج وكيفية وقوع الطلاق وتداعياته.

ب- القضايا النظرية

وفقا لمقتضيات الدراسة الحالية يتطلب الأمر الاعتماد على أطر نظرية تتناسب والسياق الاجتماعي الثقافي لمجتمع الدراسة. فمن أهم القضايا النظرية الموجهة للدراسة: نسق الأسرة بين التوازن والاختلال، وأبعاد الاستقرار الزواجي (التجانس، العوامل الاقتصادية، العوامل الاجتماعية الثقافية)، ومتغيرات التوافق الزواجي (الرضا الزواجي، الإشباع العاطفي، ملاءمة الدور، الاتصال والتفاعل)، وآثار الطلاق من منظور نظرية رأس المال الاجتماعي.

ج- المنهجية المتبعة

نظرا لنوع الدراسة التي تتميز بالشمولية في تناول واقع الطلاق في سياق المجتمع العُماني، فإنه من المهم أن تكون هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية، تعتمد على المسح بالعينة، وتجمع بين الطرق الكمية والكيفية في جمع البيانات من خلال أداة الدراسة الرئيسية، هذا فضلا عن شمول عينة الدراسة على الجنسين.

الفصل الثالث: الطلاق في المجتمع العُماني من واقع الإحصاءات الرسمية

مقدمة

في هذا الفصل نستعرض الطلاق في المجتمع العُماني من خلال الإحصاءات الرسمية المتوفرة، وصولا للخصائص السكانية للمطلقين، و لمعرفة واقع الطلاق في المجتمع العُماني و تلمس خصائصه، كان من المهم الرجوع للبيانات المتوفرة حول حالات الطلاق، وأعداد المطلقين وقد وجد فريق البحث نفسه أمام عقبة تعدد الإحصاءات المتوفرة في الجهات الرسمية وتباينها ، سواء من إدارة الإحصاء الاجتماعي بالمجلس الأعلى للتخطيط، والمركز الوطني للإحصاء، ووزارة العدل، ووزارة التنمية الاجتماعية بالإضافة لوزارة الاقتصاد الوطني سابقا، وتمثلت الصعوبة في تسجيل كل جهة بيانات الطلاق حسب اختصاصها، فعلى سبيل المثال فإن البيانات المتوفرة في وزارة التنمية الاجتماعية تقتصر على المطلقات تحت مظلة الضمان الاجتماعي، في حين حصرت بيانات وزارة العدل في الحالات المسجلة التي تم توثيق طلاقها، مع احتمال وجود حالات طلاق لم يتم تسجيلها لذا فإن نتائج التعداد السكاني للسلطنة على مدار التعدادات الثلاثة السابقة (٩٣/٢٠٠٣/٢٠١٠م) هي الأقرب لقراءة واقع الطلاق في سلطنة عُمان مع عدم إهمال بيانات الجهات الأخرى.

أولاً: الحالة الزواجية للسكان العُمانيين

يشير **الجدول (١)** إلى التوزيع العددي والنسبي للحالة الزواجية للسكان العُمانيين في التعدادات السكانية الثلاثة للسلطنة. كما يبين **الشكل (١)** التوزيع النسبي للحالة الزواجية للسكان العُمانيين كما يلي:

جدول (١) التوزيع العددي والنسبي للسكان العُمانيين (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية في التعدادات السكانية

الحالة	أعزب (لم يتزوج)		متزوج		مطلق		أرمل		غير مبين		المجموع	
التعداد	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٩٣	٢٣١٦٨٨	٣٢,٣	٤٢٢٥١٣	٥٨,٨	٢١٥٥٣	٣,٠	٣٩٩٩٢	٥,٦	٢٣٥٩	٠,٣	٧١٨١٠٥	١٠٠,٠
٢٠٠٣	٥٠٠٨٣٠	٤٧,٣	٤٨٨٠٢٥	٤٦,١	٢٢٨١٤	٢,١٦	٤٤٥٥٣	٤,٢	٢٠٦٦	٢٠	١٠٥٨٢٨٨	١٠٠,٠
٢٠١٠	٥٦٢٤٣٨	٤٤,٤	٦٣١٣٣٨	٤٩,٨	٢٣٧٩٤	١,٨٨	٤٩٠٤٤	٣,٩	٢١	٠,٠	١٢٦٦٦٣٥	١٠٠,٠

شكل (١) التوزيع النسبي للحالة الزواجية للسكان العُمانيين (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية في التعدادات السكانية

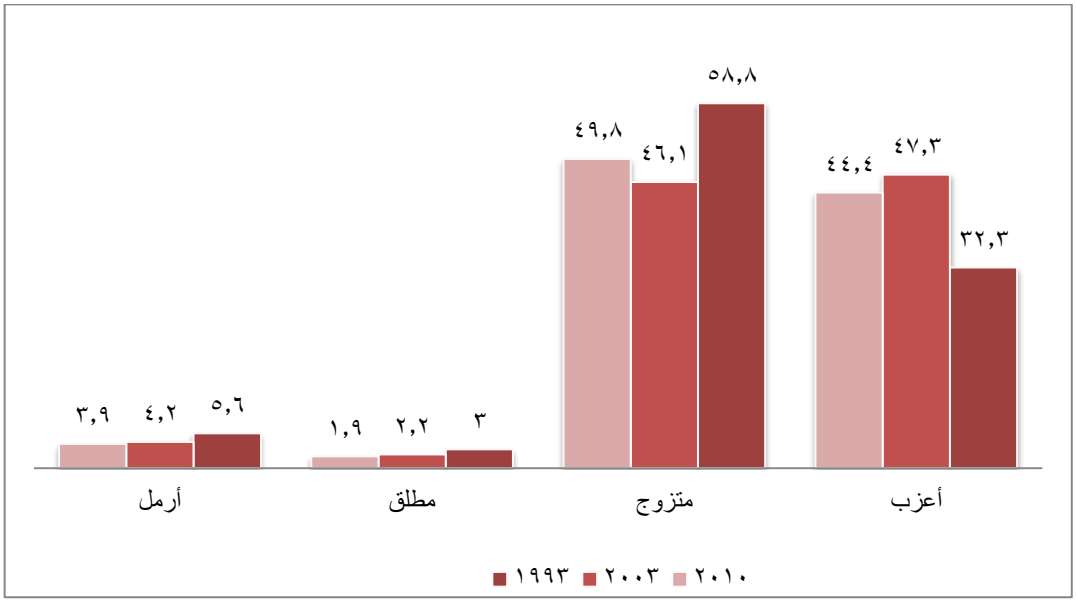

توضح مؤشرات الحالة الزواجية للسكان العُمانيين – ممن هم في سن الزواج (١٥ سنة فأكثر) عبر تعدادات ١٩٩٣م و ٢٠٠٣م و٢٠١٠م – تغيرات واضحة من خلال الصعود في المستوى العددي والنسبي بين فئات المتزوجين، وصعود على المستوى العددي والهبوط على المستوى النسبي بين فئات ممن لم يسبق لهم الزواج، فضلا عن تغيرات طفيفة بين فئات المطلقين والأرامل؛ حيث تتجه المؤشرات إلى الصعود البسيط على المستوى العددي والهبوط على المستوى النسبي.

ثانيا: معدلات ونسب الطلاق في السلطنة

أشارت التعدادات السكانية للسلطنة إلى انخفاض في نسبة المطلقين، حيث انخفضت من (٣%) في تعداد ١٩٩٣م إلى (١,٨%) في تعداد ٢٠١٠م **الشكل (٢)** على الرغم من ارتفاع أعدادهم كنتيجة طبيعية للزيادة السكانية. وبحساب **المعدل الخام للطلاق للعُمانيين** (عدد حالات الطلاق التي تمت لعُمانيين خلال العام لكل ألف من السكان العُمانيين في العام نفسه) للأعوام (٢٠١١م–٢٠١٣م) نجد أنه يتجه نحو الانخفاض من (١,٦ في الألف) في عام ٢٠١١م ليستقر عند (٩. في الألف) في عامي٢٠١٢م و ٢٠١٣م.

كما أن **معدل الطلاق العام للعُمانيين** (عدد حالات الطلاق لعُمانيين التي تمت خلال العام لكل ألف من السكان العُمانيين في سن الزواج –١٥ سنة فأكثر– في نفس العام) يتجه نحو الانخفاض من (٢,٥ في الألف) في ٢٠١١م ليستقر عند (١,٢ في الألف) في عامي ٢٠١٢م و ٢٠١٣م.

ثالثا: خصائص المطلقين في المجتمع العُماني

يتناول هذا الجزء الخصائص السكانية والسكنية للمطلقين في السلطنة من خلال أربعة محاور، وهي: الخصائص الديموغرافية (الجنس–الفئات العمرية–التوزيع الجغرافي) والتعليمية (المستوى التعليمي) والعملية (النشاط الاقتصادي) والسكنية (نوع المسكن–حيازة المسكن–العلاقة مع رب الأسرة)، وذلك وفق ما توفر من بيانات في التعدادات الرسمية.

أ. الخصائص السكانية للمطلقين

١. الخصائص الديموغرافية للمطلقين

١,١ المطلقين حسب الجنس

جدول (٢) التوزيع العددي والنسبي للمطلقين العُمانيين حسب الجنس

تعداد	الجنس				الإجمالي	
	ذكور		إناث			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١٩٩٣	٧٦٣٨	٣٥,٤	١٣٩١٥	٦٤,٦	٢١٥٥٣	١٠٠
٢٠٠٣	٧٦٦٤	٣٣,٥٩	١٥١٥٠	٦٦,٤١	٢٢٨١٤	١٠٠
٢٠١٠	٦٧٨٥	٢٨,٥٢	١٧٠٠٩	٧١,٤٨	٢٣٧٩٤	١٠٠

شكل (٢) التطور النسبي للمطلقين العُمانيين حسب الجنس

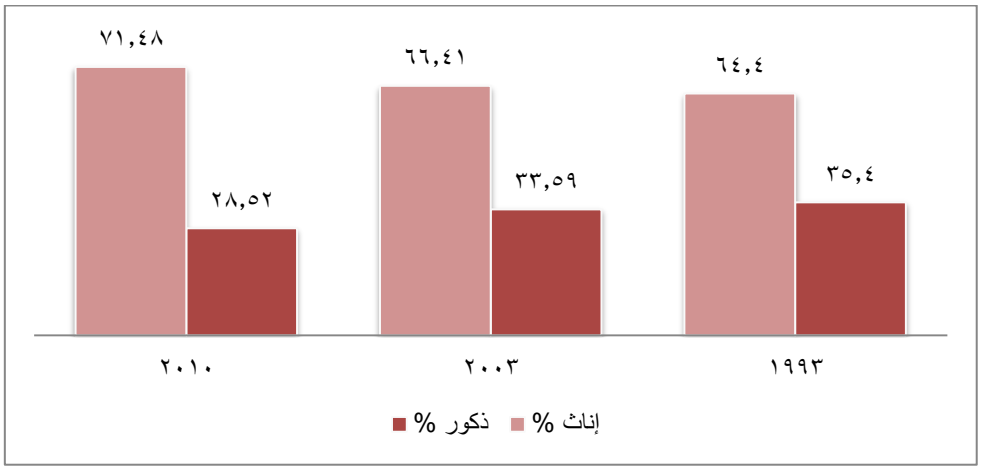

بقراءة **الجدول (٢) والشكل (٢)** يلاحظ أن هناك ارتفاعا واضحا على المستوى العددي والنسبي بين الإناث المطلقات بشكل مطرد، وانخفاض مستمر على المستوى العددي والنسبي لفئة المطلقين الذكور. وقد يرجع ذلك إلى أن الرجال لديهم فرص أكبر للزواج مرة أخرى، ومن ثم الخروج من فئة المطلقين والدخول إلى فئة المتزوجين حيث يمكن أن تبين هذه النسب صعوبة زواج المطلقة للمرة الثانية مقارنة بالمطلق، كما يمكن أن يعكس هذا الارتفاع في نسبة المطلقات مقارنة بنسبة المطلقين الذكور تعدد الزوجات، حيث يظل الرجل متزوجا حتى ولو طلق إحدى زوجاته.

١,٢ المطلقين حسب الفئات العمرية

جدول (٣) توزيع المطلقين العُمانيين حسب العمر في تعدادات ١٩٩٣/ ٢٠٠٣ /٢٠١٠

فئات العمر	١٩٩٣		٢٠٠٣		٢٠١٠	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
(١٩-١٥)	٧٧٩	٣,٦	٢٠٢	٠,٩	١٣٥	٠,٦
(٢٤-٢٠)	٢١٤٠	٩,٩	١٢٧٠	٥,٦	١٠٣٩	٤,٤
(٢٩-٢٥)	٢٥٦٠	١١,٩	٢٩٠٤	١٢,٧	٢٤١٣	١٠,١
(٣٤-٣٠)	٢٠٨٢	٩,٧	٣٠٨٤	١٣,٥	٣٣٠٩	١٣,٩
(٣٩-٣٥)	١٨٦٥	٨,٧	٢٨١٠	١٢,٣	٣٠٩٩	١٣,٠
(٤٤-٤٠)	١٦٤٧	٧,٦	٢٢٣٤	٩,٨	٢٨٠٣	١١,٨
(٤٩-٤٥)	١٧١٣	٧,٩	١٨٨٠	٨,٢	٢٢٧٢	٩,٥
(٥٤-٥٠)	٢١٣٣	٩,٩	١٧٧٩	٧,٨	٢٠٧٣	٨,٧
(٥٩-٥٥)	١٣١١	٦,١	١٣٢٥	٥,٨	١٤١٨	٦,٠
(٦٤-٦٠)	١٨٢٠	٨,٤	١٦١٦	٧,١	١٥١٠	٦,٣
(٦٩- ٦٥)	٩٥٢	٤,٤	١٠٢٤	٤,٥	١٠٧١	٤,٥
(٧٤-٧٠)	١١٠١	٥,١	١٠٥٨	٤,٦	١١٢٢	٤,٧
(٧٩-٧٥)	٤٢٥	٢,٠	٥٠٦	٢,٢	٥٦٥	٢,٤
(٨٠ فأكثر)	١٠٢١	٤,٧	١١١٠	٤,٩	٩٦٥	٤,١
غير مبين	٤	٠,٠	١٢	٠,١	٠	٠,٠
إجمالي	٢١٥٥٣	١٠٠,٠	٢٢٨١٤	١٠٠,٠	٢٣٧٩٤	١٠٠,٠

* النسبة من إجمالي المطلقين في كل تعداد.

شكل (٣) توزيع المطلقين العُمانيين حسب العمر في تعدادات ١٩٩٣ و ٢٠٠٣ و ٢٠١٠

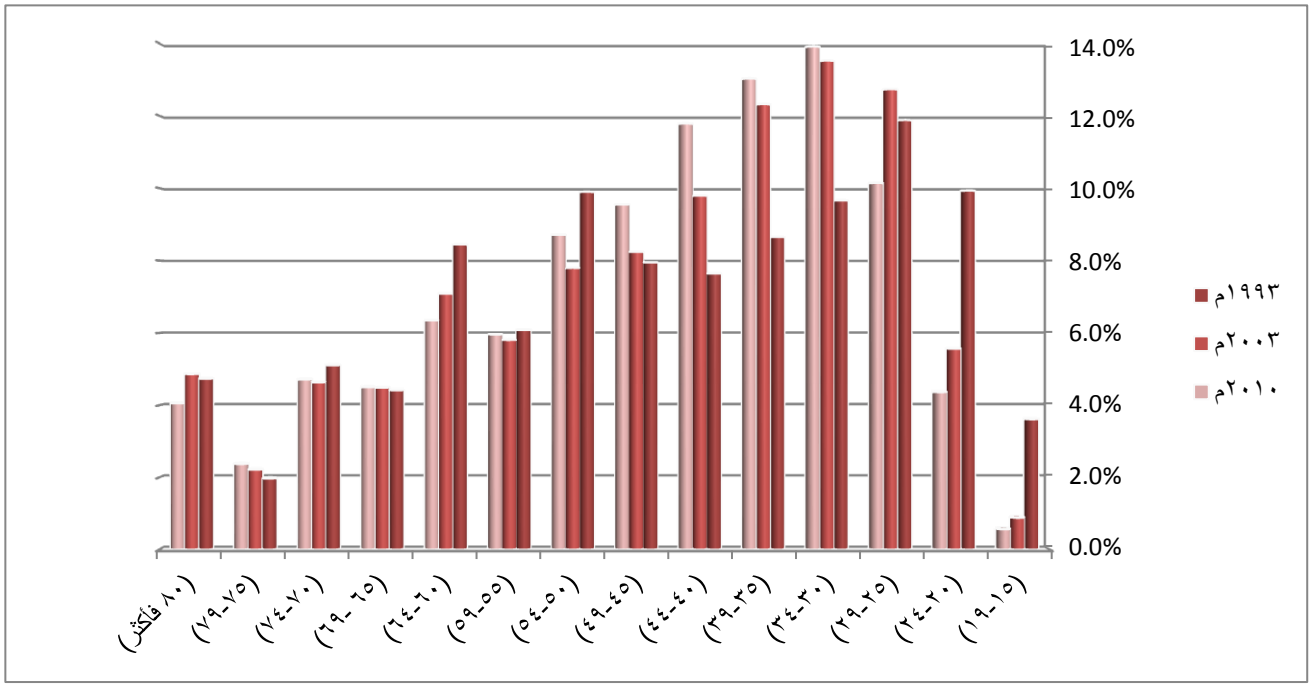

من خلال **الجدول(٣)** و **الشكل(٣)** أعلاه تشير البيانات إلى أن فئة المطلقين من الجنسين إجمالاً تنتشر بين الفئات العمرية الممتدة من (٢٠-٣٩) عبر تعدادات ١٩٩٣م/ ٢٠٠٣م/٢٠١٠م، حيث سجلت هذه الفئات العمرية نسبة (٤٠,٠٤%) من إجمالي المطلقين في تعداد ١٩٩٣م وبلغت(٤٤,١٤%) في تعداد ٢٠٠٣م، وارتفعت إلى (٤١,٤٤%) في تعداد ٢٠١٠م؛ مما يوضح ارتفاع نسب المطلقين بين هذه الفئات العمرية مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. وقد جاءت أعلى فئة من المطلقين حسب فئات العمر من واقع تعدادات ٢٠٠٣م/١٩٩٣م/٢٠١٠م كالآتي:

- في تعداد ١٩٩٣م نجد أن أعلى نسبة من المطلقين تتركز في الفئة العمرية(٢٥-٢٩) حيث بلغت(١١,٨٨%).
- في تعداد ٢٠٠٣م، جاءت الفئة العمرية (٣٠-٣٤) المرتبة الأولى في نسبة المطلقين؛ حيث بلغت (١٣,٥٢%) من إجمالي العُمانيين المطلقين.
- أما في تعداد ٢٠١٠م فقد بقيت الفئة العمرية من (٣٠-٣٤) تشكل أعلى نسبة للمطلقين بين فئات العمر (١٣,٩١%). وهنا يلاحظ تقارب نسبة المطلقين في هذه الفئات العمرية في تعدادي ٢٠٠٣/٢٠١٠م، وربما يعود هذا الاختلاف مع تعداد ١٩٩٣م لارتفاع سن الزواج بشكل عام في المجتمع حيث ارتفع سن الزواج للذكور من ٢٤,٧ سنة في تعداد ١٩٩٣م ليصل إلى ٢٨,٤ سنة في تعداد ٢٠١٠م. كما ارتفع سن الزواج الأول لدى الإناث من ٢٠,٧ سنة في تعداد ١٩٩٣م ليصل إلى ٢٦,١ سنة في تعداد ٢٠١٠م (جدول ٤).

جدول (٤) متوسط العمر عند الزواج الأول للعُمانيين بحسب الجنس

متوسط العمر عند الزواج الأول	١٩٩٣			٢٠٠٣			٢٠١٠		
	ذكور	إناث	المتوسط	ذكور	إناث	المتوسط	ذكور	إناث	المتوسط
	٢٤,٧	٢٠,٧	٢٢,٧	٢٨,١	٢٥,١	٢٦,٦	٢٨,٤	٢٦,١	٢٧,٣

جدول (٥) توزيع المطلقين العُمانيين حسب العمر والجنس في تعدادات ١٩٩٣/ ٢٠٠٣ /٢٠١٠

فئات العمر	١٩٩٣				٢٠٠٣				٢٠١٠			
	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة
(١٥-١٩)	٦٧	٠,٩	٧١٢	٥,١	٣٤	٠,٤	١٦٨	١,١	١٠	٠,١	١٢٥	٠,٧
(٢٠-٢٤)	٥٧٤	٧,٥	١٥٦٦	١١,٣	٢٩٢	٣,٨	٩٧٨	٦,٥	١٨٤	٢,٧	٨٥٥	٥,٠
(٢٥-٢٩)	٩٥٤	١٢,٥	١٦٠٦	١١,٥	٩٥٩	١٢,٥	١٩٤٥	١٢,٨	٦٣١	٩,٣	١٧٨٢	١٠,٥
(٣٠-٣٤)	٨٤٨	١١,١	١٢٣٤	٨,٩	١٠٨٥	١٤,٢	١٩٩٩	١٣,٢	٩٦٣	١٤,٢	٢٣٤٦	١٣,٨
(٣٥-٣٩)	٧٣٤	٩,٦	١١٣١	٨,١	١٠٠٢	١٣,١	١٨٠٨	١١,٩	٧٩٥	١١,٧	٢٣٠٤	١٣,٥
(٤٠-٤٤)	٦٠٣	٧,٩	١٠٤٤	٧,٥	٧٦٧	١٠,٠	١٤٦٧	٩,٧	٧٨٢	١١,٥	٢٠٢١	١١,٩
(٤٥-٤٩)	٥٣١	٧,٠	١١٨٢	٨,٥	٦٢٥	٨,٢	١٢٥٥	٨,٣	٦٧١	٩,٩	١٦٠١	٩,٤
(٥٠-٥٤)	٦٩٣	٩,١	١٤٤٠	١٠,٣	٤٨١	٦,٣	١٢٩٨	٨,٦	٥٧١	٨,٤	١٥٠٢	٨,٨
(٥٥-٥٩)	٤٣٨	٥,٧	٨٧٣	٦,٣	٣٨٢	٥,٠	٩٤٣	٦,٢	٣٧٩	٥,٦	١٠٣٩	٦,١
(٦٠-٦٤)	٧٥٢	٩,٨	١٠٦٨	٧,٧	٥٤٣	٧,١	١٠٧٣	٧,١	٤٦٨	٦,٩	١٠٤٢	٦,١
(٦٥ - ٦٩)	٣٨٦	٥,١	٥٦٦	٤,١	٤١٣	٥,٤	٦١١	٤,٠	٣٤٠	٥,٠	٧٣١	٤,٣
(٧٠-٧٤)	٤٣٠	٥,٦	٦٧١	٤,٨	٤٠١	٥,٢	٦٥٧	٤,٣	٤٠٩	٦,٠	٧١٣	٤,٢
(٧٥-٧٩)	١٦٧	٢,٢	٢٥٨	١,٩	٢٠٣	٢,٦	٣٠٣	٢,٠	٢٠٤	٣,٠	٣٦١	٢,١
(٨٠ فأكثر)	٤٦١	٦,٠	٥٦٠	٤,٠	٤٧٠	٦,١	٦٤٠	٤,٢	٣٧٨	٥,٦	٥٨٧	٣,٥
غير مبين	٠	٠,٠	٤	٠,٠	٧	٠,١	٥	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠
إجمالي	٧٦٣٨	١٠٠,٠	١٣٩١٥	١٠٠,٠	٧٦٦٤	١٠٠,٠	١٥١٥٠	١٠٠,٠	٦٧٨٥	١٠٠,٠	**١٧٠٠٩**	١٠٠,٠

* النسبة من إجمالي المطلقين في كل تعداد.

وبمقارنة الجنسين (جدول ٥) نجد اختلافا في تعداد ١٩٩٣م حيث يزداد المطلقون الذكور في الفئة العمرية الممتدة من (٢٥-٣٤) بنسبة ٢٣,٦% بينما تزداد عند المطلقات في الفئة الممتدة (٢٠-٢٩) بنسبة (٢٢,٨%). وتنسجم الصورة في تعدادي

٢٠٠٣م و ٢٠١٠م حيث تتطابق النتيجة فنجد أعلى نسبة للمطلقين في الفئة العمرية الممتدة (٢٥-٣٩) بنسبة (٣٩,٨%) وتزداد نسبة المطلقات في نفس الفئة العمرية بنسبة (٣٧,٩%). كما نلاحظ التطابق في تعداد ٢٠١٠م حيث نجد أعلى نسبة للمطلقين والمطلقات في الفئة العمرية الممتدة (٣٠-٤٤) بنسبة (٣٧,٤%) للذكور و (٣٩,٢%) للإناث. وقد يرجع ارتفاع سن الطلاق إلى ارتفاع سن الزواج لدى الجنسين في المجتمع العُماني.

١,٣ المطلقين بحسب التوزيع الجغرافي

جدول (٦) توزيع المطلقين العُمانيين حسب محافظات السلطنة في تعدادات ١٩٩٣/ ٢٠٠٣ /٢٠١٠

المحافظات	١٩٩٣		٢٠٠٣		٢٠١٠	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مسقط	٤٤٤٢	٢٠,٦	٥١٥٢	٢٢,٦	٥٧٠٥	٢٤,٠
ظفار	٣١١٤	١٤,٤	٣١١٨	١٣,٧	٣٣٤١	١٤,٠
مسندم	١٨١	٠,٨	١٧٣	٠,٨	١٤٨	٠,٦
البريمي	٣١٧	١,٥	٣٤٢	١,٥	٤٣٥	١,٨
الداخلية	٢١٢٦	٩,٩	٢٢٢٨	٩,٨	٢٣١٠	٩,٧
شمال الباطنة	٣٠١٠	١٤,٠	٣١٠٠	١٣,٦	٣١٨٣	١٣,٤
جنوب الباطنة	١٧٦٣	٨,٢	١٩٢٢	٨,٤	٢٠٤٤	٨,٦
شمال الشرقية	٢٦٨٣	١٢,٤	٢٨٥٢	١٢,٥	٢٩٧٥	١٢,٥
جنوب الشرقية	٢٤٧٠	١١,٥	٢٥٠٢	١١,٠	٢٢٨٩	٩,٦
الظاهرة	١٠٨٧	٥,٠	٩٦٢	٤,٢	٨٥٩	٣,٦
الوسطى	٣٦٠	١,٧	٤٦٣	٢,٠	٥٠٥	٢,١
الإجمالي	٢١٥٥٣	١٠٠,٠	٢٢٨١٤	١٠٠,٠	٢٣٧٩٤	١٠٠,٠

* النسبة من إجمالي المطلقين في كل تعداد.

يظهر **الجدول (٦)** تركز أغلب المطلقين من الجنسين في جميع التعدادات في محافظة مسقط نظرا لكثافتها السكانية تليها محافظة ظفار ومن ثم محافظة شمال الباطنة ومحافظة شمال الشرقية. بينما نلاحظ أن أقل نسبة للطلاق تقع في محافظة مسندم في التعدادات الثلاث.

جدول (٧) توزيع المطلقين العُمانيين حسب محافظات السلطنة والجنس في تعدادات ١٩٩٣/ ٢٠٠٣ /٢٠١٠

المحافظات	١٩٩٣				٢٠٠٣				٢٠١٠			
	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة
مسقط	١٥٦٤	٧,٣	٢٨٧٨	١٣,٤	١٥٩٦	٧,٠	٣٥٥٦	١٥,٦	١٥٧٥	٦,٦	٤١٣٠	١٧,٤
ظفار	٩٢٤	٤,٣	٢١٩٠	١٠,٢	٩٣٤	٤,١	٢١٨٤	٩,٦	٨٨٨	٣,٧	٢٤٥٣	١٠,٣
مسندم	١٠٠	٠,٥	٨١	٠,٤	٩٤	٠,٤	٧٩	٠,٣	٥٧	٠,٢	٩١	٠,٤
البريمي	١٣٣	٠,٦	١٨٤	٠,٩	١٦١	٠,٧	١٨١	٠,٨	١٣٦	٠,٦	٢٩٩	١,٣
الداخلية	٦٧٥	٣,١	١٤٥١	٦,٧	٧٠٧	٣,١	١٥٢١	٦,٧	٦٢٣	٢,٦	١٦٨٧	٧,١
شمال الباطنة	١٢٣٥	٥,٧	١٧٧٥	٨,٢	١٢١٢	٥,٣	١٨٨٨	٨,٣	١٠١٥	٤,٣	٢١٦٨	٩,١
جنوب الباطنة	٦٥٩	٣,١	١١٠٤	٥,١	٧٠٥	٣,١	١٢١٧	٥,٣	٦٠٣	٢,٥	١٤٤١	٦,١
شمال الشرقية	٩٩٠	٤,٦	١٦٩٣	٧,٩	٩٥٧	٤,٢	١٨٩٥	٨,٣	٨٥٩	٣,٦	٢١١٦	٨,٩
جنوب الشرقية	٨٣٤	٣,٩	١٦٣٦	٧,٦	٨٠٦	٣,٥	١٦٩٦	٧,٤	٦٥٠	٢,٧	١٦٣٩	٦,٩
الظاهرة	٤٠٢	١,٩	٦٨٥	٣,٢	٣٥٠	١,٥	٦١٢	٢,٧	٢٣٠	١,٠	٦٢٩	٢,٦
الوسطى	١٢٢	٠,٦	٢٣٨	١,١	١٤٢	٠,٦	٣٢١	١,٤	١٤٩	٠,٦	٣٥٦	١,٥
الإجمالي	٧٦٣٨		١٣٩١٥		٧٦٦٤		١٥١٥٠		٦٧٨٥		١٧٠٠٩	

* النسبة من إجمالي المطلقين في كل تعداد.

وبمقارنة نسب الطلاق في المحافظات بناء على متغير الجنس (جدول ٧) نجد أن أعلى نسبة للمطلقات توجد في مسقط تليها ظفار وشمال الباطنة في جميع التعدادات السكانية حسب الجدول الآتي:

جدول (٨) أعلى النسب للمطلقات حسب المحافظات

١٩٩٣		٢٠٠٣		٢٠١٠	
المحافظة	النسبة	المحافظة	النسبة	المحافظة	النسبة
مسقط	١٣,٤	مسقط	١٥,٦	مسقط	١٧,٤
شمال الباطنه	١٠,٢	ظفار	٩,٦	ظفار	١٠,٣
شمال الشرقية	٨,٢	شمال الشرقية شمال الباطنة	٨,٣	شمال الباطنة	٩,١

كما نلاحظ من **الجدول (٩)** أن أعلى نسبة للمطلقين توجد في محافظة مسقط تليها شمال الباطنة وشمال الشرقية في جميع التعدادات عدا تعداد ٢٠١٠م حيث تأتي محافظة ظفار في المركز الثالث من حيث نسبة المطلقين فيها.

جدول (٩) أعلى النسب للمطلقين حسب المحافظات

١٩٩٣		٢٠٠٣		٢٠١٠	
المحافظة	النسبة	المحافظة	النسبة	المحافظة	النسبة
مسقط	٧,٣	مسقط	٧	مسقط	٦,٦
شمال الباطنة	٥,٧	شمال الباطنة	٥,٣	شمال الباطنة	٤,٣
شمال الشرقية	٤,٦	شمال الشرقية	٤,٢	ظفار شمال الشرقية	٣,٧ ٣,٦

٢. الخصائص التعليمية والعملية للمطلقين

٢,١ المستوى التعليمي

جدول (١٠) توزيع المطلقين حسب المستوى التعليمي في تعدادات ١٩٩٣/٢٠٠٣ /٢٠١٠

مستوى التعليم	١٩٩٣		٢٠٠٣		٢٠١٠	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أمي	١٤٢٨٢	٦٦,٣	١١٢٤٦	٤٩,٣	٨٨٨١	٣٧,٣
يقرأ ويكتب	٣٠٧٣	١٤,٣	٣٦٥٠	١٦,٠	٣٢١١	١٣,٥
المرحلة الابتدائية/ التعليم الأساسي الحلقة الأولى	٢٠٦٧	٩,٦	٣١٠٠	١٣,٦	٢٦٧٥	١١,٢
المرحلة الإعدادية/ التعليم الأساسي الحلقة الثانية	٩٠٤	٤,٢	١٣٥٩	٦,٠	٢٤٩٩	١٠,٥
المرحلة الثانوية/ دبلوم التعليم العام	٦٨٤	٣,٢	٢١٦٠	٩,٥	٤٤٧٩	١٨,٨
دبلوم/ما بعد الثانوية	٢٠٦	١,٠	٥٢٥	٢,٣	٨٩٠	٣,٧
الدرجة الجامعية الأولى	١٨٦	٠,٩	٤٨٧	٢,١	٩٧٣	٤,١
ماجستير	١١	٠,١	٦١	٠,٣	١٥٧	٠,٧
دكتوراه	٣	٠,٠	١٤	٠,١	٢٩	٠,١
غير مبين	١٣٧	٠,٦	٢١٢	٠,٩	٠	٠,٠
الإجمالي	٢١٥٥٣	١٠٠,٠	٢٢٨١٤	١٠٠,٠	٢٣٧٩٤	١٠٠,٠

* النسبة من إجمالي المطلقين في كل تعداد.

جدول (١١) توزيع المطلقين حسب المستوى التعليمي والجنس في تعداد ١٩٩٣/ ٢٠٠٣ /٢٠١٠

مستوى التعليم	١٩٩٣				٢٠٠٣				٢٠١٠			
	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة
أمي	٤٤٤٣	٥٨,٢	٩٨٣٩	٧٠,٧	٣٠٤٦	٣٩,٧	٨٢٠٠	٥٤,١	٢١٢٨	٣١,٤	٦٧٥٣	٣٩,٧
يقرأ ويكتب	١٣٣١	١٧,٤	١٧٤٢	١٢,٥	١٤٠٨	١٨,٤	٢٢٤٢	١٤,٨	٩٥٦	١٤,١	٢٢٥٥	١٣,٣
المرحلة الابتدائية/ التعليم الأساسي الحلقة الأولى	٨٩١	١١,٧	١١٧٦	٨,٥	١٢٢٥	١٦,٠	١٨٧٥	١٢,٤	٨٥٣	١٢,٦	١٨٢٢	١٠,٧
المرحلة الإعدادية/ التعليم الأساسي الحلقة الثانية	٤٠١	٥,٣	٥٠٣	٣,٦	٦٤٣	٨,٤	٧١٦	٤,٧	٨٦٠	١٢,٧	١٦٣٩	٩,٦
المرحلة الثانوية/ دبلوم التعليم العام	٣٢١	٤,٢	٣٦٣	٢,٦	٨٢٤	١٠,٨	١٣٣٦	٨,٨	١٣٨٢	٢٠,٤	٣٠٩٧	١٨,٢
دبلوم/ما بعد الثانوية	٩١	١,٢	١١٥	٠,٨	١٩٨	٢,٦	٣٢٧	٢,٢	٢٣٣	٣,٤	٦٥٧	٣,٩
الدرجة الجامعية الأولى	١١٨	١,٥	٦٨	٠,٥	٢٢٤	٢,٩	٢٦٣	١,٧	٢٨٧	٤,٢	٦٨٦	٤,٠
ماجستير	٨	٠,١	٣	٠,٠	٣٧	٠,٥	٢٤	٠,٢	٧٣	١,١	٨٤	٠,٥
دكتوراه	٢	٠,٠	١	٠,٠	٤	٠,١	١٠	٠,١	١٣	٠,٢	١٦	٠,١
غير مبين	٣٢	٠,٤	١٠٥	٠,٨	٥٥	٠,٧	١٥٧	١,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠
الإجمالي	٧٦٣٨	١٠٠,٠	١٣٩١٥	١٠٠,٠	٧٦٦٤	١٠٠,٠	١٥١٥٠	١٠٠,٠	٦٧٨٥	١٠٠,٠	١٧٠٠٩	١٠٠,٠

* النسبة من إجمالي المطلقين في كل تعداد.

بالنظر إلى **الجدول (١٠) و الجدول (١١)** نجد أن أعلى نسبة للمطلقين في التعدادات السكانية الثلاث تتركز في فئة (أميّ) بنسبة (٦٦,٣%) في تعداد ١٩٩٣م وتنخفض هذه النسبة في التعدادات اللاحقة لتصل إلى (٤٩,٣%) في تعداد ٢٠٠٣م و (٣٧,٣%) في تعداد ٢٠١٠م. كما يلاحظ أيضا تركز المطلقين في السلطنة في المستويات التعليمية المنخفضة (يقرأ ويكتب- إبتدائي-إعدادي) بنسبة (٢٨,١%) في تعداد ١٩٩٣م، وفي تعداد ٢٠٠٣ تبلغ (٣٥,٦%) وتنخفض بشكل طفيف في تعداد ٢٠١٠م إلى (٣٥,٢%). وبشكل عام كشفت البيانات أن هناك اتجاها يسير نحو تحسن في المستوى التعليمي بين المطلقين من السكان العُمانيين من الجنسين حيث ارتفعت نسبة المطلقين من الحاصلين على الثانوية/دبلوم التعليم العام من(٣,٢%) في تعداد ١٩٩٣م إلى (١٨,٨%) في تعداد ٢٠١٠م. كما ارتفعت نسبة المطلقين الحاصلين على شهادات ما بعد الثانوية (دبلوم- بكالوريوس- ماجستير- دكتوراه) من (٢%) في تعداد ١٩٩٣م إلى (٨,٦%) في تعداد ٢٠١٠م.

وبالنظر إلى الفروق بين المطلقين من الجنسين حسب المستوى التعليمي **الجدول (١١)** في جميع التعدادات نجد أن الغالبية العظمى من المطلقين الذكور تقع في فئة (أميّ) مع الاتجاه نحو انخفاض النسبة في التعدادات حيث بلغت (٥٨,٢%) من مجموع المطلقين الذكور في تعداد ١٩٩٣م، و انخفضت إلى (٣٩,٧%) ثم (٣١,٤%) في تعدادي ٢٠٠٣م و ٢٠١٠م. وينطبق الوضع عند المطلقات حيث أن الغالبية العظمى من المطلقات تقع في فئة (أميّ) في جميع التعدادات مع توجه نحو انخفاض النسبة حيث بلغت (٧٠,٧%) من مجموع المطلقات في تعداد ١٩٩٣م، وانخفضت إلى (٥٤,١%) و (٣٩,٧%) في تعدادي ٢٠٠٣م و ٢٠١٠م ولكن ماتزال النسب كبيرة خاصة إذا ما اضفنا إليها نسب المطلقين من الجنسين الحاصلين على مستوى بسيط من التعليم (يقرأ ويكتب–الابتدائية/الحلقة الأولى من التعليم الأساسي–المرحلة الإعدادية/الحلقة الثانية من التعليم الأساسي)) والتي توجد بها ثاني أكبر نسبة من المطلقين من الجنسين. وقد كشفت التعدادات ارتفاعا ولو بشكل بسيط في نسب المطلقين من الجنسين والحاصلين على شهادات ما بعد الثانوية/الدبلوم العام (دبلوم– بكالوريوس– ماجستير– دكتوراه) حيث ارتفعت بالنسبة للمطلقين الذكور من (٢,٨%) في عام ١٩٩٣م لتصل إلى (٨,٩%) في تعداد ٢٠١٠م. كما ارتفعت نسبة المطلقات من الحاصلات على شهادات ما بعد الثانوية/الدبلوم العام من (١,٣%) في ١٩٩٣م لتصل إلى (٨,٥%) في تعداد ٢٠١٠م مما قد يلقي الضوء على الاهتمام بتعليم المرأة، وارتفاع سن الزواج في المجتمع العُماني بهدف إكمال الفتاة لتعليمها. وقد يدلّ على وجود علاقة عكسية بين التعليم و وقوع الطلاق.

٢,٢ النشاط الاقتصادي

جدول (١٢) توزيع المطلقين حسب النشاط الاقتصادي في تعدادات ١٩٩٣ / ٢٠٠٣ / ٢٠١٠

النشاط الاقتصادي	١٩٩٣		٢٠٠٣		٢٠١٠	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نشط اقتصادياً	٦٣٧١	٢٩,٦	٦٨٢٦	٢٩,٩	٧١٤٠	٣٠,٠
غير نشط اقتصادياً	١٥١٨٢	٧٠,٤	١٥٩٨٨	٧٠,١	١٦٦٥٤	٧٠,٠
إجمالي المطلقين	٢١٥٥٣	١٠٠,٠	٢٢٨١٤	١٠٠,٠	٢٣٧٩٤	١٠٠,٠

من المهم معرفة درجة النشاط الاقتصادي لفئة المطلقين لفهم المتغيرات المحيطة بهم مما يساعدنا على فهم أكبر لمشكلة الطلاق. وبالنظر **إلى الجدول (١٢)** نجد بوضوح أن النسبة الأكبر من المطلقين من الجنسين هم من فئة غير المنتجين/غير النشطين اقتصاديا بنسبة تستقر عند (٧٠%) من مجموع المطلقين في كل تعداد. كما أنها مؤشر مهم على الظروف الاقتصادية الصعبة للمطلقين خاصة في ضوء الاحصاءات التي تشير أيضا إلى أن النسبة الأكبر من المطلقين هم من الأميين مما قد يعيق انخراطهم في سوق العمل.

وللتعرف على الصورة بشكل أوضح فقد أضفنا متغير الجنس وذلك لمعرفة من هم المطلقين غير النشطين اقتصاديا. نلاحظ من **الجدول (١٣)** أن الغالبية العظمى من المطلقين غير النشطين اقتصاديا في جميع التعدادات هم من الإناث ولكن نلاحظ أيضا انخفاض في نسبة المطلقات غير النشطات اقتصاديا من (٨٩%)في تعداد ١٩٩٣م إلى (٧٩,٩%) في تعداد ٢٠١٠م ، وارتفاع في نسبة النشطات اقتصاديا من (١١%) في ١٩٩٣م إلى (٢٠,١%) في تعداد ٢٠١٠م مما يشير إلى التحاق نسبة أكبر من المطلقات بالعمل.

وتختلف الصورة عند المطلقين الذكور حيث النسبة الأكبر منهم من النشطين اقتصاديا ولكن نلاحظ انخفاض لهذه النسبة من ٦٣,٤% في تعداد ١٩٩٣م إلى ٥٤,٩% في تعداد ٢٠١٠م، وفي المقابل ازدادت نسبة غير النشطين اقتصاديا من المطلقين الذكور من غير النشطين اقتصاديا من ٣٦,٦% في تعداد ١٩٩٣م لتصل إلى ٤٥,١% في تعداد ٢٠١٠م.

جدول (١٣) توزيع المطلقين حسب النشاط الاقتصادي والجنس في تعدادات ١٩٩٣ / ٢٠٠٣ / ٢٠١٠م

النشاط الاقتصادي	١٩٩٣				٢٠٠٣				٢٠١٠			
	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة
نشط اقتصادياً	٤٨٤٦	٦٣,٤	١٥٢٥	١١,٠	٤٤٥٥	٥٨,١	٢٣٧١	١٥,٧	٣٧٢٢	٥٤,٩	٣٤١٨	٢٠,١
غير نشط اقتصادياً	٢٧٩٢	٣٦,٦	١٢٣٩٠	٨٩,٠	٣٢٠٩	٤١,٩	١٢٧٧٩	٨٤,٣	٣٠٦٣	٤٥,١	١٣٥٩١	٧٩,٩
إجمالي المطلقين	٧٦٣٨	١٠٠,٠	١٣٩١٥	١٠٠,٠	٧٦٦٤	١٠٠,٠	١٥١٥٠	١٠٠,٠	٦٧٨٥	١٠٠,٠	١٧٠٠٩	١٠٠,٠

ب. الخصائص السكنية للمطلقين

١. نوع المسكن

يوضَح **الجدول الآتي** نوع المسكن لدى فئة المطلقين من الجنسين حسب تعدادي ٢٠٠٣م و ٢٠١٠م وقد تعذر الحصول على نفس البيانات لتعداد ١٩٩٣م.

جدول (١٤) نوع المسكن لفئة المطلقين حسب تعدادي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠

نوع المسكن	٢٠٠٣				٢٠١٠			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
منزل مستقل بمواد ثابتة	٦٤٤٦	٨٤,١	١٣٣٥٤	٨٨,١	٥٨٥٧	٨٦,٤	١٥٢٥٢	٨٩,٧
منزل مستقل بمواد غير ثابتة	٤٣٦	٥,٧	٧٤٥	٤,٩	١٤٠	٢,١	٢٧٥	١,٦
شقة	٣٧٧	٤,٩	٨٠٠	٥,٣	٤٣٤	٦,٤	١١٨٨	٧,٠
غرفة	٢٠٥	٢,٧	١٤٥	١,٠	٢٠١	٣,٠	٢٢٥	١,٣
أخرى	٢٠٠	٢,٦	١٠٦	٠,٧	١٤٨	٢,٢	٦٦	٠,٤
الإجمالي	٧٦٦٤	١٠٠	١٥١٥٠	١٠٠	٦٧٨٠	١٠٠	١٧٠٠٦	١٠٠

* نسب الذكور من إجمالي الذكور، ونسب الإناث من إجمالي الإناث

ويظهر من خلال **الجدول (١٤)** أن الغالبية العظمى من المطلقين من الجنسين في كلا التعدادين تسكن في منزل مستقل مبني بمواد ثابتة.

١,١. ملكية المسكن

يوضَح **الجدول التالي** نوع حيازة المسكن لفئة المطلقين من الجنسين حسب تعدادي ٢٠٠٣م و ٢٠١٠م وقد تعذر الحصول على نفس البيانات لتعداد ١٩٩٣م.

جدول (١٥) ملكية المسكن لفئة المطلقين حسب تعدادي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠

نوع المسكن	٢٠٠٣				٢٠١٠			
	ذكور		إناث		ذكور		إناث	
	العدد	النسبة*	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ملك	٢٧٤٧	٧٩,٨	٣٠٢٢	٧١,٢	٥٨٤٠	٨٦,١	١٤٥٥١	٨٥,٦
إيجار	٥٣٣	١٥,٥	٩٢٥	٢١,٨	٦٩٦	١٠,٣	٢٠٦٠	١٢,١
بدون إيجار (مساعدة)	١٠٩	٣,٢	٢٢١	٥,٢	١٠٨	١,٦	٣٢٨	١,٩
أخرى	٥٣	١,٥	٧٥	١,٨	١٣٦	٢,٠	٦٧	٠,٤
الإجمالي	٣٤٤٢	١٠٠,٠	٤٢٤٣	١٠٠	٦٧٨٠	١٠٠,٠	١٧٠٠٦	١٠٠,٠

* نسب الذكور والإناث من إجمالي عدد الذكور و الإناث حسب تعداد (٢٠٠٣م،٢٠١٠م)

ويظهر من **الجدول (١٥)** أن الغالبية العظمى من المطلقين من الجنسين تعيش في مسكن "مُلك" ولكن ليس بالضرورة أن يكون المسكن ملكا للمطلق/المطلقة، كما سيتضح من بيانات التعدادات التالية والتي توضَح علاقة المطلق/المطلقة برب الأسرة التي يقيم عندها.

١,٢. علاقة المطلق برب الأسرة

لمعرفة المزيد عن المطلقين في السلطنة من خلال بيانات التعدادات السكانية، تم إضافة متغير "العلاقة برب الأسرة" وذلك لمعرفة طبيعة العلاقة التي تربط المطلق/المطلقة برب الأسرة التي يسكن معها. ونلاحظ من **الجدول (١٦)** أن الغالبية العظمى من المطلقين من الجنسين تسكن مع أقارب من الدرجة الأولى (أب/أم-أخ/أخت-ابن/ابنة-جد/جدة) حيث ارتفعت النسبة من (٤٧,٨%) في تعداد ١٩٩٣م لتصل إلى (٥٧,٩%) في تعداد ٢٠١٠م. كما يلاحظ أيضا أن النسبة الأكبر التي تليها تعيش في منزل مستقل حيث يكون رب الأسرة هو المطلق/المطلقة. ونلاحظ انخفاضا في نسبة المطلقين الذين يعيشون بشكل مستقل- ربما بسبب ظروف الحياة وغلاء المعيشة- حيث كانت (٣٤,١%) في تعداد ١٩٩٣م وانخفضت إلى (٢٩,٦%) في تعداد ٢٠١٠م.

جدول (١٦) توزيع المطلقين والقرابة مع رب الأسرة في تعدادات ١٩٩٣ / ٢٠٠٣ / ٢٠١٠

صلة القرابة	١٩٩٣		٢٠٠٣		٢٠١٠	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
رب الأسرة	٧٣٥٨	٣٤,١	٧٦٨٦	٣٣,٧	٧٠٣٨	٢٩,٦
أقارب من الدرجة الأولى	١٠٣٠٢	٤٧,٨	١١٨٩٢	٥٢,١	١٣٧٧٤	٥٧,٩
أقارب آخرين	٣١٦٣	١٤,٧	٢٥٤٧	١١,٢	٢٥٢٤	١٠,٦
لا توجد قرابة	٧٣٠	٣,٤	٦٨٩	٣,٠	٣٢٣	١,٤
غير مبين	٠	٠,٠	٠	٠,٠	١٣٥	٠,٦
الإجمالي	٢١٥٥٣	١٠٠,٠	٢٢٨١٤	١٠٠,٠	٢٣٧٩٤	١٠٠,٠

جدول (١٧) توزيع المطلقين والقرابة مع رب الأسرة والجنس في تعدادات ١٩٩٣ / ٢٠٠٣ / ٢٠١٠

القرابة	١٩٩٣				٢٠٠٣				٢٠١٠			
	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة
رب الأسرة	٣٧٣٥	٤٨,٩	٣٦٢٣	٢٦,٠	٣٤٤٠	٤٤,٩	٤٢٤٦	٢٨,٠	٣٠١٤	٤٤,٤	٤٠٢٤	٢٣,٧
أقارب من الدرجة الأولى	٢٦٢٢	٣٤,٣	٧٦٨٠	٥٥,٢	٣١٨٠	٤١,٥	٨٧١٢	٥٧,٥	٢٩٨٢	٤٣,٩	١٠٧٩٢	٦٣,٤
أقارب آخرين	٨١٢	١٠,٦	٢٣٥١	١٦,٩	٦٦٩	٨,٧	١٨٧٨	١٢,٤	٥٩١	٨,٧	١٩٣٣	١١,٤
لا توجد قرابة	٤٦٩	٦,١	٢٦١	١,٩	٣٧٥	٤,٩	٣١٤	٢,١	٧٧	١,١	٢٤٦	١,٤
غير مبين	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	١٢١	١,٨	١٤	٠,١
الإجمالي	٧٦٣٨	١٠٠,٠	١٣٩١٥	١٠٠,٠	٧٦٦٤	١٠٠,٠	١٥١٥٠	١٠٠,٠	٦٧٨٥	١٠٠,٠	١٧٠٠٩	١٠٠,٠

* نسبة الذكور من إجمالي الذكور ونسبة الإناث من إجمالي الاناث

نلاحظ من **الجدول (١٧)** فروقاً بين الجنسين في العلاقة برب الأسرة حيث يميل المطلقون الذكور إلى العيش بشكل مستقل- مع اتجاه نحو الانخفاض البسيط- فقد بلغت نسبة المطلقين الذين يعيشون بشكل مستقل (٤٨,٩%) من إجمالي المطلقين الذكور في تعداد ١٩٩٣م، وانخفضت إلى(٤٤,٤%)في تعداد ٢٠١٠م. في المقابل نجد أن النسبة الأكبر من المطلقات يعشن مع أقارب من الدرجة الأولى تماشيا مع العادات والتقاليد وانسجاما مع خصائص المطلقات التي سبق شرحها خاصة تلك التي تتعلق بالمستوى التعليمي والنشاط الاقتصادي مما يدعَم نتائج هذه الدراسة الميدانية-كما سيأتي تفصيله لاحقا- التي تؤكد معاناة المرأة المطلقة الحاضنة من عدم توفر سكن مستقل ومناسب. ونجد أن نسبة المطلقات اللائي يلجأن للسكن مع اقاربهن من الدرجة الأولى في تزايد حيث ارتفعت من (٥٥,٢%) في تعداد ١٩٩٣م لتصل إلى (٦٣,٤%) من مجموع المطلقات في تعداد ٢٠١٠م.

جدول (١٨) توزيع المطلقين والقرابة مع رب الأسرة (مع تفصيل القرابة) والجنس في تعدادات ١٩٩٣/ ٢٠٠٣ / ٢٠١٠

القرابة	التفصيل	١٩٩٣				٢٠٠٣				٢٠١٠			
		ذكور	النسبة	إناث	النسبة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة
رب الأسرة	رب الأسرة	٣٧٣٥	٤٨,٩	٣٦٢٣	٢٦,٠	٣٤٤٠	٤٤,٩	٤٢٤٦	٢٨,٠	٣٠١٤	٤٤,٤	٤٠٢٤	٢٣,٧
أقارب من الدرجة الأولى	الزوج/الزوجة	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠
	الأب/الأم	٣٣١	٤,٣	٢١٤١	١٥,٤	٣٣١	٤,٣	٢١٤٩	١٤,٢	٣٠٤	٤,٥	٢٨٢٥	١٦,٦
	الابن /الابنة	١٥٥٦	٢٠,٤	٣٧٧٠	٢٧,١	١٩٦٦	٢٥,٧	٤٢١٩	٢٧,٨	١٧٧٨	٢٦,٢	٥٠٠١	٢٩,٤
	الأخ/الأخت	٧٣٥	٩,٦	١٧٦٩	١٢,٧	٨٥٤	١١,١	٢٠٦٨	١٣,٧	٨٦٢	١٢,٧	٢٧٣٠	١٦,١
	الجد/الجدة	–	–	–	–	٢٩	٠,٤	٢٧٦	١,٨	٣٨	٠,٦	٢٣٦	١,٤
أقارب آخرين	الحفيد/الحفيدة	٢٢	٠,٣	٦٣	٠,٥	٢٣	٠,٣	٥١	٠,٣	١٨	٠,٣	٤٨	٠,٣
	أقارب آخرين	٧٩٠	١٠,٣	٢٢٨٨	١٦,٤	٦٤٦	٨,٤	١٨٢٧	١٢,١	٥٧٣	٨,٤	١٨٨٥	١١,١
لا توجد قرابة	لا توجد قرابة	٤٦٩	٦,١	٢٦١	١,٩	٣٧٥	٤,٩	٣١٤	٢,١	٧٧	١,١	٢٤٦	١,٤
غير مبين	غير مبين	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	١٢١	١,٨	١٤	٠,١
الإجمالي		٧٦٣٨	١٠٠,٠	١٣٩١٥	١٠٠,٠	٧٦٦٤	١٠٠,٠	١٥١٥٠	١٠٠,٠	٦٧٨٥	١٠٠,٠	١٧٠٠٩	١٠٠,٠

ولتوضيح الصورة بشكل أكبر يبين **الجدول (١٨)** تفصيل درجة القرابة والعلاقة برب الأسرة بالنسبة للمطلقين من الجنسين حيث نلاحظ أن النسبة الأكبر من الجنسين تعيش مع أقارب من الدرجة الأولى وهي بترتيب النسب الأعلى: الابناء يليهم الأخوة ومن ثم الوالدين.

رابعا: الطلاق في إحصاءات وزارة العدل[1]

يتم التوثيق الرسمي للزواج والطلاق في السلطنة في دوائر كاتب العدل التابعة لوزارة العدل، و قد قام فريق الدراسة بجمع كافة الاحصاءات المتوافرة لدى وزارة العدل حول أعداد وثائق الزواج وإشهادات الطلاق في السلطنة التي بدأت الوزارة بجمعها منذ عام ٢٠٠٢م. ومن الجدير بالذكر هنا أن في إحصائيات ٢٠٠٢-٢٠٠٥ لم يكن هناك فصل بين العُمانيين والوافدين مما جعل من المستحيل الحصول على أرقام تخص العُمانيين فقط في تلك الأعوام. بالإضافة إلى ذلك فقد قسمت الوزارة في الأعوام التالية الإحصاءات للعُمانيين والوافدين حيث اعتبر الزواج أو الطلاق لعُماني اذا كان الرجل عُمانيا بغض النظر عن جنسية الزوجة، واعتبر الزواج أو الطلاق لوافد إذا كان الرجل وافدا حتى لو كانت الزوجة عُمانية، مما اضطر فريق الدراسة للجوء للعد اليدوي لإضافة أعداد العُمانيات المتزوجات أو المطلقات من أزواج غير عُمانيين. كما يجب التنويه هنا إلى أن أعداد وثائق الزواج وإشهادات الطلاق التي سنتطرق إليها في هذه الجزئية تمثل فقط التوثيق الرسمي (للمرة الأولى) للزواج والطلاق في كل عام ولا يعني بالضرورة أن الزواج أو الطلاق قد تمّا في العام نفسه. كما أن كثير من العُمانيين لا يقومون بالتوثيق الرسمي للزواج والطلاق إلا في حالة الحاجة إليها لإنجاز معاملات رسمية.

إن البيانات الإحصائية التي تم الاستناد عليها تعتمد على وثائق الزواج الجديدة التي تشير إلى حدوث الزواج في ذلك العام وأيضًا استخراج وثيقة الزواج، إذ قد يكون الزواج قد تم فعلياً في فترة سابقة بما يعني أن هذه الإحصاءات تقيس **معدل استخراج وثيقة الزواج** وليس وقوع الزواج خلال تلك الأعوام. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم فصل توثيق زواج العُمانيين والوافدين على حده في السنوات فقط من هذه الاحصاءات. كذلك، ومن خلال هذه الاحصاءات نلاحظ عدم الفصل في تسجيل وثائق الزواج قبل عام ٢٠٠٨م لمنطقتي الظاهرة والبريمي (والجدير بالذكر أن هاتين المنطقتين قد تم فصلهما إداريا ليصبحا محافظتين مستقلتين في عام ٢٠١٠م)، وعليه فإنه من الصعوبة معرفة الأعداد الفعلية لكل منطقة على حده في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧م ، لذا فقد قمنا بإعادة دمج المنطقتين مرة أخرى في السنوات اللاحقة حتى نستطيع قراءة معطيات البيانات ومقارنتها بالمناطق الاخرى.

أولاً: إحصاءات وثائق الزواج واشهادات الطلاق للعُمانيين والوافدين (٢٠٠٢-٢٠١٣)

تبين **الجداول والأشكال التالية** وثائق الزواج واشهادات الطلاق التي تم الحصول عليها من دوائر الكاتب بالعدل منذ بداية التوثيق في عام ٢٠٠٢م التي تشمل العُمانيين والوافدين في مناطق السلطنة المختلفة.

أ. وثائق الزواج

يشير **الشكل (٤)** إلى وجود ارتفاع ملحوظ في توثيق الزواج خلال الفترة من ٢٠٠٢م-٢٠١٣م، فبينما كان عدد وثائق الزواج في ٢٠٠٢م (٨٩٤٢) وثيقة نجد أنه وبعد مرور خمس سنوات أي في عام ٢٠٠٧م ارتفع عددها الى (٢٢٤٠٨) بفارق يصل إلى (٣٤٦٦) وثيقة، وقد يرجع ذلك الى النمو السكاني في السلطنة وازدياد أعداد الفئة المقبلة على الزواج بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الوافدين المقيمين في السلطنة (المرأة والرجل، ٢٠٠٧).

[1] – البيانات الواردة من واقع الكتاب السنوي لوزارة العدل حسب السنوات ٢٠٠٢ – ٢٠١٣.

شكل (٤) إجمالي إشهادات الطلاق في السلطنة

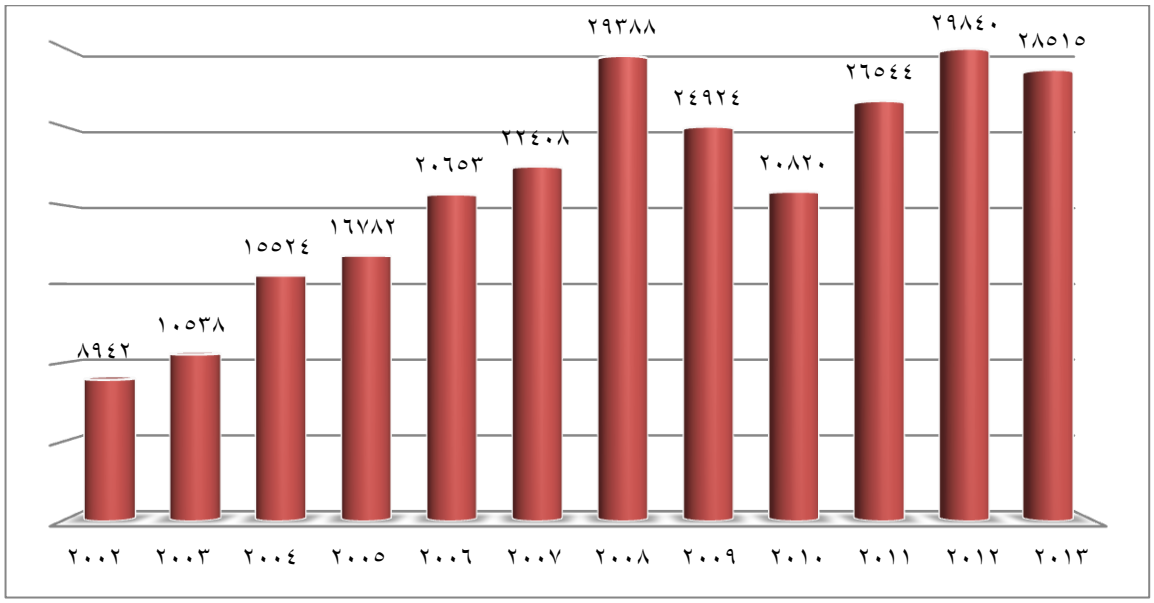

ب. إشهادات الطلاق

يبين الشكل (٥) إجمالي إشهادات الطلاق في السلطنة والتي تشمل العُمانيين والمقيمين، ويمكن ملاحظة ارتفاع إصدار إشهادات الطلاق في السنوات الثلاث الأولى من بدء التوثيق، ففي عام ٢٠٠٢م بلغ عددها (٣٢٨٥) شهادة، لترتفع بعدها في ٢٠٠٣م وتصل إلى (٣٨١١) شهادة، ثم يرتفع العدد إلى (٣٨٩٣) شهادة في ٢٠٠٤م، والذي يمثل أعلى معدل خلال السنوات الأحد عشر الأخيرة. و تميل أعدادإاشهادات الطلاق إلى الارتفاع مع بداية التوثيق ثم تبدأ تدريجياً بالانخفاض ثم الارتفاع مجددا. ويلاحظ ارتفاع أعداد وثائق الزواج في ٢٠٠٨م بينما أعلى عدد لاشهادات الطلاق كان في عام ٢٠٠٤م.

شكل (٥) إجمالي اشهادات الطلاق في السلطنة

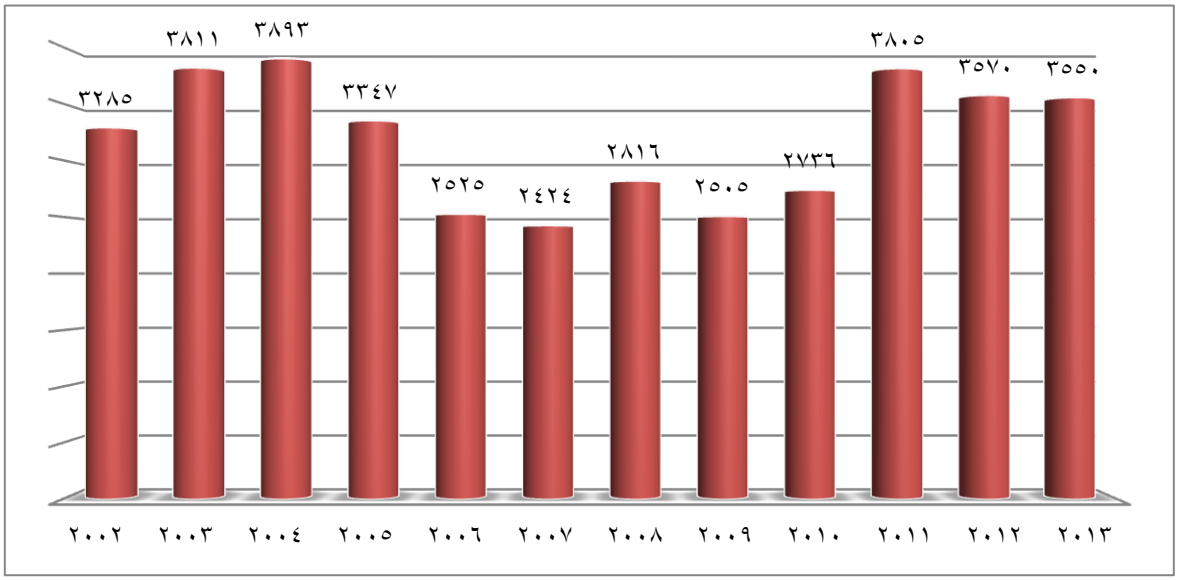

ثانيا: مقارنة بين إجمالي وثائق الزواج واشهادات الطلاق (عُمانيين و وافدين)

بالنظر إلى **الشكل (٦)** الذي يظهر اجمالي وثائق الزواج واجمالي اشهادات الطلاق للعُمانيين في السنوات الأخيرة (٢٠٠٦-٢٠١٣)، نجد أن هناك تذبذب واضح في توثيق الزواج بالزيادة والنقصان، بينما الصورة ثابتة تقريبا بالنسبة لتوثيق الطلاق حيث ترتفع الاعداد وتنخفض بنسبة بسيطة بين عام وآخر.

شكل (٦) اجمالي وثائق الزواج واشهادات الطلاق في السلطنة (عُمانيين ووافدين) للفترة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٣م

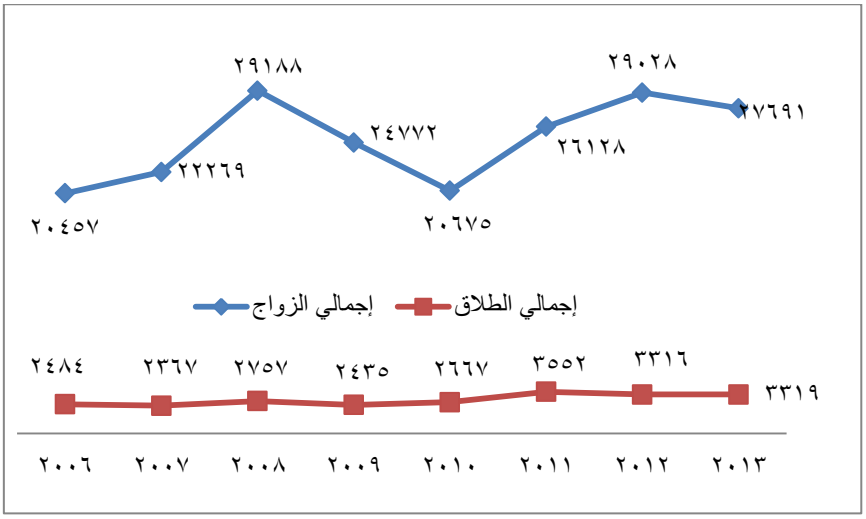

ثالثا: إحصاءات وثائق الزواج واشهادات الطلاق للعُمانيين (٢٠٠٦-٢٠١٣)

أ. وثائق الزواج للعُمانيين

جدول (١٩) إجمالي وثائق الزواج الصادرة من دوائر الكاتب بالعدل خلال الفترة من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٣م

السنة	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
إجمالي وثائق الزواج للعُمانيين	٢٧٦٩١	٢٩٠٢٨	٢٦١٢٨	٢٠٦٧٥	٢٤٧٧٢	٢٩١٨٨	٢٢٢٦٩	٢٠٤٥٧

شكل (٧) أعداد وثائق الزواج لحالات زواج (عُماني وعُمانية- عُماني ووافدة -عُمانية ووافد)

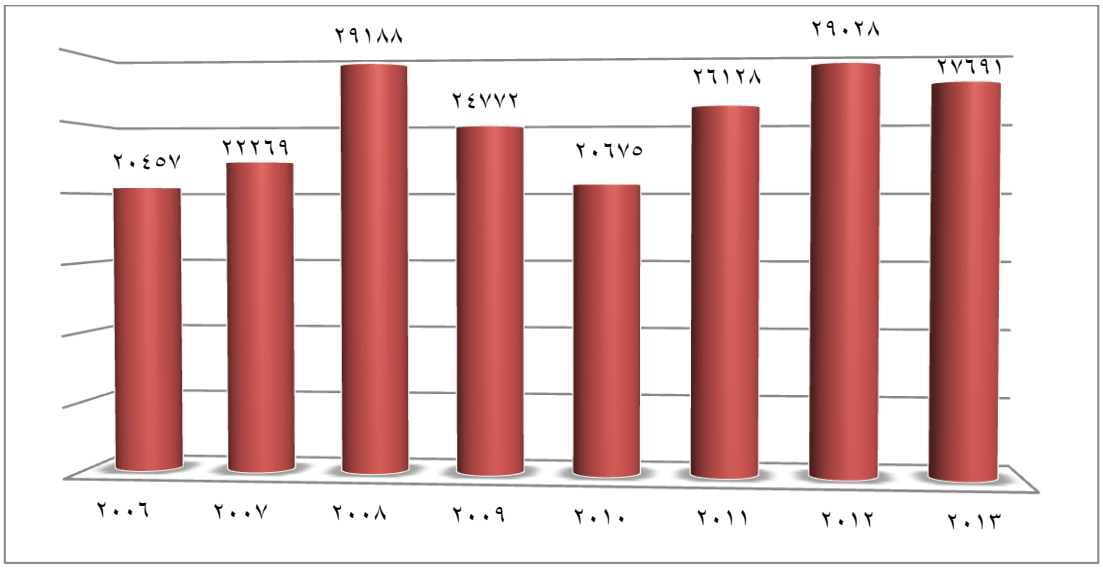

بالنظر **إلى الجدول السابق (١٩) والشكل (٧)** والذي يشير إلى أعداد وثائق الزواج لحالات زواج (عُماني وعُمانية- عُماني ووافدة -عُمانية ووافد) للأعوام من ٢٠٠٦-٢٠١٣م، نلاحظ الارتفاع تدريجي مما يشير إلى ازدياد في فئة المتزوجين من العُمانيين.

وقد يرجع ارتفاع عدد وثائق الزواج المستخرجة خلال عام م٢٠٠٨ إلى احتمال ارتباطه بحصول المرأة على امتيازات و حقوق من خلال صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢٥) القاضي باستحقاق المرأة العُمانية لأرض سكنية من الحكومة أسوة بالرجل، كما نص أيضاً على ألّا يقل عمر المتقدم للحصول على أرض سكنية عن ٢٣ سنة ما لم يثبت أنه متزوج، مما يستدعي ضرورة استخراج وثيقة الزواج فعليًا.

ب. اشهادات الطلاق للعُمانيين

يشير **الشكل (٨)** إلى معدل استخراج اشهادات الطلاق للعُمانيين في الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٣م، ويلاحظ وجود تذبذب يميل إلى الارتفاع الطفيف، إذ بلغ إجمالي اشهادات الطلاق عام ٢٠٠٦م (٢٤٨٤) شهادة، تنخفض بعدها بنسبة بسيطة في عام ٢٠٠٧م بفارق (١١٧) شهادة طلاق، ثم تعود بعدها للارتفاع بمعدل (٣٩٠) شهادة في عام ٢٠٠٨م، تبدأ بعدها الارقام بالانخفاض التدريجي لتصل إلى (٢٦٦٧) شهادة في عام ٢٠١٠م ثم ترتفع إلى (٢٦١٢٨) وثيقة في ٢٠١١م و (٢٩٠٢٨) وثيقة في عام ٢٠١٢م و (٢٧٦٩١) وثيقة في ٢٠١٣م.

شكل (٨) معدل استخراج إشهادات الطلاق للعُمانيين في الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٣م

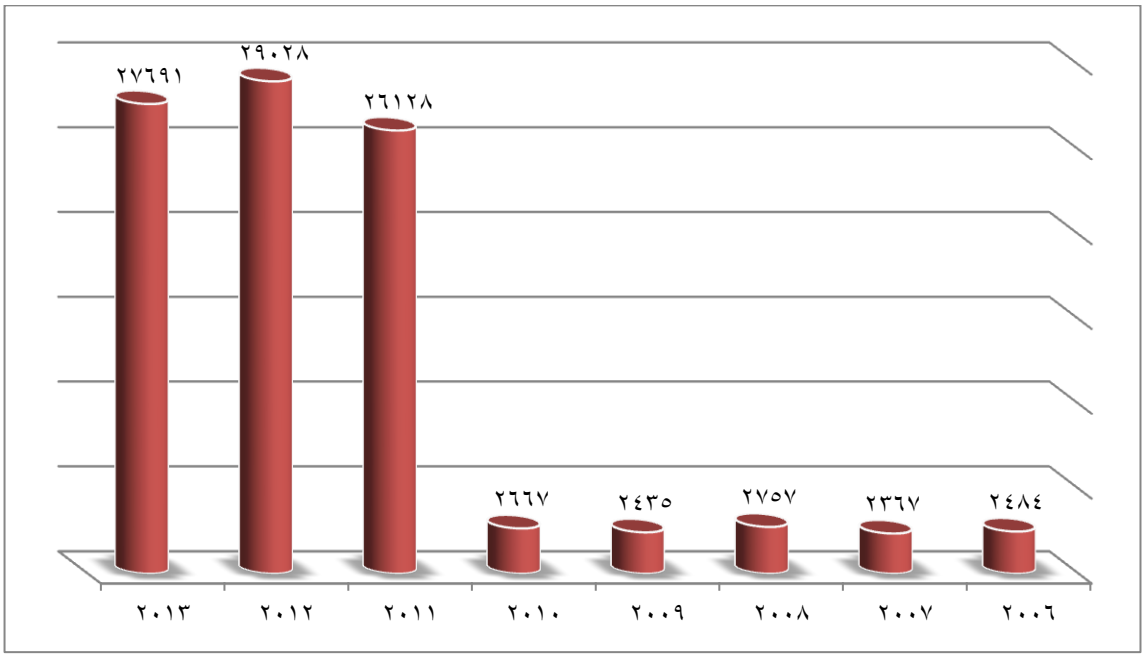

رابعا: الطلاق في سجلات الضمان الاجتماعي[١]

حرصا من فريق العمل على الحصول على صورة شاملة عن الطلاق في السلطنة، فقد توجه الفريق لجمع مختلف الاحصاءات الموجودة حول الطلاق من جهات عدة ومنها الاحصاءات المتوافرة لدى وزارة التنمية الاجتماعية حول الحالات الضمانية من فئة المطلقات. وتعتبر هذه الاحصاءات من المصادر التي يعتد بها مع بعض التحفظات حول كونها تعكس واقع الطلاق، حيث يمكن للبعض التقدم للحصول على الضمان الاجتماعي الحكومي بشهادة طلاق وبعد الحصول على المساعدة تتزوج من دون توثيق رسمي للزواج حتى تستمر في تلقي راتب الضمان الاجتماعي. وعلى سبيل المثال يظهر في تعداد ١٩٩٣م أن عدد المطلقات في محافظة ظفار يبلغ ٢١٩٠ مطلقة بينما نجد في احصاءات الضمان الاجتماعي لوزارة التنمية الاجتماعية ان عدد ٢٨٥٦ مطلقة في ظفار يحصلن على راتب الضمان الاجتماعي بزيادة تبلغ ٦٦٦ عن العدد الاجمالي للمطلقات في ظفار في سنة التعداد تلك!

في سياق رصد حجم وانتشار ظاهرة الطلاق بين أسر الضمان الاجتماعي، نستند على بيانات شملت عدد حالات الضمان الاجتماعي موزعة تبعا للفئات الاجتماعية المستحقة لمعاش الضمان الاجتماعي خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣م على مستوى السلطنة، ثم ننتقل إلى رصد عدد المطلقات بين حالات الضمان الاجتماعي خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣م سواء انتشارها على مستوى السلطنة، أو في المحافظات المختلفة.

[١] – البيانات المستخدمة من منشورات والكتاب السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠١٣.

١. فئات الضمان الاجتماعي

من واقع بيانات وزارة التنمية الاجتماعية يمكن رصد تطور حجم الفئات الاجتماعية لحالات الضمان الاجتماعي، و يوضح **الجدول (٢٠)** ذلك.

جدول (٢٠) تطور فئات الضمان الاجتماعي في السلطنة

السنة	الفئات											إجمالي فئات الضمان
	أرملة	أسرة سجين	أيتام	بنت غير متزوجة	شيخوخة	العاجزون	فئة خاصة	فئة خاصة (د)	مطلقة	أسرة مهجورة	أخرى	
٢٠٠٣	٤٣٨٨	٠	٥٣٩٨	٠	١٩٣٦٧	٨٤٩٧	٠	٠	٧٥٧٠	٠	٢٥٤٥	٤٧٧٦٥
٢٠٠٤	٤٢٢٣	٠	٥٤٣٤	٠	١٩٣٥٠	٨٩٥٩	٠	٠	٧٧٨٧	٠	٢٧٣٣	٤٨٤٨٦
٢٠٠٥	٣٩٢٧	٠	٥٠٩٠	٠	١٩٢٣٨	٩٥٦١	٠	٠	٧٩٠٤	٠	٣١٤٩	٤٨٨٦٩
٢٠٠٦	٣٦٦٠	٠	٥٧١٢	٠	١٨٧٠٦	١٠٢٦٨	٠	٠	٧٧٧٤	٠	٣٣٣٢	٤٩٤٥٢
٢٠٠٧	٣١٩٨	٠	٥٦٢٩	٠	١٨٠٠٨	١٠٤١٨	٠	٠	٧٥٦٨	٠	٣٦٤١	٤٨٤٦٢
٢٠٠٨	٣٢٥٣	١٨٤	٥٥٣٦	٢٧٧٧	١٨١٤١	١٢٢٥١	٢٥٥	١٠٨	٧٨٦١	٢٤٦	٠	٥٠٦١٢
٢٠٠٩	٣١٠١	١٩٣	٥٥٧٤	٢٧٧٥	١٧٦٩٥	١٢٩٣٧	٢٥٩	١٨	٧٩٦٩	٢٣٠	٠	٥٠٧٥١
٢٠١٠	٢٢٣٠	١٦٧	٥٥٩١	٢٩٦٣	١٩٨٢٩	١٢٥٠٧	٢١٨	١٤	٧٥٧٧	١٦٦	٠	٥١٢٦٢
٢٠١١	٥٧٩٧	٣٠٥	٤٤٧٢	٢٥١٤	٢٧٣٤٥	١٩٠٢٢	٢٧٦	٢٥	١١١٣٥	٢٨٠	٠	٧١١٧١
٢٠١٢	٧٣٦٠	٢٩٩	٣٧٢٥	٢٢٨٣	٣١٥٠٠	٢٣١١٣	٢٨٥	٢٠	١٢١٢٣	٣٠٦	٠	٨١٠١٤
٢٠١٣	٧٦٧٤	٢٨٢	٣٤٩١	٢٢١٩	٣٢٣٥٦	٢٥٥٢٩	٢٤١	٠	١٢٥٣٩	٣٠٠	٠	٨٤٦٣١

وباستقراء مضمون **الجدول (٢٠)** يتضح أن هناك اتجاها نحو زيادة إجمالي عدد حالات الضمان الاجتماعي على مستوى السلطنة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٣م باستثناء عام ٢٠٠٧م، فقد سجلت البيانات انخفاضا على مستوى إجمالي عدد الحالات، وفي معظم الفئات وخاصة الشيخوخة والأرامل.

أما بالنسبة لترتيب فئات الضمان الاجتماعي من حيث العدد خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٣م، فقد جاءت على التوالي: شيخوخة، عجز، مطلقات، أيتام، أرامل، أي جاءت فئة المطلقات في المرتبة الثالثة، وقد يرجع ذلك إلى شروط استحقاق الضمان الاجتماعي للمطلقات، التي قد لا تتوافر في بعض المطلقات ومن ثم تحول دون الاستفادة من معاش الضمان الاجتماعي.

٢. فئة المطلقات بين حالات الضمان الاجتماعي

يمكن رصد حجم وانتشار الطلاق بين أسر الضمان الاجتماعي، من خلال الجدول (٢١) الذي يوضح أعداد المطلقات بين فئات الضمان الاجتماعي في السنوات من عام ٢٠٠٣م إلى عام ٢٠١٣م في جميع مناطق السلطنة.

جدول (٢١) تطور أعداد المطلقات من فئات الضمان

السنوات	أعداد المطلقات	إجمالي فئات الضمان	نسبة المطلقات من إجمالي فئات الضمان
٢٠٠٣	٧٥٧٠	٤٧٧٦٥	١٥,٨
٢٠٠٤	٧٧٨٧	٤٨٤٨٦	١٦
٢٠٠٥	٧٩٠٤	٤٨٨٦٩	١٦,٢
٢٠٠٦	٧٧٧٤	٤٩٤٥٢	١٥,٧
٢٠٠٧	٧٥٦٨	٤٨٤٦٢	١٥,٦
٢٠٠٨	٧٨٦١	٥٠٦١٢	١٥,٥
٢٠٠٩	٧٩٦٩	٥٠٧٥١	١٥,٧
٢٠١٠	٧٥٧٧	٥١٢٦٢	١٤,٨
٢٠١١	١١١٣٥	٧١١٧١	١٥,٦
٢٠١٢	١٢١٣٣	٨١٠١٤	١٥
٢٠١٣	١٢٥٣٩	٨٤٦٣١	١٤,٨

شكل (٩) التطور النسبي للمطلقات من فئة الضمان الاجتماعي

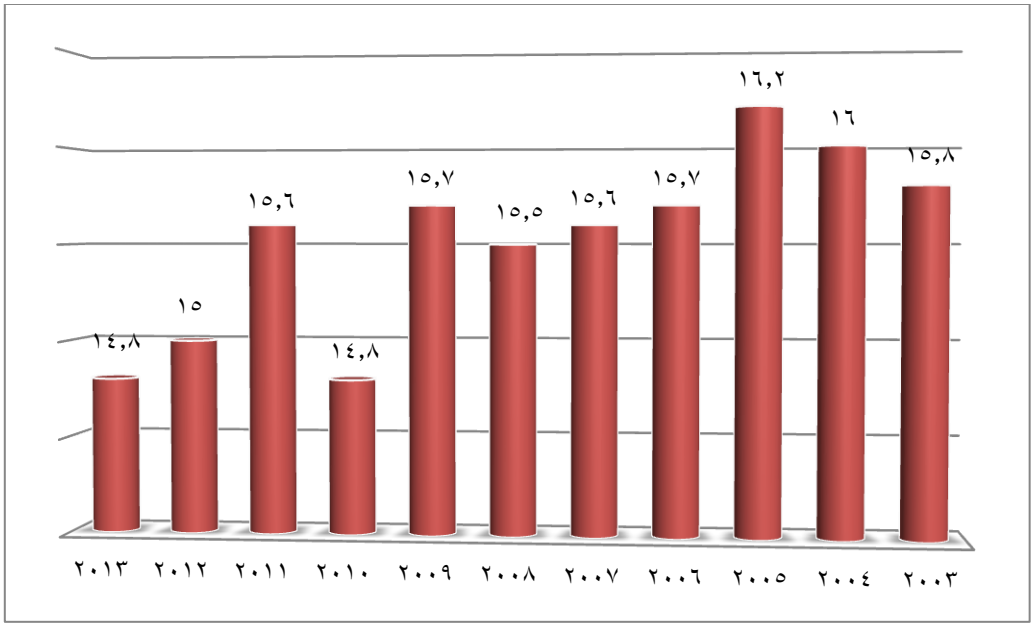

يوضح الجدول (**٢١**) **والشكل** (**٩**) أن نسب فئة المطلقات بين فئات الضمان الاجتماعي حظيت بنسب متقاربة خلال الفترة من ٢٠٠٣ / ٢٠١٣م وهي تتراوح ما بين (١٤,٨%) و(١٦,٢%). أما بالنسبة لتوزيع فئة المطلقات من أسر الضمان الاجتماعي في محافظات السلطنة، **فالجدول** (**٢٢**) يوضح ذلك.

جدول (٢٢) توزيع المطلقات من فئات الضمان حسب المحافظات

السنة	مسقط	الباطنة	الداخلية	الوسطى	الشرقية	الظاهرة	البريمي	مسندم	ظفار	الإجمالي
٢٠٠٣	٧٣٤	١٦٠١	٧٥٧	٢١١	١٩٥١	٥١٥		٥٤	١٧٤٧	٧٥٧٠
٢٠٠٤	٧٦٧	١٧٣٤	٧٧٠	٢٩٦	٢٠٤٠	٥٤٧		٦٣	١٥٩٧	٧٨١٤
٢٠٠٥	٨٢٠	١٨٥١	٧٥٩	٢٨٠	٢٠٥٥	٥٩٨		٦٩	١٤٧٢	٧٩٠٤
٢٠٠٦	٨٣٨	١٨٧٧	٧٠٨	٢٧٩	٢٠٣١	٣٨٦	٢٣٧	٦٧	١٣٥١	٧٧٧٤
٢٠٠٧	٧٥٦	١٨٢١	٦٦٦	٢٩١	٢٠٢٥	٤٠٥	٢٦٨	٧٤	١٢٦٢	٧٥٦٨
٢٠٠٨	٧٩٤	١٩٢٥	٦٧٨	٣١٩	٢٠٦١	٤١٨	٣١٨	٧٥	١٢٧٣	٧٨٦١
٢٠٠٩	٧٨٣	١٩٦١	٦٩١	٣١٣	٢١٠٤	٤٣٢	٣٣٨	٧٣	١٢٧٤	٧٩٦٩
٢٠١٠	٧٩٧	٢٠٣٩	٦٩٧	٣١١	٢١١٥	٤٢٤	٣٢٧	٧٥	١٢٧٣	٨٠٥٨
٢٠١١	١٢٩٣	٢٨٢٣	١٠٣٧	٣٨٦	٢٧٨٢	٥٢٤	٤٢٠	٩٠	١٧٨٠	١١١٣٥
٢٠١٢	١٤٩٨	٣١٥٤	١١٢٠	٣٩١	٢٩١١	٥٥٥	٥٠٤	٨٩	١٨٩١	١٢١١٣
٢٠١٣	١٥٤٦	٣٣٠١	١١٢٩	٤٠٠	٢٩٢٨	٥٧٣	٥٣٥	٩٠	٢٠٣٧	١٢٥٣٩

شكل (١٠) التطور العددي للمطلقات من فئات الضمان الاجتماعي

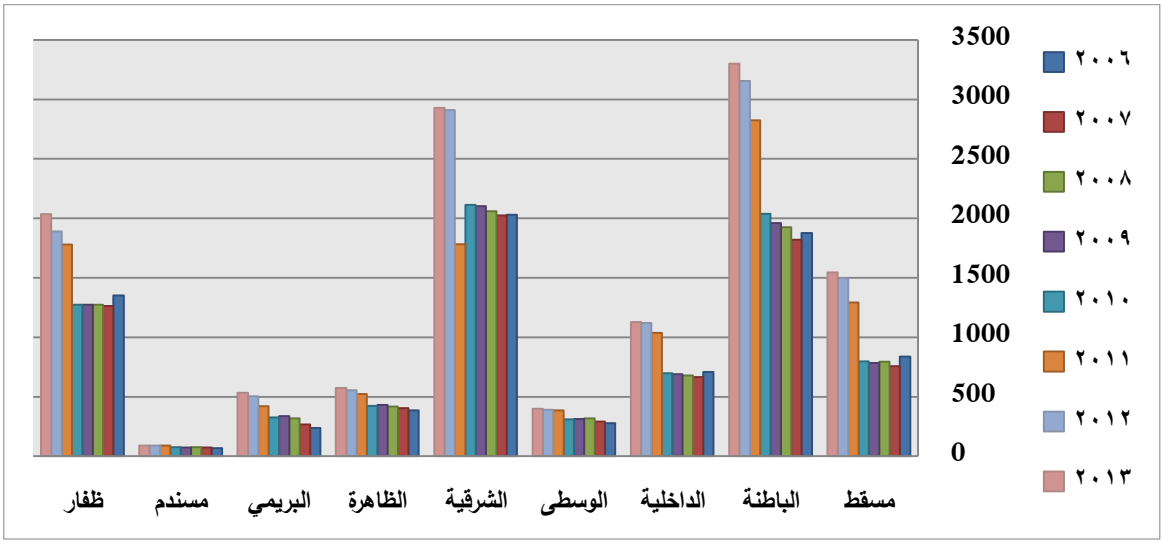

تشير بيانات الجدول (**٢٢**) **والشكل** (**١٠**) إلى انتشار أعداد المطلقات من حالات الضمان في جميع مناطق السلطنة. وعلى الرغم من ارتباط العدد في الغالب بنسبة سكان كل محافظة، فإنه من الملاحظ على مستوى الانتشار بين محافظات السلطنة تتصدر محافظة الباطنة قائمة المحافظات في أعداد المطلقات من فئات الضمان الاجتماعي، وخاصة في عام ٢٠١٢م. كما تأتي بأعداد تفوق محافظة مسقط رغم تقاربهما في نسبة السكان. تليها محافظات الشرقية، وظفار، ومسقط. وفي المقابل سجلت محافظة مسندم أقل عدد خلال الفترة نفسها. وقد يرجع السبب لاختلاف حاجة المطلقة لراتب الضمان الاجتماعي باختلاف المستوى المعيشي لأسرتها وحالتها العملية، وأيضا لمدى استيفائها لشروط الحصول على راتب الضمان الاجتماعي في الفئات الضعيفة.

٣. احصاءات الضمان الاجتماعي للمطلقات و التعدادات السكانية للسلطنة: مقارنة وتحليل

وبمقارنة أعداد الحالات الضمانية من فئة المطلقات بإجمالي المطلقات في التعدادات السكانية الثلاث للسلطنة، نجد أن نسبة كبيرة جدا من المطلقات يحصلن على مساعدة حكومية. ففي تعداد ١٩٩٣م نجد أن (٤٢%) من إجمالي المطلقات يحصلن على ضمان اجتماعي، وترتفع النسبة لتصل إلى (٥٠%) من إجمالي المطلقات في تعداد ٢٠٠٣م، ثم تنخفض النسبة قليلا لتصل نسبة المطلقات اللواتي يحصلن على ضمان اجتماعي إلى (٤٧%) من اجمالي المطلقات العُمانيات في تعداد ٢٠١٠م. وبالنظر إلى التزايد المستمر في أعداد المطلقات الحاصلات على الضمان الاجتماعي من الدولة وفي ضوء الخصائص السكانية لفئة المطلقين في السلطنة التي سبق شرحها في هذا الفصل، نجد هذه النسبة تعكس أن نسبة كبيرة من حالات الطلاق تحدث لدى شريحة كبيرة من العائلات ذات المستوى الاقتصادي المحدود. كما تعني أيضا أن نسبة كبيرة من المطلقات هن من ربات المنازل اللواتي لا يوجد لديهن دخل مستقل أو ثابت نظرا لعدم حصولهن على قسط كافٍ من التعليم يضمن لهن مكانا في سوق العمل.

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية وخصائص عينة الدراسة

مقدمة

يتناول هذا الجزء عرضا للإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، وخصائص مجتمع الدراسة. وذلك من خلال خطة عمل متدرجة تفي بمتطلبات معالجة موضوع الدراسة، في إطار دراسة وصفية تحليلية، تستند على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، مع محاولة الجمع بين الأسلوب الكمي والكيفي لتحقيق مقاربة أدق لفهم ظاهرة الطلاق وتفسيرها؛ للوقوف على ظروف وقوع الطلاق وأسبابه وتداعياته، وآليات الحد من انتشاره.

أولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

شملت الإجراءات المنهجية كيفية اختيار مجتمعات البحث من محافظات السلطنة ممثلة بولاية أو أكثر من كل محافظة، وكيفية تحديد عدد معين من المطلقين من الجنسين من كل ولاية، وكيفية الوصول إليهم، إضافة إلى إعداد أداة الدراسة وتحكيمها، وطرق التحليل والتفسير.

١. مجتمع الدراسة والعينة

تم اختيار مجتمعات البحث من جميع محافظات السلطنة، بحيث تم اختيار ولاية من كل محافظة بشكل عشوائي من قبل الفريق الإحصائي للمشروع. وكانت الوحدة التحليلية للبحث هي المطلقين من الجنسين. وتم تحديد العينة بنسبة (٢,٥%) من إجمالي عدد المطلقين والمطلقات العُمانيين في السلطنة البالغ عددهم حوالي (٢٤) ألفا في تعداد ٢٠١٠م، فكان العدد (٦٠١) مطلقا ومطلقة. وتم التوزيع النسبي بين الجنسين بحيث يتوافق إلى حد ما مع مثيله في تعداد ٢٠١٠م. وقد اتبعنا في اختيارهم والوصول إليهم طريقة كرة الثلج، لأنها ملائمة لحساسية موضوع الدراسة.

٢. أداة الدراسة

استخدمت الدراسة أداة الاستبانة عن طريق المقابلة كأداة لجمع البيانات، هذه الأداة التي قام بتصميمها فريق البحث من الجامعة، وخرجت في أداتين منفصلتين: استبانة للمطلقين مستقلة عن استبانة المطلقات. وبلغ عدد صفحات كل صحيفة (١٨) صفحة، وحوت (١٥٠) سؤالاً (ملحق ١&٢). وتم تحكيمها من قبل عدد من الخبراء، واختبارها على عينة مكونة من (٣٣) مطلقا ومطلقة. وقد اشتملت أداة الدراسة على فقرات ذات تدريج ليكرت الخماسي، ولبيان درجة تكرار أسباب الطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات؛ حيث كان الحد الأعلى لبدائل كل عبارة أربع درجات، والحد الأدنى صفر، وعلى الرغم من أن الدرجات على مقياس ليكرت تعد منفصلة، الأمر الذي يجعلها تقع على مستوى القياس الرتبي Ordinal Scale، إلا أنها يمكن أن تُمثل بفترات متساوية لقياس سمة كامنة يفترض أنها متصلة، ولذلك يمكن تحويل الدرجات على مقياس ليكرت إلى مستوى القياس الفئوي أو الفتري Interval Scale الذي يفترض تساوي الوحدات المتتالية في السمة المقاسة. ولكي ننشئ فئات متساوية في الطول للدرجات على مقياس ليكرت، نقوم بطرح الحد الأعلى للبدائل من الحد الأدنى، ثم نقوم بقسمة الفرق بين الحدين على عدد المستويات المطلوبة للتفسير (علام، ١٩٩٣؛ Clason & Dormody, 1994; Sisson & Stocker, 1989).

٣. صدق الأداة

وبهدف التحقق من صدق الأداة، عرضت على عدد من المختصين في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الإحصاء في جامعة السلطان قابوس، مما نتج عنه استبعاد بعض الأسئلة وتعديلها أو تغيير ترتيبها.

٤. تدريب جامعي البيانات

تمت هذه المرحلة على فترتين، حرصا من فريق البحث على تأهيل جامعي البيانات لمرحلة العمل الميداني، ولمعالجة التحديات التي يمكن أن تظهر فيما بعد من خلال اختبار الأداة. وكان اللقاء الأول بجامعي البيانات في يوليو ٢٠١٢م، في مركز الدراسات العُمانية، بعد التنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية لترشيح باحثين يمثلون محافظات السلطنة، تسهيلا لوصولهم للعينة والتواصل معهم بحكم انتمائهم للمحافظة نفسها. ففي اليوم الأول تم تدريبهم على الأداة، وتم الاتفاق معهم على تطبيق الأداة، كل في محافظته لاختبارها على الواقع لمدة أربعة أيام مع عدد من المطلقين والمطلقات. ثم عقد اللقاء الختامي والاستماع لملاحظات الباحثين، أما المرحلة الثانية من التدريب فجاءت في إبريل ٢٠١٣م، نظرا لإدخال بعض المستجدات على أداة الدراسة، وإعداد دليل إرشادي لجامعي البيانات مزود بتعليمات ذات طبيعة منهجية خاصة بالعمل الميداني.

٥. اختبار الأداة

بعد تدريب جامعي البيانات ونزولهم للميدان على فترتين، تم اختبار الأداة على عينة صغيرة بلغت (١٩) حالة في يوليو٢٠١٢م، وجاء الاختبار الثاني في مطلع إبريل ٢٠١٣م، وبلغ حجم العينة (١٤) حالة تمت مقابلتها من قبل فريق البحث في محافظة مسقط في مقر جمعية المرأة العُمانية في العامرات، وعلى إثرها تم إدخال التعديلات النهائية على الأداة، واعتمادها في صورتها النهائية.

٦. جمع البيانات

في هذه المرحلة قام الباحثون على مستوى محافظات السلطنة، بالخروج للميدان ومقابلة الحالات من الذكور والإناث الذين مروا بتجربة الطلاق، وذلك وفقا للعينة التي اختيرت من الولايات، بدأت هذه المرحلة فعليا في منتصف إبريل ٢٠١٣م، واستمرت حتى يوليو ٢٠١٣م بلغ عدد الباحثين ومساعديهم وجامعي البيانات ما يقارب(٤٢) باحثا وباحثة من مختلف محافظات السلطنة.
واستغرق جمع البيانات والعمل الميداني (٤) شهور خلال صيف ٢٠١٣م من إبريل وحتى نهاية يوليو. وبعد الانتهاء من جمع البيانات تمت المراجعة واستبعاد الاستمارات غير المكتملة، أصبح العدد النهائي للعينة بعد المراجعة ٥١٣ استمارة (١١٧ ذكورا و٣٩٦ إناثا).

٧. إدخال البيانات

بدأت هذه المرحلة في أكتوبر ٢٠١٣م، حيث أعلن المركز عن حاجته لمدخلي بيانات متفرغين، للعمل على إدخال بيانات (٥١٣) استمارة خلال ٤ أيام، وقد تم تقديم ورشة لمدخلي البيانات قبل مباشرة العمل في إدخال البيانات، والتنبيه على بعض الملاحظات، وتم الانتهاء من هذه المرحلة في ٢٤ أكتوبر٢٠١٣م.

٨. التحليل والتفسير

في المستوى الكمي، تم استخدام برنامج (SPSS) وشملت المعالجات الإحصائية المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، فضلا عن معامل التبيان الأحادي لحساب تأثير بعض المتغيرات على محاور الدراسة.

أما على المستوى الكيفي، فقد تم تحليل البيانات النوعية الخاصة باستجابات العينة من الجنسين على الأسئلة المفتوحة في صحيفة الاستبانة، واستخلاص أهم النتائج مع الأخذ في الاعتبار بعض المتغيرات وهي: الجنس، العمر، التعليم، والحالة العملية.

ثانياً: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة[١]

شملت الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة: توزيع العينة بحسب الجنس، التوزيعات المكانية لعينة الدراسة، استحقاق الضمان الاجتماعي، توزيعات الفئات العمرية، عمر الزواج، المستوى التعليمي، الحالة المهنية، إجمالي الدخل الشهري، عدد الأبناء، نوع المسكن، نمط السكن، عدد غرف المسكن المشترك. وهذا ما سوف يتضح في السطور الآتية.

١. الجنس

بلغ إجمالي حجم العينة ٥١٣ مفردة ، منها ٣٩٦ مفردة من المطلقات بنسبة (٧٨,١%) ، و (١١٧) مفردة من المطلقين بنسبة (٢٣%). وهذا ما يقارب التوزيع النسبي للجنسين مع التوزيع النسبي للمطلقين والمطلقات في تعداد ٢٠١٠م.

[١] – من واقع نتائج الدراسة الميدانية.

٢. التوزيعات المكانية لعينة الدراسة

جدول (٢٣) توزيع العينة حسب المحافظات

المحافظة	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مسقط	١٣	١١,١	٥٢	١٣,١	٦٥	١٢,٦
شمال الباطنة	١٦	١٣,٧	٦٣	١٥,٩	٧٩	١٥,٣
جنوب الباطنة	١٢	١٠,٣	٣٩	٩,٨	٥١	٩,٩
الداخلية	١٥	١٢,٨	٤٤	١١,٢	٥٩	١١,٥
الشرقية شمال	١٥	١٢,٨	٣٩	٩,٨	٥٤	١٠,٥
الشرقية جنوب	١٨	١٥,٤	٥٧	١٤,٤	٧٥	١٤,٦
الظاهرة	٣	٢,٦	١٥	٣,٨	١٨	٣,٥
البريمي	٤	٣,٤	١٢	٣	١٦	٣,١
مسندم	١	٠,٨	٤	١	٥	٠,٩
ظفار	١٧	١٤,٥	٥٨	١٤,٧	٧٥	١٤,٦
الوسطى	٣	٢,٦	١٣	٣,٣	١٦	٣,١
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (١١) توزيع إجمالي العينة جغرافيا على محافظات السلطنة

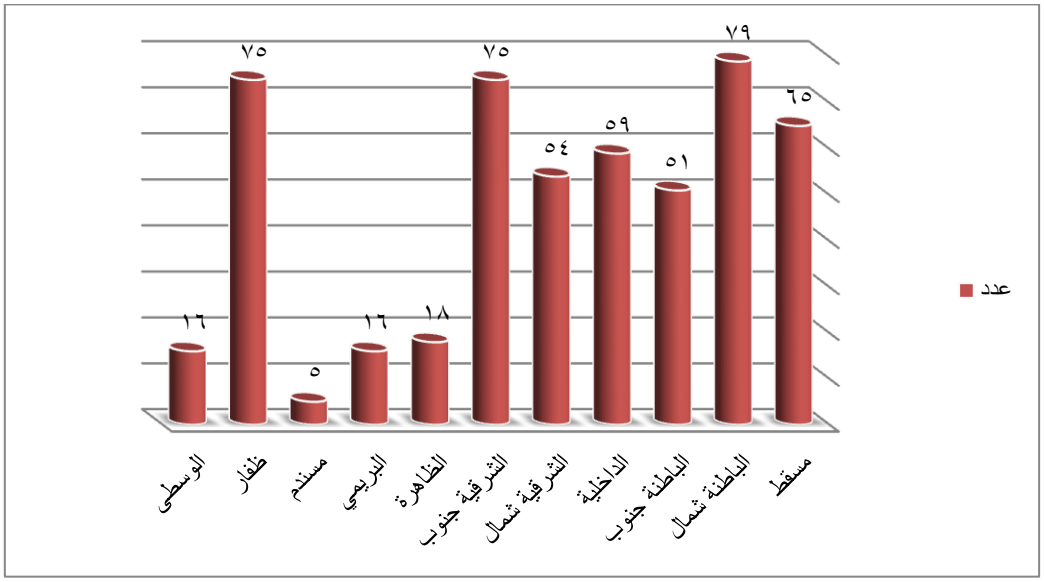

شكل (١٢) التوزيع النسبي للعينة في المحافظات حسب الجنس

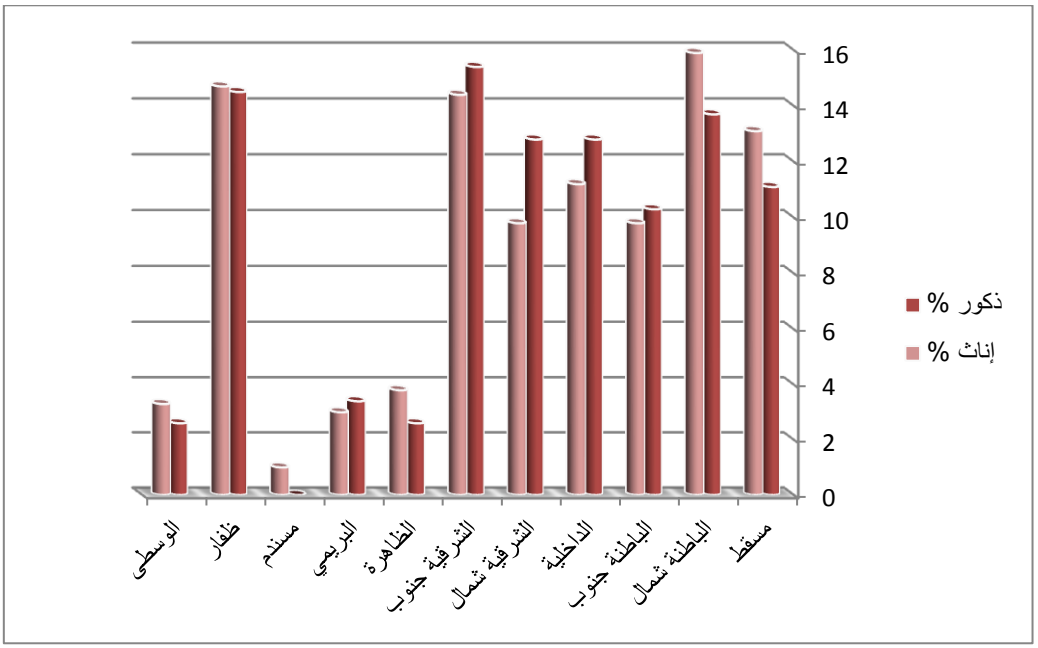

يتضح من التوزيعات المكانية لأفراد عينة المطلقات أنها غطت محافظات السلطنة، وتزداد في المحافظات التي تتمتع بكثافة سكانية مرتفعة إلى حد ما، مقارنة بإجمالي السلطنة. حيث يرتفع العدد في محافظات الباطنة شمال، وظفار، والشرقية جنوب، ومسقط، وينخفض في الظاهرة والوسطى والبريمي، وتصل لأقل نسبة في مسندم.

٣. استحقاق الضمان الاجتماعي

جدول (٢٤) توزيع العينة حسب استحقاق الضمان الاجتماعي

الضمان	ذكور		إناث	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
يحصل على راتب ضمان	١٣	١١,١	٢٧١	٦٨,٤٠
لا يحصل	١٠٤	٨٨,٩	١٢٥	٣١,٦٠
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠

يبين **الجدول (٢٤)** أن غالبية عينة الذكور (٩٠%) غير مستحقة للضمان الاجتماعي (داخل قوة العمل)، وما يزيد عن ثلثي عينة الإناث (٦٨,٤٠%) مستحقة وتتقاضى راتب الضمان، وهن في الغالب من الفئات الضعيفة التي لم يتوافر لهن مصدر دخل سوى راتب الضمان الاجتماعي، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات. وهناك نسب بسيطة تتقاضى راتب ضمان من الذكور، أغلبهم من كبار السن، أو من الفئات الأخرى المستحقة بحسب قانون الضمان الاجتماعي. وما يقرب من ثلث عينة الإناث (٣١,٦%) يتوافر لها مصدر دخل سواء من عمل، أو من نفقة، أو من الأهل، ومن ثم غير مستحقة للضمان الاجتماعي.

٤. فئات العمر

جدول (٢٥) توزيع العينة حسب فئات العمر

فئات العمر	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من٢٥	٤	٣,٤	٣٩	٩,٨	٤٣	٨,٤
٢٥– ٢٩	٨	٦,٨	٧٠	١٧,٧	٧٨	١٥,٢
٣٠– ٣٤	٢٣	١٩,٧	٨٠	٢٠,٢	١٠٣	٢٠,١
٣٥– ٣٩	٢٦	٢٢,٢	٨١	٢٠,٥	١٠٧	٢٠,٩
٤٠ – ٤٤	٢٦	٢٢,٢	٥٤	١٣,٦	٨٠	١٥,٦
٤٥– ٤٩	١٢	١٠,٣	٤٥	١١,٤	٥٧	١١
٥٠– ٥٤	١٤	١٢	١١	٢,٨	٢٥	٤,٩
٥٥– ٥٩	٠	٠	٧	١,٨	٧	١,٤
٦٠– ٦٤	٢	١,٧	٥	١,٣	٧	١,٤
٦٥ فأكثر	٢	١,٧	٣	٠,٧	٥	١
غير مبين	–	–	١	٠,٣	١	٠
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (١٣) توزيع عينة الدراسة حسب فئات العمر

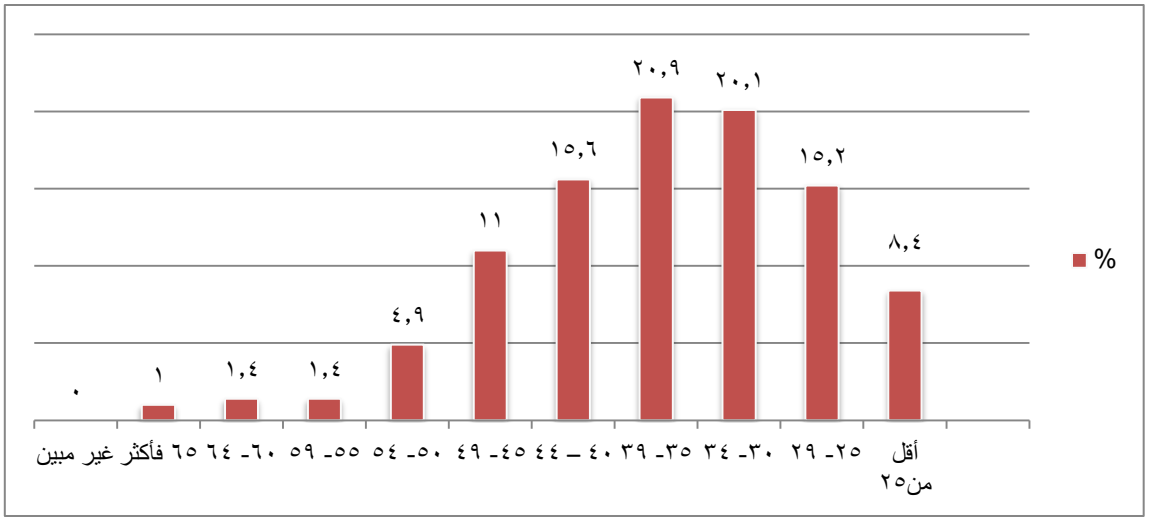

نلاحظ من **الجدول (٢٥) والشكل (١٣)** أن (٧١,٩%) من العينة تقع في الفئة العمرية متوسطي العمر (٢٥-٤٤) وتتركز بشكل أكبر في الفئة من (٣٠-٣٩) بنسبة (٤١%)من مجموع العينة، مما يتوافق مع بيانات التعداد الأخير للسلطنة (٢٠١٠م) التي أشارت إلى أن النسبة الأكبر من المطلقين في السلطنة في الفئة العمري (٣٠-٣٩). ويلاحظ اختلاف في النسب بحسب الجنس حيث تزيد نسبة الإناث في الفئة (٣٠-٣٩) بينما تزيد نسبة الذكور في الفئة من (٣٥-٤٤).

٥. عمر الزواج

جدول (٢٦) توزيع العينة حسب عمر الزواج

عمر الزواج	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
من سنة فأقل	٢٦	٢٢,٢	٥٢	١٣,١	٧٨	١٥,٢
أكثر من سنة – أقل من ٥ سنوات	١٨	١٥,٤	١١٩	٣٠,١	١٣٧	٢٦,٧
من ٥ – أقل من ١٠ سنوات	٢٢	١٨,٨	٨٩	٢٢,٥	١١١	٢١,٦
١٠– أقل من ١٥ سنة	٩	٧,٧	٥٤	١٣,٦	٦٣	١٢,٣
١٥– أقل من ٢٠ سنة	١١	٩,٤	٢٤	٦,١	٣٥	٦,٨
٢٠– أقل من ٢٥ سنة	١١	٩,٤	٩	٢,٣	٢٠	٣,٩
٢٥– أقل من ٣٠ سنة	٣	٢,٦	٠	٠	٣	٠,٦
٣٠– أقل من ٣٥ سنة	٥	٤,٣	٨	٢	١٣	٢,٥
٣٥ سنة فأكثر	٢	١,٨	٢	٠,٦	٤	٠,٨
غير مبين	١٠	٨,٥	٣٩	٩,٨	٤٩	٩,٧
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (١٤) توزيع عينة الدراسة حسب عمر الزواج

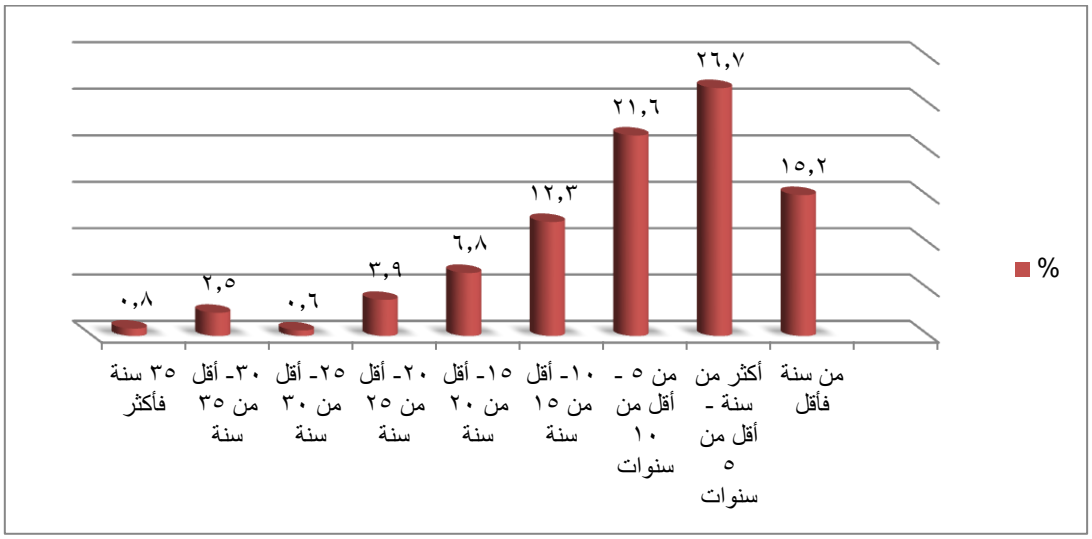

تشير اتجاهات عمر الزواج في عينة الدراسة إلى أن (٤١,٩%) من أفراد العينة وقع الطلاق في السنوات الخمس الأولى من عمر الزواج مما يدلَ على أهمية السنوات الأولى من الزواج في ضمان استقراره.

٦. المستوى التعليمي

جدول (٢٧) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي ومتوسط العمر

المستوى التعليمي	ذكور			إناث			الإجمالي	
	العدد	متوسط العمر	النسبة	العدد	متوسط العمر	النسبة	العدد	النسبة
أمي	١٩	٥٥,٢	١٦,٢	٥٠	٤٦	١٢,٦	٦٩	١٣,٥
يقرأ ويكتب	١٤	٤٢,٥٧	١٢	٣١	٤١,٦	٧,٨	٤٥	٨,٨
ابتدائي	١٧	٤١,٢٩	١٤,٥	٣٦	٣٨	٩	٥٣	١٠,٣
إعدادي	١٥	٤١,٤٧	١٢,٩	٧٦	٣٢	١٩,٢	٩١	١٧,٧
ثانوي	٢٦	٣٥,١٩	٢٢,٢	١٣٥	٣٢,٥	٣٤,١	١٦١	٣١,٤
دبلوم	٩	٣٧,٢٢	٧,٧	٢٩	٣٤,٥	٧,٣	٣٨	٧,٤
بكالوريوس	١٣	٤٢	١١,١	٣٥	٣٣,٥	٨,٨	٤٨	٩,٥
ماجستير	٤	٤١,٥	٣,٤	٣	٣٥,٦	٠,٨	٧	١,٤
غير مبين	–	–	–	١	٢٨	٠,٣	١	٠
الإجمالي	١١٧	٤٢,١٥	١٠٠	٣٩٦	٣٥,٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (١٥) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

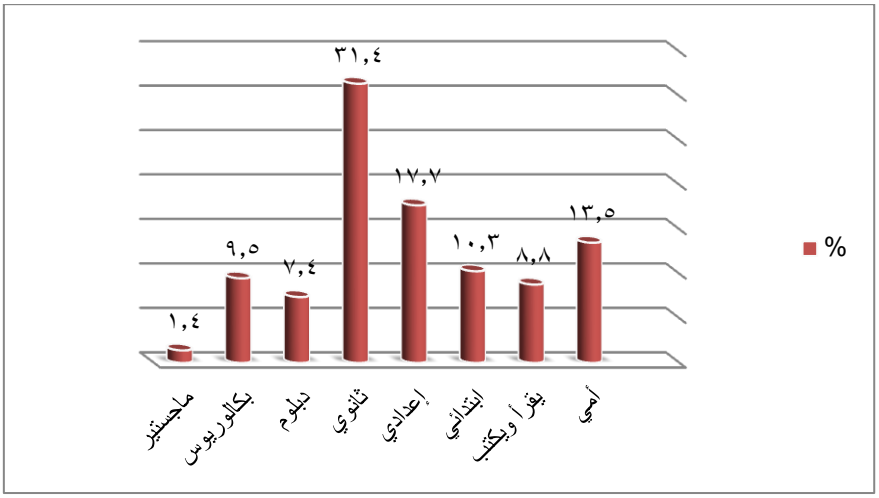

نظرا لهيمنة الفئات الشابة في عينة الدراسة من الجنسين كما سبقت الإشارة، يلاحظ أن الفئات التي نالت حظا من التعليم من (إعدادي فما فوق) مجتمعة شغلت (٦٧,٥%) من إجمالي العينة، تزداد بين الإناث (٧٠,٥%) مقارنة بالذكور (٥٧,٣%). يمكن توضيح ذلك كالآتي:

- سجلت المستويات التعليمية المنخفضة (يقرأ ويكتب، ابتدائي، اعدادي) مانسبته (٣٦,٨%) من اجمالي العينة وتزداد بين الذكور (٣٩,٤%) بينما تبلغ (٣٦%) بين الإناث. كما بلغت نسبة الأمية بين الذكور (١٦,٢%)، والإناث (١٢,٦%).

- سجلت المستويات التعليمية (ثانوية/ دبلوم عام فأعلى) مانسبته (٤٩,٧%) من اجمالي العينة تزداد بين الإناث بنسبة (٥١%) مقارنة بالذكور (٤٤,٤%).

٧. الحالة المهنية

جدول (٢٨) توزيع العينة حسب الحالة المهنية

المهنة	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
قطاع حكومي	٤٥	٣٨,٥	٥٥	١٣,٩	١٠٠	١٩,٥
قطاع خاص	٢٣	١٩,٧	٢١	٥,٣	٤٤	٨,٦
أعمال حرة	١٦	١٣,٧	١٢	٣	٢٨	٥,٥
عمل تطوعي	–	–	٦	١,٥	٦	١,٢
متقاعد	١٥	١٢,٨	٥	١,٣	٢٠	٣,٩
لا أعمل	١٨	١٥,٤	٢٩٥	٧٤,٥	٣١٣	٦١
غير مبين	–	–	٢	٠,٥	٢	٠,٤
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (١٦) توزيع العينة حسب الحالة المهنية

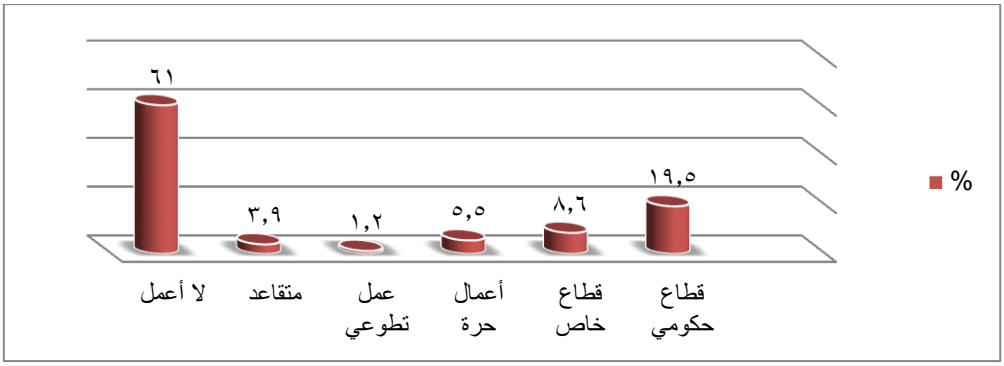

في سياق التوزيعات المهنية بين أفراد عينة الدراسة من الجنسين في **الجدول (٢٨) والشكل (١٦)** يلاحظ أن ما يقرب من ثلثي العينة لا تعمل (٦١%)، أغلبها من الإناث. وأغلب الذكور من الفئات التي تعمل أو كانت تعمل (متقاعد). وهذا يتسق إلى حد ما مع بيانات التعدادات السكانية. ويوضح الجدول (١٧) والشكل (٢١) أن من يعمل في القطاع المنظم (الحكومي والخاص) من الذكور (٥٨,٢%) من إجمالي عينة الذكور، وشغلت (١٩,٢%) من إجمالي عينة الإناث. وهذا يقترب مع ما انتهت إليه دراسة (المالكي، ١٩٩٨) أيضا، وأن أكثر من ثلثي العينة من المطلقات ٦٩% لا يعملن، وهذا يجسد في الواقع الظروف المادية التي قد تعايشها المطلقة جراء الطلاق، وخاصة إذا تعذر وجود مصدر دخل كاف يكفل لها حياة كريمة.

٨. إجمالي الدخل الشهري

جدول (٢٩) توزيع العينة حسب إجمالي الدخل الشهري

إجمالي الدخل الشهري	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من ٢٠٠ ريال	٢٥	٢١,٤	٢٨٩	٧٣	٣١٤	٦١,٢
٢٠٠– أقل من ٤٠٠ ريال	٢٧	٢٣,١	٢٠	٥,١	٤٧	٩,٢
٤٠٠ – أقل من ٦٠٠ ريال	٢٩	٢٥	١٧	٤,٣	٤٦	٩
٦٠٠– اقل من ٨٠٠ ريال	١٠	٩	١٨	٤,٥	٢٨	٥,٥
٨٠٠– أقل من ١٠٠٠ ريال	٧	٦	٢٢	٥,٥	٢٩	٥,٧
١٠٠٠ ريال فأكثر	١٦	١٣,٧	٩	٢,٣	٢٥	٥
غير مبين	٣	–	٢١	٥,٣	٢٤	٤,٧
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (١٧) توزيع العينة حسب إجمالي الدخل الشهري

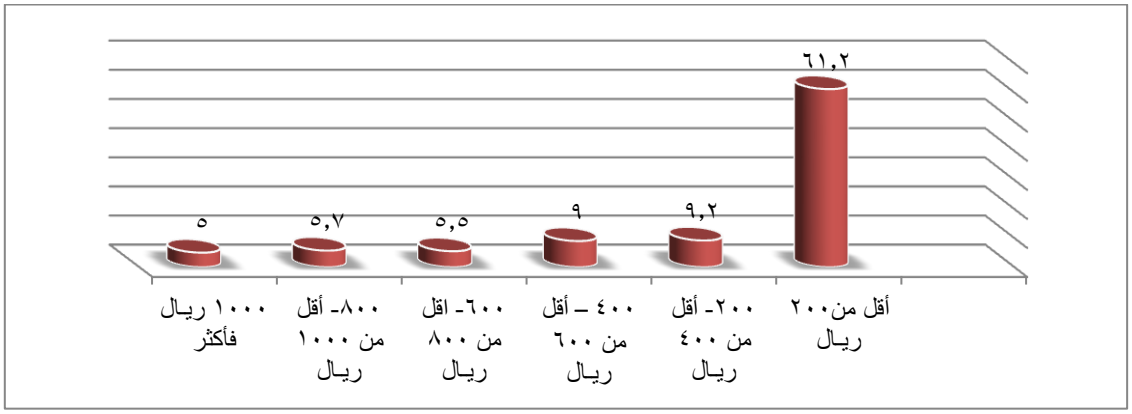

بوجه عام، يبين **الجدول (٢٩) والشكل (١٧)** أن ما يقرب من ثلثي أفراد العينة من الجنسين في إطار الفئات ذات الدخول الضعيفة بنسبة (٦١,٢%) تزداد بشكل واضح بين الإناث بنسبة (٧٣%)، حيث أن أغلبهن من مستحقي راتب الضمان الاجتماعي. أما أصحاب الدخول المتوسطة فشغلت ما يقرب من ربع العينة (٢٤%)، تزداد بين الذكور حيث سجلت (٥٧%)، وسجلت في الإناث (١٤%). وهناك فروق بين الجنسين في الفئات ذات الدخول المرتفعة، حيث سجلت الإناث (٧,٨%) وارتفعت بين الذكور إلى (١٩,٧%). ومن ثم يمكننا افتراضا وضع الذكور في المستويات الاقتصادية المتوسطة والدنيا، أما الإناث ففي المستويات الاقتصادية الدنيا.

٩. عد الأبناء

جدول (٣٠) توزيع العينة حسب عدد الأبناء

عدد الأبناء	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١	١٧	١٤,٥	٩٠	٢٢,٧	١٠٧	٢٠,٨
٣-٢	٢١	١٨	١٠٧	٢٧,١	١٢٨	٢٤,٩
٥-٤	١٤	١١,٩	٥٠	١٢,٧	٦٤	١٢,٥
٧-٦	١٣	١١,١	٢٦	٦,٦	٣٩	٧,٦
٩-٨	٤	٣,٥	١٣	٣,٣	١٧	٣,٣
١٠ فأكثر	٤	٣,٥	٤	١,١	٨	١,٦
لا يوجد	٤٤	٣٧,٦	٨٩	٢٢,٥	١٣٣	٢٥,٩
غير مبين		–	١٧	٤,٣	١٧	٣,٣
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (١٨) توزيع العينة حسب عدد الأبناء

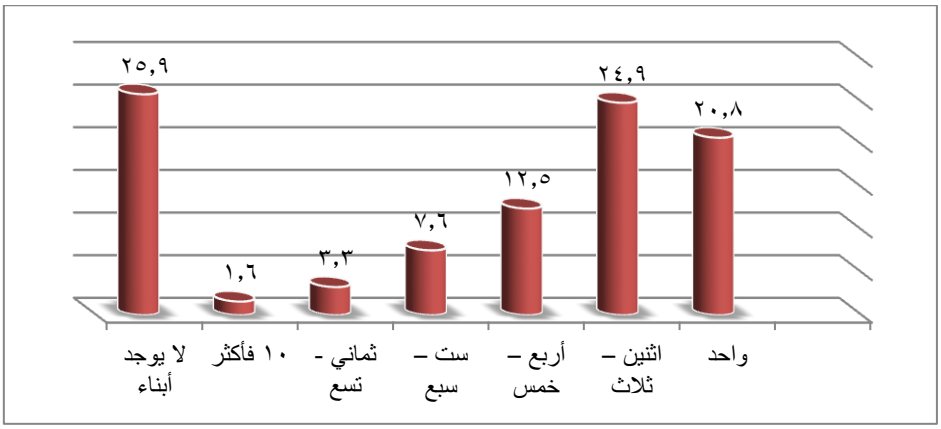

يبين **الجدول (٣٠) والشكل (١٨)** أن هناك اتساقا إلى حد ما بين معدلات توزيعات عدد الأبناء مع معدلات توزيع عمر الزواج، وهذا الأمر طبيعي، فكلما كان عمر الزواج محدودا انخفض عدد الأبناء بالضرورة. لذا نجد أن نسبة من ليس لديهم أبناء على مستوى إجمالي العينة بلغت (٢٥,٩%)، تزداد بين الذكور (٣٧,٦%)، وتنخفض بين الإناث (٢٢,٥%). كما يلاحظ أن من لديهم (١-٣) من الأبناء شغلت ربع إجمالي العينة، تزداد بين الإناث (٤٩,٨%)، والذكور (٣٢,٥%). ثم يقل عدد العينة كلما زاد عدد الأبناء لدى الجنسين، مما قد يشير أيضا إلى أنَ وجود الإبناء يجعل اتخاذ قرار الطلاق أصعب.

١٠. نوع المسكن

جدول (٣١) توزيع العينة حسب نوع السكن

ملكية المسكن	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ملك	٩٥	٨١,٢	٣٢٩	٨٣,١	٤٢٤	٨٢,٦
مستأجر	٢٠	١٧,١	٥٨	١٤,٦	٧٨	١٥,٢
أخرى	٠	٠	٤	١	٤	٠,٨
غير مبين	٢	١,٧	٥	١,٣	٧	١,٤
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

بوجه عام بينَ **الجدول (٣١)** أن غالبية العينة تسكن في مسكن ملك بنسبة (٨٢,٦%) على مستوى إجمالي العينة، تزداد قليلا بين الإناث مقارنة بالذكور، حيث من المتعارف عليه عودة المرأة بعد الطلاق لمنزل أسرتها، وهي في الغالب مسكن ملك للأسرة. وهذا يتسق مع ما انتهت إليه دراسة المالكي(١٩٩٨) والنبلاوي(١٩٩١).

١١. نمط السكن

جدول (٣٢) توزيع العينة حسب نمط السكن

نمط السكن	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مستقل	٤٩	٤١,٩	٨٨	٢٢,٢	١٣٧	٢٦,٧
مشترك	٦٧	٥٧,٣	٣٠٥	٧٧	٣٧٢	٧٢,٥
غير مبين	١	٠,٩	٣	٠,٨	٤	٠,٨
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

يشير **الجدول (٣٢)** إلى تزايد السكن المشترك بين أفراد العينة، حيث سجل (٧٢,٥%) من إجمالي العينة، يزداد بطبيعة الحال بين الإناث حيث بلغت (٧٧%) حيث بيَنت الدراسة رجوع أغلب النساء للسكن في منزل أسرهن بعد الطلاق، ومن الذكور (٥٧,٣%). ومن ثم فالسكن المستقل يزداد بين الذكور مقارنة بالإناث.

١٢. عدد غرف المسكن المشترك

جدول (٣٣) توزيع العينة حسب عدد غرف المسكن المشترك

عدد الغرف	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
جزء من غرفة	–	–	٧	٢,٣	٧	١,٩
١	٤٢	٦٢,٧	٢٣٤	٧٦,٨	٢٧٦	٧٤,٢
٢	٨	١١,٩	٢٧	٨,٩	٣٥	٩,٤
٣	٩	١٣,٤	٢٢	٧,٢	٣١	٨,٣
٤	٥	٧,٥	١١	٣,٦	١٦	٤,٣
٥	١	١,٥	١	٠,٣	٢	٠,٥
٦	١	١,٥	١	٠,٣	٢	٠,٥
٧	–	–	١	٠,٣	١	٠,٢
٩		–	١	٠,٣	١	٠,٢
غير مبين	١	١,٥	–	–	١	٠,٢
الإجمالي	٦٧	١٠٠	٣٠٥	١٠٠	٣٧٢	١٠٠
(السكن المشترك فقط) الذكور ن= ٦٧ الإناث ن=٣٠٥						

تماشيا مع توزيعات العينة حسب نوع ونمط المسكن يوضح **الجدول (٣٣)** أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع إجمالي العينة (٧٤,٢%) تقطن في غرفة واحدة داخل مسكن مشترك (في الغالب لدى الأهل). ومن ثم تتركز العينة من الجنسين في إطار غرفة واحدة تزداد بوضوح بين الإناث (٧٦,٨%) وبين الذكور (٦٢,٧%).

الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية: ظروف وقوع الطلاق وأسبابه

مقدمة

يعرض هذا الفصل نتائج الدراسة الميدانية في محورين هما: الظروف التي ساهمت في حدوث الطلاق وكيفية وقوعه، وأسباب الطلاق، سواء في تجربة أفراد العينة من الجنسين، أم في المجتمع العُماني بوجه عام من وجهة نظر العينة.

أولاً: الظروف التي ساهمت في حدوث الطلاق، وكيفية وقوعه

في هذا الجزء نحاول الإجابة عن الظروف التي ساهمت في حدوث الطلاق (خلال فترة الزواج) وكيفيه وقوعه لدى عينة الدراسة من الجنسين. لذا يشمل هذا الجزء مرحلة الزواج قبل حدوث الطلاق، وخلال وقوعه في تجربة عينة الدراسة.

أ- الظروف التي ساهمت في حدوث الطلاق (مرحلة الزواج)

تشمل مرحلة الزواج على: العمر عند الزواج الأول (مطلقات)، عدد مرات الزواج للجنسين، الترتيب ضمن الزوجات في الزواج الأخير (مطلقات)، المعرفة السابقة قبل الزواج، ونوع المعرفة بالطرف الآخر قبل الزواج، صلة القرابة بين الطرفين، موافقة الأهل على الزواج، توثيق الزواج رسميا.

١. العمر عند الزواج الأول (مطلقات)

جدول (٣٤) توزيع عينة المطلقات حسب العمر عند الزواج الأول

العمر في الزواج الأول	العدد	النسبة
أقل من ١٥ سنة	٧٦	١٩,٢
١٥-١٩ سنة	١٥٣	٣٨,٥
٢٠-٢٤ سنة	١٠٩	٢٧,٥
٢٥-٢٩ سنة	٤٣	١٠,٩
٣٠-٣٤ سنة	١١	٢,٨
٣٥-٣٩ سنة	٢	٠,٥
٤٠-٤٤ سنة	١	٠,٣
غير مبين	١	٠,٣
الإجمالي	٣٩٦	١٠٠

شكل (١٩) توزيع عينة المطلقات حسب العمر عند الزواج الأول

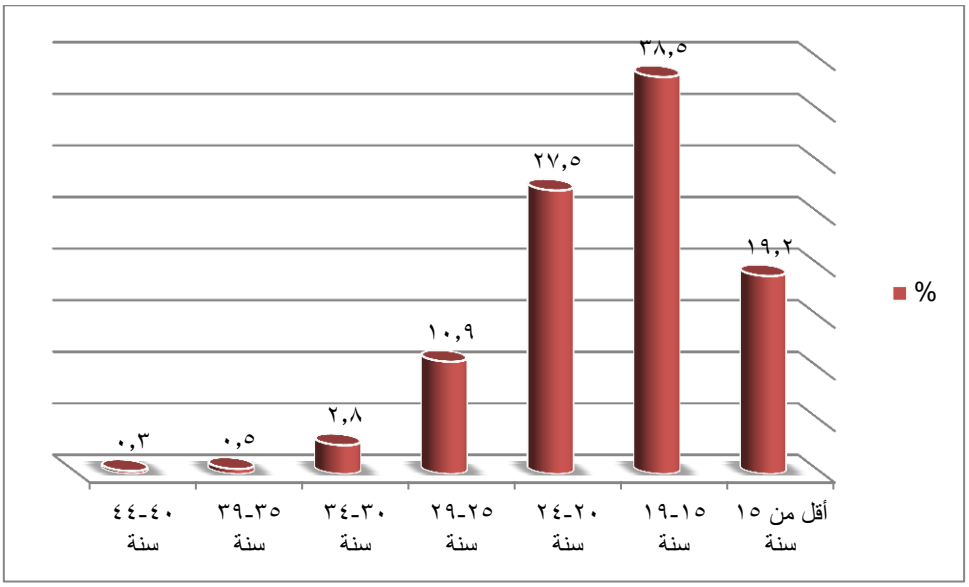

بقراءة **الجدول (٣٤) و الشكل (١٩)** تبين أن أكثر من نصف عينة المطلقات (٥٨%) قد تزوجن في عمر أقل من ١٩ سنة، وما يزيد عن ربع العينة (٢٧٪) تزوجن في عمر (٢٠-٢٤ سنة). وهذا يعكس طبيعة السياق الاجتماعي الثقافي للمجتمع العُماني الذي يعلي من قيمة الزواج، وتفضيل الزواج المبكر خاصة للإناث وقد يشير إلى علاقة ارتباطية بين الزواج المبكر وحدوث الطلاق. ويمتد هذا الوضع في مجتمعات الجوار كما أشار إلى ذلك عدد من الدراسات الخليجية والاسلامية (Al-Munajjed, 2010; Md Sam & Ghani, 2011)

٢. عدد مرات الزواج

جدول (٣٥) توزيع العينة حسب عدد مرات الزواج

عدد مرات الزواج	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مرة واحدة	٧٩	٦٧,٥	٣٢٢	٨١,٣	٤٠١	٧٨,٢
مرتان	٣١	٢٦,٤	٥٣	١٣,٤	٨٤	١٦,٤
ثلاث مرات	٣	٢,٦	١٧	٤,٣	٢٠	٣,٩
أربع مرات	٣	٢,٦	٢	٠,٥	٥	١
أكثر من أربع مرات	١	٠,٩	٢	٠,٥	٣	٠,٦
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (٢٠) توزيع العينة حسب عدد مرات الزواج

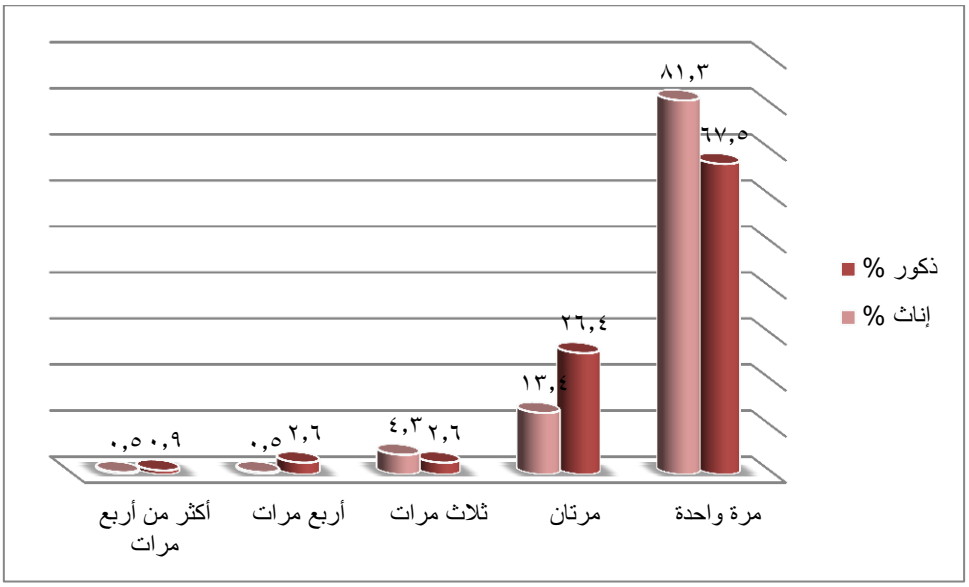

تشير النتائج إلى أن ما يزيد عن ثلثي العينة من الجنسين تزوجوا مرة واحدة، خاصة الإناث حيث بلغت (٨١,٣%) وبلغ الذكور (٦٧,٥%)، أي ما يقرب من ثلث الذكور تزوجوا أكثر من مرة. وهنا يتزايد إلى حد ما عدد مرات الزواج بين الذكور في إطار عينة الدراسة. وهنا أشارت دراسة (الغانم، ١٩٩٨) إلى أن لتعدد الزوجات دورا في حدوث الطلاق، حيث تصل إلى ثلث الحالات التي تمت دراستها.

٣. الترتيب ضمن الزوجات في إطار الزواج الأخير (مطلقات)

جدول (٣٦) توزيع عينة المطلقات حسب الترتيب ضمن الزوجات في الزواج الأخير

الترتيب ضمن الزوجات	العدد	النسبة
زواج أحادي (غير متعدد)	١٧٠	٤٣
الزوجة الأولى	١٤٥	٣٦,٦
الزوجة الثانية	٦٨	١٧,١
الزوجة الثالثة	٨	٢
الزوجة الرابعة	٥	١,٣
الإجمالي	٣٩٦	١٠٠

شكل (٢١) توزيع عينة المطلقات حسب الترتيب ضمن الزوجات في الزواج الأخير

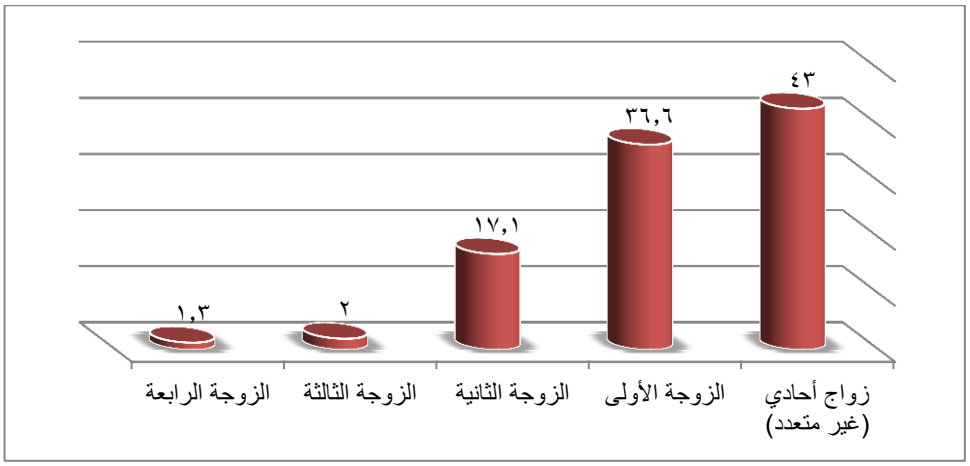

أوضحت النتائج في **الجدول (٣٦) والشكل (٢١)** أن أقل من نصف العينة (٤٣%) قد تزوجن زواجا أحاديا (غير متعدد)، وأن ما يزيد عن نصف عينة الإناث (٥٧%) كانت تعيش في إطار تعدد الزوجات. كما أن الثلثين ممن يعشن في إطار تعدد الزوجات كانت زوجة أولى بنسبة (٦٤%)، و(٣٠%) كانت زوجة ثانية، وعدد بسيط كانت زوجة ثالثة أو رابعة. ومن ثم نستطيع القول بأن الزوجة الأولى في إطار تعدد الزوجات أكثر عرضه للطلاق من الزوجة الثانية في عينة الدراسة.

٤. المعرفة السابقة قبل الزواج

جدول (٣٧) توزيع العينة حسب المعرفة السابقة قبل الزواج

معرفة سابقة قبل الزواج	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	٧٥	٦٤,١	٢٢٩	٥٧,٨	٣٠٤	٥٩,٢
لا	٤١	٣٥	١٦٧	٤٢,٢	٢٠٨	٤٠,٥
غير مبين	١	٠,٩	–	–	١	٠,٢
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

بين **الجدول (٣٧)** أن ما يزيد عن نصف العينة تربطهم بالطرف الآخر معرفة سابقة، تزداد بين الذكور (٦٤,١%) بينما كانت بين الإناث بنسبة (٥٧,٨٠%).

٥. نوع المعرفة بالطرف الآخر

جدول (٣٨) توزيع العينة حسب نوع المعرفة السابقة بالطرف الآخر

نوع المعرفة	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أهل وأقارب	٤٧	٦٢,٦٧	١٥١	٦٥,٩	١٩٨	٦٥
الجيران والمعارف	٢٧	٣٦	٥٣	٢٣,٢	٨٠	٢٦,٣
زملاء دراسة	١	١,٣٣	٤	١,٧	٥	١,٦
زملاء عمل	–	–	٥	٢,٢	٥	١,٦
عبر وسائل التواصل الاجتماعي	–	–	٢	٠,٩	٢	٠,٦٥
غير مبين	–	–	١٤	٦,١	١٤	٤,٦
الإجمالي	٧٥	١٠٠	٢٢٩	١٠٠	٣٠٤	١٠٠
ذكور ن=٧٥ إناث ن=٢٢٩						

شكل (٢٢) توزيع العينة حسب نوع المعرفة السابقة بالطرف الآخر

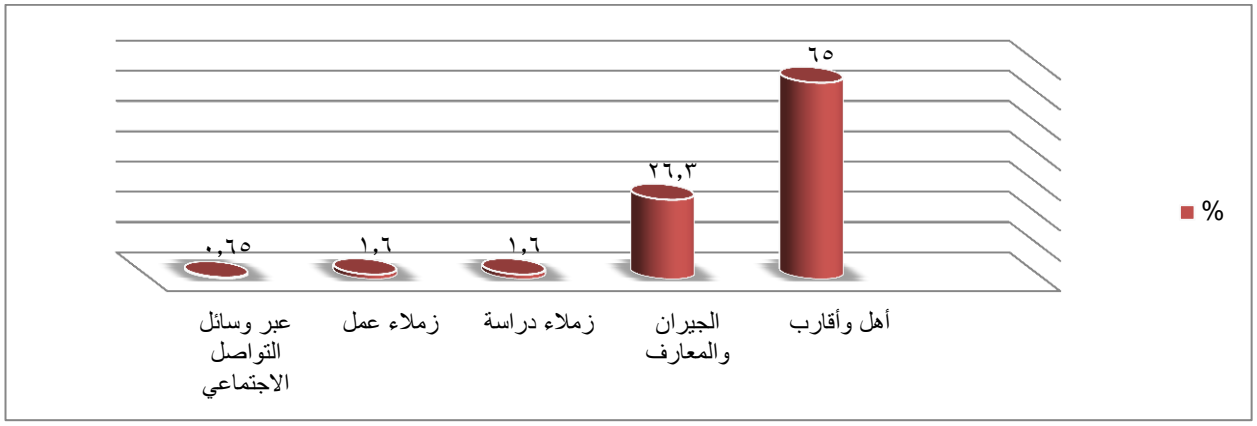

تكشف نتائج الدراسة عن نمط الزواج في المجتمع العُماني، حيث ما يقرب من ثلثي العينة من الجنسين كانت المعرفة بينهما في إطار النسق القرابي. كما جاءت المعرفة من خارج الأقارب (الجيران والمعارف، وزملاء دراسة وعمل، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي) مجتمعة للذكور (٣٧%) والإناث (٣٤,١٠%). ومن ثم فإن ما يقرب من ثلثي العينة ممن تربطهم معرفة سابقة بالطرف الآخر جاءت في إطار النسق القرابي؛ مما يدل على تفضيل نظام الزواج الداخلي في المجتمع العُماني. وهنا أشارت دراسة قطرية (الغانم، ١٩٩٨) أن طريقة الاختيار للزواج لها دور في ارتفاع عدد الحالات التي يحدث فيها الطلاق، وهذا له ارتباط بعملية الاختيار التي تتم في إطار الاتفاقيات العائلية، وسيادة أنماط من المفاهيم مثل زواج أبناء العمومة.

٦. صلة القرابة بين الطرفين

جدول (٣٩) توزيع العينة حسب صلة القرابة بين طرفي الزواج

صلة القرابة بين طرفي الزواج	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أبناء عمومة	١٠	٢١,٣	١٦	١٠,٦	١٦	٨,١
أبناء خؤولة	١٠	٢١,٣	٢٠	١٣,٢	٢٦	١٣,١
اقارب أهل الأب	–	٠	١٣	٨,٦	١٣	٦,٦
أقارب من جهة الأم	١	٢,١	١٧	١١,٣	١٨	٩,١
أقارب مصاهرة	٥	١٠,٦	٣	٢	٨	٤
غير مبين	٢١	٤٤,٧	٨٢	٥٤,٣	١٠٣	٥٢
الإجمالي	٤٧	١٠٠	١٥١	١٠٠	١٩٨	١٠٠
مطلق = ٤٧، مطلقات=١٥١						

شكل (٢٣) توزيع العينة حسب صلة القرابة بين طرفي الزواج

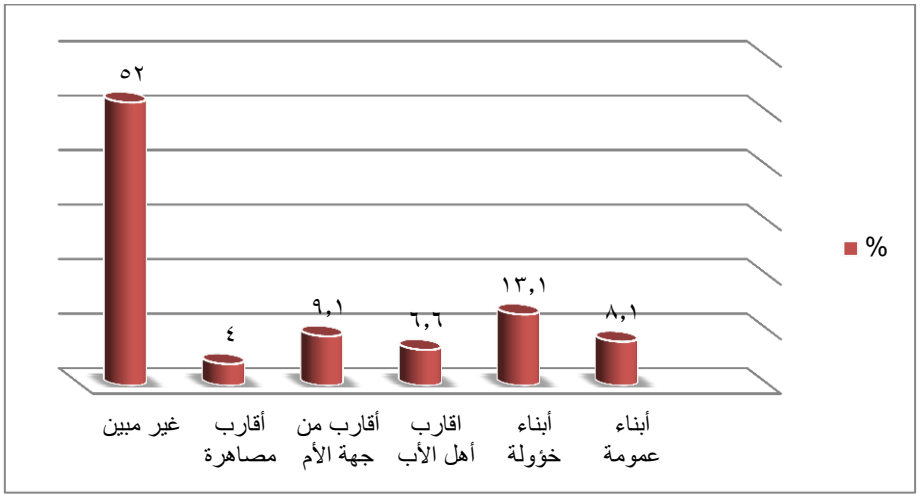

وفقا لمؤشرات **الجدول السابق** يلاحظ أن صلة القرابة جاءت في إطار أبناء العمومة والخؤولة مجتمعة خاصة بين الذكور (٤٢,٦٠%)، أما الإناث فبلغت (٣٢,٨٠%)، وهنا تزداد فرص الزواج المرتب من قبل الأهل، أو الزواج التقليدي، وأحيانا الزواج بالإكراه كما سيتضح في موضع لاحق.

٧. موافقة الأهل على الزواج

جدول (٤٠) توزيع العينة حسب موافقة الأهل على الزواج

موافقة الأهل على الزواج	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	١١٤	٩٧,٤	٣٩٢	٩٩	٥٠٦	٩٨,٦
لا	٣	٢,٦	٤	١	٧	١,٤
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

يكشف **الجدول (٤٠)** أن الغالبية من أفراد العينة من الجنسين تم زواجهم بموافقة الأهل مما يعكس الدور المحوري للأهل في عملية الزواج .

٨. توثيق الزواج رسميا

جدول (٤١) توزيع العينة حسب توثيق الزواج

توثيق الزواج	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	١٠٥	٨٩,٧	٣٦٥	٩٢,٢	٤٧٠	٩١,٦
لا	٩	٧,٧	١٩	٤,٨	٢٨	٥,٥
لا أعرف	٣	٢,٦	١٢	٣	١٥	٢,٩
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

تعكس بيانات **الجدول (٤١)** اتجاه المقبلين على الزواج نحو توثيق الزواج، خاصة أن أغلب أفراد العينة من الجنسين من الفئات الشابة حيث نلاحظ أن نسبة بسيطة (٨,٤%) من العينة لم توثق الزواج أو لا تعرف إذا كان موثقا أم لا مع وجود تقارب بين الجنسين إلى حد ما.

٩. ظروف وقوع الطلاق

تضمنت مرحلة الطلاق العديد من العناصر، وهي: عدد مرات الطلاق، وقت حدوث الطلاق، الظروف التي على إثرها تم الطلاق، صاحب قرار الطلاق، محاولات التصالح قبل الطلاق، الجهات التي تدخلت للتصالح قبل الطلاق، نوع الطلاق، توثيق الطلاق، والأسباب وراء توثيق الطلاق للمطلقة.

١٠. عدد مرات الطلاق

جدول (٤٢) توزيع العينة حسب عدد مرات الطلاق

عدد مرات الطلاق	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
مرة واحدة	٩٢	٧٨,٦	٣٢٤	٨١,٧	٤١٦	٨١,١
مرتان	١٦	١٣,٧	٤٤	١١,١	٦٠	١١,٧
ثلاث مرات	٦	٥,١	٢٢	٥,٦	٢٨	٥,٥
أكثر من ثلاث مرات	٢	١,٧	٣	٠,٨	٥	١
غير مبين	١	٠,٩	٣	٠,٨	٤	٠,٨
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (٢٤) توزيع العينة حسب عدد مرات الطلاق

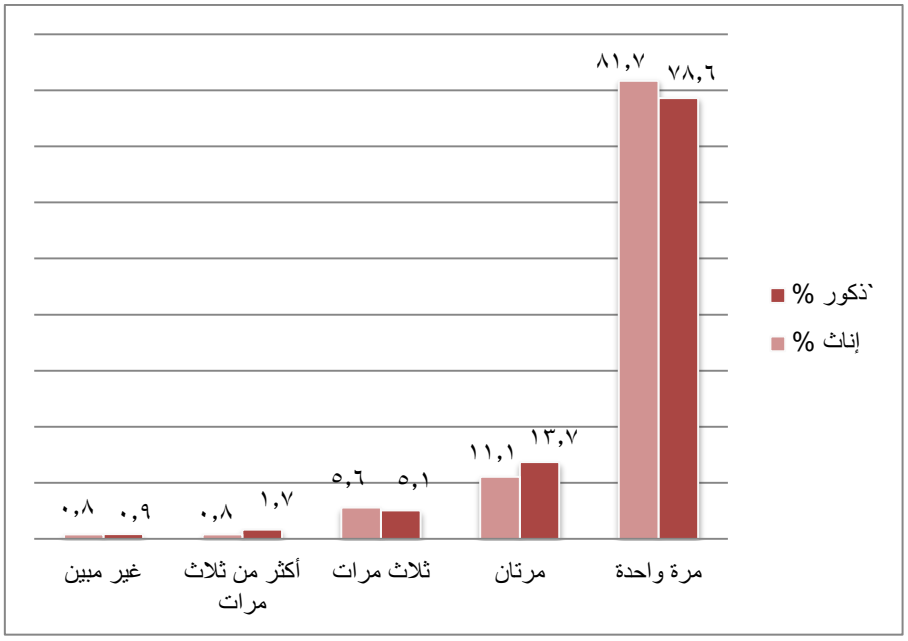

تتسق بطبيعة الحال عدد مرات الطلاق مع عدد مرات الزواج بالنسبة للجنسين، خاصة الإناث، حيث سجلت مرة واحدة غالبية العينة بنسبة (٨١,١%) (تزداد بين الإناث). أما من مر بتجربة الطلاق أكثر من مرة فقد شغل ما يقرب (١٩%) من إجمالي العينة (تزداد بين الذكور).

١١. وقت حدوث الطلاق

جدول (٤٣) توزيع العينة وفقا لتوقيت حدوث الطلاق

متى تم الطلاق	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بعد أقل من سنة	٣١	٢٦,٥	٥٩	١٤,٩	٩٠	١٧,٥
سنة إلى أقل من ٤ سنوات	٢٧	٢٣,٠٨	١١٧	٢٩,٥	١٤٤	٢٨
٤ سنوات إلى أقل من ٧	١٣	١١,١١	٥٨	١٤,٧	٧١	١٣,٨
٧ سنوات إلى أقل من ١٠	١٥	١٢,٨٢	٥٥	١٣,٩	٧٠	١٣,٦
١٠ سنوات إلى أقل من ١٣	٨	٦,٨٤	٤٢	١٠,٦	٥٠	٩,٧
١٣ سنة إلى أقل من ١٦	٤	٣,٤٢	٢٣	٥,٨	٢٧	٥,٣
١٦ سنة فأكثر	١٩	١٦,٢٤	٣٩	٩,٨	٥٨	١١,٣
أخرى	٠	٠	٣	٠,٨	٣	٠,٦
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (٢٥) توزيع العينة وفقا لتوقيت حدوث الطلاق

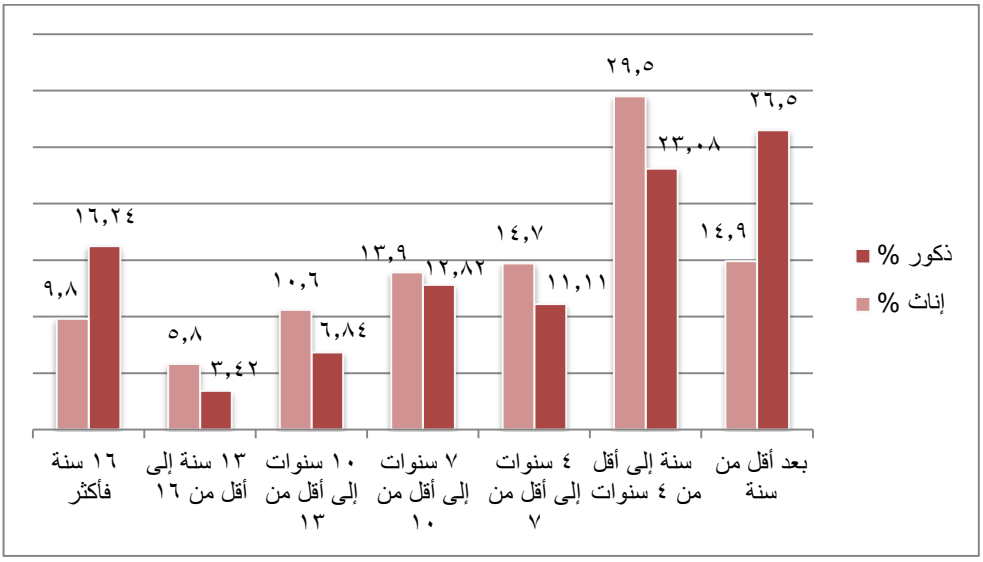

من واقع البيانات يتضح أن ما يقرب من نصف العينة من الجنسين جاء الطلاق خلال الفترة (من أقل من سنة—٤ سنوات) من الزواج بنسبة (٤٥,٥%)، مع فارق بين الجنسين لصالح الذكور، وهذا يتسق والتوزيعات العمرية لعينة الدراسة من الجنسين، حيث غلبت الفئات الشابة كما سبقت الإشارة. كما أن ما يزيد عن ربع عينة الذكور لم يمض على زواجهم سنة واحدة بنسبة (٢٦,٥%) أي في إطار الطلاق المبكر، وهذا مؤشر هام يحتاج للبحث عن أسباب الطلاق المبكر بغض النظر عن الجنس. وهنا أشارت دراسة (الغانم، ١٩٩٨) أن لمدة الزواج أو الفترة الزمنية التي انقضت على الزواج دورا أساسيا في التأثير على حدوث الطلاق، فكلما مرت السنوات قلت فرصة حدوث الطلاق، حيث إن معظم حالات الطلاق تحدث خلال السنوات الثلاث الأولى.

١٢. الظرف الذي تم على إثره الطلاق

جدول (٤٤) توزيع العينة حسب الظرف الذي تم على أثره الطلاق

الظرف الذي تم على أثره الطلاق	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بعد حدوث مشاجرة	٤٥	٣٨,٥	١٥٤	٣٨,٩	١٩٩	٣٨,٨
غياب الزوج عن المنزل لفترات طويلة	–	–	٣٧	٩,٣	٣٧	٧,٢
بعد الخروج من البيت إثر خلافات زوجية	١٢	١٠,٣	١٤	٣,٥	٢٦	٥,١
استجابة لرغبة أهلي	٣	٢,٦	٨	٢	١١	٢,١
بعد أن حكم عليه بالسجن في قضية ما	–	–	٨	٢	٨	١,٥
عند معرفة الزوجة بزواجه من أخرى	٢	١,٧	١٨	٤,٥	٢٠	٣,٩
تحت إلحاح الزوجة بطلب الطلاق	٣٥	٢٩,٨	٥٦	١٤,١	٩١	١٧,٧
ظروف أخرى	١٩	١٦,٢	١٠٠	٢٥,٤	١١٩	٢٣,٢
غير مبين	١	٠,٩	١	٠,٣	٢	٠,٤
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (٢٦) توزيع العينة حسب الظرف الذي تم على أثره الطلاق

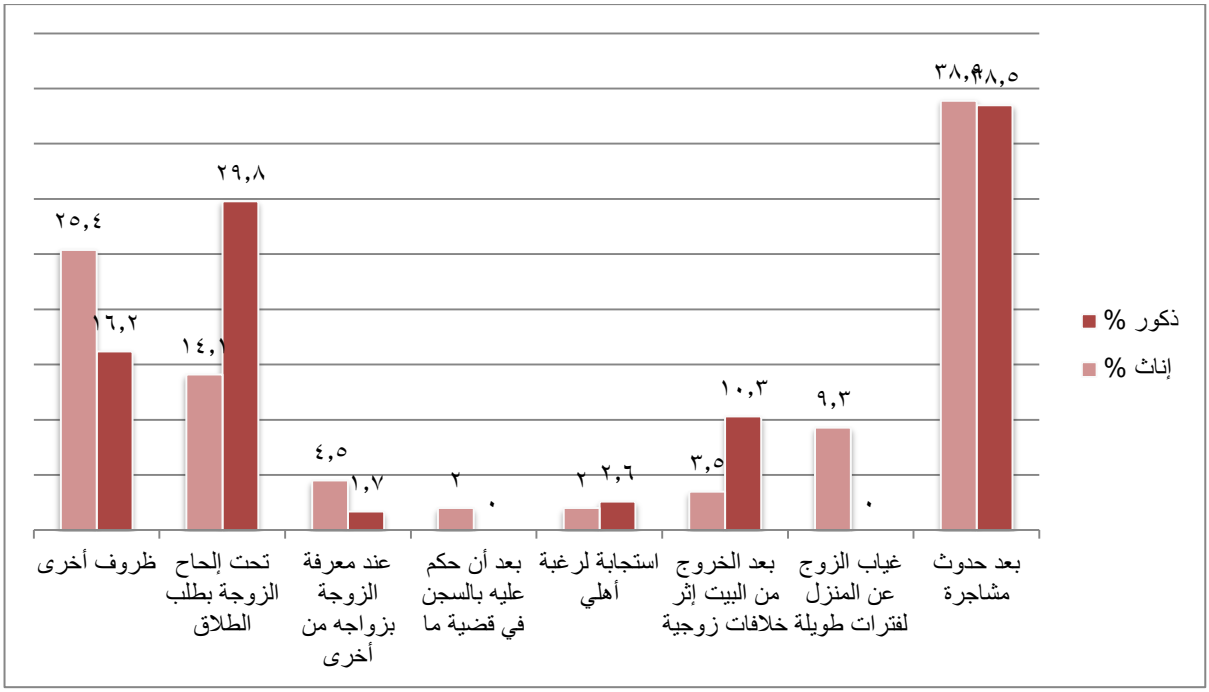

بالاطلاع على **الجدول (٤٤) والشكل (٢٦)** يتضح أن هناك بعض المتغيرات خاصة بالمطلق وأخرى بالمطلقة فيما يتعلق بالظروف التي على إثرها حدث الطلاق. ومع ذلك أشارت البيانات سواء الكمية أم النوعية إلى أن هناك تشابها إلى حد ما بين الجنسين في ترتيب الظروف التي أدت إلى الطلاق حسب أولوياتها كالآتي: حدوث مشاجرة بين الزوجين، أو تحت إلحاح الزوجة أو أهلها بطلب الطلاق، أو الخروج من البيت إثر خلافات زوجية، أو عند معرفة الزوجة بزواج زوجها. وهناك ظروف أخرى تختلف بين الجنسين حول غياب الزوج عن البيت، أو إصرار الزوجة على المسكن المستقل بعيدا عن أهل الزوج، أو بعد صدور الحكم بسجن الزوج.

١٣. من اتخذ قرار الطلاق؟

جدول (٤٥) توزيع العينة وفقا لمن اتخذ قرار الطلاق

قرار الطلاق	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الاتفاق بين الزوجين	٣٥	٢٩,٩	٨١	٢٠,٥	١١٦	٢٢,٦
بقرار من الزوج	٣٦	٣٠,٨	١٤٥	٣٦,٦	١٨١	٣٥,٣
بقرار من الزوجة	١٥	١٢,٨	٨٨	٢٢,٢	١٠٣	٢٠,١
بضغط من الأهل	٦	٥,١	١٥	٣,٨	٢١	٤,١
بحكم من المحكمة	٢٠	١٧,١	٥٤	١٣,٦	٧٤	١٤,٤
أخرى	٥	٤,٣	١٣	٣,٣	١٨	٣,٥
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (٢٧) توزيع العينة وفقا لمن اتخذ قرار الطلاق

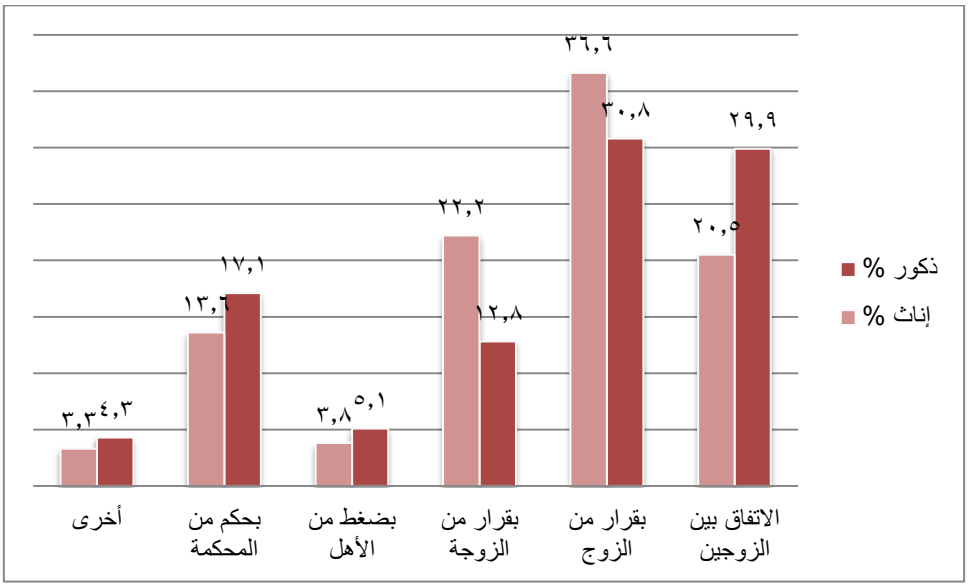

يكشف **الجدول (٤٥) والشكل (٢٧)** أن قرار الطلاق لدى عينة الدراسة من الجنسين كان في إطار الزوجين في الغالب سواء كان بالاتفاق، أم من قبل الزوج أم الزوجة، حيث سجلت ما يزيد عن ثلاثة أرباع العينة (٧٨%)، هذا مع تقارب بين الجنسين لصالح الإناث. في حين كان القرار خارج نطاق الزوجين سواء كان بضغط من قبل الأهل أم بحكم محكمة وغير ذلك بنسبة (٢٢%) (تزداد بين الذكور). ويعد قرار الطلاق من مؤشرات عمليات التحول في المجتمع الخليجي بصفة عامة، حيث أشارت الدراسات إلى أن هناك تغيرا حدث في هذا الشأن، فقد بينت دراسة الغانم (١٩٩٨) أن للمرأة دور في اتخاذ قرار الطلاق– الذي كان تقليديا من نصيب الرجل– فحوالي نصف عينة الدراسة من الإناث أفدن بأن قرار الانفصال كان نابعاً منهن، ويؤيد ذلك ارتفاع عدد حالات طلاق "الخلع". وقد أشارت دراسة عُمانية (لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي، ٢٠٠٣) إلى أن نسبة بسيطة من المطلقات قد طلبن الطلاق بأنفسهن، في حين أن ما يزيد عن ثلث الحالات كان قرار الطلاق فيها للزوج، وحوالي

الربع كان قرار الطلاق بالاتفاق بين الزوج والزوجة. أما في المجتمع الكويتي فقد أشارت دراسة (عبد الخضر ،٢٠١٢) إلى أن الزوجة هي من أصرت على الطلاق لدى حوالي ثلاثة أرباع عينة الدراسة.

١٤. محاولات الصلح قبل وقوع الطلاق

جدول (٤٦) توزيع العينة حسب وجود محاولات للصلح قبل الطلاق

محاولات للصلح قبل الطلاق	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	٧٦	٦٥	٢٣٠	٥٨,١	٣٠٦	٥٩,٦
لا	٤١	٣٥	١٦٦	٤١,٩	٢٠٧	٤٠,٤
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

يشير **الجدول (٤٦)** إلى دلالة هامة تتعلق بأهمية التصالح بين الزوجين قبل وقوع الطلاق في إطار السياق الاجتماعي الثقافي للمجتمع العُماني؛ نظرا لقوة الأعراف الاجتماعية ذات الطبيعة الدينية في هذا الشأن. فقد سجلت الدراسة أن ما يزيد عن نصف العينة (٦٠%) كانت هناك محاولات تصالح بين طرفي الزواج قبل وقوع الطلاق، تزداد بين الذكور مقارنة بالإناث.

١٥. جهات التصالح قبل الطلاق

جدول (٤٧) توزيع العينة حسب جهات التصالح قبل الطلاق

جهات التصالح	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أهل الزوج	١٥	١٩,٧	٤٧	٢٠,٤	٦٢	٢٠,٣
أهل الزوجة	١٢	١٥,٨	٣٢	١٣,٩	٤٤	١٤,٤
الأبناء	١	١,٣٢	٣	١,٣	٤	١,٣
الأصدقاء	١	١,٣٢	٦	٢,٧	٧	٢,٣
الجيران	٧	٩,٢١	٣	١,٣	١٠	٣,٣
شيخ القبيلة/ الرشيد	٥	٦,٥٨	١٠	٤,٣	١٥	٤,٩
لجنة التوفيق والمصالحة	–	–	١٦	٧	١٦	٥,٢
أكثر من طرف	٣٥	٤٦,١	١٠٧	٤٦,٥	١٤٢	٤٦,٤
غير مبين	–	–	٦	٢,٦	٦	٢
الإجمالي	٧٦	١٠٠	٢٣٠	١٠٠	٣٠٦	١٠٠
	ن=٧٦		ن=٢٣٠		ن= ٣٠٦	

شكل (٢٨) توزيع العينة حسب جهات التصالح قبل الطلاق

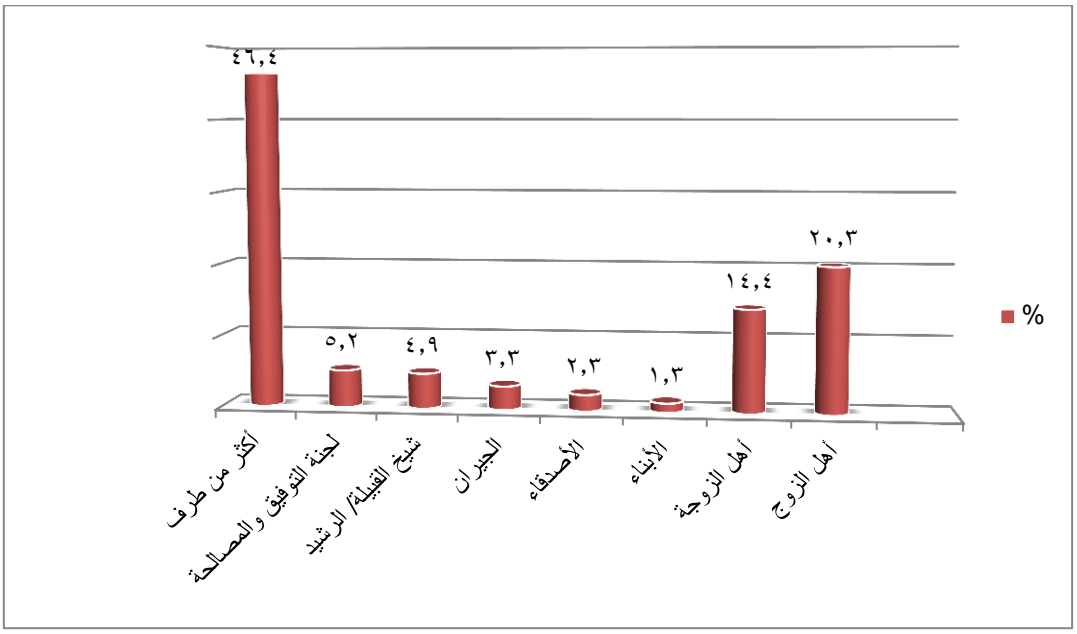

يكشف الجدول (**٤٧**) **والشكل** (**٢٨**) عن مؤشرات هامة تتعلق بمدى أهمية محاولات التصالح بين الزوجين لرأب الصدع وتفادي انحلال الرابطة الزوجية، وهذا من الأمور التي يحث عليها الشرع والعرف السائد. لذا تتعدد الجهات المعنية بالتصالح بين الزوجين قبل حدوث الطلاق؛ حيث سجلت "أكثر من طرف" ما يقرب من نصف العينة لدى الجنسين. كما أشارت البيانات إلى دور واضح لأهل الزوج في هذا الصدد، ثم أهل الزوجة، وشيخ القبيلة والرشيد، ثم لجان التوفيق والمصالحة لدى عينة المطلقات فقط، حيث قد تلجأ المرأة أو أهلها لعرض مشكلتها بحثا عن حل.

١٦. نوع الطلاق

جدول (٤٨) توزيع العينة حسب نوع الطلاق

نوع الطلاق	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
رجعي	٣٠	٢٥,٦	٧٢	١٨,٢	١٠٢	١٩,٩
بائن بينونة صغرى	٣٥	٢٩,٩	٩٨	٢٤,٨	١٣٣	٢٥,٩
بائن بينونة كبرى	٤٦	٣٩,٣	١٥٥	٣٩,١	٢٠١	٣٩,٢
لا أعرف	٦	٥,٢	٦٥	١٦,٤	٧١	١٣,٨
غير مبين	–	–	٦	١,٥	٦	١,٢
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (٢٩) توزيع العينة حسب نوع الطلاق

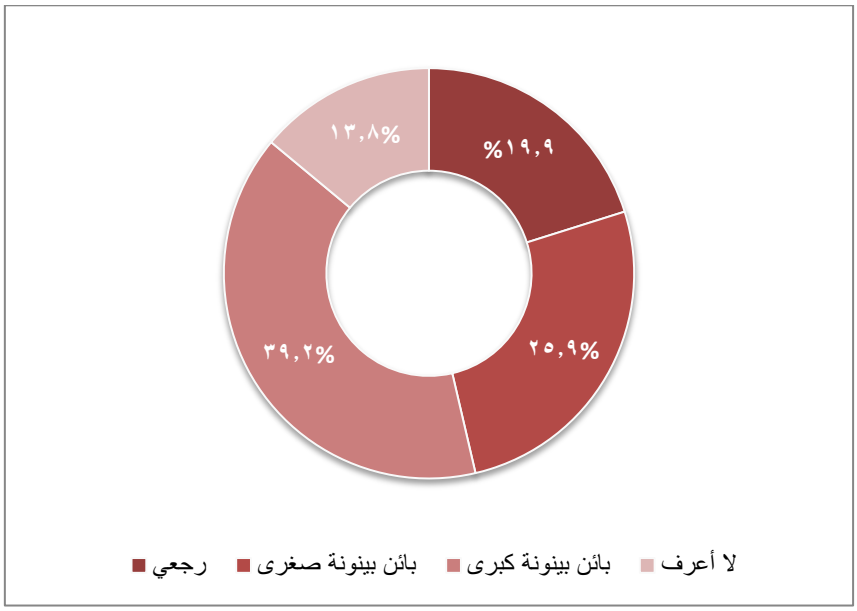

يشير **الجدول (٤٨) والشكل (٢٩)** أن حوالي نصف العينة من الجنسين كان الطلاق في إطار "الرجعي والبائن بينونة صغرى"، أي من الممكن إعادة الحياة الزوجية مرة أخرى، مع ملاحظة تزايد الذكور (٥٥,٥٠%)، مقارنة بالإناث (٤٣%). كما كشفت الدراسة عن حجم الطلاق البائن بينونة كبرى حيث سجلت نسبة متساوية تقريبا بين الجنسين (٣٩%) لكل منهما. وهذا مؤشر على انتهاء العلاقة الزوجية في الحل والملك وفقا للحدود الشرعية، حيث تنعدم فرص عودة الحياة الزوجية بين طرفي الزواج. ومن ثم تشير البيانات إلى تأرجح نوع الطلاق بين طلقة أو طلقتين في إطار الطلاق الرجعي والبائن بينونة صغرى، والطلاق البائن بينونة كبرى. وهناك من لم يعرف أي نوع من الطلاق عايشه، خاصة بين الإناث.

١٧. توثيق الطلاق رسميا

جدول (٤٩) توزيع العينة حسب توثيق الطلاق

توثيق الطلاق	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	١٠٢	٨٧,٢	٣٦٢	٩١,٤	٤٦٤	٩٠,٤
لا	٧	٦	١٣	٣,٣	٢٠	٣,٩
لا أعرف	٨	٦,٨	٤	١	١٢	٢,٣
غير مبين	–	–	١٧	٤,٣	١٧	٣,٣
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

يشير **الجدول (٤٩)** أن غالبية العينة من الجنسين قد وثّقت الطلاق، مع ملاحظة وجود فارق لصالح الإناث ناجم عن أهمية التوثيق بالنسبة لها؛ حيث لا تستطيع الحصول على الخدمات المقدمة للمطلقة إلا من خلال شهادة الطلاق.

١٨. ضرورة التوثيق للمطلقة

جدول (٥٠) توزيع عينة المطلقات حسب ضرورة توثيق الطلاق

ضرورة التوثيق	العدد	النسبة *
الحصول على حضانة الأبناء	١٣٦	٣٧,٦
الحصول على نفقة للأبناء	٩٦	٢٦,٥
للزواج مرة أخرى	٦٣	١٧,٤
الحصول على راتب من الضمان الاجتماعي	٢٦٨	٧٤
أسباب أخرى	٦٧	١٨,٥
* تم حساب النسبة المئوية لكل متغير من إجمالي المستجيبات بنعم في الجدول السابق (ن=٣٦٢)		

شكل (٣٠) توزيع عينة المطلقات حسب ضرورة توثيق الطلاق

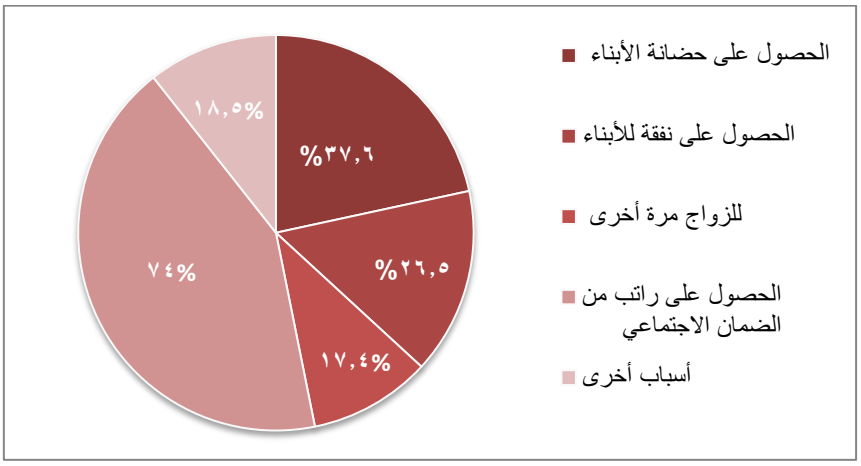

يشير **الجدول (٥٠) والشكل (٣٠)** إلى أن توثيق الطلاق وحصول المرأة المطلقة بمقتضاه على شهادة طلاق يعد ضرورة، خاصة إذا كانت المرأة لا تعمل، وليس لديها مصدر دخل، وهي تصنف هنا ضمن الفئات الضعيفة في المجتمع. حيث أكدت العديد من الدراسات أن الضرر المادي على المرأة من جراء الطلاق يتعاظم مقارنة بالرجل. وهنا يمكن ترتيب استحقاقات المرأة بعد الطلاق وفق مؤشرات الجدول السابق من حيث قوتها لدى أفراد العينة بداية من الحصول على راتب الضمان الاجتماعي (٧٤%)، والحصول على حضانة الأبناء (٣٧,٦%)، والحصول على نفقة للأبناء (٢٦,٥%)، ثم للزواج مرة أخرى (١٧,٤%).

ثانياً: أسباب الطلاق في المجتمع العُماني

في صدد تناول أسباب الطلاق وفق ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية، نحاول الإجابة عن تساؤل حول أسباب الطلاق الفعلية كما أفصحت عنها التجربة الحياتية مع الطلاق في إطار عينة الدراسة من الجنسين، أو وفقا لوجهة نظر العينة حول أهم الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق في المجتمع العُماني عامة. لذا ينقسم الموضوع إلى قسمين: القسم الأول، يعرض أسباب الطلاق

لدى عينة الدراسة من الجنسين كما كشفت عنه البيانات النوعية. أما القسم الثاني، فيتناول مؤشرات كمية حول أسباب الطلاق في المجتمع العُماني عامة من وجهة نظر عينة الدراسة.

أ- أسباب الطلاق في تجربة عينة الدراسة (المؤشرات النوعية)

لرصد أسباب الطلاق لدي عينة الدراسة، يتطلب الأمر تيسير عملية تحليل البيانات النوعية، لذا تم تصنيف الخصائص الاجتماعية للجنسين[1] إلى فئات حسب العمر والحالة الاجتماعية والحالة العملية. وسوف نعرض أسباب الطلاق في تجربة عينة الدراسة من الجنسين، وفقا لما أفصحت عنه نتائج الدراسة الميدانية.

١. أسباب الطلاق لدى عينة المطلقين

بالاطلاع على البيانات النوعية الخاصة بأسباب الطلاق لدى عينة المطلقين تبين أن هناك مجموعة من الملاحظات، منها:

- يوجد تحفظ بين أفراد عينة المطلقين فيما يتعلق بأسباب الطلاق التي قد ترجع إلى المطلق ذاته باستثناء حالات محدودة أفصحت بوضوح عن أن سبب الطلاق يرجع إلى المطلق نفسه .

ترجع أسباب الطلاق غالبًا برأي عينة المطلقين إلى الطرف الآخر في العلاقة الزوجية، على سبيل المثال: تدخل أهل الزوجة، وتحريضها على الطلاق، الطلاق تحت إلحاح الزوجة وطلبها، عدم تحمل الزوجة مسؤوليات البيت والأبناء، إفشاء الزوجة لأسرار الحياة الزوجية، عدم احترام الزوجة لأهل الزوج، عدم مراعاة الزوجة للحقوق الزوجية، أو الخروج عن طاعة الزوج في مواقف كثيرة كما وردت في أقوال المطلقين.

- تجتمع عدّة أسباب وراء وقوع الطلاق – **تتعدى الخمسة أحيانًا** –، ونادرا ما نجد سببا واحدا باستثناء عدم الإنجاب، والشك وعدم الثقة في سلوك الزوجة، أو لجوء الزوجة للقضاء في الفصل في إحدى القضايا بينهما، وكان من الصعوبة معه رجوع الحياة الزوجية لطبيعتها مرة أخرى، وهناك من ذكر أن الطلاق كان نتيجة تناول المسكرات فقط. وعلى الجانب الآخر، هناك من فضل القول أن الطلاق تم بالاتفاق بين الطرفين دون ذكر الأسباب، أو امتنع عن ذكر الأسباب، أو القول بعدم وجود سبب للطلاق.
- ومن الأمثلة على تراكم أكثر من سبب للطلاق حسب البيانات النوعية بين أفراد عينة المطلقين: العنف بين الزوجين بمظاهره المختلفة أغلبها الشجار المستمر، وأحيانا يمتد إلى الضرب، مما قد يستدعي تدخل أهل الزوجة، وتحريضها على طلب الطلاق، هذا مع رغبة الزوجة في عدم استمرار حياتها الزوجية. وقد يجتمع هذا الوضع مع عدم وجود مسكن مستقل، أو بطالة الزوج أو غير ذلك.
- وفي مثال آخر، غياب الزوج بشكل متكرر عن المنزل، وعدم التوافق والانسجام بين الزوجين، وعدم الاحترام أيضا، ورغبة الزوجة في عدم استمرار حياتها الزوجية بعد أن كبر الأبناء والاكتفاء المادي من جراء عملهم. ويوضح **الجدول (٥١)** حصر أسباب الطلاق وفقا لحساب التكرارات من واقع البيانات النوعية، بغض النظر عن موقعها بين الأسباب لدى كل مفردة ، فضلا عن ذلك هناك أسباب رئيسية للطلاق جاءت في مقدمة الأسباب لدى كل مفردة في عينة المطلقين كما في **الشكل (٣١)**.

---

[1] تصنيف خصائص العينة من واقع البيانات النوعية:

- تصنيف بحسب العمر: صغار السن (أقل من ٢٥)، والشباب (٢٥-٤٥)، ومتوسطي العمر (٤٦- ٥٥)، وكبار السن (٥٥ فأكثر).
- تصنيف الحالة التعليمية: أمي، تعليم منخفض (يقرأ ويكتب، وابتدائي، واعدادي)، تعليم متوسط وفوق المتوسط (ثانوي ودبلوم)، تعليم جامعي فما فوق.
- تصنيف الحالة العملية: يعمل (القطاع الحكومي، الخاص، عمل حر)، متقاعد، لا يعمل.

جدول (٥١) أسباب الطلاق لدى عينة المطلقين من البيانات النوعية (ن= ١١٧)

أسباب الطلاق	التكرار	النسبة	الترتيب
١. العنف بين الزوجين (الشجار – العصبية – الضرب)	٣٢	٢٧,٣٥	١
٢. عدم رغبة الزوجة في استمرار الحياة الزوجية	٣٢	٢٧,٣٥	١
٣. عدم مراعاة الحقوق الزوجية	٣١	٢٦,٤٩	٢
٤. عدم التوافق والشقاق بين الزوجين	٢٨	٢٣,٩٣	٣
٥. تدخل الأهل والتحريض على الطلاق	١٦	١٣,٦٧	٤
٦. عدم الاحترام	١٦	١٣,٦٧	٤
٧. عدم وجود دخل ثابت والظروف المادية الصعبة أو بطالة الزوج وعدم الإنفاق	١٥	١٢,٨٢	٥
٨. عدم توافر سكن مستقل والسكن المشترك	١٤	١١,٩٦	٦
٩. زيادة المتطلبات المادية والإسراف من جانب الزوجة	١٢	١٠,٢٥	٧
١٠. الزواج التقليدي أو الإكراه على الزواج من قبل الأهل	١١	٩,٤	٨
١١. الاستقلال المادي للزوجة بسبب كبر الأبناء	١٠	٨,٥٤	٩
١٢. عدم تحمل مسؤوليات البيت والأبناء	١٠	٨,٥٤	٩
١٣. الشك والغيرة	٩	٧,٦٩	١٠
١٤. عدم وجود سبب	٧	٥,٩٨	١١
١٥. غياب الزوج عن البيت لفترات طويلة أو الخروج بشكل دائم	٦	٥,١٢	١٢
١٦. تعدد الزوجات أو الرغبة في الزواج من قبل الزوج	٦	٥,١٢	١٢
١٧. اختلاف المستوى الاجتماعي والقبلي	٥	٤,٢٧	١٣
١٨. إفشاء الزوجة لأسرار الحياة الزوجية	٥	٤,٢٧	١٣
١٩. سوء الاختيار للزواج	٥	٤,٢٧	١٣
٢٠. عدم توافر خبرة كافية بالزواج لدى الزوجة	٥	٤,٢٧	١٣
٢١. عدم الإنجاب	٤	٣,٤١	١٤
٢٢. السحر والحسد	٤	٣,٤١	١٤
٢٣. الفارق العمري لصالح الزوج	٤	٣,٤١	١٤
٢٤. مرض أحد الزوجين	٤	٣,٤١	١٤
٢٥. البعد المكاني بين الزوجين	٤	٣,٤١	١٤
٢٦. زواج المبادلة	٣	٢,٥٦	١٥
٢٧. خلافات الزوجة مع الأبناء من زوجة سابقة	٣	٢,٥٦	١٥
٢٨. عدم المصارحة والكذب من قبل الزوجة	٢	١,٧	١٦
٢٩. تطلع الزوجة للخدمات المقدمة للمطلقة (الضمان – الأرض – النفقة)	٢	١,٧	١٦
٣٠. تعاطي الزوج للمسكرات	١	٠,٨٥	١٧
٣١. عمل الزوجة وانشغالها خارج البيت لفترات طويلة	١	٠,٨٥	١٧

شكل (٣١) الأسباب الرئيسية للطلاق بين المطلقين (مؤشرات نوعية)

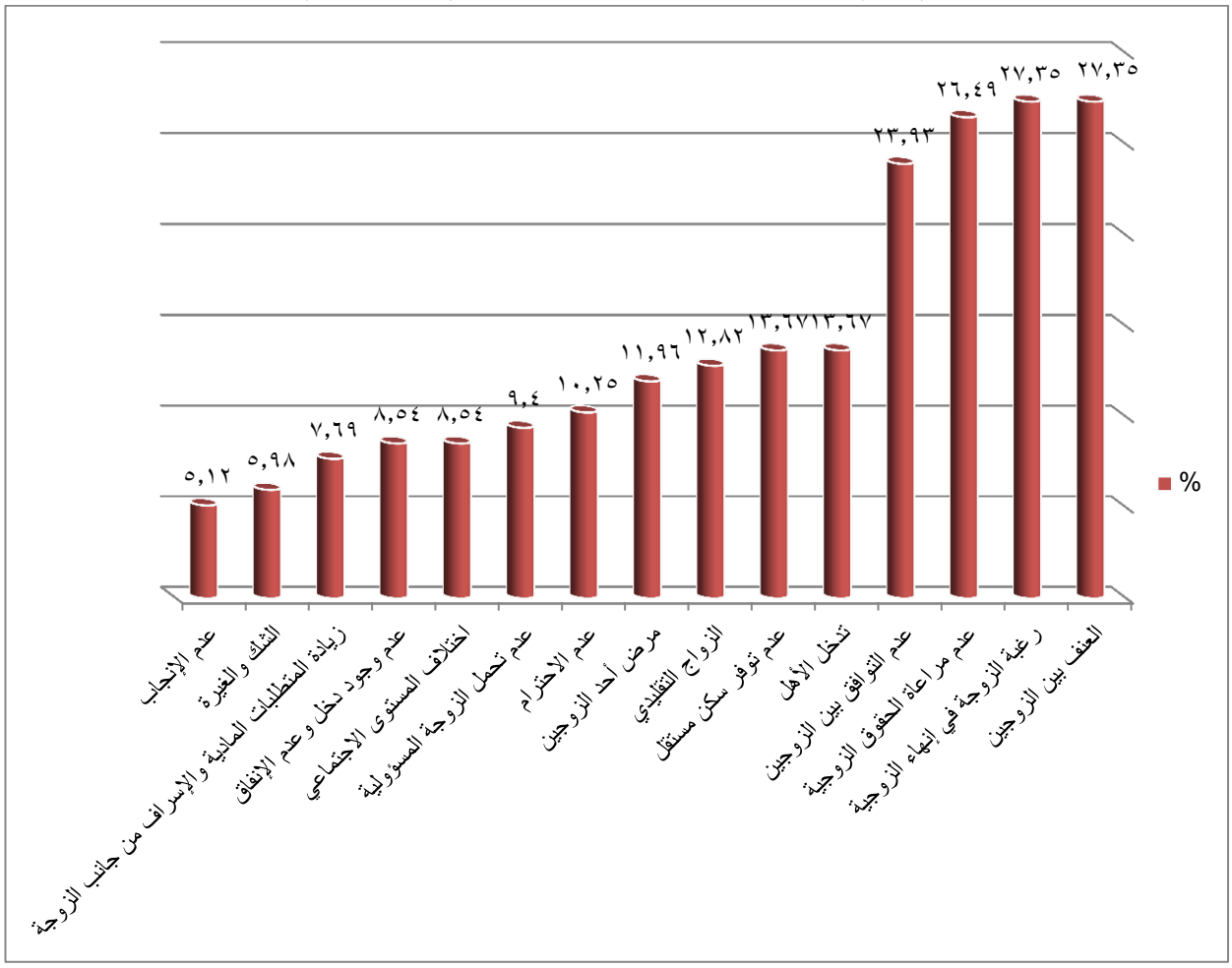

وبنظرة تحليلية **للجدول (٥١) والشكل (٣١)** يتضح أن هناك (٣٦) سببا لوقوع الطلاق بين عينة المطلقين تتصدرها عشرة أسباب رئيسة. وسوف يتم عرض الأسباب العشرة الأولى للطلاق في السطور الآتية:

- **العنف بين الزوجين** (الشجار، السب، الضرب): (التكرار ٣٢، النسبة المئوية ٢٧,٣٥%). حيث يتصدر العنف بمظاهره أسباب الطلاق حسب تكراره في عينة المطلقين، ويعد أيضا سببا رئيسيا في حدوث الطلاق؛ حيث سجل المرتبة الأولى بين الأسباب الرئيسية للطلاق. كما يقترن العنف بأشكاله بالعديد من الأسباب الأخرى كما سوف يتضح. وهذا ما خلصت إليه أيضا دراستي (عبد الخضر ٢٠١٢ ، و Al-Hadad, 2003) إذ تصدر العنف بين الزوجين أسباب الطلاق في المجتمع الخليجي عموما والكويت خصوصا . وتتدرج مظاهر العنف حسب ما وردت في البيانات من الشجار في مواقف عديدة، أو الشجار الدائم في حالة تعدد أسباب الشقاق بين الزوجين، قد يصل إلى حد الضرب في حالات محدودة. وحسب ما ورد من أقوال عينة المطلقين أن الشجار يبدأ في الغالب من قبل الزوجة نتيجة صعوبة الظروف المادية، أو عدم توافر مسكن مستقل، أو تحت ضغط الزوجة لتحسين الظروف السكنية، أو الخلاف حول طريقة تربية الأبناء، أو نتيجة إفصاح الزوج عن رغبته في الزواج بأخرى، أو

بسبب تكرار غياب الزوج عن البيت لفترات طويلة. وفي إحدى الحالات ازدادت حدة الشجار بين الزوجة وأم الزوج، وصل الأمر إلى حد الضرب وهي نادرة الحدوث على مستوى العينة.

وقد أفصح بعض أفراد العينة من المطلقين بأن الشجار كان من جانبهم لكثرة الخلافات بين الطرفين نتيجة تكرار خروج الزوجة بدون علم زوجها سواء برفقة صديقاتها أم الذهاب إلى بيت أهلها، وأحيانا تظل عدة أيام بدون موافقة الزوج. كما يحدث الشجار بسبب كثرة المتطلبات المادية للزوجة وإسرافها، وكشف الزوجة أسرار حياتهما الزوجية، وإصرار الزوجة على طلب الطلاق والانفصال عن الزوج، وتسلط الزوجة من وجهة نظر المطلقين. وأحيانا يزداد حدة الشجار بسبب: تدني خبرة الزوجة صغيرة السن بالحياة الزوجية وعدم قدرتها على فهم متطلبات الزوج النفسية والعاطفية، وتعنت المرأة في إعطاء الزوج حقوقه الشرعية خاصة بين فئات متوسطي العمر. كما يحدث الشجار من قبل الزوج أيضا بسبب: تدخل أهل الزوجة وتحريضها على الطلاق، ولجوء الزوجة للقضاء وخروجها عن المتعارف عليه في حل النزاعات المادية مع الزوج.

وبالنظر إلى مظاهر العنف بين الزوجين حسب الخصائص الاجتماعية لعينة المطلقين، تشير البيانات إلى تزايد العنف خاصة الشجار، ويتدرج من حيث الانتشار من فئات متوسطي العمر، ثم بين الشباب، وهو نادر الحدوث بين كبار السن. أما بالنسبة لمدى حدوث العنف حسب الحالة العملية فيلاحظ تزايد حدة الشجار ولأسباب بسيطة بين المتقاعدين، ثم تأتي الفئات التي تعاني من البطالة، ويقل الشجار بين المنخرطين في قطاعات العمل على اختلافها (الحكومي والخاص).

كما يزداد العنف ويتدرج في إطار المستويات التعليمية المنخفضة متمثلة في (يقرأ ويكتب وابتدائي وإعدادي)، ثم بين فئات الأمية، والتعليم المتوسط وفوق المتوسط، ويقل حدوث العنف بين المستويات التعليمية المرتفعة (جامعي فما فوق). كما يزداد الشجار بوجه عام في حالة وجود فارق اجتماعي وعمري بين الزوجين.

– **عدم رغبة الزوجة في استمرار الحياة الزوجية**: (التكرار ٣٢، النسبة المئوية ٣٢,٣٥%). يأتي هذا السبب في الصدارة أيضا لتكراره بين عينة المطلقين، هذا فضلا عن كونه سببا رئيسيا في حدوث الطلاق حيث احتل المرتبة الثانية بعد العنف. وفي بعض الحالات يعد هذا السبب آلية لتهرب المطلق من ذكر الأسباب الحقيقية للطلاق. ومع ذلك فإن هذا السبب يرتبط بمواقف عديدة خلال رحلة الحياة الزوجية يمكن سردها وفقا لما ورد في أقوال أفراد العينة:

- فقد ترجع رغبة الزوجة في عدم الاستمرار في الحياة الزوجية نتيجة تدخل الأهل وتحريضها على الطلاق. وأحيانا بسبب كبر أبنائها وانخراطهم في العمل والاكتفاء المادي جراء ذلك، هذا من وجهة نظر المطلق، وقد يرجع في بعض الأحيان إلى عدم مقدرة الزوجة على تحمل حياة زوجية عايشت خلالها أشكالا متعددة من الشقاق مع الزوج.
- كما يأتي طلب الزوجة الانفصال – في حالات محدودة – نتيجة شك الزوج في سلوكها، وكشفه لعلاقاتها خارج الزواج، وعند اكتشاف أمرها أصرت على طلب الطلاق حسب ما ورد من أقوال المطلق. وفي حالات مشابهة إلى حد ما نجد كثرة خروج الزوجة بدون إذن زوجها، وعندما حاول منعها من الخروج أبدت رغبتها في عدم الاستمرار في الحياة الزوجية.
- وهناك حالات لجأت فيها الزوجة إلى المحكمة لطلب الطلاق، سواء لرغبة شخصية، أم نتيجة عدم توافر مسكن مستقل. كما قد تبدي المرأة رغبتها في الطلاق بسبب: عدم قدرتها على تحمل أعباء ومتطلبات المنزل وأسرة الزوج، خاصة والدته، وإبداء الزوج رغبته في الزواج من أخرى، والزواج من أخرى بالفعل والزواج بالإكراه تحت ضغط الأهل

لكلا الطرفين أو أحدهما. وأحيانا نتيجة الفوارق الاجتماعية بين الزوجين، وفارق العمر، خاصة عند كبر سن الزوج وعدم مقدرة الزوجة الصغيرة تحمل ذلك.

- كما رصدت الدراسة الميدانية العديد من الأسباب الأخرى وراء طلب الزوجة الطلاق والإلحاح عليه أحيانا منها: تعاطي الزوج المسكرات، تغيبه عن المنزل فترات طويلة، عدم تحمله أعباء ومسؤولية البيت والأبناء، عدم الإنفاق، ضرب الزوجة والأبناء في حالات محدودة. كما قد يرتبط طلب الزوجة الطلاق ببطالة الزوج وعدم وجود دخل، أو مسكن مستقل.
- وهناك حالات محدودة طلبت الزوجة الطلاق بسبب المرض سواء كانت مريضة أم لم تتحمل مرض الزوج، أم نتيجة عدم شعور الزوجة بالاستقرار كونها وافدة. وهناك بعض الحالات ذكرت أن الطلاق كان بناء على طلب الزوجة دون ذكر الأسباب، أو لأسباب خاصة بالمرأة.

أما فيما يتعلق بمدى انتشار "عدم رغبة الزوجة في استمرار الحياة الزوجية" حسب الخصائص الاجتماعية لعينة المطلقين (الذكور)، فقد كشفت البيانات عن أن هذا السبب يوجد بين أفراد العينة باختلاف العمر والحالة التعليمية والعملية؛ حيث ينتشر بين كافة الفئات العمرية ويتدرج من متوسطي العمر وكبار السن، ثم بين الشباب. كما يلاحظ أن هناك تزايدا واضحا بين فئات الأميين، ثم ذوي المستويات التعليمية المنخفضة (يقرأ ويكتب وابتدائي وإعدادي)، والتعليم المتوسط وفوق المتوسط، ويقل بين التعليم الجامعي فما فوق. أما على مستوى الحالة العملية، فيزداد بوضوح بين المتقاعدين، ثم ممن يعاني من البطالة، وأيضا بين العاملين على اختلاف قطاع العمل.

- **عدم مراعاة الحقوق الزوجية**: (التكرار ٣١، النسبة المئوية ٢٦,٤٩%). ويأتي هذا السبب للطلاق في المرتبة الثانية حسب تكراره بين أفراد العينة، كما يعد ثالث سبب رئيسي للطلاق بين المطلقين. وقد كشفت البيانات أن أغلب حالات عدم مراعاة الحقوق الزوجية – من وجهة نظر العينة – كانت من جانب الزوجة، في حين سجلت الدراسة حالة واحدة كانت من جانب الزوج لعدم درايته بواجبات الزوجية. أما عدم مراعاة الحقوق الزوجية من جانب الزوجة فبرز من خلال خروج المرأة عن طاعة زوجها بمظاهره العديدة، منها خروج الزوجة بدون إذن زوجها، فضلا عن عدم اهتمام الزوجة باحتياجات الزوج النفسية والعاطفية، يصل إلى حد التعنت في إعطائه حقوقه الشرعية، إلى جانب التبرج والتسلط أحيانا.

يعد خروج الزوجة عن طاعة زوجها من الأسباب المؤدية لحدوث الطلاق، خاصة الخروج بشكل مستمر من بيت الزوجية دون علم الزوج أو عدم موافقته، سواء لزيارة صديقاتها، أم لزيارة الأهل، وأحيانا تمكث لدى أهلها عدة أيام دون مراعاة زوجها. ومما يزيد الأمر سوءا في حالات محدودة تغيب الزوجة عند صديقاتها وإقامتها لديهن عدة أيام دون مراعاة أنها زوجة عليها حقوق زوجية من أهمها أن تقر في بيت الزوجية لا تخرج منه إلا بعلم زوجها وموافقته أيضا. وهذا الوضع يسبب شجارا مستمرا بين الزوجين قد يصل إلى الضرب.وفي حالات محدودة يشكو الزوج من انشغال الزوجة بأعمال كثيرة خارج المنزل واستمرارها على هذا الوضع دون إدراك احتياجات الزوج ومسؤوليتها الأسرية.

ويزداد هذا السبب بين فئات الشباب، ثم متوسطي العمر، ويقل بين كبار السن. أما بالنسبة للمستوى التعليمي، فتتدرج بداية من التعليم المنخفض (يقرأ ويكتب وابتدائي وإعدادي)، ثم التعليم المتوسط وفوق المتوسط، والأميين، ويقل بين ذوى التعليم الجامعي فما فوق. كما يزداد هذا السبب بين من يعملون، ثم المتقاعدين الذين لا يعملون بشكل متساو.

ويتصدر عدم مراعاة الحقوق الزوجية قائمة الأسباب الرئيسية للطلاق إذ يؤدي إلى انعدام القدرة على استمرار العشرة بين الزوجين في دراسة (الحراقي، ٢٠٠٥) وتتمثل في: عدم مراعاة الطرف الآخر للمشاعر والإحساس في تصرفاته، سماع كلمات من الطرف الآخر تجرح الأحاسيس، انشغال الطرف الآخر بأمور تباعد بين الطرفين، وعدم دفع الزوج المهر المتفق عليه عند الزواج.

- **عدم التوافق والشقاق بين الزوجين:** (التكرار ٢٨، النسبة المئوية ٢٣,٩٣%). ويحتل هذا السبب المرتبة الثالثة من حيث تكراره لدى أفراد العينة، كما يعد رابع سبب رئيسي لحدوث الطلاق. ويبدو عدم التوافق بين الزوجين وما يحدث بينهما من شقاق من خلال العديد من المظاهر منها: كثرة الخلافات وحدتها أحيانا، انعدام الحوار بين الزوجين، ومن ثم عدم التفاهم، وهذا يؤدي إلى افتقار الحياة الزوجية إلى الاحترام المتبادل بين الزوجين. وقد كشفت البيانات أن حالة عدم التوافق بين الزوجين وحدوث شقاق تأتي نتيجة العديد من الأسباب منها: سوء الاختيار للزواج، الزواج التقليدي، تدخل أهل الزوجة والتحريض على الطلاق، زيارات الزوجة المتكررة لأهلها والاستهتار بمطالب الزوج. كما تحدث حالة عدم توافق الزوجين وتزداد حدة الشقاق بينهما نتيجة وجود امرأة أخرى في حياة الزوج، وأحيانا نتيجة انشغال الزوجة خارج البيت وإهمالها الزوج والأبناء.وتنطبق هذه الأسباب مع ما ورد في نتائج دراستي (المالكي ١٩٩٨، والغانم ١٩٩٨) في أن عجز الزوجين عن التفاهم والتوافق واستمرار الخلافات بينهما إضافة لتدخل أسر الطرفين أبرز أسباب الطلاق في المجتمعين الإماراتي والقطري.

وبالنظر لمدى انتشار هذا السبب بين عينة المطلقين، يلاحظ تزايده بين فئات الشباب، ثم متوسطي العمر، ويقل بشكل واضح بين كبار السن. كما يزداد أيضا بين ذوي التعليم المتوسط وفوق المتوسط بشكل واضح، ثم الحاصلين على تعليم جامعي فما فوق، ويقل بين المستويات التعليمية المنخفضة (يقرأ ويكتب وابتدائي وإعدادي) والأميين؛ ويمكن تفسير ذلك بعدم إدراك هذه الفئات لمفهوم التوافق ومضمونه، حيث لم يذكر في أقوالهم وإنما يتكرر ذكر كثرة الخلافات وعدم التفاهم. كما يظهر عدم التوافق أيضا بين من يعملون على اختلاف قطاع العمل، ويقل بشكل ملحوظ بين الفئات التي لا تعمل والمتقاعدين. أي بوجه عام تزداد حالة عدم التوافق بين الشباب ذوى التعليم المتوسط العاملين في قطاعات مختلفة.

- **تدخل الأهل والتحريض على الطلاق:** (التكرار ١٦، النسبة المئوية ١٣,٦٧%). وتكشف الدراسة أن تدخل الأهل في الحياة الزوجية يحتل المرتبة الخامسة حسب تكراره بين أفراد العينة، كما يُعدّ سببًا رئيسًا للطلاق. ويبدو تدخل الأهل في الغالب – كما ورد في أقوال العينة – من جانب أهل الزوجة، وقد يصل إلى التحريض على الطلاق في بعض الحالات، وفي حالات محدودة نجد الخلافات بين الأسرتين، أو بين الزوج وأهل زوجته. فقد أكدت الدراسات (عبدالخضر، ٢٠١٢ و الحراقي، ٢٠٠٥ وعبدالرحيم ومسلم، ١٩٩٤ و النبلاوي، ١٩٩١) على أن تدخل الأهل في حياة الزوجين يسهم في تأجيج المشاكل بينهما وتحريضهما أو أحدهما على الطلاق.

ويأتي تدخل الأهل لأسباب عديدة منها: تزايد حدة الخلافات بين الزوجين، وانعدام الحوار بينهما، ومعاناة الزوجة من كثرة غياب الزوج عن المنزل، وشكوى الزوج من تكرار خروج الزوجة بدون أذن لزيارة أهلها، وكثرة الخلافات الناجمة عن الفوارق الاجتماعية والثقافية بين الزوجين. كما قد يكون بسبب إجبار الزوج على الزواج لإرضاء الأهل (زواج مصلحة). كما قد يتدخل أهل الزوجة لحمايتها أحيانا في إطار تعدد الزوجات، والغيرة من الزوجة الأولى على سبيل المثال. كما قد يتدخل الأهل في الحياة الزوجية عن طريق الأعمال السحرية أحيانا.

كما كشفت الدراسة الميدانية أن تدخل أهل الزوجة قد يصل إلى تحريضها لطلب الطلاق حتى لو كان عن طريق المحكمة في حالات: عدم توافر مسكن مستقل، والغياب عن المنزل لفترات طويلة، وتضرر الزوجة في إطار تعدد الزوجات، وعدم تحمل الزوج

الأعباء المعيشية (الإنفاق). وبوجه عام يتضح أن تدخل أهل الزوجة يجعلها أحيانا تتطاول على زوجها ويسود بينهما حالة من عدم الاحترام كما ورد في أقوال بعض أفراد العينة.

وبالنسبة لمدى انتشار تدخل الأهل والتحريض على الطلاق حسب الخصائص الاجتماعية لعينة المطلقين، ينتشر هذا السبب بشكل واضح بين الشباب، وقد يبرر ذلك تدخل الأهل. ثم تأتي فئات متوسطي العمر، ويقل بين كبار السن. كما يلاحظ أن هذا السبب يزداد بين المستويات التعليمية المنخفضة، ثم ذوات التعليم العالي والمتوسط ويندر وجوده بين الأميين. كما يزداد بوجه عام بين فئات العاملين على اختلاف قطاعات العمل، أي يزداد تدخل الأهل بين الشباب ذوي التعليم المنخفض العاملين.

- **عدم الاحترام:** (التكرار ١٦، النسبة المئوية ١٣,٦٧%). يحتل هذا السبب أيضا المرتبة الرابعة من حيث تكراره بين أفراد العينة، ويعد تاسع سبب رئيسي لوقوع الطلاق. وكما ورد في أقوال العينة ينحصر في عدم احترام الزوجة للزوج في الغالب، وقد يمتد لأهله في بعض الحالات. وهناك العديد من المواقف التي تبدي فيها الزوجة عدم الاحترام منها: أن يكون بمثابة رد فعل لكثرة مطالب الزوج وأمه وعدم تحمل الزوجة ذلك، قد يدفعها إلى الشجار الدائم مع أم الزوج، وقد يصل الأمر إلى التطاول وضرب الأم. كما يبدو أيضا في إطار الفوارق الاجتماعية بين الزوجين، وخروج الزوجة عن طاعة زوجها. ومن مظاهر عدم الاحترام أيضا: تعنت الزوجة في إعطاء الزوج حقوقه الشرعية، عدم تقبلها الأعمال المنزلية، زيادة متطلباتها المادية، إفشاء أسرار الحياة الزوجية، وعدم تقبل الزوج وأهله.

ويزداد هذا السبب بين فئات الشباب في عينة الدراسة، ويقل بين متوسطي العمر وكبار السن، ويتدرج حسب المستوى التعليمي من ذوي التعليم المنخفض، ثم التعليم المتوسط وفوق المتوسط، ولا يوجد بين ذوي التعليم الجامعي فما فوق. ومن الناحية العملية، يزداد بين العاملين بوجه عام.

- **عدم وجود دخل ثابت والظروف المادية الصعبة أو بطالة الزوج أو عدم الإنفاق:** (التكرار ١٥، النسبة المئوية ١٢,٨٢%). هذا السبب احتل المرتبة الخامسة من حيث تكراره بين أفراد العينة، كما يعد عاشر سبب رئيسي لحدوث الطلاق بين المطلقين. ويجمع هذا السبب عدة عوامل مادية تؤدي إلى حالة عدم استقرار الأسرة ومن ثم حدوث الطلاق.

فقد أشارت البيانات إلى أن الظروف المادية الصعبة تبدو من خلال عدم المقدرة المادية على توفير مسكن مستقل، وما قد يسببه ذلك من فقدان الشعور بالحرية. كما يرتبط عدم وجود دخل ثابت بصعوبة تلبية الاحتياجات المادية للزوجة. أما عدم الإنفاق فيرتبط في إطار عينة الدراسة بتعاطي الزوج للمسكرات، والتغيب المستمر عن المنزل، وعدم تحمل مسؤولية البيت والأبناء، وقد يصل الأمر إلى ضرب الزوجة والأولاد أحيانا. وفي بعض المواقف تؤدي بطالة الزوج، وقلة الدخل، وصعوبة توفير مسكن مستقل إلى حدوث شجار مستمر، ومن ثم تزداد رغبة الزوجة في إنهاء العلاقة الزوجية، وفقا لما أدلى به بعض أفراد عينة المطلقين. وهذا ما يتفق مع نتائج دراستي (بو دبابه ٢٠٠٥ والشيخ وآخرون ٢٠١٣) في أن ارتفاع المستوى المعيشي وبخل الزوج أو بطالته إضافة إلى إهماله أو إسراف الزوجة واهتمامها بالمظاهر المادية يزيد الخلافات فيحدث الطلاق فيما بعد.

وتشير البيانات إلى أن عدم وجود دخل ثابت، والظروف المادية الصعبة، وبطالة الزوج، وعدم الإنفاق ينتشر بين الشباب من ذوى التعليم المنخفض أكثرهم من أصحاب الرواتب الضعيفة وغير المستقرة، وبعضهم ممن يعانون من البطالة.

- **عدم توفر سكن مستقل والسكن المشترك:** (التكرار ١٤، النسبة المئوية ١١,٩٦%). يأتي هذا السبب في المرتبة السادسة من حيث تكراره لدى أفراد العينة، ومن حيث اعتباره سببا رئيسيًا لحدوث الطلاق. وهنا أشار أغلب أفراد العينة إلى عدم رغبة

الزوجة في العيش مع أهل الزوج داخل إطار السكن المشترك، وفي بعض الحالات كان السكن المشترك مع أهل الزوجة مما سجل معاناة الزوج جراء ذلك أيضا. ويأتي هذا السبب للطلاق نتيجة إما لظروف مادية يعايشها الزوج (عدم المقدرة على توفير مسكن مستقل، عدم وجود دخل ثابت، بطالة الزوج، ومن ثم السكن المشترك مع الأهل)، وإما لرغبة الزوجة في السكن مع أهلها ورفض الانتقال مع زوجها لمسكن مستقل وأمام رفض الزوجة وإصرارها على السكن مع أهلها تم الطلاق.

وقد كشفت الدراسة أن عدم توافر سكن مستقل والسكن المشترك يؤدي إلى حدوث شجار دائم بين الزوجين، أو غياب الزوج عن المنزل لفترات طويلة. هذا إلى جانب فقدان الشعور بالحرية من جانب الزوج المقيم في منزل أهل زوجته. ورصدت الدراسة تدخل أهل الزوجة وتحريضها لطلب الطلاق في المحكمة بسبب عدم مقدرة الزوج على توفير مسكن مستقل، ورفضها السكن مع أهل الزوج. وينتشر هذا السبب بين الشباب حديثي الزواج، وتقل بين متوسطي العمر. وتتدرج حسب المستويات التعليمية من ذوات التعليم المنخفض، ثم التعليم المتوسط، وهم في الغالب من العاملين بأجور منخفضة، أو يعانون من البطالة.

- **زيادة المتطلبات المادية والإسراف من جانب الزوجة:** (التكرار١٢، النسبة المئوية ١٠,٢٥%). يأتي هذا السبب في المرتبة السابعة من حيث تكراره بين أفراد العينة، وهو عاشر سبب رئيسي للطلاق بين المطلقين. وهنا تبدو معاناة الزوج من زيادة المتطلبات المادية للزوجة، والإسراف من جانبها أيضا، ويزداد الأمر سوءا في حالة عدم مقدرة الزوج على الوفاء بمتطلبات زوجته المادية.

ويرتبط هذا السبب في الغالب –حسب ما أدلى به أفراد العينة– بحدوث تشاجر بشكل مستمر، وعدم مراعاة الزوجة للظروف المادية للزوج. كما يترتب على عدم مقدرة الزوج الوفاء باحتياجات زوجته المادية العديد من مظاهر الشقاق بينهما .كما كشفت الدراسة تزايد هذا السبب أيضا في ظل الفوارق الاجتماعية والثقافية بين الزوجين. وبوجه عام ينتشر هذا السبب بين فئات الشباب في عينة الدراسة، ثم متوسطي العمر، ومن ذوي التعليم المنخفض، ثم المتوسط، ويقل بين التعليم العالي والأميين.

- **الزواج التقليدي أو الإكراه على الزواج من قبل الأهل:** (التكرار ١١، النسبة المئوية ٩,٤%). ويأتي هذا السبب في المرتبة الثامنة من حيث تكراره بين أفراد العينة، وهو سابع سبب رئيسي لوقوع الطلاق بين المطلقين. ويأخذ الزواج التقليدي في إطار العينة العديد من الأشكال منها:

- الزواج المرتب من قبل الأهل، وهنا قد يتم دون رغبة طرفي الزواج. ويزداد الأمر سوءا إذا كانت الزوجة صغيرة السن إذ إنها لا تستطيع الصبر، وتبدي حالة من عدم تقبل فكرة الزواج، وتحمل تبعاته. وقد يجتمع هذا السبب مع عدم وجود دخل ثابت، ومن ثم عدم قدرة الزوج على توفير مسكن مستقل. كما أن اختيار الأهل دون رضا الطرفين قد يصيب المرأة بعدم القدرة على تحمل الأعباء المنزلية، ويجعل الزوج يستشعر حالة من عدم الرضا تجاه زوجته.
- زواج الفتاة بالإكراه، يجعلها تطلب الطلاق بعد فترة وجيزة من الزواج.
- زواج الشاب بالإكراه، وهنا قد يصاب بحالة عدم الرغبة في زوجته.
- زواج المصلحة، خاصة في حالة إجبار الشاب على الزواج لإرضاء الأهل لتحقيق مصلحة ما مع أهل الفتاة، ويزداد الأمر سوءا هنا في ظل الفوارق الاجتماعية والثقافية بين طرفي الزواج، مما يزيد من حدة الخلافات بينهما ويزداد الشجار مما يتطلب تدخل الأهل.
- زواج المبادلة، وحسب تسميته في الشرع بزواج الشغار أي بدون أعباء مادية للزوج (خال من الصداق). وفي الغالب يتم زواج أخت الزوج من أخ الزوجة وهكذا، فكلا الطرفين لا يدفع مهرا لزوجته. وفي إطار عملية المبادلة، تكون المرأة فيها

ضحية، حيث تتضرر لأي موقف أو أي شجار أو خلاف أو انفصال لزيجة تتأثر بها الزيجة الأخرى. لذا تعاني الزوجات في هذا النوع من الزواج من عدم استقرار حياتهن الزوجية، حسب ما أدلى به بعض أفراد العينة. وهذا النمط من الزواج سبب في وقوع الطلاق لدى بعض أفراد العينة، ويسود بغض النظر عن الفئات العمرية، والمستويات التعليمية، ويسود بين العاملين ومن غير العاملين على حد سواء. وهذا ما أكده كل من (الغانم ١٩٩٨ ، والحمادي ٢٠٠٩، والشيخ وآخرون ٢٠١٣) في دراستهم وهو أن انهيار الأسرة وارتفاع حالات الخلع كان نتيجة لعرف الزواج التقليدي المتبع في إطار الاتفاقيات العائلية وسيادة أنماط المفاهيم مثل الالتزام بزواج أبناء العمومة أو الأقارب عموما أو من قبائل معينة.

هناك أسباب أخرى للطلاق بين عينة المطلقين وهي:

- الاستقلال المادي للزوجة بسبب كبر الأبناء، ويأتي هذا السبب في ظل حالة الشقاق الدائم بين الزوجين، ومن الواضح صبر الزوجة لحين كبر الأبناء واستقلالها ماديا بعد عملهم، ومن ثم الإعلان عن رغبتها في عدم استمرار الحياة الزوجية، وطلبها للطلاق. وهنا، يعتبر الزوج هذه الحالة خروجا عن طاعته.
- عدم تحمل مسؤوليات البيت والأبناء، ويظهر هذا السبب في إطار السكن المشترك مع أهل الزوج، مما يؤدي إلى حالة الشجار الدائم مع الأم نتيجة عدم قيام الزوجة بواجباتها.
- الشك والغيرة، بوجه عام تسود حالة الشك من قبل الزوج وغيرة الزوجة في ظل العديد من مظاهر عدم استقرار الحياة الزوجية منها: شيوع عدم الاحترام، عدم التوافق، عدم المصارحة بين الزوجين. كما يأتي الشك والغيرة أيضا في إطار خروج الزوجة من المنزل بشكل متكرر مع صديقاتها، والاهتمام بمظهرها وتبرجها أحيانا من وجهة نظر الزوج. ويترتب على شك الزوج في سلوك الزوجة تزايد حدة الخلافات بينهما، ويؤدي إلى سرعة وقوع الطلاق. وهذا يتفق مع ما خلصت إليه نتائج دراستي (بو دبابه ٢٠٠٥، والشيخ وآخرون ٢٠١٣) في أن ضعف الوازع الديني للزوجة وعدم مراعاتها لحقوق زوجها وواجباتها مما يزيد من حدة الخلافات بينهما ويسبب الطلاق. أما غيرة الزوجة فتأتي في إطار السكن المشترك مع أهل الزوج، ومن ثم شيوع الغيرة من أهل زوجها من أمه أم أخته، أو أبنائه من زوجة سابقة. كما تغار الزوجة من الزوجة الأولى أو العكس، وقد يصل الأمر إلى تدخل الأهل وتحريضها على طلب الطلاق من جراء غيرتها في إطار تعدد الزوجات.
- كما يأتي غياب الزوج لفترات طويلة عن البيت، من الأسباب التي أدت إلى الطلاق. وهنا يلاحظ أن غياب الزوج لفترات طويلة دون إدراك أن هذا أيضا يدخل في إطار الإخلال بالحقوق الزوجية من جانب الزوج؛ حيث أن إخلال الزوجة بحقوق الزوجية جاء في صدارة الأسباب التي أدت إلى الطلاق. كما يظهر تأثير تعدد الزوجات أو إبداء الزوج الرغبة في الزواج في حدوث الطلاق، وبطبيعة الحال تبدي الزوجة عدم القدرة على تحمل ارتباط زوجها من أخرى، أو الغيرة الشديدة في إطار تعدد الزوجات. ويأتي اختلاف المستوى الاجتماعي والقبلي أحيانا كسبب للطلاق، بالإضافة إلى أسباب أخرى. كما يعد إفشاء الزوجة لأسرار الحياة الزوجية سببا للطلاق ويجتمع مع أسباب أخرى منها سوء الاختيار من جانب الزوج، مما يؤدي إلى عدم الاحترام والتوافق الزواجي بين الزوجين. كما يجتمع سبب عدم توفر خبرة كافية للزوجة بالحياة الزوجية مع أسباب أخرى لحدوث الطلاق أيضا.

- وظهر عدم الإنجاب سببا رئيسيا لحدوث الطلاق خاصة من جانب الزوجة في حالات محدودة، إلى جانب من صرح بأن الطلاق جاء لرغبة الزوجة في الإنجاب "تحت رغبة زوجتي حتى يكون لها طفل"، حيث كان عدم الإنجاب من قبل الزوج. وهناك من يستند على بعض المعتقدات منها الحسد والسحر ويعتبرها سببا في حدوث الطلاق. كما ظهر الفارق العمري خاصة لصالح الزوج من الأسباب التي قد تؤدي إلى الطلاق. كما يسهم مرض الزوج أو الزوجة في حدوث الطلاق، وأيضا البعد المكاني بين الزوجين، والخلافات مع الأبناء من زيجات سابقة. كما يأتي عدم المصارحة من قبل الزوجة واللجوء للكذب سببا رئيسيا للطلاق، لدى أحد أفراد العينة، حيث أدلى بأن الزوجة أخلت بما اتفقوا عليه قبل الزواج بأن تترك عملها بعد الإنجاب. هذا فضلا عن تطلع المرأة للخدمات المقدمة للمطلقة (الضمان – الأرض – النفقة)، كل هذه الأسباب كشفت عنها الدراسة في إطار حالات محدودة ضمن عينة المطلقين.وهذا يتفق مع ما انتهت إليه دراسة (Al-Hadad,2003) حيث تصدر العنف الزوجي، وتدخل الأهل، والغيرة والشك بين الزوجين أسباب الطلاق في مجتمع الإمارات.

ب– أسباب الطلاق لدى عينة المطلقات

بالاطلاع على البيانات النوعية الخاصة بأسباب الطلاق لدى عينة المطلقات تبين أن هناك العديد من الملاحظات الجديرة بالذكر منها:

- أن أغلب أسباب الطلاق كما وردت في أقوال عينة المطلقات ترجع إلى الطرف الآخر (الزوج) في الغالب على سبيل المثال: العصبية والشجار والضرب، وعدم الإنفاق، والإدمان، أو الغياب بشكل مستمر عن المنزل، وزواجه من أخرى، ومعاناة الزوجة من سوء المعاملة، والإهمال والحرمان في إطار تعدد الزوجات جراء الافتقار إلى العدل، والميل إما للزوجة الثانية وأما للزوجة الأولى. هذا إلى جانب الانحراف السلوكي، والخيانة الزوجية. كما يزداد تكرار تدخل أهل الزوج ضمن أسباب الطلاق، والمشكلات الناجمة عن السكن المشترك معهم، وبطالة الزوج، والاستغلال المادي للزوجة. وهذا يتفق مع ما ذكرته دراسة (السويدي وبوشهاب،١٩٩٠) في أن الرجل هو المسؤول الأول عن حدوث الطلاق لإهمال الزوج للأسرة بسبب شرب الخمر، أو لعلاقته أو زواجه بامرأة أخرى، أو لتعسفه أو لبخله.
- في حالات محدودة هناك أسباب للطلاق وردت على لسان المطلقات ترجع إلى الزوجة، منها على سبيل المثال: الشك وعدم الثقة في سلوك الزوجة، واشتراط الزوجة على الزوج إذا تزوج بامرأة أخرى أن يطلقها، وفي حالات أخرى أن يخبرها قبل زواجه. هذا إلى جانب عدم الإنجاب، وهنا قد تضطر الزوجة للموافقة على زواجه من أخرى بشرط أن يخبرها، وفي حالات عدم الوفاء بهذا الشرط تطلب الطلاق حتى لو وصل الأمر للقضاء.

كما وردت أسباب منفردة (أي سبب وحيد) بين عينة المطلقات منها: الزواج بأخرى، والزواج بأخرى دون علم الزوجة، وعدم تحمل الزوج المسؤولية، والخيانة الزوجية، وعدم الاحترام بين الزوجين، وعدم الإنجاب، واختلاف الطباع بين الزوجين، ورفض الزوج عمل الزوجة، وعدم رغبة الزوج في استمرار الحياة الزوجية. وهناك أسباب تبدو بسيطة مثل الخلاف حول شراء ملابس العيد للأطفال. وعلى جانب أخر ذكرت بعض الحالات أن الطلاق كان بدون سبب، أو تم بدون علمها أو لا تعلم السبب، وهناك من رفضت الإجابة عن سبب طلاقها. وجدير بالذكر، أن عينة المطلقات تشهد في الغالب تعدد الأسباب المؤدية للطلاق لدى كل مفردة من العينة، فنادرا ما نجد سببا واحدا كما سبقت الإشارة. ولكن أغلب أفراد العينة لديهن أكثر من سبب.

فضلا عن ذلك كشفت الدراسة الميدانية من خلال البيانات النوعية مدى معاناة المرأة العُمانية جراء تعدد الزوجات؛ فهناك حالات تكون فيها الزوجة الأولى مجنيا عليها وتعيش أوضاعا بائسة بسبب تفضيل الزوجة الثانية، والتي في الغالب تصغرها سنا. وهنا تعايش المرأة العديد من أسباب الشقاق منها: الإهمال، وسوء المعاملة، وممارسة أشكال عديدة من العنف مثال: الشجار بشكل مستمر قد يصل للضرب من قبل الزوج أو زوجته في حالات محدودة. وعلى الجانب الأخر، هناك زوجة ثانية قد تعاني من غياب الزوج عنها لفترات طويلة عند الزوجة الأولى، وتعرضها لسوء معاملة أبنائه قد تصل إلى الضرب والطرد من منزلها. ويتوافق هذا مع ما ورد في دراسات (الحراقي، ٢٠٠٥ والشيخ وآخرون، ٢٠١٣) في أن عدم نضج الآخر لتحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات وحل المشكلات الأسرية إضافة إلى رفض الزوجة لوجود زوجة أخرى تشاركها زوجها وعدم وجود التكافؤ الحقيقي بين الزوجين له الأثر البالغ في تأزم العلاقة الزوجية وحدوث الطلاق.

ومن واقع البيانات الخاصة بالمطلقات يتضح أن تعدد الزوجات شغل حيزا لابأس به في عينة الدراسة، ولكنه أصبح غير مقبول في وقتنا الحاضر حسبما كشفت عنه البيانات، خاصة بين الفئات الشابة، لما يسببه من مشكلات وتزايد معدلات الطلاق سواء للزوجة الأولى أم الثانية.

ومن خلال البيانات النوعية تبين أن هناك أسبابا للطلاق تم تحديدها وفقا لحساب التكرارات من واقع البيانات النوعية، بغض النظر عن موقعها بين الأسباب لدى كل مفردة كما في **الجدول (٥٢)**. فضلا عن ذلك هناك أسباب رئيسية للطلاق جاءت في مقدمة الأسباب لدى كل مفردة في عينة المطلقات كما في **الشكل (٣٢)**.

جدول (٥٢) أسباب الطلاق لدى عينة المطلقات من البيانات النوعية (ن= ٣٩٦)

أسباب الطلاق	تكرار	%	الترتيب
١. العنف (الشجار المستمر، والعصبية، والضرب)	١٣٧	٣٤,٥٩	١
٢. عدم الاحترام وسوء المعاملة والإهمال	٧٥	١٨,٩٣	٢
٣. الانحراف السلوكي وتعاطي المسكرات والمخدرات أو محكوم عليه بالسجن	٦٤	١٦,١٦	٣
٤. هجر الزوج أو غيابه بشكل مستمر عن المنزل أو كثرة السفر	٦٢	١٥,٦٥	٤
٥. تعدد الزوجات والزواج بدون علم الزوجة	٥٧	١٤,٣٩	٥
٦. تدخل الأهل والتحريض على الطلاق	٥٥	١٣,٨٨	٦
٧. عدم الإنفاق	٤٩	١٢,٣٧	٧
٨. عدم تحمل مسؤولية البيت والأبناء	٤٠	١٠,١٠	٨
٩. الخيانة الزوجية من جانب الزوج	٣٦	٩,٠٩	٩
١٠. عدم وجود مسكن مستقل والسكن المشترك مع الأهل	٣٥	٨,٨٣	١٠
١١. الفارق في المستوى الاجتماعي واختلاف الطباع	٢٦	٦,٥٦	١١
١٢. عدم موافقة الأهل على الزواج وتحريضهم على الطلاق	٢٤	٦,٠٦	١٢
١٣. الغيرة الشديدة والشك وعدم الثقة في سلوك الزوجة	٢٣	٥,٨٠	١٣
١٤. عدم التوافق الزواجي	٢٢	٥,٥٥	١٤
١٥. عدم الإنجاب	١٧	٤,٢٩	١٥
١٦. بطالة الزوج	١٧	٤,٢٩	١٥
١٧. الفارق في العمر(خاصة لصالح الزوج)	١٦	٤,٠٤	١٦
١٨. عدم توافر خبرة كافية بالحياة الزوجية	١٦	٤,٠٤	١٦
١٩. إصابة الزوج/ الزوجة بمرض جسدي أو نفسي	١٦	٤,٠٤	١٦
٢٠. الضغوط المادية على الزوج	١٣	٣,٢٨	١٧
٢١. الاستغلال المادي	١١	٢,٧٧	١٨
٢٢. رغبة الزوج في الزواج من أخرى	١١	٢,٧٧	١٨
٢٣. السحر	١٠	٢,٥٢	١٩
٢٤. البعد المكاني بين الزوجين	٩	٢,٢٧	٢٠
٢٥. الإكراه على الزواج (التقليدي، المبادلة)	٦	١,٥١	٢١
٢٦. غيرة الزوج من أبناء من زيجات سابقة	٤	١,٠١	٢٢
٢٧. بخل الزوج	٣	٠,٧٥	٢٣
٢٨. عدم القدرة على تلبية متطلبات العلاقة الزوجية	٢	٠,٥	٢٤
٢٩. عدم استعدادا الزوج لسداد باقي المهر	١	٠,٢٥	٢٥
٣٠. عمل الزوجة	١	٠,٢٥	٢٥

شكل (٣٢) أبرز الأسباب الرئيسية للطلاق بين المطلقات (مؤشرات نوعية)

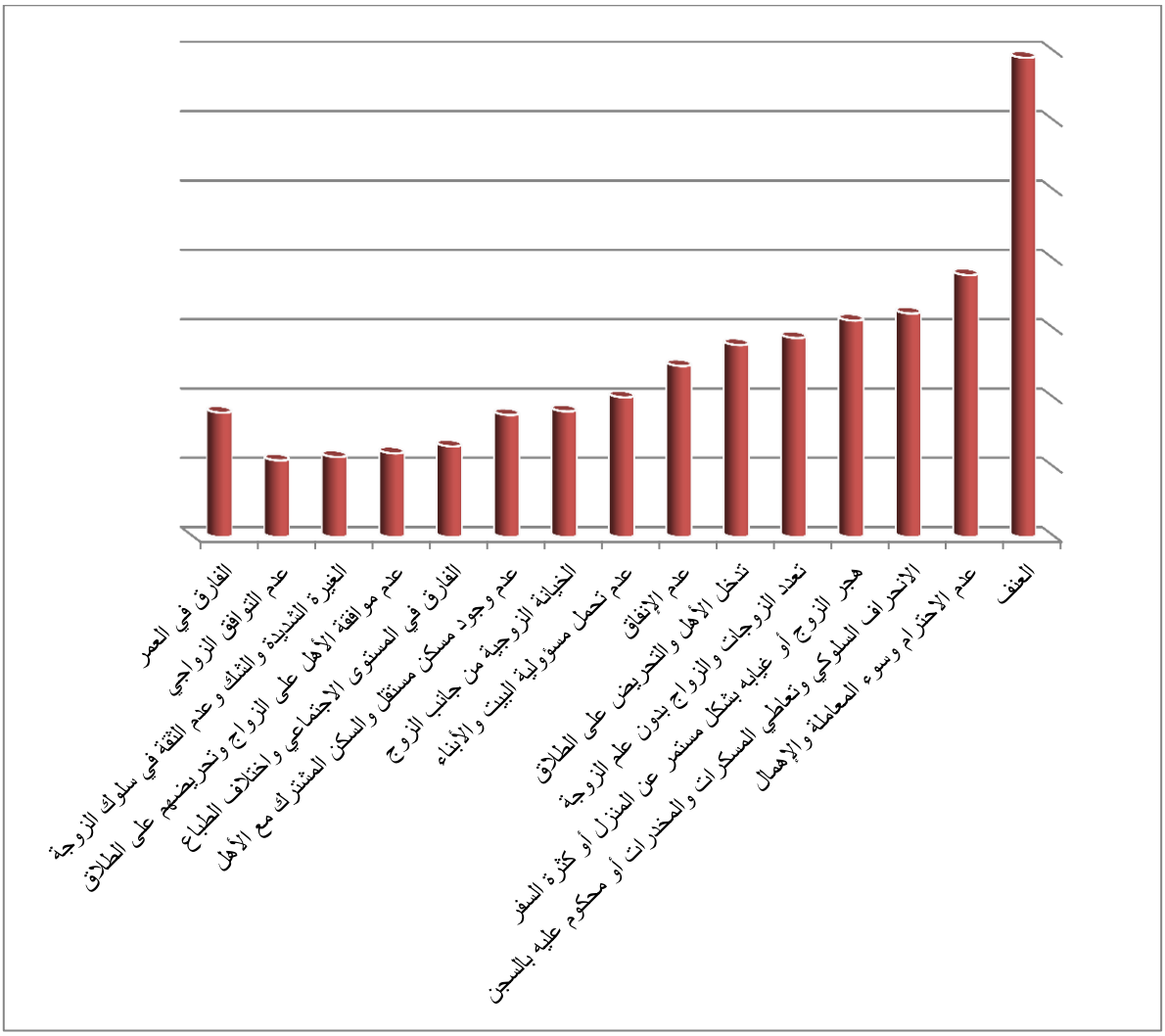

من واقع الاطلاع على البيانات النوعية يوضح الجدول (٥٢) أن هناك (٣٠) سببا للطلاق بين عينة المطلقات، ويوضح والشكل (٣٢) أبرز الأسباب الرئيسية للطلاق بين المطلقات، ونادرا ما نجد سببا وحيدا للطلاق، ولكن الغالب اجتماع أكثر من سبب كما سبقت الإشارة. وفيما يلي عرض للأسباب العشرة الأولى منها:

– **العنف "العصبية، الشجار، السب، والضرب"**: (التكرار ١٣٧، النسبة المئوية ٣٤,٥٩%)، يحتل العنف الصدارة بين أسباب الطلاق سواء من حيث تكراره بين أفراد العينة أم من حيث كونه سببا رئيسيا للطلاق. وبوجه عام، يزداد اعتبار العنف سببا للطلاق بين المطلقات مقارنة بالمطلقين، كما يجتمع بطبيعة الحال العنف بأشكاله مع أسباب أخرى كما سبقت الإشارة. وكشفت الدراسة أن العنف يتدرج من العصبية بين الأزواج، والشجار، والسب قد يتعدى إلى القذف، وقد يصل الأمر إلى ضرب الزوجة. كما قد يجتمع أكثر من شكل من أشكال العنف في سياق حياة زوجية واحدة. ويرتبط العنف بأشكاله المختلفة بالعديد من مظاهر الشقاق بين الزوجين منها: عدم تحمل الزوج مسؤولية البيت، وعدم الإنفاق، وبطالة الزوج، ومظاهر الاستغلال المادي للزوجة، والضغوط المادية التي تعايشها الأسرة.

كما يزداد العنف ويتدرج حسب قوته في حالات إدمان الزوج، والغياب المستمر عن البيت، والانحراف السلوكي والجنسي، والخيانة الزوجية من قبل الزوج، والشك وعدم الثقة في سلوك الزوجة. كما يوجد العنف في ظل الشقاق حول تدخل الأهل في

الحياة الزوجية، وتعدد الزوجات، أو رغبة الزوج في زواجه من أخرى، وعدم الإنجاب. ومن الملاحظ أن ضرب الزوجة في إطار مظاهر العنف يتخطى المستوى التعليمي والحالة العملية وعمر الزوجة. وإذا نظرنا لمدى انتشار العنف بأشكاله المختلفة حسب الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة من المطلقات، يلاحظ أنه يتدرج حسب قوته، فيزداد بين الفئات الشابة، ثم متوسطي العمر، وصغار السن، ويقل بوضوح بين كبار السن. ويزداد أيضا بين ذوي التعليم المتوسط وفوق المتوسط، ثم ذوات التعليم المنخفض، والأميات، ويقل بين ذوي التعليم الجامعي فما فوق. كما يزداد العنف بأشكاله المختلفة بين فئات المطلقات التي لا تعمل مقارنة بالتي تعمل على اختلاف قطاعات العمل.

ويتصدر العنف بين الزوجين سببا مهما للطلاق حسب ما أشارت دراسة (Savayn & Cohen, 1998) حيث يعد من الأسباب رئيسية للطلاق العنف الجنسي والجسدي من قبل الزوج.

- **عدم الاحترام وسوء المعاملة والإهمال:** (التكرار ٧٥، النسبة المئوية ١٨,٩٣%)، يأتي هذا السبب في المرتبة الثانية حسب تكراره بين أفراد العينة، في حين سجل خامس سبب رئيسي للطلاق. وبوجه عام يعد عدم الاحترام وسوء المعاملة والإهمال سببا لحدوث الطلاق سواء باعتباره سببا رئيسيا، أم يتضافر مع أسباب أخرى للطلاق، فعلى سبيل المثال: يقترن عدم الاحترام في الغالب بعدم التوافق بين الزوجين، وعدم التفاهم، وتدخل أهل الزوجة في الحياة الزوجية، وهنا تمتد حالة عدم الاحترام من الزوجة إلى أهلها. ويرتبط عدم الاحترام بالإهمال وسوء المعاملة في حالات كثيرة منها تعدد الزوجات، والهجر، خاصة في حالة عدم الإنجاب والزواج بأخرى، والاستغلال المادي للزوجة، وعدم الإنفاق، والغيرة والشك من جانب الزوج، وغياب الزوج عن المنزل بشكل مستمر، والانحراف السلوكي من جانب الزوج، وشرب الخمر، والخيانة الزوجية، وبطالة الزوج، والسكن المشترك مع أهل الزوج، والبعد المكاني بين الزوجين. وفي الغالب يقترن عدم الاحترام بين الزوجين بالشجار، وفي حالات محدودة بضرب الزوجة. كما يحدث الإهمال وسوء المعاملة وعدم احترام الزوجة بسبب الأعمال السحرية من قبل أهل الزوج، كما ورد في أقوال عدد محدود من عينة الدراسة. فأغلب الدراسات كما في (الشيخ وآخرون، ٢٠١٣، وعبد الخضر، ٢٠١٢ و الحراقي، ٢٠٠٥ والسويدي وبو شهاب، ١٩٩٠) أكدت على أن هذه الأسباب تعد الأبرز والأكثر شيوعا في المجتمعات الخليجية لحدوث الطلاق وانهيار بناء الأسرة

ويزداد هذا السبب بشكل واضح بين الفئات الشابة، ويقل تدريجيا بين متوسطي العمر، وصغار السن، ويندر بين كبار السن. كما يتدرج حسب المستوى التعليمي من التعليم المتوسط وفوق المتوسط، ثم ذوات التعليم المنخفض، والتعليم الجامعي فما فوق، ويقل بين الأميات. ويزداد في الغالب بين العاملات، ويقل بين غير العاملات.

- **الانحراف السلوكي وتعاطي المسكرات والمخدرات والحكم بالسجن:** (التكرار ٦٤، النسبة المئوية ١٦,١٦%)، يحتل هذا السبب المرتبة الثالثة حسب تكراره بين أفراد العينة، باعتباره سببا رئيسيا للطلاق. ويتصدر هذا السبب أسباب الطلاق في حالات كثيرة، كما يطرح مع أسباب أخرى للطلاق. ومن الملاحظ أن الانحراف السلوكي في الغالب يقع في إطار الانحرافات الجنسية والتحرش، سواء في إطار العلاقات المحرمة خارج نطاق الزواج مثال (العلاقة بالخادمة – علاقات نسائية خارج نطاق الأسرة)، أم في إطار الزنا بالمحارم (حالات محدودة). كما قد يجتمع كل من الانحراف السلوكي وتعاطي المسكرات والمخدرات أو الحكم على الزوج بالسجن أحيانا لدى بعض مفردات العينة، وفي مثل هذه الحالات ينتشر العنف بأشكاله المختلفة من شجار وسب وقذف وضرب الزوجة. وفي الغالب يقترن هذا السبب بالعديد من مظاهر الشقاق بين الزوجين فعلى سبيل المثال:

- يقترن الانحراف السلوكي بسوء المعاملة، وعدم الاحترام بين الزوجين، والشك وعدم الثقة.

- أما تعاطي المخدرات والمسكرات فيرتبط في الغالب بعدم تحمل الزوج مسؤولية البيت والأبناء، والاستغلال المادي للزوجة خاصة العاملة، وعدم الإنفاق، وأحيانا يقترن بإصابة الزوج باضطرابات نفسية من جراء الإدمان. وأحيانا يقترن بتدخل أهل الزوج وعدم تقبلهم للزوجة، أو عدم وجود مسكن مستقل، وغياب الزوج بشكل مستمر خارج البيت، والخيانة الزوجية، وهجر الزوجة. وقد يطلق الزوج زوجته تحت تأثير المخدرات رغم تحملها هذا الوضع في حالات محدودة، وهناك حالات محدودة لجأت العديد من الزوجات إلى طلب الطلاق وديا أو بالمحكمة بسبب تعاطي الزوج المسكرات.
- أما المحكوم عليهم بالسجن من الأزواج، فيرتبط ذلك في الغالب بالانحرافات السلوكية، والإدمان، إلى جانب قضايا أخرى أغلبها مالية، ويتزامن ذلك مع أسباب أخرى تعاني منها الزوجة منها الغياب بشكل مستمر عن البيت، وعدم تحمل المسؤولية، وعدم الإنفاق.
- يزداد هذا السبب بوضوح بين الفئات الشابة من عينة المطلقات، ثم يتدرج من متوسطي العمر، وكبار السن وصغار السن. ويتدرج حسب المستويات التعليمية من ذوات التعليم المتوسط وفوق المتوسط، ثم التعليم المنخفض، والأميات، ويقل في إطار الحاصلات على تعليم جامعي فما فوق.

- **هجر الزوج للزوجة أو غيابه بشكل مستمر عن المنزل أو كثرة السفر:** (التكرار ٦٢، النسبة المئوية ١٥,٦٥%)، يحتل المرتبة الرابعة سواء حسب تكراره بين أفراد العينة، أو باعتباره سببا رئيسيا للطلاق، ومن ثم يتصدر هذا السبب أسباب الطلاق في حالات كثيرة، أو يطرح مع أسباب أخرى للطلاق. فقد يجتمع أحيانا كل من هجر الزوج، وغيابه عن البيت باستمرار، وكثرة السفر نتيجة زواجه من أخرى، أي في إطار تعدد الزوجات. ويترتب عن هذا الوضع عدم تحمل الزوج مسؤولية البيت والأبناء، وعدم الإنفاق أيضا. وعلى الجانب الآخر، هناك ثلاثة مكونات لهذا السبب هي: الهجر، والغياب عن المنزل، وكثرة السفر، كل منهم له تداعيات سلبية تعايشها الزوجة كما وردت في البيانات النوعية، فعلى سبيل المثال:
- هجر الزوج، يأتي في إطار عدم تحمل مسؤولية الأسرة، وعدم الإنفاق، وبطالة الزوج، وسوء معاملة الزوجة والإهمال، وتدخل أهل الزوج، وعدم الاحترام، وعدم الإنجاب، وأحيانا نتيجة عدم قدرة الزوجة على تلبية احتياجات الزوج لكبر السن، أو في إطار تعدد الزوجات.
- غياب الزوج عن المنزل بشكل مستمر، نتيجة لمرافقة أصدقاء السوء، السهر لوقت متأخر، تعاطي المسكرات والمخدرات، عدم تحمل مسؤولية البيت، عدم الإنفاق، عدم تقبل أبناء زوجته من زواج سابق، عدم التفاهم بين الزوجين، وكثرة الشجار، وأحيانا نتيجة السكن المشترك، وبطالة الزوج. ويترب عن ذلك الشك والغيرة، وإهمال الزوجة، والخيانة الزوجية، والانحرافات السلوكية.
- كثرة السفر، تأتي نتيجة وجود حالة عدم التفاهم بين الزوجين، وعدم التوافق الزواجي أيضا، وعدم الاهتمام بالبيت والأبناء، وعدم الإنفاق، وعدم وجود مسكن مستقل، وفي إطار الزواج بأخرى، أي تعدد الزوجات. ويزداد هذا السبب بوضوح بين الفئات الشابة من المطلقات، ثم تتدرج من متوسطي العمر، وصغار السن، ويكون نادرا بين كبار السن. كما يتدرج حسب المستوى التعليمي من ذوات التعليم المتوسط وفوق المتوسط، ثم التعليم المنخفض، والأميات، ويقل بين فئات التعليم الجامعي فما فوق. كما يزداد بين الفئات التي لا تعمل من المطلقات.

- **تعدد الزوجات والزواج بدون علم الزوجة:** (التكرار ٥٧، النسبة المئوية ١٤,٣٩%)، يحتل هذا السبب المرتبة الخامسة حسب تكراره بين أفراد العينة، في حين جاء ثانيا من حيث كونه سببا رئيسيا للطلاق. ومن ثم، يتصدر تعدد الزوجات أو الزواج بدون علم الزوجة أسباب الطلاق في حالات كثيرة، كما يطرح مع أسباب أخرى للطلاق، التي تبدو في هذا السياق تداعيات لظاهرة تعدد الزوجات. وبوجه عام هناك أسباب وراء تعدد الزوجات من أهمها كما وردت لدى عينة الدراسة، عدم الإنجاب، وعدم التوافق الزواجي، فضلا عن أنه يطرح أحيانا ليكون حلا لمشكلات مادية يعاني منها الزوج لدى بعض أفراد العينة.

وقد سجلت الدراسة العديد من حالات معاناة الزوجة الأولى والثانية من جراء تعدد الزوجات، ترجع إلى افتقار العدل بينهما من قبل الزوج. وشهدت الدراسة العديد من مظاهر معاناة الزوجة الأولى منها: الإهمال، وسوء المعاملة، سواء من قبل الزوج أم الزوجة الثانية، وعدم تحمل مسؤولية الأبناء، وغياب الزوج لفترات طويلة لدى زوجته الثانية، ويزداد الأمر سواءا في حالة عدم توافر مسكن مستقل لكل منهما ويعيشان في مسكن مشترك، بحيث يصبح مسرحا للشجار بينهما، وقد يصل الأمر إلى تطاول الزوجة الثانية بضرب الزوجة الأولى (في حالات محدودة). وهنا قد تلجأ الزوجة الأولى للطلاق هربا من جحيم الزوجة الثانية، وأحيانا يطلقها الزوج رغما عنها رغم تحملها. وعلى الطرف الأخر، سجلت الدراسة معاناة الزوجة الثانية في إطار تعدد الزوجات، خاصة من غياب الزوج، والإهمال، وتسلط الزوجة الأولى، وعدم الإنفاق، وعدم تحمل الزوج المسؤولية تجاهها، فضلا عما تلجأ إليه الزوجة الأولى من أعمال سحر لإبعادها عن حياة زوجها حسب ما ورد لدى بعض أفراد العينة. وقد سجلت الدراسة أن إحدى الحالات تعرضت للإهانة والطرد من بيتها من قبل أبناء الزوجة الأولى، وعندما اشتكت لزوجها تم طلاقها. ولكن بوجه عام حسب ما أشارت إليه الدراسة معاناة الزوجة الأولى كان أكبر من الزوجة الثانية.

أما بالنسبة للزواج بدون علم الزوجة أو إخفاء زوج أمر زواجه، فإنه يطرح ليكون سببا رئيسيا للطلاق في حالة إذا اشترطت الزوجة على زوجها أن يخبرها إذا أراد الزواج بأخرى، خاصة في ظل عدم الإنجاب. وفي إطار عينة الدراسة هناك العديد من الحالات في هذا السياق، وكان ذلك سببا في طلبها للطلاق سواء بشكل ودي أم في المحكمة، خاصة إذا كان بينهما اتفاق حول ذلك. أما الحالات الأخرى، فكان طلب الطلاق تحت تأثير معاناة الزوجة من الزوجة الثانية، أو كان طلاقها من قبل الزوج تحت تأثير زوجته الأخرى. وتزداد عينة الدراسة في إطار تعدد الزوجات والزواج بدون علم الزوجة بين الفئات الشابة بوجه عام، وهنا دلالة على أن الفئات الشابة من النساء لا تستطيع العيش في ظل تعدد الزوجات في المجتمع العُماني في وقتنا الراهن. كما تتدرج العينة حسب المستوى التعليمي من التعليم المتوسط وفوق المتوسط، ثم ذوات التعليم المنخفض، والأميات، وتقل بشكل واضح بين الفئات ذات التعليم العالي. كما تزداد بين الفئات التي لا تعمل مقارنة بغيرها.

- **تدخل الأهل والتحريض على الطلاق:** (التكرار ٥٥، النسبة المئوية ١٣,٨٨%)، يأتي هذا السبب للطلاق في المرتبة السادسة حسب تكراره بين أفراد العينة، ويعد خامس كسبب رئيسي للطلاق. وهنا يتصدر تدخل الأهل والتحريض على الطلاق أسباب الطلاق في حيز لا بأس به من العينة، كما يطرح ضمن أسباب أخرى للطلاق. وهناك العديد من أشكال تدخل الأهل منها: تدخل من قبل أهل الزوجة في شؤون حياة الزوجين، وقد يصل إلى تحريضها على طلب الطلاق، أو تطليقها بالفعل، أو تزايد حدة الخلافات بين الزوج وأهل زوجته، وهذه الحالات موجودة ولكنها قليلة مقارنة بتدخل أهل الزوج كما سبقت الإشارة. هذا إلى جانب الخلافات بين الأسرتين وتأثيرها على إنهاء العلاقة الزوجية في حالات قليلة في إطار عينة الدراسة. وبوجه عام، ينتشر تدخل أهل الزوج سواء من قبل والدته – أكثر شيوعا – أم الأخوات، أم الأخوة. كما يظهر تدخل أهل الزوج في مواقف عديدة منها: عدم الإنجاب، والفوارق الاجتماعية بين الزوجين، الزواج بالإكراه لأحد طرفي الزواج، عدم قبول الزوجة أو عدم موافقة الأهل على الزواج، إثارة الشائعات حول الزوجة، الشك وعدم الثقة في سلوكها، غيرة الأخوات من زوجة الأخ، قلة خبرة

الزوجين بالحياة الزوجية، والظروف المادية للزوج. كما يزداد تدخل الأهل بطبيعة الحال في إطار السكن المشترك، كما سيتضح في موضع لاحق.

ويترتب على تدخل أهل الزوج في الحياة الزوجية زيادة حدة الشقاق بين الزوجين منها: الشجار المستمر والعصبية، وتصل إلى ضرب الزوجة أحيانا، والإهمال، وسوء المعاملة، وعدم تحمل المسؤولية تجاهها، والغياب المستمر عن المنزل، والخيانة الزواجية، والرغبة في الزواج من أخرى. كما أن تدخل أهل الزوج في الحياة الزوجية قد يصل في بعض الحالات إلى التحريض على الطلاق، أو طلاق الزوجة بالفعل، خاصة في إطار عدم الإنجاب، أو الشك وعدم الثقة في سلوك الزوجة، أو عدم تقبل الزوجة، أو تحت إصرارها الحصول على مسكن مستقل عن أهل الزوج. ويزداد تدخل الأهل والتحريض على الطلاق بين الفئات الشابة بوجه عام في إطار عينة الدراسة، ويقل بين صغار السن ومتوسطي العمر، ولا يوجد بين كبار السن بطبيعة الحال. كما ينتشر بين ذوات التعليم المتوسط والمنخفض، ويقل بين التعليم العالي والأميات. كما أن أغلب أفراد العينة هنا من الفئات التي لا تعمل. وهذا ينطبق مع ما أشارت إليه دراسة (Al-Munajjed, 2010) إلى أن الثقافة المحلية تعد من أسباب الطلاق نظرا لعدم تمكن الطرفين من اختيار الشريك المناسب، وتدخل العائلة في شؤونهما بعد الزواج مما يزيد من الخلافات بين العائلتين والزوجين.

- **عدم الإنفاق:** (التكرار ٤٩، النسبة المئوية ١٢,٣٧%)، يحتل هذا السبب المرتبة السابعة حسب تكراره بين أفراد العينة، في حين سجل (١٣) بين الأسباب الرئيسية للطلاق. ومن الملاحظ أن عدم الإنفاق لا يطرح ليكون سببا رئيسيا للطلاق إلا في بعض الحالات، ولكنه يوجد في الغالب إلى جانب أسباب أخرى للطلاق. فبالنسبة للحالة الأولى: "عدم الإنفاق سبب رئيس للطلاق"، يترتب عليه في سياق عينة الدراسة العنف بأشكاله المختلفة، والغيرة، وعدم الاهتمام بشؤون البيت والأبناء، والسهر والغياب عن المنزل، وتعاطي المسكرات. ومن الأمثلة على هذا النمط حسب ما ورد في أقوال مطلقة "كان عدم الإنفاق سببا رئيسيا للطلاق، عندما خيرت الزوجة زوجها بين أن ينفق على البيت والأبناء أو يطلقها، اختار الطلاق".

أما الحالة الثانية: "عدم الإنفاق سبب ثانوي إلى جانب أسباب أخرى للطلاق"؛ أي يأتي عدم الإنفاق في إطار العديد من الأسباب، أو قد يكون نتاجا لأسباب أخرى مثال: تعدد الزوجات، بطالة الزوج، الانحراف السلوكي، كثرة الخروج للسهر خارج المنزل، عدم وجود مسكن مستقل، تدخل أهل الزوج، عدم تقبل الزوجة، الزواج بالإكراه، البعد المكاني للزوجين خاصة بسبب عمل الزوج، الخيانة الزوجية، ممارسة العنف بأشكاله المختلفة، تعاطي المسكرات، الرغبة في الزواج من أخرى، عدم الإنجاب، عدم التوافق بين الزوجين، الشك والغيرة، الإهمال وسوء المعاملة. ويزداد عدم الإنفاق عامة بين الفئات الشابة، ويقل بين متوسطي العمر، وصغار السن، وكبار السن. كما يتدرج حسب المستوى التعليمي من ذوات التعليم المتوسط، ثم التعليم المنخفض، ثم الأميات وذوات التعليم العالي. وبوجه عام ينتشر اعتبار عدم الإنفاق سببا للطلاق بين الفئات التي لا تعمل.

- **عدم تحمل الزوج مسؤولية البيت والأبناء:** (التكرار ٤٠، النسبة المئوية ١٠,١٠%)، يقع هذا السبب في المرتبة الثامنة سواء حسب تكراره في العينة، أو باعتباره سببا رئيسيا للطلاق. ومن ثم، يعد عدم تحمل الزوج مسؤولية البيت والأبناء من أسباب الطلاق التي تتأرجح بين كونها سببا رئيسيا، أو يتضافر مع أسباب أخرى تؤدي إلى الطلاق. ويأتي عدم تحمل الزوج مسؤولية البيت والأبناء كسبب رئيس في ظل أوضاع حياتية تؤدي إلى حدوث طلاق مثل: عدم الإنفاق، عدم وجود مسكن مستقل، تدخل أهل الزوج في الحياة الزوجية، عدم التوافق بين الزوجين، الغياب المستمر عن المنزل، تعاطي المسكرات، الشجار الدائم بين الزوجين، الخيانة الزوجية، الإهمال، الزواج بأخرى، والشك والغيرة من قبل الزوج.

وفي الحالة الثانية، يأتي عدم تحمل الزوج مسؤولية البيت والأبناء مع بطالة الزوج، عدم الإنفاق، الاستغلال المادي للزوجة، عدم الاحترام بين الزوجين، الإهمال، الهجر، الشك والغيرة، مرض الزوج، تعاطي المسكرات، الغياب المستمر عن المنزل وكثرة السفر، مرافقة أصدقاء السوء، عدم استقرار السكن وكثرة التنقل، استخدام أخت الزوج للممارسات السحرية ضد الزوجة، صغر سن الزوج وتدني الخبرة بالحياة الزوجية، وكثرة الشجار ومظاهر أخرى للعنف. ويزداد هذا السبب بين الفئات الشابة من المطلقات في إطار عينة الدراسة، ويقل بين صغار السن، ومتوسطات العمر، ويندر بين كبار السن. كما يتدرج من ذوات التعليم المتوسط، ثم التعليم المنخفض، والتعليم العالي، والأميات. وفي هذا السبب سجلت الحالات التي لا تعمل ثلثي العينة تقريبا، والثلث من الفئات التي تعمل على اختلاف قطاعات العمل.

- **الخيانة الزوجية:** (التكرار ٣٦، النسبة المئوية ٩,٠٩%)، احتل هذا السبب المرتبة التاسعة حسب تكراره بين أفراد العينة، بينما سجل (١٢) من حيث كونه سببا رئيسيا للطلاق. وقد شغلت حالات الخيانة الزوجية من جانب الزوج باعتبارها سببا للطلاق حيزا لا بأس به في إطار عينة الدراسة، بحيث سجل حوالي الثلث تقريبا كانت الخيانة الزوجية سببا رئيسيا للطلاق كما ورد في بيانات المطلقات المندرجة تحت هذا السبب، ومن ثم جاءت ثلثا الحالات تطرح الخيانة ضمن أسباب أخرى أدت إلى وقوع الطلاق. ففي إطار الحالة الأولى، جاءت الخيانة الزوجية سببا رئيسيا في سياقات مختلفة منها: الخيانة مع صديقة الزوجة، والانحراف الجنسي للزوج، وتعدد العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج. وهناك من لم ترغب في ذكر تفاصيل خاصة بظروف الخيانة، بل اكتفت بذكر الخيانة الزوجية فقط.

أما الحالة الثانية، حيث تطرح الخيانة الزوجية مع أسباب أخرى للطلاق منها: الانحراف السلوكي، العلاقات النسائية المحرمة، عدم تحمل مسؤولية البيت والأبناء، عدم الإنفاق، بطالة الزوج، تدخل أهل الزوج في الحياة الزوجية، والسكن المشترك مع أهل الزوج، الإهمال وسوء المعاملة، شيوع مظاهر العنف من عصبية وشجار وضرب أحيانا، الزواج بأخرى، الغياب المستمر عن المنزل، تعاطي المسكرات، الإكراه على الزواج، عدم الاحترام، الخبرة البسيطة بالحياة الزوجية، والفارق العمري بين الزوجين لصالح الزوجة. وتزداد الخيانة الزوجية بشكل واضح بين الفئات الشابة، ثم تتساوى بين صغار السن ومتوسطي العمر، ولا توجد بين كبار السن. كما تزداد بين ذوات التعليم المتوسط، ثم التعليم المنخفض، والتعليم العالي، ولا توجد بين الأميات. وتوجد الخيانة في إطار العينة لدى العاملات وغير العاملات على حد سواء.

- **عدم وجود مسكن مستقل والسكن المشترك:** (التكرار ٣٥، النسبة المئوية ٨,٨٣%)، يأتي هذا السبب في المرتبة العاشرة حسب تكراره بين أفراد العينة، وقد حل سابع سبب رئيسي للطلاق. حظي هذا السبب بمكانة بين الأسباب الأخرى للطلاق، ليس على المستوى الكمي، ولكن على مستوى تأثيره في مجريات الحياة الزوجية عامة بين المطلقين والمطلقات على حد سواء. فعلى مستوى عينة المطلقات، يلاحظ أن هذا السبب يتأرجح بين كونه سببا رئيسيا للطلاق – لدى نصف عينة المطلقات تقريبا المندرجة تحت هذا السبب– أو ضمن أسباب أخرى للطلاق. ومن واقع البيانات تتعدد أنماط السكن المشترك كما ورد في عينة المطلقات هي:

- السكن المشترك مع أهل الزوج، هذا النمط من أكثر الأنماط شيوعا، حيث يسمح لمزيد من تدخل أهل الزوج في الحياة الزوجية. هذا فضلا عن العديد من الأسباب منها الظروف المادية للزوج، بطالة الزوج، الزواج بأخرى دون علم الزوجة، إهمال الأبناء، عدم الإنفاق، عدم الاحترام، لا يوجد غرفة مستقلة لإقامة الزوجين في بيت الأهل، الفارق العمري لصالح

الزوج، عدم التوافق، صغر سن الزوج، عدم تحمل المسؤولية، الاستغلال المادي للزوجة، الإكراه على الزواج، الخيانة الزوجية، البعد المكاني بين الزوجين، واختلاف الطباع.

- السكن المشترك في إطار تعدد الزوجات- وقد يجمع بين أهل الزوج والزوجات أحيانا- وهنا تزداد حدة الشقاق بين الزوجات، سواء كانت الزوجة الأولى أم الثانية كما سبقت الإشارة.
- السكن المشترك مع أهل الزوجة، وهنا يلاحظ عدم تحمل الزوج مسؤولية الزوجة والأبناء، الإهمال وسوء المعاملة، انتشار بعض مظاهر العنف خاصة الشجار والسب بين الزوجين، وقد يمتد إلى الزوج وأهل زوجته. ويزداد عدم وجود مسكن مستقل والسكن المشترك بين الفئات الشابة من عينة المطلقات، ثم صغار السن، ومتوسطات العمر، ويندر وجوده بين كبار السن. كما يزداد بين المستويات التعليمية المنخفضة، ثم يقل بين ذوات التعليم المتوسط، والأميات، ونادرا بين التعليم العالي. وقد شغل ثلثي حالات هذا السبب ممن لا يعملن بطبيعة الحال. وعموما فإن ما خلصت إليه هذه الدراسة بشكل عام يتوافق مع ما ذكرته الدراسات حول أسباب حدوث الطلاق وإن اختلفت في ترتيب أهميتها.

كما توجد العديد من الأسباب الأخرى التي أدت إلى حدوث طلاق بين أفراد عينة المطلقات وهي:

- وجود فارق في المستوى الاجتماعي بين الزوجين، وما يترب عن ذلك الوضع من اختلاف الطباع والعادات وأساليب الحياة. ثم نجد عدم موافقة الأهل على الزواج، ومن ثم رفض الزوجة، وعدم قبولها من قبل أهل الزوج، وقد يصل الأمر إلى تحريض الزوج على الطلاق. كما يعد الشك والغيرة الشديدة من قبل الزوج من الأسباب التي تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار وزيادة حدة الشقاق بين الزوجين، وقد تصل إلى حد عدم الثقة في سلوك الزوجة ومنعها من الخروج من المنزل.
- ويأتي عدم التوافق الزواجي من الأسباب التي قد تؤدي إلى حدوث الطلاق إذا تضافرت مع أسباب اخرى، منها تدخل أهل الزوجين في الحياة الزوجية، وعدم تحمل الزوج مسؤولية البيت والأبناء، والغياب المستمر عن المنزل، ومرافقه أصدقاء السوء، وتعاطي المسكرات وغيرها. كما نجد عدم الإنجاب خاصة من قبل الزوجة من الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق بمفردها، أو في إطار أسباب أخرى منها الزواج بأخرى، وأحيانا بدون علم الزوجة كما سبقت الإشارة.
- وتُعد بطالة الزوج، والفارق العمري بين الزوجين خاصة لصالح الزوج من الأسباب التي قد تؤدي إلى الطلاق. هذا إلى جانب عدم توفر خبرة كافية بالحياة الزوجية من قبل الطرفين، وإصابة الزوج بمرض جسدي أو نفسي، والضغوط المادية على كاهل الزوج، والاستغلال المادي للزوجة، وإبداء الزوج رغبته في الزواج من أخرى، واستخدام الممارسات السحرية من قبل الأهل خاصة أهل الزوج لإفساد الحياة الزوجية، وإلحاق الضرر بالزوجة. كما قد يؤدي البعد المكاني بين الزوجين بسبب عمل الزوج أو الزوجة أيضا إلى فتور العلاقة الزوجية وحدوث طلاق في حالات محدودة.
- ومن الملاحظ أن الإكراه على الزواج في إطار الزواج التقليدي، وزواج المبادلة، من الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق وتعد أسبابا رئيسة رغم أنها حالات محدودة في إطار عينة الدراسة. وهذا النمط من الزواج سواء كان خارج رغبة الطرفين أم أحدهما في الغالب، يؤدي إلى شيوع حالة عدم التوافق بين الزوجين، ومن ثم الرغبة في الانفصال. ويزداد الأمر سوءا في إطار زواج المبادلة، طلاق أخت الزوج من أخ الزوجة، وهذا ما حدث بالفعل في إحدى الحالات. هذا إلى جانب غيرة الزوج من أبناء زوجته من زيجات سابقة، وبخل الزوج، وعدم قدرة المرأة خاصة بين متوسطات وكبار السن على تلبية متطلبات العلاقة الزوجية في حالات محدودة. كما جاء عدم استعداد الزوج لسداد باقي مهر الزوجة، وعمل الزوجة سببا رئيسيا لدى حالة واحدة لكل سبب في إطار عينة المطلقات.

ومن ثم، يمكن رصد أهم أسباب الطلاق لدى عينة المطلقات في العنف بين الزوجين "العصبية – الشجار – السب – الضرب"، وعدم الاحترام وسوء المعاملة والإهمال، والانحراف السلوكي وتعاطي المسكرات والمخدرات، أو الحكم عليه بالسجن، وهجر الزوج أو غيابه بشكل مستمر عن المنزل أو كثرة السفر، وتعدد الزوجات والزواج بدون علم الزوجة، وتدخل الأهل والتحريض على الطلاق، وعدم الإنفاق، وعدم تحمل الزوج مسؤولية البيت والأبناء، والخيانة الزوجية، وعدم وجود مسكن مستقل والسكن المشترك، سواء مع أهل الزوج أم في إطار تعدد الزوجات أو مع أهل الزوجة. وهذه الأسباب تتقارب مع ما انتهت إليه دراسات خليجية منها دراسة سعودية (الشيخ وآخرون، ٢٠١٣) ودراسة (الغانم، ١٩٩٨).

ج- أسباب الطلاق في المجتمع العُماني من وجهة نظر عينة الدراسة (المؤشرات الكمية)

لأغراض الدراسة الحالية، وتسهيلاً للتفسير فقد تم تقسيم مستويات أسباب الطلاق ودرجاتها على النحو الآتي:

مستوى سبب الطلاق	مدى الدرجات
منخفض	من ٠,٠٠ إلى ١,٣٣
متوسط	من ١,٣٤ إلى ٢,٦٦
مرتفع	من ٢,٦٧ إلى ٤,٠٠

وبوجه عام، هناك أسباب للطلاق قوية في المجتمع العُماني من وجهة نظر عينة الدراسة تختلف حسب الجنس. فبالنسبة للذكور، هناك مجموعة من (الأسباب المرتفعة) وعددها (٢٤) سببا، يتراوح متوسطها الحسابي بين (٢,٦٩-٣,٤٨) وجاءت الأسباب العشرة الأولى حسب ترتيبها تنازليا بداية من تدخل الأهل في الخصوصيات الزوجية، العنف في المعاملة بين الزوجين، الإدمان على المسكرات والمخدرات، قلة الاحترام بين الزوجين، العلاقات خارج إطار الزواج، تقصير الزوجة في مسؤولياتها، الغيرة الشديدة، الزواج بالإكراه، وجود خلافات بين الأسرتين، وجود مشكلات جنسية.

شكل (٣٣) أسباب الطلاق في المجتمع العُماني من وجهة نظر المطلقين

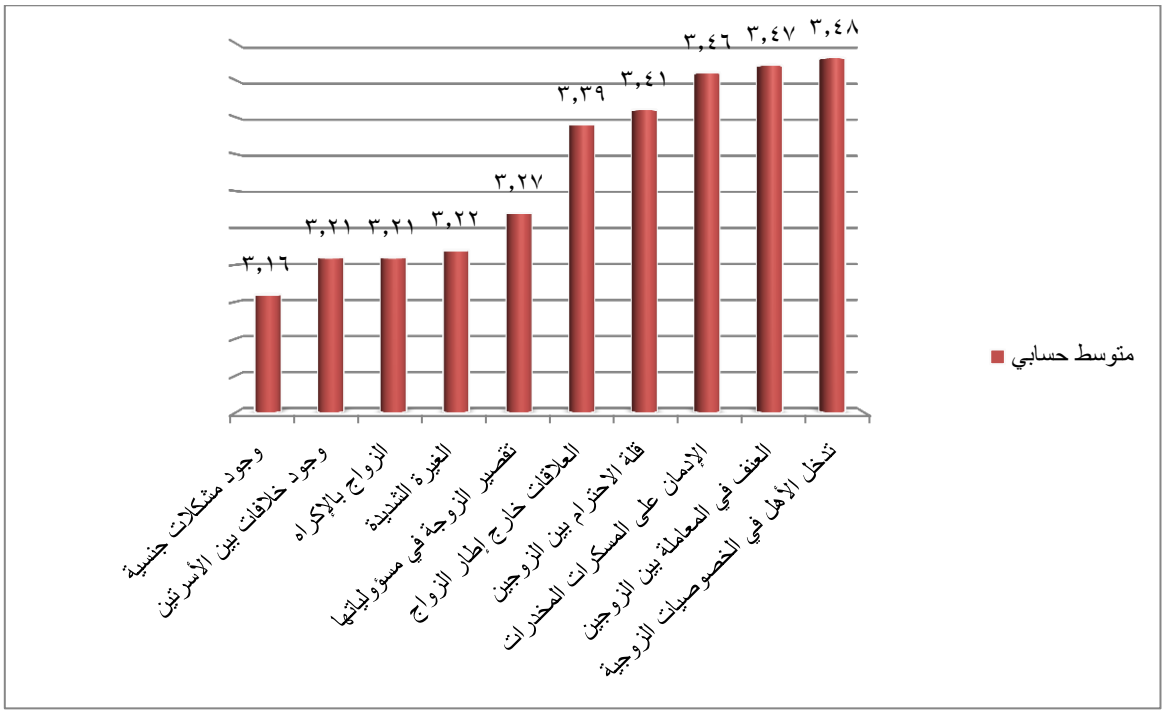

أما عينة المطلقات فجاءت الأسباب القوية للطلاق (١٧) سببا، تراوح متوسطها الحسابي بين(٢,٦٩-٣,٤٨) وجاءت الأسباب العشرة الأولى حسب ترتيبها تنازليا بداية من تدخل الأهل في الخصوصيات الزوجية، قلة الاحترام بين الزوجين، عدم التزام الزوج بتحمل مسؤولية الأسرة، العنف في المعاملة بين الزوجين، الإدمان على المسكرات والمخدرات، وجود مشكلات نفسية، عدم توافر مسكن مستقل، تعدد الزوجات، والتحرش الجنسي بالمحارم، وتحريض الأهل على الطلاق.

شكل (٣٤) أسباب الطلاق في المجتمع العُماني من وجهة نظر المطلقات

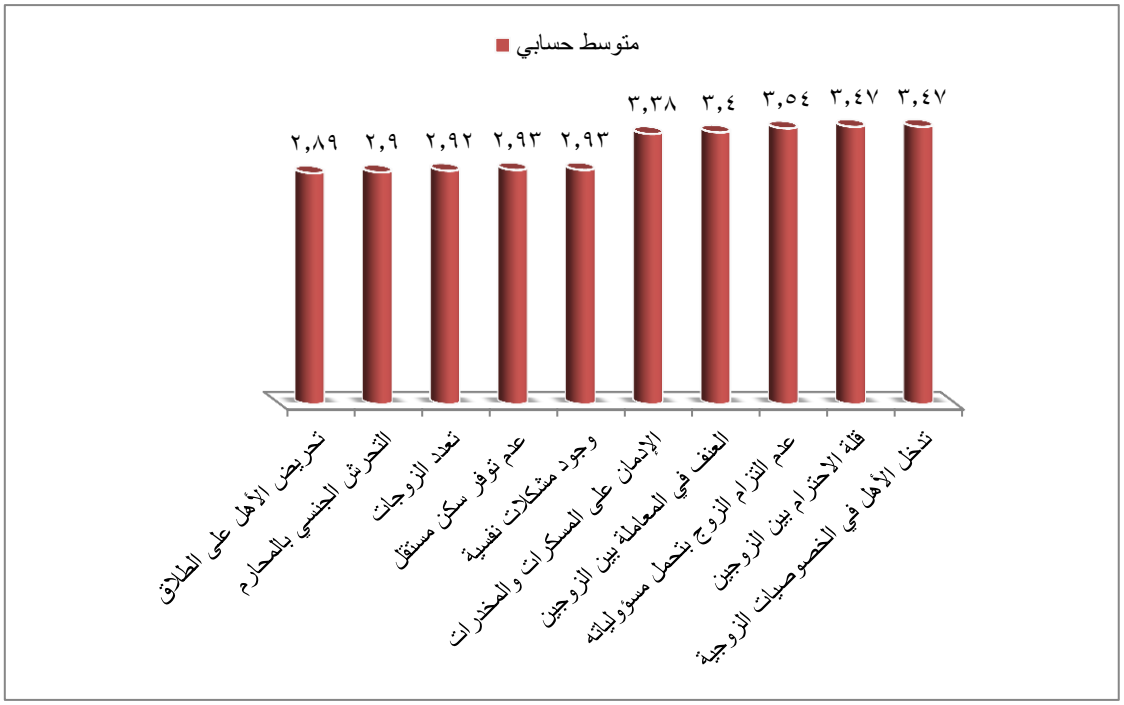

ولأغراض تصنيف أسباب الطلاق في المجتمع العُماني، فقد شملت أداة الدراسة (٤٢) عبارة توزعت على ثلاثة أبعاد لأسباب الطلاق وهي: أسباب شخصية لطرفي العلاقة الزوجية (١٥) عبارة، وأسباب خاصة بالحياة الزوجية (١٦) عبارة، وأسباب ترتبط بالأهل والوسط الاجتماعي المحيط (١١) عبارة. وفي محاولة للإجابة عن سؤال: ما أسباب الطلاق في المجتمع العُماني من وجهة نظر عينة الدراسة؟ تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينة ككل، والجنسين على كل بعد من الأبعاد التي شملتها أسباب الطلاق في المجتمع العُماني. والجدول (٥٣) يوضح ذلك.

جدول (٥٣) توزيع أسباب الطلاق حسب المحاور الثلاثة

المحور	عدد العبارات	ذكور (ن=١١٧)		إناث (ن=٣٩٦)		العينة (ن=٥١٣)	
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
أسباب شخصية لطرفي الزواج	١٥	٢,٦٨	٠,٥٧	٢,٨٢	٠,٥٥	٢,٧٩	٠,٥٦
أسباب خاصة بالحياة الزوجية	١٦	٢,٨٤	٠,٥	٢,٩٤	٠,٥	٢,٩٢	٠,٥
أسباب ترتبط بالأهل والوسط الاجتماعي المحيط	١١	٢,٧٨	٠,٥٥	٢,٨٣	٠,٥٦	٢,٨٢	٠,٥٦

شكل (٣٥) توزيع أسباب الطلاق حسب المحاور الثلاثة

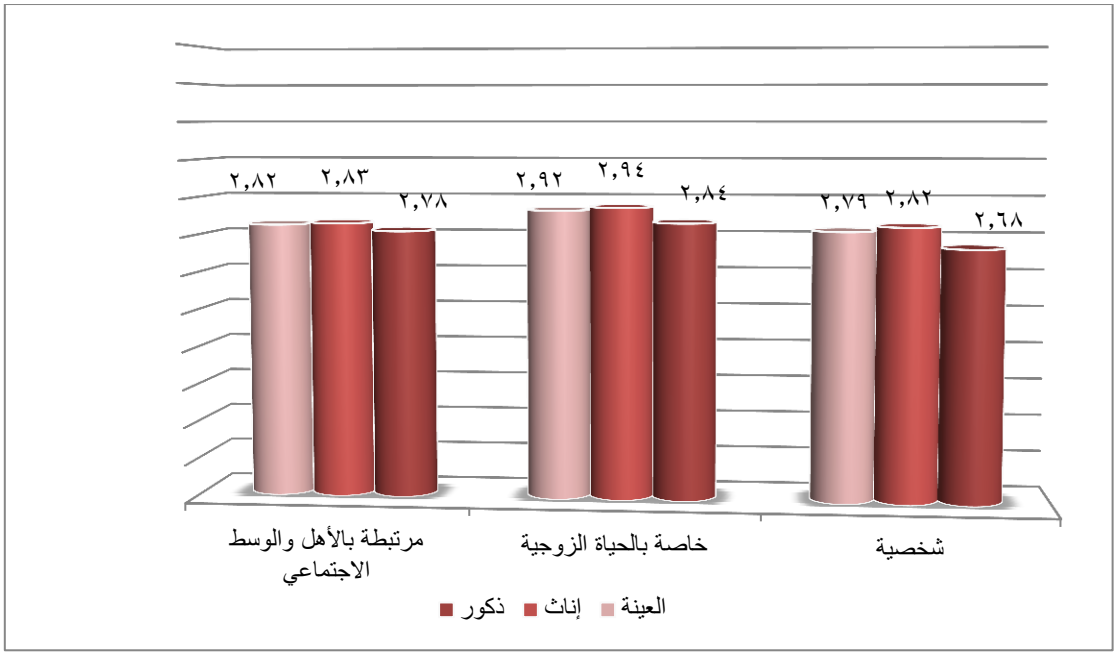

وفقا للتصنيف المعتمد في هذه الدراسة، يكشف **الجدول (٥٣) والشكل (٣٥)** أن الأبعاد الثلاثة لأسباب الطلاق في الدراسة الراهنة حظيت بمتوسطات مرتفعة تراوحت بين (٢,٩٣-٢,٧٩)، هذا مع ملاحظة ارتفاع لقيم الإناث في الأبعاد الثلاثة مقارنة للذكور، وخاصة في بعد الأسباب الشخصية للطلاق؛ حيث تعتقد النساء أن الطلاق يرتبط بداية بأسباب ترجع لطرفي العلاقة الزوجية. وبمقارنة الأبعاد الثلاثة لأسباب الطلاق في المجتمع العُماني من وجهة نظر عينة الدراسة، يلاحظ تقدم الأسباب الخاصة بالحياة الزوجية، وتحتل المرتبة الأولى بين الأبعاد الأخرى، بمتوسط حسابي قيمته (٢,٩٢)، ثم تأتي الأسباب التي ترتبط بالأهل

والوسط الاجتماعي المحيط في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بقيمة (٢,٨٢)، ثم تحل الأسباب الشخصية لطرفي العلاقة الزوجية المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بقيمة (٢,٨٩). وتعكس توزيعات أبعاد أسباب الطلاق دلالات اجتماعية هامة، وهي صعود الأسباب التي ترجع للحياة الزوجية، ثم الخاصة بالأهل والوسط الاجتماعي، وتراجع الأسباب الشخصية، مما يدل على استمرار السياق الاجتماعي الثقافي التقليدي رغم هبوب رياح التغيير البطيء.

كما دلت نتائج اختبار "ت" حول معرفة أثر متغير الجنس في أسباب الطلاق إلى أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بحسب الجنس لصالح الإناث، حيث حققت متوسطات حسابية مرتفعة مقارنة بالذكور **والجدول (٥٤)** يوضح ذلك.

جدول (٥٤) نتائج اختبار "ت" لمعرفة أثر متغير النوع في أسباب الطلاق

المحاور	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المسحوبة	الدلالة الاحصائية
أسباب شخصية	ذكور	١١٧	٢,٦٨	٠,٥٧	٢,٢٦١	٠,٠٢٤
	إناث	٣٩٦	٢,٨٢	٠,٥٥		
أسباب خاصة بالحياة الزوجية	ذكور	١١٧	٢,٨٤	٠,٥	٢,٠٢٢	٠,٠٤٤
	إناث	٣٩٦	٢,٩٤	٠,٤٩		
أسباب ترتبط بالأهل والوسط الاجتماعي	ذكور	١١٧	٢,٧٨	٠,٥٥	٠,٧٩٩	٠,٤٢٤
	إناث	٣٩٦	٢,٨٣	٠,٥٦		
الأسباب بشكل عام	ذكور	١١٧	٢,٧٧	٠,٤٩	١,٩٩٦	٠,٠٤٧
	إناث	٣٩٦	٢,٨٧	٠,٤٧		

وقد كشفت نتائج التحليل التباين الأحادي لمعرفة أثر المتغير المستقل "المحافظة" في أسباب الطلاق، أن محافظة الوسطى حققت أعلى قيم متوسطات حسابية بين محافظات السلطنة الأخرى، وهذا يأتي متسقا مع ما حققته هذه المحافظة من معدلات طلاق في تعداد ٢٠١٠.

١. الأسباب الخاصة بالحياة الزوجية

جدول (٥٥) أسباب خاصة بالحياة الزوجية وفقا للجنس

م	أسباب الطلاق	ذكور (ن=١١٧)		إناث (ن=٣٩٦)		العينة (ن=٥١٣)	
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
٥	وجود فارق في العمر	٢,٤٨	١,٠٢	٢,٧٣	١,٠٣	٢,٦٧	١,٠٣
٦	وجود فارق في المستوى التعليمي	٢,٥٣	٠,٩٩	٢,٦٣	٠,٩٩	٢,٦	٠,٩٩
٧	وجود فارق في المستوى الاجتماعي	٢,٥٢	١,٠٦	٢,٥٦	٠,٩٩	٢,٥٥	١,٠١
٨	الاختلاف في الاهتمامات والميول	٢,٦٦	١,٠٣	٢,٨٧	٠,٩٨	٢,٨٢	٠,٩٩
٩	الجهل بأمور العلاقة الزوجية الخاصة	٣,٠٥	٠,٩٤	٣,١٤	٠,٩٨	٣,١٢	٠,٩٧

٢٢	**الغيرة الشديدة**	٣,٢٢	٠,٩١	٣,٢٣	٠,٩٣	٣,٢٣	٠,٩٢
٢٣	**تعدد الزوجات**	٢,٧٣	٠,٩٧	٢,٩٢	٠,٩٨	٢,٨٧	٠,٩٨
٢٥	**تقصير الزوجة في مسؤولياتها تجاه المنزل والأبناء**	٣,٢٧	٠,٨٨	٣,١٧	٠,٩٣	٣,١٩	٠,٩٢
٢٦	**عدم التزام الزوج بتحمل مسؤوليات الأسرة**	٣,٠٧	٠,٨٧	٣,٤٥	٠,٧٨	٣,٣٦	٠,٨٢
٢٨	**الاختلاف حول أساليب تنشئة الأبناء وتربيتهم**	٢,٥٥	٠,٨	٢,٦٢	٠,٩٨	٢,٦	٠,٩٤
٢٩	**العنف في المعاملة بين الزوجين**	٣,٤٧	٠,٨٣	٣,٤	٠,٨٦	٣,٤٢	٠,٨٥
٣٠	**تسرب الملل إلى العلاقة الزوجية**	٢,٦٦	٠,٨٥	٢,٨٧	٠,٩٩	٢,٨٢	٠,٩٧
٣٢	**قلة الاحترام بين الزوجين**	٣,٤١	٠,٨٣	٣,٤٧	٠,٨٣	٣,٤٥	٠,٨٣
٣٦	**عدم كفاية دخل الأسرة**	٢,٤١	٠,٩٤	٢,٤٨	١,٠٢	٢,٤٧	١,٠١
٣٧	**تراكم الديون والقروض**	٢,٦١	١,٠٨	٢,٦٥	١,٠٥	٢,٦٤	١,٠٥
٤٠	**عدم توافر سكن مستقل**	٢,٧٧	٠,٩٨	٢,٩٣	٠,٩٩	٢,٨٩	٠,٩٩
*ملاحظة: المتوسط الحسابي من ٤ درجات.							

يبين **الجدول (٥٥)** أن بعد الأسباب الخاصة بالحياة الزوجية للطلاق في المجتمع العُماني على مستوى العينة ككل يأتي في المستوى المرتفع والمتوسط، وفقا لقيم المتوسط الحسابي والتي تتراوح بين (٢,٥٥ – ٣,٤٥)، وتبدو في عبارات "قلة الاحترام بين الزوجين"، و"العنف في المعاملة بين الزوجين"، و "عدم التزام الزوج بتحمل مسؤوليات الأسرة"، و" الغيرة الشديدة"، و " تقصير الزوجة في مسؤولياتها تجاه المنزل والأبناء".

وفي إطار عينة المطلقين، فقد تراوحت قيم المتوسط الحسابي في حزمة أسباب هذا البعد (٢,٥٢ – ٣,٤٧)، ويتمثل في العبارات "العنف في المعاملة بين الزوجين"، و"قلة الاحترام بين الزوجين"، و"تقصير الزوجة في مسؤولياتها تجاه المنزل والأبناء"، و"الغيرة الشديدة"، و"عدم التزام الزوج بتحمل مسؤوليات الأسرة".

أما بالنسبة لعينة المطلقات فتراوحت قيم المتوسط الحسابي (٢,٤٨ – ٣,٤٧) في إطار بعد أسباب الطلاق الخاصة بالحياة الزوجية، وتنعكس في عبارات "عدم كفاية دخل الأسرة"، "قلة الاحترام بين الزوجين"، و"عدم التزام الزوج بتحمل مسؤوليات الأسرة"، و"العنف في المعاملة بين الزوجين"، و"الغيرة الشديدة".

ومما سبق يمكن استخلاص أهم الأسباب التي تعود للحياة الزوجية، فعلى مستوى العينة ككل يمكن أن نرتب خمسة أسباب ذات أهمية كالآتي: قلة الاحترام بين الزوجين، والعنف في المعاملة بين الزوجين، وعدم التزام الزوج بتحمل مسؤوليات الأسرة، والغيرة الشديدة، وتقصير الزوجة في مسؤولياتها تجاه المنزل والأبناء. ومن الملاحظ أن هناك اختلافا بين الجنسين في ترتيب الأسباب الخمسة الأولى فالمطلقون يرتبون الأسباب وفق الآتي: العنف في المعاملة، وقلة الاحترام بين الزوجين، وتقصير الزوجة في مسؤولياتها تجاه المنزل والأبناء، إلى جانب الغيرة الشديدة، وعدم التزام الزوج بتحمل مسؤوليات الأسرة، بينما ترتب المطلقات الأسباب وفق الآتي: عدم كفاية دخل الأسرة، وقلة الاحترام بين الزوجين، وعدم التزام الزوج بتحمل مسؤوليات الأسرة، فضلا عن العنف في المعاملة بين الزوجين، والغيرة الشديدة من الأسباب التي تؤدي للطلاق.

في هذا الصدد أشارت دراسة (بو دبابة، ٢٠٠٥) إلى أن من أهم الأسباب التي ترجع للحياة الزوجية في مجتمع الإمارات: تعرض الزوجة للإهانة والسخرية، والزواج من امرأة أخرى، وعدم الإنجاب من طرف الزوجة، وتدخل الأهل، في حين يأتي تناول الخمر وإهمال حقوق الأسرة في المرتبة الرابعة، يليه الطلاق التعسفي، وأخيرا الخيانة الزوجية. هذا إلى جانب تعدد المطالب والإسراف

المادي من قبل الزوجة، وتعدد الزوجات، وحب التظاهر الاجتماعي، وتدخل الأهل، وانشغال الزوج خارج المنزل وحبه للرحلات السياحية والترفيهية. فضلا عما كشفت عنه بيانات المقابلة الشخصية من التعرض للمعاملة القاسية من قبل الزوج مع ضعف اهتمامه بشؤون الأسرة ومتطلباتها. أما من ناحية الزوج المطلق فهناك أسباب أخرى منها: عدم إشباع حاجاته العاطفية، كبر سن الزوجة، رغبة الزوج في الزواج من امرأة أخرى، كما أن بعض الأزواج يظنون أن الطلاق مجرد مسألة عادية.

هذا في حين يرجع (الحمادي، ٢٠٠٩) أسباب الطلاق إلى تفشي السحر والشعوذة، والعين والحسد فضلا عن أسباب متعلقة بالنفقة مثل بخل الزوج، وإسراف المرأة ، وإلزام الشاب أو الشابة بالزواج من الأقارب، والتدخل في حياة الزوجين، والإهمال واللامبالاة. بينما انتهت دراسة (النبلاوي،١٩٩١) إلى مجموعة من أسباب الطلاق ترجع للحياة الزوجية، منها: مدى أهمية الإنجاب لتدعيم استقرار الزواج، وعدم مساهمة الزوج في الإنفاق داخل الوحدة المعيشية، وسوء التوافق بين الزوجين، فضلا عن استخدام نسق المعتقدات المتمثلة النحس والأعمال السحرية، وتباين الرضا الزواجي في نطاق الزوجين خاصة في السنوات الأولى من الزواج، وتباين الانتماء الطبقي بين الزوجين، وفقدان الإشباع العاطفي، والخيانة الزوجية.

٢. الأسباب المرتبطة بالأهل والسياق الاجتماعي المحيط

جدول (٥٦) أسباب الطلاق التي ترتبط بالأهل والوسط الاجتماعي المحيط وفقا للجنس

م	أسباب الطلاق	ذكور (ن=١١٧)		إناث (ن=٣٩٦)		العينة (ن=٥١٣)	
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
١	اختيار الأهل للطرف الآخر	٢,٨٩	٠,٩٤	٣,١٥	٠,٩٥	٣,٠٩	٠,٩٥
٢	الزواج بالإكراه	٣,٢١	١,١٤	٣,١٦	١,٠٢	٣,١٨	١,٠٥
٣	زواج المبادلة	٢,٢٧	١,٠١	٢,٦٦	١,٠٧	٢,٥٧	١,٠٧
٤	الزواج بدون موافقة الأهل	٣,٠٤	١,١	٢,٨٧	١,٠٨	٢,٩١	١,٠٨
١٥	تدخل الأهل في الخصوصيات الزوجية	٣,٤٨	٠,٨٦	٣,٤٧	٠,٨٢	٣,٤٧	٠,٨٣
١٦	وجود خلافات بين أُسرتي الزوجين	٣,٢١	٠,٩	٢,٩٨	١,٠٢	٣,٠٣	١
١٧	تحريض الأهل على الطلاق	٣,١	٠,٩١	٢,٨٩	١,٠٩	٢,٩٤	١,٠٦
١٨	طلاق أخ الزوجة لأخت الزوج في زواج المبادلة	٢,٠٥	١	٢,٤٤	١,٠٤	٢,٣٥	١,٠٤
١٩	مضايقات الأبناء من الزيجات السابقة	٢,١٨	٠,٩٨	٢,٤١	١,٠٤	٢,٣٥	١,٠٣
٣٩	العين والحسد وأعمال السحر	٢,٩٦	١,٠٧	٢,٩٨	١,١٢	٢,٩٨	١,١
٤١	البعد الجغرافي بسبب ظروف العمل	٢,٢	١,٠٧	٢,٠٩	١,٠١	٢,١٢	١,٠٢

*ملاحظة: المتوسط الحسابي من ٤ درجات

يحتل هذا البعد المرتبة الثانية بين الأبعاد الثلاثة لأسباب الطلاق في المجتمع العُماني كما سبقت الإشارة. ويحقق مستوى مرتفعا ومتوسطا وفقا لقيم المتوسطات الحسابية والتي تتراوح بين (٢,١٢ – ٣,٤٧). ويعكس هذا البعد في إطار العينة ككل الأسباب الآتية: "تدخل الأهل في الخصوصيات الزوجية"، " الزواج بالإكراه"، " اختيار الأهل للطرف الآخر"، " وجود خلافات بين أُسرتي الزوجين"، " العين والحسد وأعمال السحر". وفي إطار عينة المطلقين، تشير البيانات أن هذا البعد من الأسباب يأتي في المستوى المتوسط والمرتفع وفقا لقيم المتوسطات الحسابية التي تتراوح بين (٢,٠٥ – ٣,٤٨)، ويبدو في "تدخل الأهل في الخصوصيات

الزوجية"، "الزواج بالإكراه"، "وجود خلافات بين أُسرتي الزوجين"، "تحريض الأهل على الطلاق"، و"الزواج بدون موافقة الأهل". أما عينة المطلقات، فقد حققت مستوى متوسطا ومرتفعا أيضا وفقا لقيم المتوسطات الحسابية التي تتراوح بين (٢,٠٩ – ٣,٤٧)، وتتشابه مع عينة المطلقين في "تدخل الأهل في الخصوصيات الزوجية"، "الزواج بالإكراه". وتختلف نوعا في ظهور "اختيار الأهل للطرف الآخر"، "وجود خلافات بين أُسرتي الزوجين"، "العين والحسد وأعمال السحر".

ومن ثم، يمكن استخلاص أهم الأسباب المرتبطة بالأهل والوسط الاجتماعي المحيط في: تدخل الأهل في الخصوصيات الزوجية، والزواج بالإكراه، واختيار الأهل للطرف الآخر، ووجود خلافات بين أُسرتي الزوجين، والعين والحسد وأعمال السحر. وهنا تتشابه إلى حد كبير الأسباب التي ترتبط بالأهل والوسط الاجتماعي بين الجنسين فيما يتعلق بتدخل الأهل في الخصوصيات الزوجية، والزواج بالإكراه. أما بقية الأسباب فتختلف حيث يعتقد المطلقون في وجود خلافات بين أُسرتي الزوجين، وتحريض الأهل على الطلاق، والزواج بدون موافقة الأهل، وترى المطلقات اختيار الأهل للطرف الآخر، ووجود خلافات بين أُسرتي الزوجين، والعين والحسد وأعمال السحر. وهنا أشارت دراسة (الحراقي، ٢٠٠٥) إلى الأسباب التي ترجع إلى تدخل الأهل منها: تدخل أهل الزوجة في الحياة الزوجية، ثم تدخل أهل الزوج، أي أن تدخل أهل كلا الطرفين قد يسبب لبعض المتزوجين مشكلة تنتهي بأحد الزوجين أو كليهما إلى طلب الطلاق. وجاء إكراه الأهل على الطلاق في المرتبة الأخيرة.

٣. الأسباب الشخصية لطرفي العلاقة الزوجية

جدول (٥٧) الأسباب الشخصية للطلاق وفقا للجنس

م	أسباب الطلاق	ذكور (ن=١١٧)		إناث (ن=٣٩٦)		العينة (ن=٥١٣)	
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
١٠	عدم القدرة على الإنجاب (العقم)	٢,٦١	١,٠٤	٢,٧١	١,٠١	٢,٦٨	١,٠٢
١١	إنجاب الإناث	١,٧٨	٠,٨٥	٢,٢١	٠,٩٨	٢,١١	٠,٩٧
١٢	وجود مشكلات نفسية (الاكتئاب، الوسواس القهري..)	٢,٩٢	٠,٩٣	٢,٩٣	١,٠١	٢,٩٣	٠,٩٩
١٣	وجود مشكلات جنسية (الضعف الجنسي، الميول غير السوية)	٣,١٦	١,٠٥	٢,٩٥	١,٠١	٣	١,٠٢
١٤	وجود مشكلات صحية (الأمراض المزمنة، المعدية، الإعاقة)	٢,٧٩	٠,٩٩	٢,٧٨	١,٠٤	٢,٧٩	١,٠٢
٢٠	الإدمان على المسكرات المخدرات	٣,٤٦	٠,٩٤	٣,٣٨	٠,٩٤	٣,٤	٠,٩٤
٢١	الإدمان على المواقع الإلكترونية	٢,٢٣	١,٠٤	٢,٦٧	١,١	٢,٥٧	١,١
٢٤	رفض الزوج لتعليم زوجته	٢,١٣	٠,٨٧	٢,٤	٠,٩٦	٢,٣٤	٠,٩٤
٢٧	العلاقات خارج إطار الزواج	٣,٣٩	٠,٩١	٣,٣١	٠,٩	٣,٣٣	٠,٩
٣١	إهمال المظهر الخارجي للزوج/ للزوجة	٢,٨	٠,٩٢	٢,٩٦	٠,٩٥	٢,٩٢	٠,٩٥
٣٣	إصرار الزوجة على العمل رغم عدم الحاجة لراتبها	٢,٤٨	١,٠٢	٢,٥٤	٠,٩٩	٢,٥٣	١
٣٤	بطالة الزوج	٢,٨١	١,٠٥	٣,١٤	١,٠٣	٣,٠٧	١,٠٤
٣٥	التقاعد المبكر للزوج	١,٩٦	١,٠٣	٢,٣٢	١,٠٤	٢,٢٤	١,٠٥
٣٨	البخل	٢,٦٩	٠,٩٦	٣,٠٤	٠,٩٨	٢,٩٦	٠,٩٩
٤٢	التحرش الجنسي بالمحارم	٣,٠٤	١,٢٤	٢,٩	١,٢٤	٢,٩٣	١,٢٤

*ملاحظة: المتوسط الحسابي من ٤ درجات

يبين **الجدول (٥٧)** أن بعد الأسباب الشخصية للطلاق في المجتمع العُماني على مستوى العينة ككل يأتي في المرتبة الثالثة بين الأبعاد، ويأتي في المستوى المتوسط والمرتفع، وفقا لقيم المتوسطات الحسابية التي تتراوح بين (٢,٢٤ – ٣,٤٠). وتتمثل العبارات ذات القيم المرتفعة في "الإدمان على المسكرات المخدرات"، و"العلاقات خارج إطار الزواج"، و"بطالة الزوج"، و"وجود مشكلات جنسية مثل: الضعف الجنسي، الميول الجنسية غير السوية"، و"البخل". أما بالنسبة للجنسين، فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية للذكور في هذا البعد (١,٧٨ – ٣,٤٦)، أي بين المستوى المتوسط والمرتفع، وتتمثل العبارات ذات القيم المرتفعة في "الإدمان على المسكرات المخدرات"، و"العلاقات خارج إطار الزواج"، "، و"وجود مشكلات جنسية" مثل: الضعف الجنسي، والميول الجنسية غير السوية، والتحرش الجنسي بالمحارم، ووجود مشكلات نفسية مثل: الاكتئاب، والوسواس القهري. أما بالنسبة للإناث فتراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين(٢,٢١ – ٣,٣٨)، أي بين المرتفع والمتوسط، وتتمثل العبارات ذات القيم المرتفعة في "الإدمان على المسكرات المخدرات"، و"العلاقات خارج إطار الزواج"، و"بطالة الزوج"، و"البخل"، و"إهمال المظهر الخارجي للزوج/ للزوجة".

ومن ثم، يمكن أن نخلص إلى أهم الأسباب الشخصية للطلاق، فعلى مستوى العينة ككل يمكن أن نرتب خمسة أسباب ذات أهمية كالآتي: الإدمان على المسكرات المخدرات، والعلاقات خارج إطار الزواج، بطالة الزوج، وجود مشكلات جنسية، والبخل. فضلا عن ذلك هناك أسباب شخصية أخرى يختلف بصددها الجنسان، حيث تعلي عينة الذكور من وجود مشكلات جنسية، والتحرش الجنسي بالمحارم، ووجود مشكلات نفسية، في حين تعلي عينة الإناث من شأن بطالة الزوج، والبخل، وإهمال المظهر الخارجي للزوج/ للزوجة. في هذا السياق انتهت دراسة (الحراقي، ٢٠٠٥) إلى حصر أهم الأسباب الشخصية للطلاق منها: عدم نضج الطرف الآخر بما يؤهله لتحمل تبعات الزواج، عدم معرفة الطرف الآخر بكيفية تجاذب أطراف الحديث، الطرف الآخر لا يتخذ قراراته بنفسه بل يتخذها له غيره، ورفض الزوجة وجود زوجة أخرى تشاركها زوجها.

الفصل السادس: نتائج الدراسة الميدانية: الآثار المترتبة على الطلاق ومشكلات ما بعد الطلاق وآليات الحد منه

مقدمة

لقد شكلت فكرة السلطة الذكورية، والمجتمع الذكوري، والثقافة الذكورية، نوعًا من النموذج الإرشادي التحليلي في عديد من الدراسات التي تناولت علاقة الرجل بالمرأة في مجتمعاتنا، بحيث جرى الحديث دومًا عن الظلم الشديد الذي يلحق بالمرأة المطلقة في مجتمعاتنا، وتحميل الرجال الوزر غالبًا ، ولعل بروز النزعة الأنثوية (Feminism) في الدراسات الإنسانية يكون قد عزز ذلك، وأسس تحيزًا إضافيًا في هذا الصدد. ودون التقليل من الغبن الذي قد يلحق بالمرأة في مسألة الطلاق، فإن الموضوعية تقتضي الحياد تجاه مثل هذا الحس العام، والقيام بمقارنة واقعية بين الآثار على كل من المطلق والمطلقة في سياق المجتمع العُماني.

في هذا السياق حاولت الدراسة رصد الآثار المترتبة على الطلاق، ومشكلات ما بعد الطلاق في حياة كل من المطلقات والمطلقين، مستعرضة مقترحات عينة الدراسة للحد من الطلاق في المجتمع العُماني، وذلك من خلال قضايا كثيرة وسنحاول فيما يلي مقاربة هذه المسائل من خلال ما وفرته الدراسة الميدانية من بيانات سواء كانت كمية أم نوعية.

أولاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الطلاق

تضمنت الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الطلاق كلا من: ترتيبات الإقامة، وترتيبات الإعالة، والظروف المعيشية بعد الطلاق، وحضانة الأبناء ونفقتهم، وطرق التواصل بعد الطلاق وأشكاله لمن لديهم أبناء، والعلاقات الاجتماعية بين الطرفين بعد الطلاق.

أ- ترتيبات الإقامة (السكن)

لعل مما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد، ظروف الإقامة (السكن) لدى عينة الدراسة خلال مرحلة الزواج وبعد حدوث الطلاق، ومدى الاختلاف بين الجنسين حيال ذلك.

جدول (٥٨) اختلاف الظروف السكنية بعد الطلاق لدى عينة الدراسة

اختلفت الظروف السكنية بعد الطلاق	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	٢٣	١٩,٧٠	١٤٢	٣٥,٨٠	١٦٥	٣٢,١٦
إلى حد ما	٩	٧,٧٠	٦٠	١٥,٢٠	٦٩	١٣,٤٥
لا	٨٥	٧٢,٦٠	١٩٤	٤٩,٠٠	٢٧٩	٥٤,٣٨
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (٣٦) اختلاف الظروف السكنية بعد الطلاق لدى عينة الدراسة

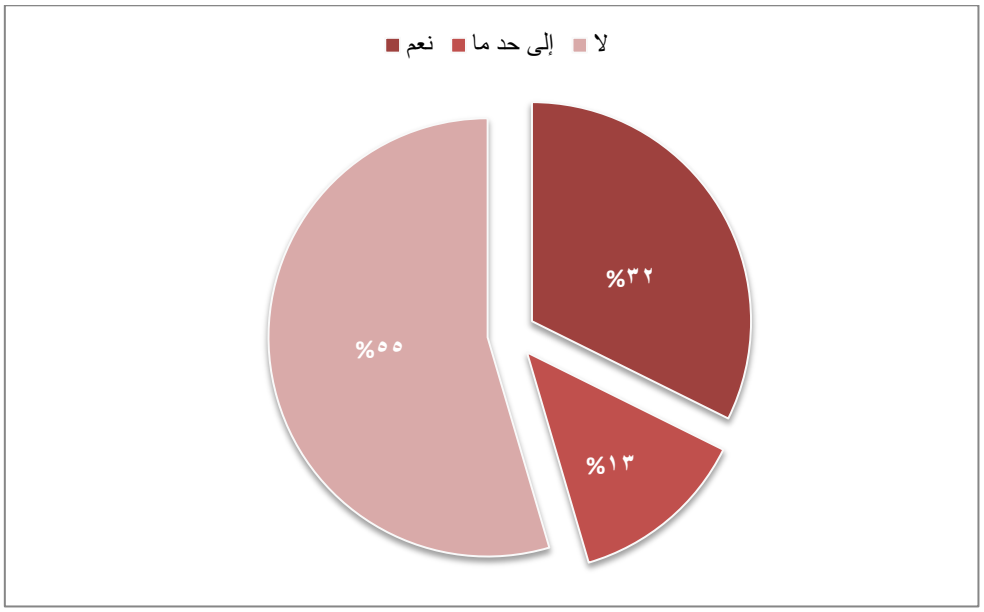

شكل (٣٧) اختلاف الظروف السكنية بعد الطلاق حسب الجنس

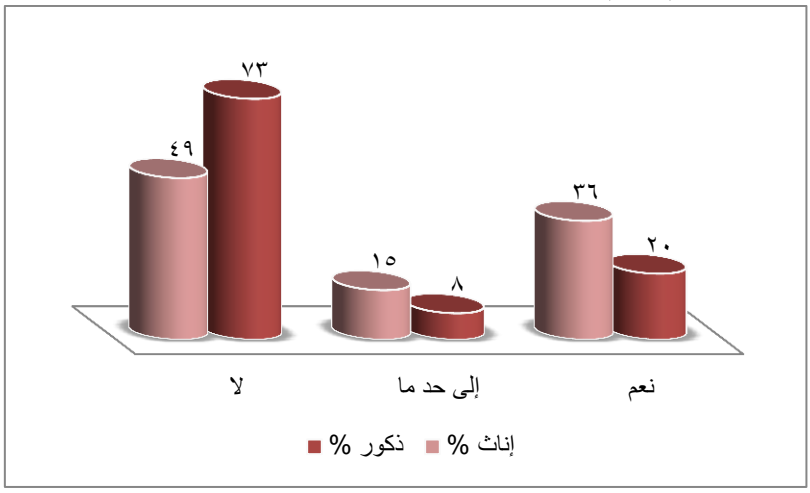

بينت الدراسة أن هناك اختلافا حدث في ظروف الإقامة والسكن لدى ما يقرب من (٤٦%) من إجمالي العينة. هذا مع وجود اختلاف بين الجنسين في هذا الشأن لصالح الإناث؛ حيث سجلت ما يزيد عن نصف عينة الإناث(٥١%) وجود اختلاف في الظروف السكنية، وسوف تتضح المشكلات المرتبطة بالظروف السكنية بعد الطلاق في موضع لاحق. وهذا يتفق مع ما أشارت إليه إحصاءات التعدادات السكانية في عُمان ومع ما ذكر في دراسات (الثاقب، ١٩٩٩ و Amato, 2000 ، والهاشمي، ٢٠١٠).

ب- ترتيبات الإعالة (مطلقات)

نتناول ترتيبات الإعالة بالنسبة للمطلقات بعد وقوع الطلاق من حيث المسؤول عن نفقتها، ومصادر دخلها الأخرى، ومدى كفاية دخلها.

١. المسؤول عن نفقة المطلقة

جدول (٥٩) مسؤولية الإنفاق لدى عينة الإناث

من ينفق	العدد	النسبة
أنفق على نفسي	٩١	٢٣,٠٠
الأهل	٢٥	٦,٣٠
الضمان الاجتماعي	٢٧١	٦٨,٤٠
نفقة الأبناء	٣	٠,٨٠
مساعدة أهل الخير	٣	٠,٨٠
أخرى	٣	٠,٧٠
الإجمالي	٣٩٦	١٠٠

شكل (٣٨) مسؤولية الإنفاق لدى عينة الإناث

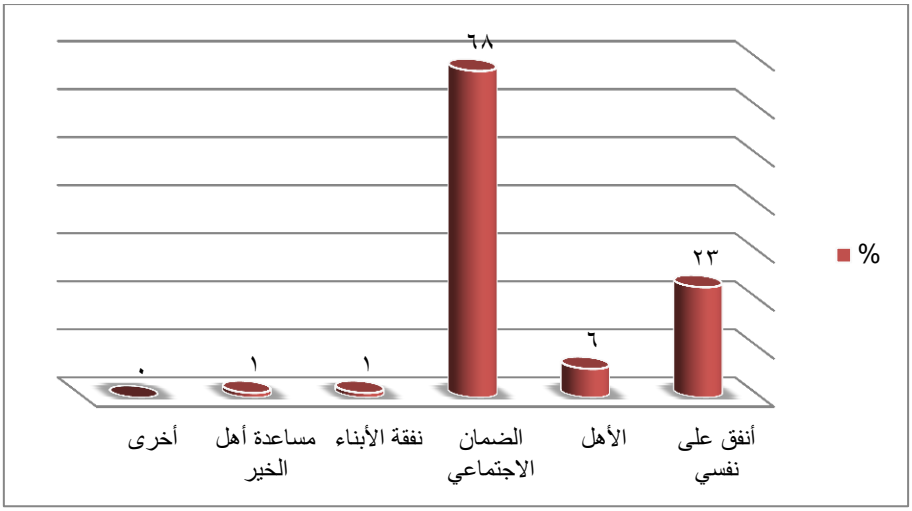

ما يزيد عن ثلثي عينة الإناث كانت مسؤولية الإنفاق من معاش الضمان الاجتماعي، وهذا يعكس افتقار المرأة المطلقة لمن ينفق عليها وأبنائها وأنه ليس هناك سوى معاش الضمان الاجتماعي، كما أشارت الدراسة إلى أن ما يقرب من ربع العينة (٢٣%) تتحمل مسؤولية الإنفاق من جراء عملها. وهناك من تعتمد على الأهل، أو نفقة الأبناء، أو مساعدة من أهل الخير.

٢. مصادر دخل المطلقة

جدول (٦٠) توزيع عينة الإناث حسب مصادر الدخل الأخرى

مصادر الدخل	العدد	النسبة
إيجار أملاك	٧	١,٨٠
أعمال حرة	١٧	٤,٣٠
راتب تطوع	٥	١,٣٠
راتب تقاعد	٩	٢,٣٠
لا يوجد مصدر دخل آخر	٢٩٣	٧٤,٠٠
مصادر أخرى	٥٨	١٤,٥٠
غير مبين	٧	٠
الإجمالي	٣٩٦	١٠٠

شكل (٣٩) توزيع عينة الإناث حسب مصادر الدخل الأخرى

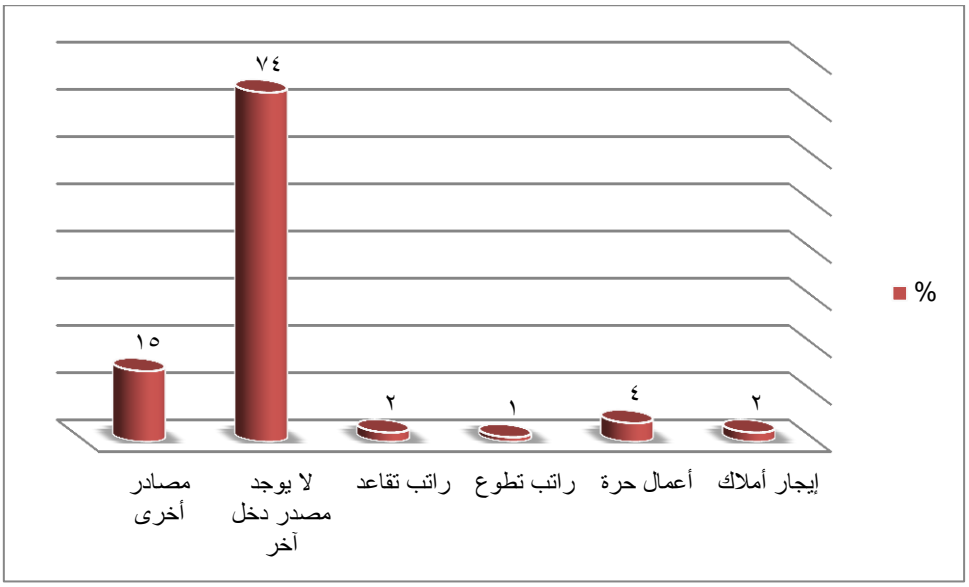

تشير البيانات إلى أن ما يقرب من ثلاثة أرباع عينة المطلقات ليس لديهن مصادر دخل أخرى، وهذا ما اتضح في موضع سابق، حيث كانت أكثر حالات الإناث من مستحقي الضمان الاجتماعي، فضلا عن أن مستوى الدخول لعينة الإناث تقع في فئات الدخول المنخفضة.

٣. مدى كفاية دخل المطلقة

جدول (٦١) مدى كفاية دخل الإناث في عينة الدراسة

مدى كفاية الدخل	العدد	النسبة
كافٍ	٧١	١٧,٨٠
كافٍ إلى حد ما	١١٣	٢٨,٦٠
غير كاف	٢١١	٥٣,٣٠
غير مبين	١	٠
الإجمالي	٣٩٦	١٠٠

شكل (٤٠) مدى كفاية دخل الإناث في عينة الدراسة

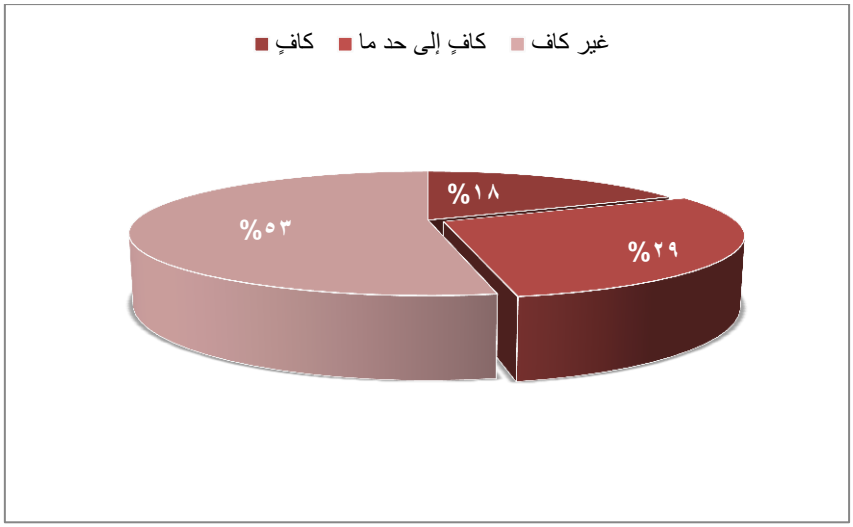

يتسق مع ما سبق، فقد ظهر بوضوح أن ما يزيد عن نصف عينة المطلقات لا يكفي دخلها متطلباتها المعيشية. وهذا ما أكدته العديد من الدراسات بغض النظر عن موقعها الجغرافي منها (السويدي وبو شهاب، ١٩٩٠) حول معاناة المطلقة وأبنائها ماديا، لعدم حصولها على نفقة مناسبة تساعدها وأبنائها على مواجهة متطلبات الحياة اليومية، حيث إن غالبية المطلقين غير مستعدين لمساعدة المطلقة وأبنائهم أو رعايتهم بشكل مباشر. أما دراسة (المالكي، ١٩٩٨) فبينت أن ما يزيد عن ثلثي العينة من ذوات دخل غير كاف لتلبية الاحتياجات الحياتية. ودراسة (الثاقب، ١٩٩٩) التي أشارت إلى أن الحالة المادية للمطلقة وأبنائها تزداد سوءا؛ لعدم حصولها على نفقة مناسبة تساعدها وأبناءها على مواجهة متطلبات الحياة اليومية.

٤. اختلاف الظروف المعيشية بين فترة الزواج وبعد وقوع الطلاق

جدول (٦٢) اختلاف الظروف المعيشية بعد الطلاق بين أفراد العينة

اختلفت الظروف المعيشية	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	٢٥	٢١,٤٠	١٦٥	٤١,٧٠	١٩٠	٣٧,٣٠
إلى حد ما	١٦	١٣,٦٠	٧٤	١٨,٧٠	٩٠	١٧,٥٤
لا	٧٦	٦٥,٠٠	١٥١	٣٨,١٠	٢٢٧	٤٤,٢٤
غير مبين	٠	٠	٦	٠	٦	٠
الإجمالي	**١١٧**	**١٠٠**	**٣٩٦**	**١٠٠**	**٥١٣**	**١٠٠**

شكل (٤١) اختلاف الظروف المعيشية بعد الطلاق لدى عينة الدراسة

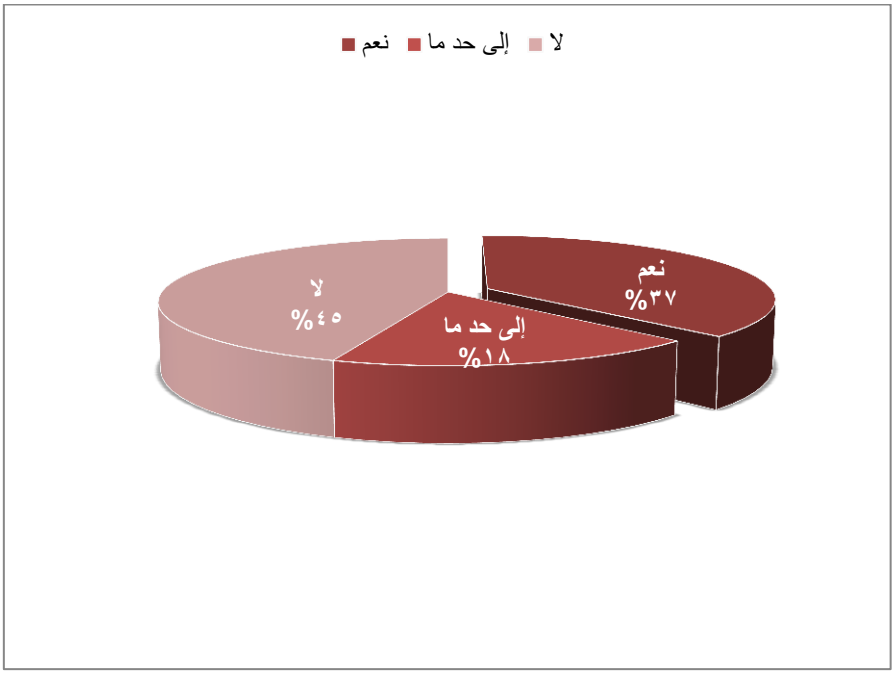

شكل (٤٢) اختلاف الظروف المعيشية بعد الطلاق حسب الجنس

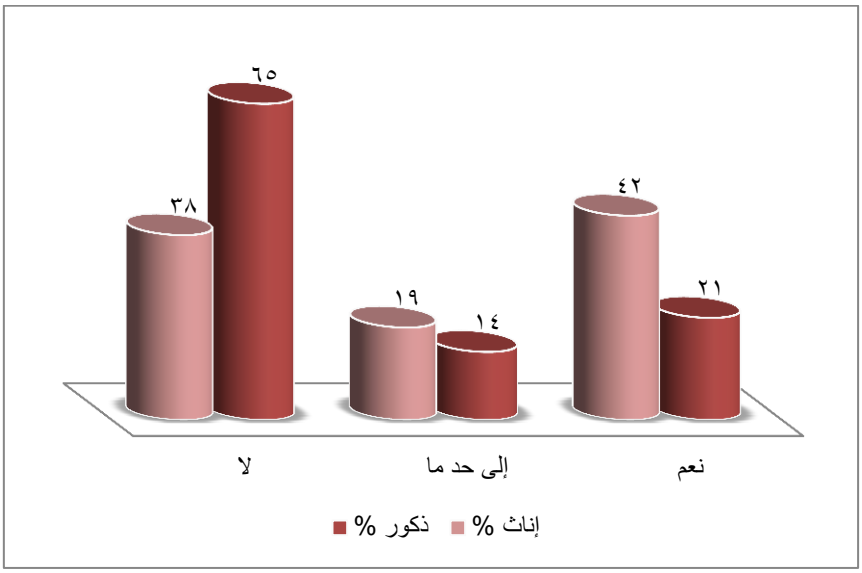

تتسق الاختلافات في الظروف المعيشية مع ما حدث من تغير في ظروف السكن لدى إجمالي عينة الدراسة؛ حيث سجلت اختلافات في الظروف المعيشية ما يزيد عن نصف العينة (٥٥%)؛ وهذا أمر طبيعي من منظور التكلفة والعائد، حيث فقدت المرأة من كان يعولها (الزوج)، وخسر الرجل ما أنفقه في هذه الزيجة التي انتهت بالفشل، وهو مطالب بالإنفاق على متطلبات زيجة جديدة من مهر وغيره. وإذا تطرقنا لاختلاف الظروف المعيشية بين الجنسين، يلاحظ أن المطلقات هن الأكثر تأثراً من المطلقين بطبيعة الحال وكما أشار تراث بحوث الطلاق عامة. حيث أشارت نتائج الدراسة الحالية أن ما يقرب من ثلثي عينة الإناث أي ضعف مثيلتها من عينة الذكور تأثرت الظروف المعيشية لديهن بوقوع الطلاق بنسبة (٦٠%)، أي ما يزيد عن الثلث بين الذكور (٣٥%). وقد أشارت أغلب الدراسات (المالكي ١٩٩٨، الغانم، ١٩٩٨، الهاشمي، ٢٠١٠ ، Amato, 2000) إلى اختلاف الظروف المعيشية لأفراد الأسرة سواء من ناحية الاستقرار النفسي أم المادي أم المعيشي.

ج- ترتيبات حضانة الأبناء بعد الطلاق

لعل من أهم المشكلات التي تواجه المطلقين والمطلقات تلك المتعلقة بالأبناء متمثلة في معاناة البعض في الحصول على الحضانة، والأسباب التي قد ارتأتها المحكمة، ومن المسؤول عن نفقة الأبناء. وهذا ما سيتضح فيما يأتي.

١. حضانة الأبناء

جدول (٦٣) توزيع العينة حسب من احتضن الأطفال بعد الطلاق

من احتضن الأبناء بعد الطلاق	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الأب	١٢	١٦,٤٤	١٤	٤,٦٠	٢٦	٦,٨٤
الأم	٤٧	٦٤,٣٨	٢٢١	٧٢	٢٦٨	٧٠,٥٢
بعض الأبناء عند الأم وبعضهم عند الأب	٤	٥,٤٨	١٣	٤,٢٠	١٧	٤,٤٧
أهل الأب	٠	٠	٢	٠,٧٠	٢	٠,٥٣
أهل الأم	٣	٤,١١	٩	٢,٩٠	١٢	٣,١٦
حضانة مشتركة (أيام عند الأم وأخرى عند الأب)	٦	٨,٢٢	٢٦	٨,٥٠	٣٢	٨,٤٢
أخرى	٠	٠	١	٠,٣٠	١	٠,٢٦
غير مبين	١	٠	٢١	٠	٢٢	٠
الإجمالي	٧٣	١٠٠	**٣٠٧**	**١٠٠**	٣٨٠	١٠٠

* تم حساب النسبة المئوية وفقا لمن لديهم أبناء الذكور (ن=٧٣) والإناث (ن= ٣٠٧)

شكل (٤٣) توزيع العينة حسب من احتضن الأطفال بعد الطلاق

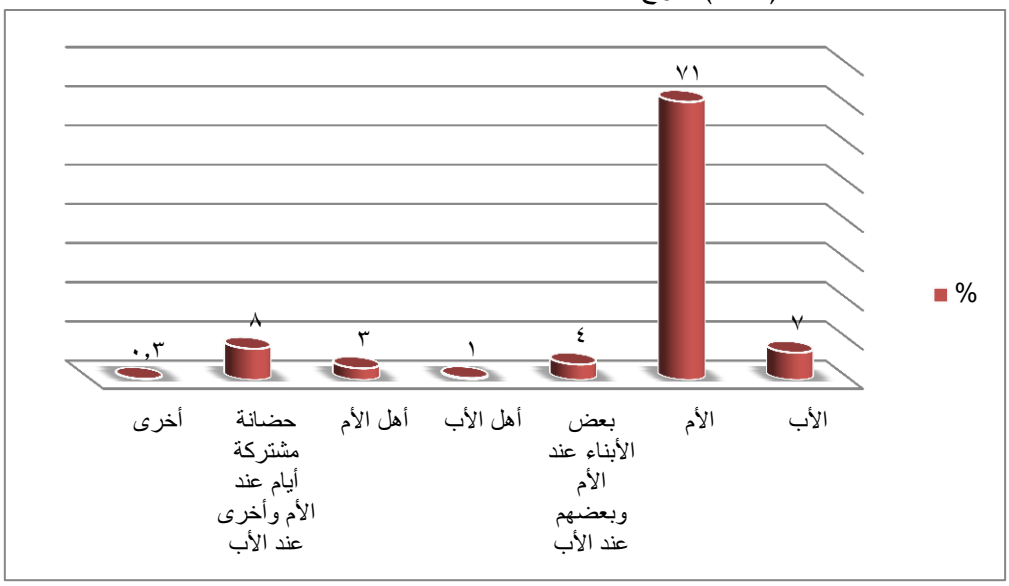

شكل (٤٤) من احتضن الأبناء بعد الطلاق حسب الجنس

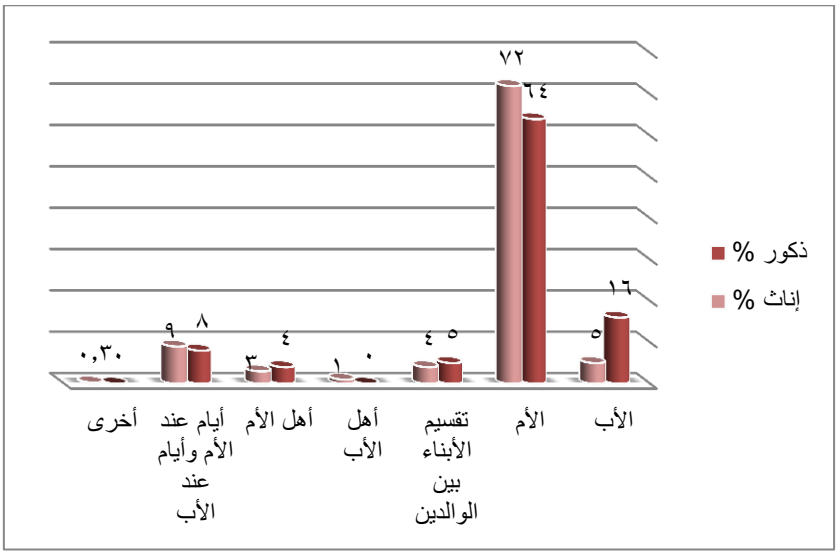

وبقراءة المؤشرات الكمية حول من تؤول إليه حضانة الأبناء بعد الطلاق نجد الآتي:

- الحضانة من نصيب الأم فيما يقرب من ثلاثة أرباع عينة الدراسة من الجنسين (٧١%)، وهذا متوقع فغالبية الأبناء عند أمهاتهم المطلقات، مما قد يخلق لهؤلاء صعوبات حياة إضافية.
- هذا إلى جانب وجود الحضانة المشتركة بين الوالدين (أيام عند الأم وأخرى عند الأب). حيث هناك شكل من تقسيم الأبناء جزء منهم عند الأم والآخر عند الأب، فعلى سبيل المثال من واقع حالات الدراسة: يتم الاتفاق بين الطرفين أو رغما عن الأم، بأن يكون الذكور عند الأب، والإناث عند الأم، أو الكبار عند الأب والصغار عند الأم، وهناك من كانت حضانتهم لدى أهل الأم.
- هذا مع ملاحظة تزايد حضانة الأبناء لدى الأم بين عينة الإناث و عينة الذكور. وهذا الأمر أشارت إليه دراسة (السويدي وبو شهاب،١٩٩٠ وDel Boca, 2003 و بو دبابة، ٢٠٠٥ وصالح، ٢٠٠٦) التي بينت أن الأطفال هم أكثر تضررا من الطلاق حيث يفرض عليهم أن يختاروا حضانة الأم أو الأب، وفي بعض الأحيان ينقسم الأبناء بين الوالدين مما يسبب لهم مشاكل نفسية.

٢. الحصول على الحضانة

بقراءة البيانات يتبين أن طرق حصول أي من الطرفين على حضانة الأبناء جاءت – من حيث ترتيبها– انعكاسا لمرحلة التحول التي يمر بها المجتمع العُماني، حيث يتمسك بالسياق الثقافي التقليدي رغم هبوب رياح التغيير. وهنا يلاحظ التمسك إلى حد ما بالمعايير الاجتماعية في إطار سياق مجتمع يعلي من الاستقرار الأسري حتى في ظل انفصام عرى الزوجية، ومن ثم تصدرت قائمة طرق الحصول على حضانة الأبناء "اتفاق مسبق بين الطرفين"، أي ضمن ترتيبات إنهاء الزواج ووقوع الطلاق بنسبة (٤٦%) من إجمالي العينة. ثم جاءت طرق أخرى منها: الحصول على الحضانة وفق حكم محكمة، (٣٣%)، وتدخل الأهل والأقارب، وغيرها.

جدول (٦٤) طرق الحصول على الحضانة لدى عينة الدراسة

طرق الحصول على الحضانة	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	% النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
اتفاق مسبق بين الطرفين	٤١	٥٦,١٦	١٣٢	٤٣,٠٠	١٧٣	٤٥,٥٢
حكم من المحكمة	٢٥	٣٤,٢٥	٩٩	٣٢,٢٠	١٢٤	٣٢,٦٣
اللجوء للشيخ / الرشيد	٠	٠	٣	١,٠٠	٣	٠,٧٩
تدخل الأهل والأقارب	٢	٢,٧٤	١٨	٥,٩٠	٢٠	٥,٢٦
أخرى	٣	٤,١١	٣	١,٠٠	٦	١,٥٨
غير مبين	٢	٢,٧٤	٥٢	١٦,٩٠	٥٤	٠
الإجمالي	**٧٣**	**١٠٠**	**٣٠٧**	**١٠٠**	**٣٨٠**	**١٠٠**

* تم حساب النسبة المئوية وفقا لمن لديهم أبناء ذكور (ن= ٧٣) والإناث (ن= ٣٠٧)

شكل (٤٥) طرق الحصول على الحضانة لدى عينة الدراسة

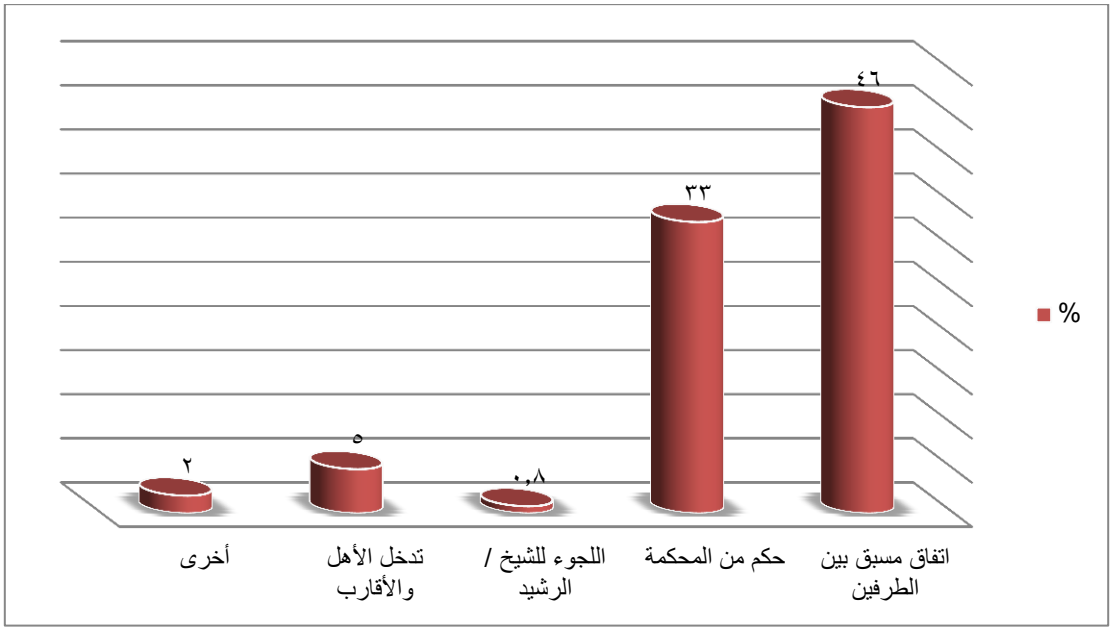

شكل (٤٦) طرق الحصول على الحضانة حسب الجنس

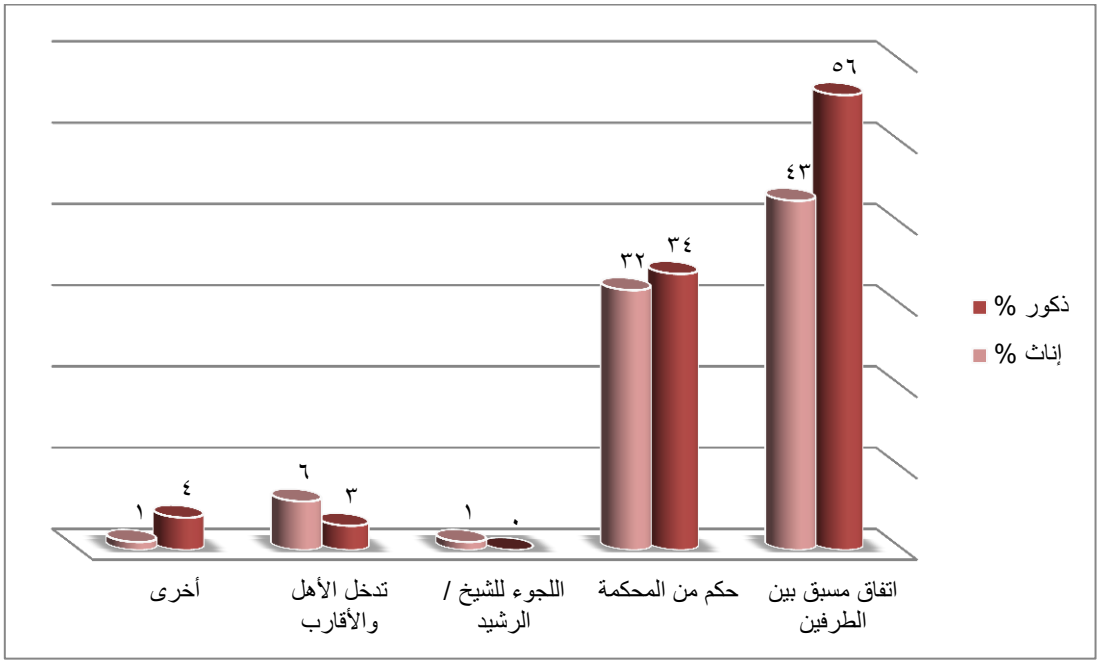

أما بالنسبة لطرق الحصول على حضانة الأبناء بين الجنسين فيلاحظ وجود تشابه إلى حد ما، فتزداد نسبة من جاءت بالاتفاق المسبق بين الطرفين لدى الجنسين مع صعود الذكور مقارنة بالإناث وهي على التوالي (٥٦%) و (٤٣%). وتقارب الجنسان في اللجوء للمحكمة للحصول على الحضانة، وظهر تدخل الأهل والأقارب لدى الإناث كما هو مبين في **الجدول (٦٤) والشكل (٤٥) و(٤٦)**.

٣. أسباب المحكمة للحصول على الحضانة

تختلف الأسباب التي ارتأتها المحكمة لتحديد حاضن للأبناء من طرفي الطلاق، وتتوزع بين عدم أهلية الطرف الآخر لحضانة الأبناء، تنازل الطرف الآخر عن حضانة الأبناء، اختيار الأبناء، بلوغ الأبناء السن القانونية، هذا إلى جانب أسباب أخرى. وهذا ما سيتضح في **الجدول (٦٥) والشكلين (٤٧) و (٤٨)**.

جدول (٦٥) توزيع العينة حسب الأسباب التي ارتأتها المحكمة لتحديد الحاضن

أسباب المحكمة	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
اختيار الأبناء	٢	٨	١٤	١٤,١٠	١٦	١٢,٩٠
عدم أهلية الطرف الآخر لحضانة الأبناء	٣	١٢	٣٩	٣٩,٤٠	٤٢	٣٣,٨٧
تنازل الطرف الآخر عن حضانة الأبناء	٧	٢٨	١٥	١٥,٢٠	٢٢	١٧,٧٤
بلوغ الأبناء السن القانونية لحضانة الأب	٦	٢٤	٣	٣,٠٠	٩	٧,٢٦
أخرى	٦	٢٤	٢	٢,٠٠	٨	٦,٤٥
غير مبين	١	٤	٢٦	٢٦,٣٠	٢٧	٠
الإجمالي	٢٥	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٢٤	١٠٠
تم حساب النسبة المئوية وفقا لعدد المستجيبين بحكم من المحكمة ذكور (ن= ٢٥) إناث (ن= ٩٩)						

شكل (٤٧) توزيع العينة حسب الأسباب التي ارتأتها المحكمة لتحديد الحاضن

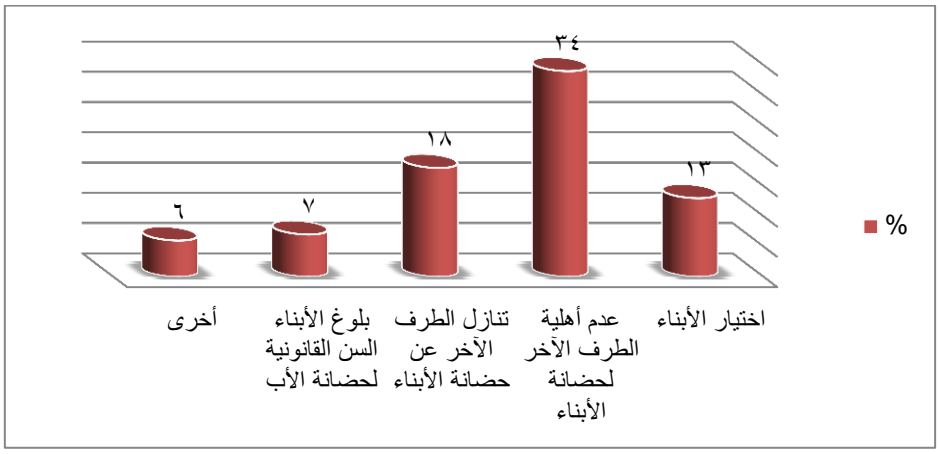

شكل (٤٨) توزيع العينة حسب الأسباب التي ارتأتها المحكمة لتحديد الحاضن حسب الجنس

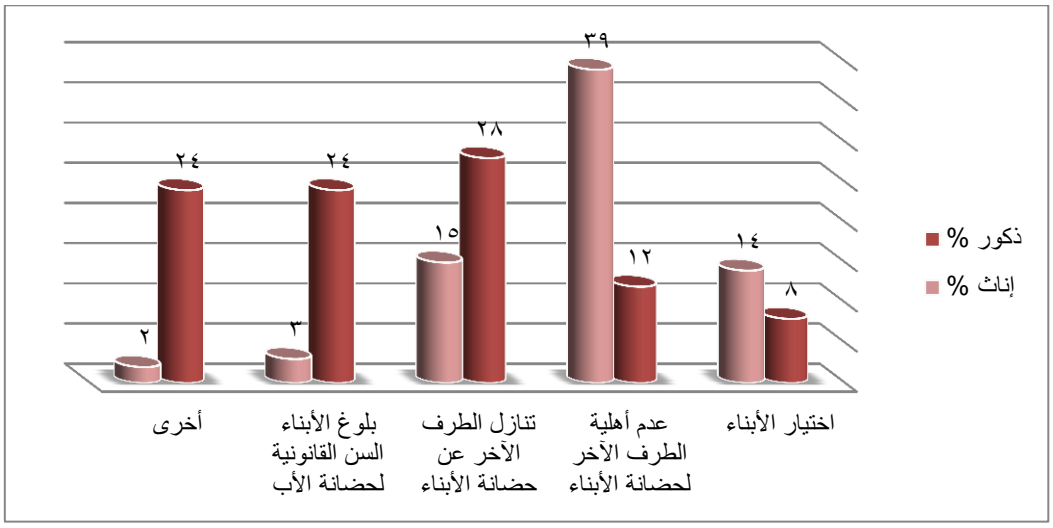

تشير البيانات إلى أن أسباب المحكمة تتدرج في إجمالي العينة كالآتي:

- عدم أهلية الطرف الآخر لحضانة الأبناء بنسبة (٣٤%) من إجمالي العينة،وهي تزداد بوضوح بين الإناث حيث بلغت (٣٩%). وهنا استطاعت الإناث الحصول على حضانة الأبناء حين أثبتت للمحكمة عدم أهلية الطرف الآخر لحضانتهم، وهذا يرجع لأسباب كثيرة منها زواجه من امرأة أخرى، عدم كفاية دخله، وغيرها من الأسباب. وهناك تنازل الطرف الآخر عن حضانة الأبناء، في جملة العينة سجلت (١٨%)، وهي تزداد بين الذكور حيث بلغت (٢٨%). ويأتي تنازل الأب عن الحضانة أمام المحكمة في مقابل إعفائه من نفقة الأبناء كما أشارت البيانات النوعية.
- اختيار الأبناء، جاءت على مستوى إجمالي العينة بنسبة (١٣%)، وهي تزداد بطبيعة الحال بين الإناث (١٤%). وهناك بلوغ الأبناء السن القانونية، بنسبة (٧%)، وهي تزداد بين الذكور (٢٤%) بطبيعة الحال أيضا، فعندما يصل الأبناء السن القانوني يكون من حق الأب استرداد الحضانة من الأم. وهناك أسباب أخرى، بنسبة (٦%) وهي تزداد بين الذكور، وتنحصر في الغالب في ترك أو تخلي أحد الطرفين عن الحضانة طواعية، أو عدم الاهتمام بموضوع الحضانة لمن تكون.

٤. المسؤول عن نفقة الأبناء

حسب استجابات الذكور، تشير البيانات النوعية إلى تحمل الأب نفقة الأبناء في الغالب، خاصة الصغار خلال فترة الحضانة، وعندما ينتهون من دراستهم يتوقف أغلب الآباء عن النفقة. وفي بعض الحالات تتولى الأم الإنفاق على أبنائها في حالة تنازلها عن النفقة في مقابل حضانتهم، أو في حالة عدم كفاية دخل الأب، أو عدم استطاعته إذا كان يتقاضى معاش الضمان الاجتماعي. وهناك بعض الحالات يتولى الإنفاق على الصغار الإخوة الكبار إلى جانب مساعدة الأب عند الضرورة.

أما بالنسبة لاستجابات الإناث، فقد أشارت البيانات النوعية إلى توزيع مسؤولية الإنفاق على الأبناء بين الأب، أم الأم، أو مشتركة بينهما، أو مع تحمل أهل الأم مسؤولية الإنفاق سواء إلى جانب الأب والأم أو بمفردهم. وتظهر بوضوح مسؤولية الأب في الإنفاق على الأبناء، سواء بالاتفاق، أم بحكم المحكمة. وهناك حالات كانت مسؤولية الإنفاق مشتركة بين الوالدين في حال

كانت حضانة الأبناء مشتركة بينهما، أو كانت الأم تعمل حيث علقت إحدى الحالات على أن الشيخ يحكم بإسقاط النفقة عن الأب إذا كانت الأم تعمل، وهذا ظلم من وجهة نظرها لأن الأب قوام على أبنائه. وهناك عدد لا بأس به من الحالات تكون نفقة الأبناء مشتركة بين الأب وأهل الأم، خاصة الجد من جهة الأم. كما أوضحت البيانات مدى معاناة الأم من عدم إنفاق الأب على الأبناء، خاصة إذا كانت تتقاضى معاش الضمان الاجتماعي، وعدم كفايته لمتطلبات الأبناء من وجهة نظرها كما سبقت الإشارة في موضع سابق. كما قد يتحمل الأخوة الكبار الإنفاق على الصغار، سواء بمفردهم أم بمساعدة الأب، أو أهل الأم.

٥. طرق التواصل مع الطرف الآخر في حالة وجود أبناء

كشفت الدراسة أن في حالة وجود أبناء يستمر التواصل بين الطرفين بعد الطلاق لدى حوالي (٦٥%) من جملة العينة من الجنسين. وعدم التواصل رغم وجود أبناء نسبته (٣٧%)، وهذا أمر يلفت الانتباه في ظل مجتمع يفضل تحمل الأب مسؤولية أبنائه بتدعيم من العرف السائد. وتتعدد طرق التواصل سواء بشكل مباشر بين الطرفين، أم عن طريق الأبناء، أم عن طريق الأهل، وفي ظل ظروف الشقاق عن طريق المحامي. وهذا يتضح فيما يأتي:

جدول (٦٦) توزيع العينة حسب طرق التواصل بعد الطلاق في حالة وجود أبناء

طرق التواصل	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بطريقة مباشرة	٢٨	٣٨,٣٦	١١٩	٣٨,٧٦	١٤٧	٣٨,٦٨
عن طريق الأبناء	٢٩	٣٩,٧٣	٥٨	١٨,٨٩	٨٧	٢٢,٨٩
عن طريق الأهل	٢١	٢٨,٧٧	٥٨	١٨,٨٩	٧٩	٢٠,٧٩
عن طريق الجيران	٠	٠	١	٠,٣٣	١	٠,٢٦
عن طريق معارف مشتركين	٠	٠	٢	٠,٦٥	٢	٠,٥٣
عن طريق المحامي	١	١,٣٧	٣	٠,٨٩	٤	١,٠٥
لا يوجد تواصل	١٣	١٧,٨١	١٢٨	٤١,٦٩	١٤١	٣٧,١٠
أخرى	٢	٢,٧٤	١٣	٤,٢٣	١٥	٣,٩٥

* تم حساب النسبة المئوية وفقا لمن لديهم أبناء من الذكور(ن=٧٣) والإناث (ن= ٣٠٧) إجمالي (ن= ٣٨٠)

شكل (٤٩) توزيع العينة حسب طرق التواصل بعد الطلاق في حالة وجود أبناء

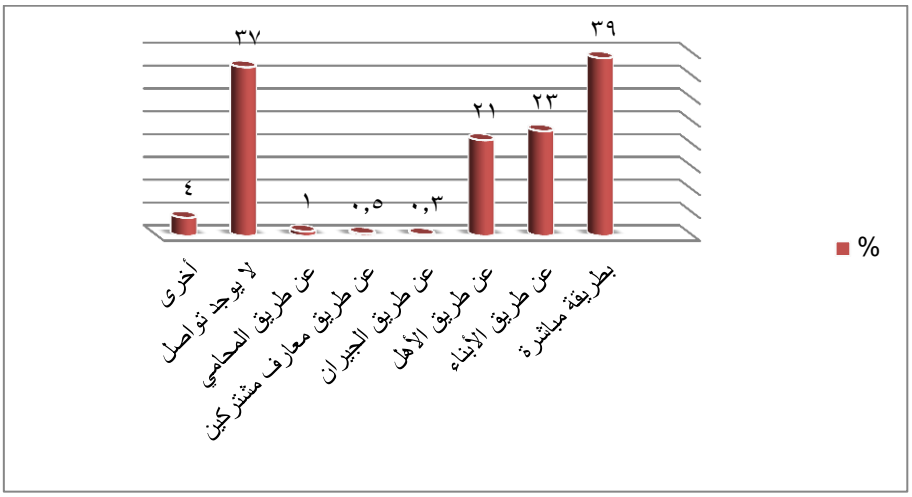

شكل (٥٠) طرق التواصل بعد الطلاق في حالة وجود أبناء حسب الجنس

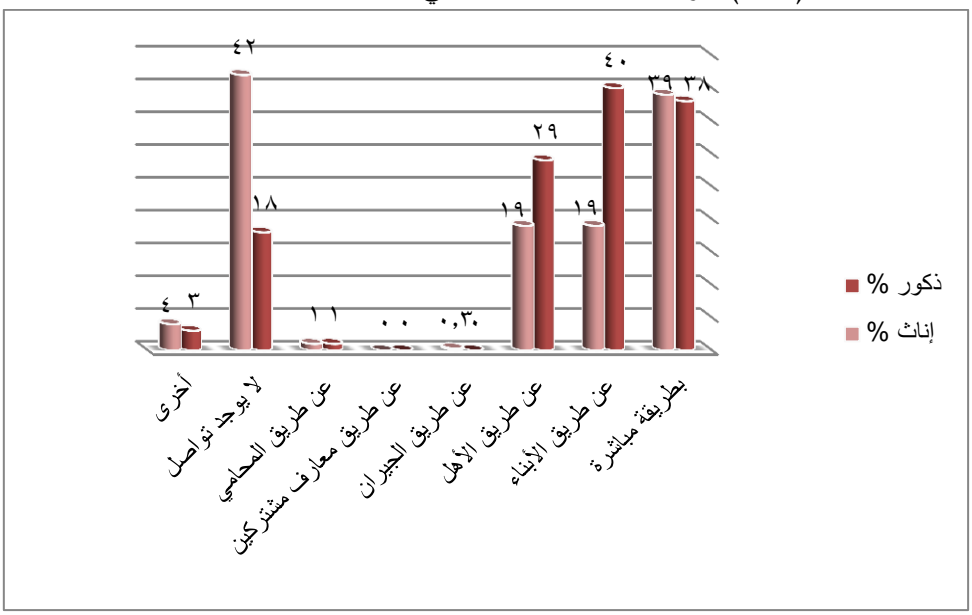

بقراءة البيانات يتبين ما يلي:

- ثلثا العينة تقريبا (٦٥%) من الجنسين بينهم تواصل بعد الطلاق في حالة وجود أبناء، تزداد بين الذكور في الغالب، مادام يسعى للسؤال عن الأبناء وهم في حضانة الأم. وثلث العينة تقريبا لا يوجد بينهما تواصل بعد الطلاق، وتزداد بين الإناث.
- تتدرج طرق التواصل بين الطرفين بعد الطلاق في حالة وجود أبناء من الطريق المباشر بين الطرفين بنسبة (٣٩%) لإجمالي العينة، يتقارب فيه الجنسان، وهذا في مصلحة الأبناء في الغالب.
- ثم تأتي طرق التواصل عن طريق الأبناء بنسبة (٢٣%)، تزداد بين الذكور. أما عن طريق الأهل فحقق نسبة (٢١%)، تزداد أيضا بين الذكور.

٦. أشكال التواصل مع الأبناء في حالة حضانة الطرف الآخر لهم

تتعدد أشكال التواصل مع الأبناء بعد الطلاق لدى عينة الدراسة من الجنسين في حالة حضانة الطرف الآخر لهم، وتتدرج حسبما أشارت البيانات من زيارات الأبناء، والسؤال عنهم، وتحمل بعض متطلباتهم المادية، ثم تأتي متابعة تحصيلهم الدراسي في نهاية أشكال التواصل، وهذا من الآثار السلبية للطلاق على الأبناء. أما ضعف التواصل مع الأبناء فقد سجل (١٨%)، ومنع أحد الطرفين من زيارة الأبناء بنسبة (٩%) على مستوى العينة.

جدول (٦٧) أشكال التواصل مع الأبناء في حالة حضانة الطرف الآخر لهم

أشكال التواصل مع الأبناء	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
زيارة الأبناء	٤٤	٩٣,٦٢	٢٩	١٠٠	٧٣	٩٦,٠٥
السؤال عنهم باستمرار	٣٤	٧٢,٣٤	٢٣	٧٩,٣٠	٥٧	٧٥
إرسال مصروف لهم	٣٤	٧٢,٣٤	١٧	٥٨,٦٠	٥١	٦٧,١٠
تلبية مطالبهم	٢٨	٥٩,٥٧	١٠	٣٤,٥٠	٣٨	٥٠
متابعة تحصيلهم الدراسي	١٨	٣٨,٣٠	١٣	٤٤,٨٠	٣١	٤٠,٧٩
يمنع الطرف الآخر زيارة الأبناء	٤	٨,٥١	٣	١٠,٣٠	٧	٩,٢١
التواصل ضعيف	٢	٤,٢٦	١٢	٤١,٤٠	١٤	١٨,٤٢
أخرى	٣	٦,٣٨	٣	١٠,٣٠	٦	٧,٨٩
غير مبين	٢	٤,٢٦	٠	٠	٢	٠

* تم حساب النسبة المئوية وفقا لعدد المستجيبين بأن الأبناء في حضانة الطرف الآخر الذكور (ن=٤٧)
الإناث (ن= ٢٩) الإجمالي (ن= ٧٦)

شكل (٥١) أشكال التواصل مع الأبناء في حالة حضانة الطرف الأخر لهم

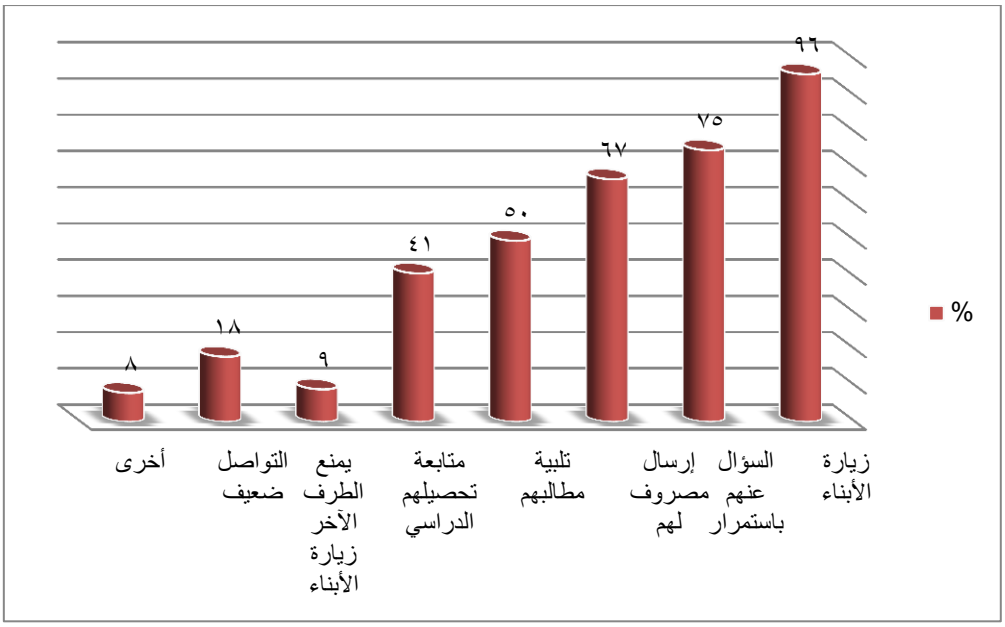

شكل (٥٢) أشكال التواصل مع الأبناء في حالة حضانة الطرف الأخر لهم والجنس

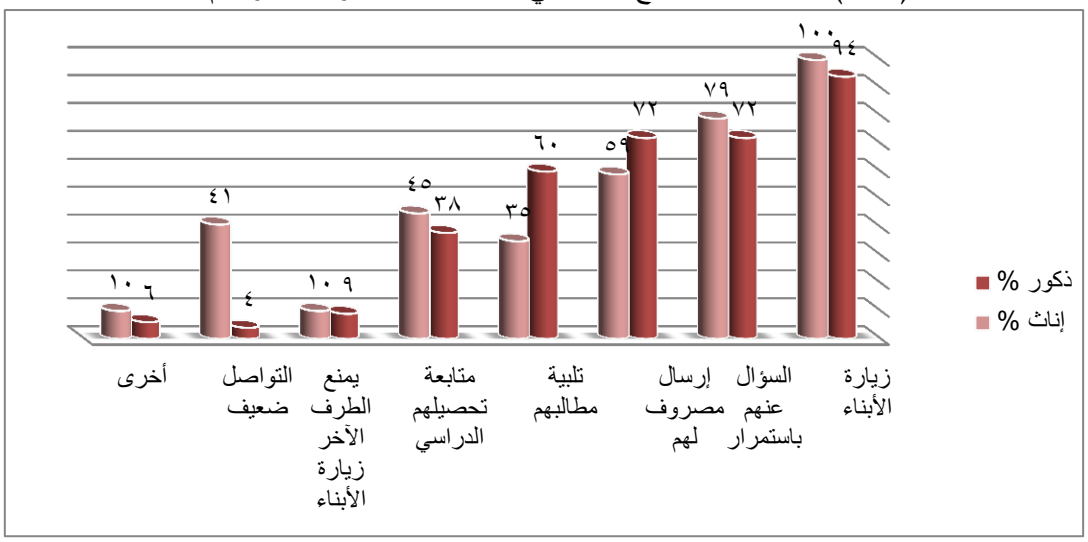

تشير البيانات وفقا لإجمالي العينة والفروق بين الجنسين فيما يتعلق بأشكال التواصل مع الأبناء في حالة حضانة الطرف الآخر لهم إلى:

- تأتي زيارة الأبناء بأغلبية في عينة الدراسة (٩٦%)، يتقارب الجنسان هنا مع صعود للإناث، خاصة إذا كانت الحضانة لدى الطرف الآخر. أما السؤال عنهم باستمرار فسجل (٧٥%)، تتقارب بين الجنسين مع تزايد أيضا من جانب

الإناث. أما إرسال مصروف للأبناء فسجلت (٦٧%)، تزداد بطبيعة الحال بين الذكور. وتلبية مطالب الأبناء بلغت (٥٠%)، وتزداد أيضا بين الذكور.

- أما متابعة التحصيل الدراسي للأبناء فجاءت بنسبة (٤١%)، تزداد بين الإناث. وسجل ضعف التواصل مع الأبناء نسبة (١٨%)، تزداد بين الإناث على أساس أن التواصل يجب أن يكون مبادرة واستعدادا من جانب الذكور في ظل المجتمع الذكوري، ولا يقبل المبادرة من جانب الإناث. أما منع الطرف الآخر من زيارة الأبناء فسجلت (٩%)، وهنا يتقارب الجنسان في منع كل طرف الآخر من زيارة الأبناء. وجدير بالإشارة هنا، أن عينة الذكور لم تهتم بالتواصل مع الأبناء إذا كانوا في حضانة الطرف الآخر مقارنة بالإناث، وهذا نظرا لما تعانيه المرأة في ظل الطلاق من مشكلات الأبناء. هذا إلى جانب أن الذكور بادروا عندما يتعلق الأمر بمصروف الأبناء، وتأمين متطلباتهم، بنسب أكبر من عينة الإناث؛ ولعل ذلك يرجع إلى مفهوم في الوعي الاجتماعي العام.

د- العلاقات الاجتماعية بين الطرفين بعد الطلاق

أشارت الدراسة إلى أن العلاقات الاجتماعية بين الطرفين بعد الطلاق شهدت تدرجا يبدأ من انقطاع سبل العلاقات تماما، ثم العلاقات الجيدة، والعلاقات المتوترة والسيئة، ويختلف بطبيعة الحال الأمر بين الجنسين، كما سيتضح فيما يأتي.

جدول (٦٨) توزيع العينة حسب طبيعة العلاقة بين الطرفين بعد الطلاق

طبيعة العلاقة بين الطرفين بعد الطلاق	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
جيدة	٤٧	٤٠,٢٠	١٠٥	٢٦,٥٠	١٥٢	٢٩,٦٣
متوترة	٩	٧,٧٠	٢٧	٦,٨٠	٣٦	٧,٠١
سيئة	٧	٦,٠٠	٣٩	٩,٨٠	٤٦	٨,٩٧
لا توجد علاقة	٤٤	٣٧,٥٠	٢١٣	٥٣,٨٠	٢٥٧	٥٠,٠٩
أخرى	٥	٤,٣٠	٧	١,٨٠	١٢	٢,٣٤
غير مبين	٥	٠	٥	٠	١٠	٠
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (٥٣) توزيع العينة حسب طبيعة العلاقة بين الطرفين بعد الطلاق

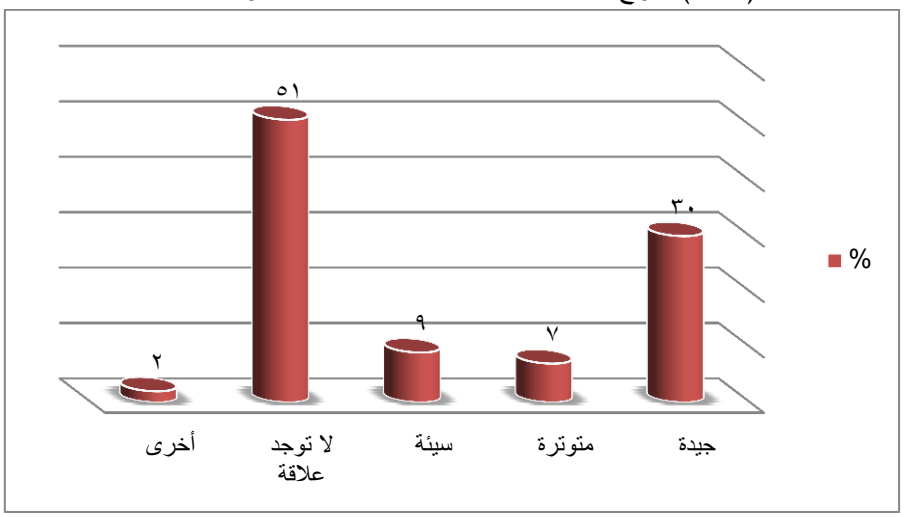

شكل (٥٤) توزيع العينة حسب طبيعة العلاقة بين الطرفين بعد الطلاق والجنس

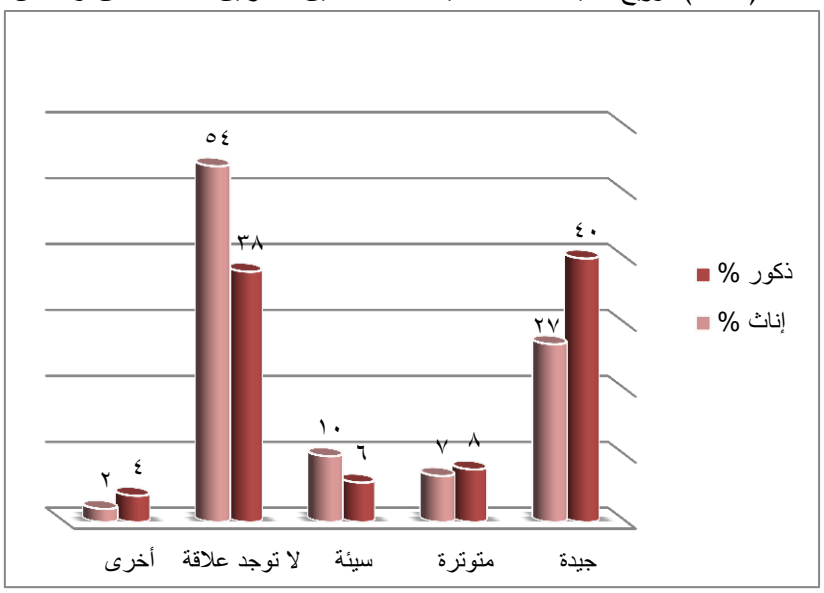

تشير البيانات إلى أن العلاقات الاجتماعية بين الطرفين بعد الطلاق أخذت أكثر من شكل، وداخل كل منها هناك اختلاف بين الجنسين كما يلي:

- جاءت في الصدارة انقطاع سبل العلاقات بين الطرفين بعد الطلاق بنسبة (٥٠%)، تزداد بطبيعة الحال بين الإناث لأسباب سبقت الإشارة إليها.
- أما العلاقات الجيدة فشغلت (٣٠%) من إجمالي العينة، تزداد بين الذكور. وهذا الشكل من العلاقات بطبيعة الحال يزداد بين من لديهم أبناء. في حين سجلت العلاقات الاجتماعية المتوترة والسيئة معا (١٦%)، تزداد بين الإناث باعتبارها الطرف الأضعف في العلاقة.

هـ – مدى تغير العلاقات بالآخرين بين فترة الزواج وبعد الطلاق

وفي إطار الإجابة عن سؤال مدى تغير العلاقات الاجتماعية بالآخرين بين فترة الزواج وبعد وقوع الطلاق لدى عينة الدراسة، أشارت البيانات إلى أن ما يقرب من ثلاثة أرباع عينة الدراسة ذكروا أنه لم يحدث تغير في العلاقات بالآخرين بعد الطلاق، في حين سجلت ربع العينة أن هناك تغيرا في العلاقات بعد الطلاق على اختلاف درجته. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٥٨) والشكل رقم (٦٠).

جدول (٦٩) توزيع العينة حسب تغير العلاقات بالآخرين بعد الطلاق

تغيرت العلاقة بالآخرين	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	٩	٧,٧٠	٥٨	١٤,٦٠	٦٧	١٣,٠٦
إلى حد ما	٧	٦,٠٠	٥٣	١٣,٤٠	٦٠	١١,٧٠
لا	٩٨	٨٣,٧٠	٢٨١	٧١,٠٠	٣٧٩	٧٣,٨٨
أخرى	٠	٠,٠٠	٤	١,٠٠	٤	٠,٧٨
غير مبين	٣	٠	٠	٠	٣	٠
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

شكل (٥٥) توزيع العينة حسب تغير العلاقات بالآخرين بعد الطلاق

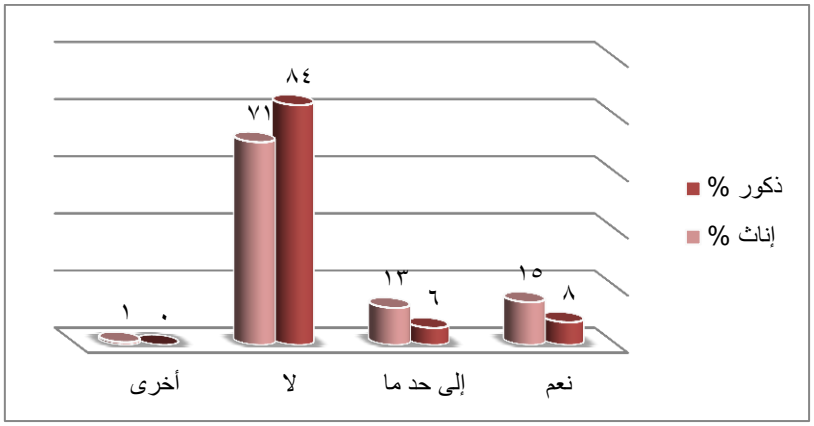

بقراءة البيانات يتضح أن نمط العلاقات بعد الطلاق مع الآخرين لم يختلف كثيراً في إطار عينة الدراسة التي يمكن توضحيها بحسب الجنس فيما يلي:

- حوالي (٧٤%) ذكروا أنه لم تتغير نمط العلاقات الاجتماعية بالآخرين بعد الطلاق، ولم تختلف عن مرحلة الزواج، تزداد هذه الفئة بين الذكور مقارنة بالإناث.
- وما يقرب (٢٥%) أشاروا إلى اختلاف العلاقات بالآخرين بعد الطلاق (نعم، وإلى حد ما). ويظهر هذا الاتجاه بوضوح بين الإناث باعتبارهن أكثرا تضررا من الطلاق في ظل مجتمع تقليدي ينظر بعض أفراده إلى الطلاق بأنه وصمة اجتماعية.

ثانياً: الآثار النفسية لخبرة الطلاق

أكدت الدراسات على أهمية البحث في التغييرات التي تحدثها خبرة الطلاق وكيفية التعامل معها وذلك لأن الطلاق بحد ذاته يشكل خبرة صعبة لما تتضمنه من تحديات مرتبطة بتغييرات في مكان الإقامة والنواحي المالية ومشاكل حضانة الأطفال والتعامل مع مشاعر الذنب وانخفاض تقدير الذات، حيث تشير الدراسات إلى أن انتهاء العلاقة الزوجية لا يعني تلاشي المشاكل فما زال على الفرد التكيف مع الواقع الجديد والتعامل مع مشاعر الاستياء والوحدة المرتبطة بحالة الانفصال، لذا فإن البحث في موضوع الطلاق يتطلب الوقوف على إجراءات ومراحل التوافق والآثار السلبية التي يشعر بها الأفراد والتي قد تتطور إلى مشاكل منها على سبيل المثال: اضطرابات متعلقة بمشاعر الصدمة الانفعالية، والشعور بالفشل وتدني مفهوم الذات (Hackney & Bernard, 2001)، وإن هذه الآثار ليست وقفا لمجتمع دون الآخر ولكن قد يمر بها معظم الأفراد في جميع المجتمعات وإن اختلفت الدرجة (Aghajanian&Moghadas, 1998).

وفي هذا السياق تم الوقوف على آثار خبرة الطلاق في المجتمع العُماني ضمن النموذج الشمولي للضغوط/ والتوافق حيث يتسم هذا النموذج بالفعالية في فهم آثار الطلاق بصبغته التوافقية أي أن هذه الآثار تتداخل مع أساليب الأفراد في التعامل مع خبرة الطلاق والتي تتنوع آثارها وفقاً لتنوع المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية بالإضافة إلى ارتكاز هذا النموذج للتعرف بشكل تفصيلي على الأعراض المرافقة لخبرة الطلاق. ويتضمن هذا النموذج على (٤٠) فقرة تعكس الآثار على ثلاث أبعاد:

١. البعد الوجداني–الانفعالي– (١٩ فقرة): تعكس أعراضا على المطلق مثل: الغضب، الوحدة، الحذر العاطفي، والحزن وغيرها من الانفعالات.
٢. البعد المعرفي (١٠ فقرات)، تعكس أعراض لدى المطلق مثل: ضعف التركيز والحكم على الامور بدقة ومحاولة تناسي احداث الطلاق.
٣. البعد السلوكي (١١ فقرة)، تعكس أعراضا لدى المطلق مثل: ضعف الهمة في ممارسة مهام الحياة اليومية، وتجنب الاختلاط والألم والإعياء في الجسم، والمبالغة في الاهتمام بالأطفال.

و سيتم عرض البيانات المتعلقة بالآثار على النحو الآتي:

أ. معدلات انتشار آثار خبرة الطلاق لدى عينة الدراسة.
ب. الآثار المتمخضة من خبرة الطلاق وفق الأبعاد الوجدانية والمعرفية والسلوكية.

أ. معدلات انتشار آثار خبرة الطلاق لدى عينة الدراسة

للإجابة على التساؤل المتعلق بمدى انتشار آثار خبرة الطلاق لدى المطلقين والمطلقات وفقا للأبعاد الوجدانية والمعرفية والسلوكية، تم احتساب معدل انتشار الدرجات المقابلة للمئين (٧٥) فما فوق حيث يمكن قراءة الآتي من **الجدول(٧٠) والشكل (٥٦)**:

أن معدلات انتشار الآثار تظهر بنسب أعلى لدى الذكور مقارنة بالإناث على جميع الأبعاد ماعدا الانفعالي.

أن معدلات انتشار الآثار لدى الاناث ظهرت بنسبة عالية في البعد الوجداني (الانفعالات) ومن ثم البعد المعرفي، والبعد الأخير السلوكي.

أن معدلات انتشار الآثار لدى الذكور تتمركز بنسبة عالية في البعد المعرفي (الأفكار) ومن ثم البعد السلوكي وأخيرا البعد الانفعالي.

جدول (٧٠) معدل انتشار آثار خبرة الطلاق

المجال	التكرار المطلقين	النسبة	التكرار المطلقات	النسبة	التكرار (المطلقين /المطلقات)	النسبة
الوجداني	٤	٣,٤٢	٢٣	٥,٨١	٢٧	٥,٢٦
المعرفي	٢١	١٧,٩٥	٩	٢,٢٧	٣٠	٥,٨٥
السلوكي	٢٠	١٧,٠٩	٦	١,٥٢	٢٦	٥,٠٧

شكل (٥٦) معدل انتشار اثار خبرة الطلاق

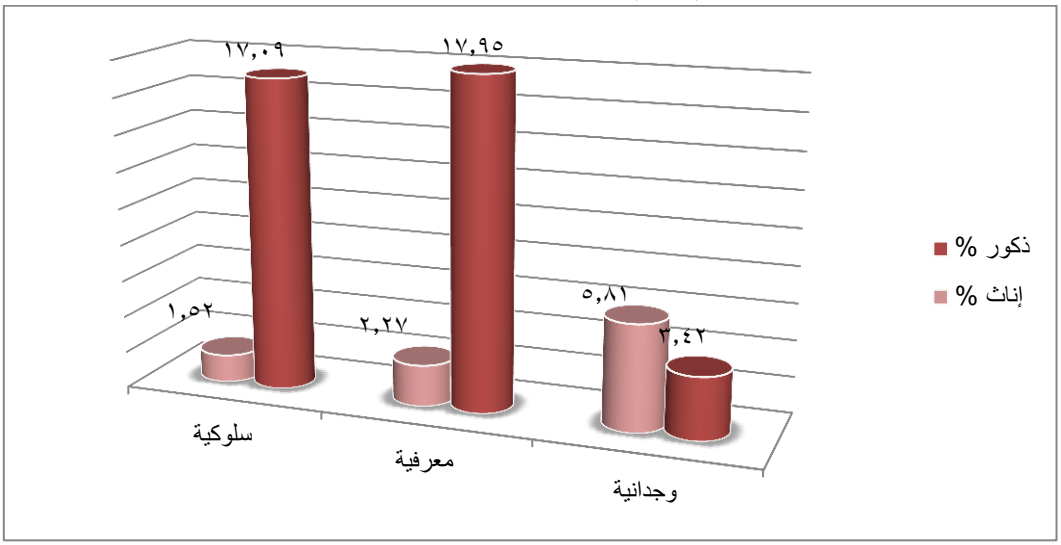

ويمكن أن نخلص إلى أن الأعراض المعرفية والسلوكية الناجمة عن خبرة الطلاق هي أكثر شيوعا لدى الذكور مقارنة بالإناث ويمكن تفسير ذلك إلى أن الذكور أقل تركيزا على الجوانب الوجدانية وأنهم لا يعبروا عنها لفظيا بالدرجة نفسها عند الإناث، وهذا يلائم طبيعة المجتمعات الشرقية التي تتوقع من الذكور التعامل مع مشاكل الحياة بطرق بعيدة عن الانفعالات والاعتماد على الاجراءات السلوكية التي من شأنها أن تخفف من الضغوط. كما تعكس هذه النتيجة أن خبرة الطلاق بالنسبة للإناث تعتبر خبرة مرهقة انفعاليًا وأنهن أكثر انفتاحا على المشاعر حيث ظهر ذلك في مشاعر لوم الذات، والانطواء الاجتماعي والتشاؤم والفشل والشعور بانخفاض مفهوم الذات، وهذا يتوافق مع ما تم توثيقه في الدراسات السابقة بأن معظم آثار خبرة الطلاق تقع على الإناث في المجتمعات الشرقية فعلى سبيل المثال وجد بأن أهم ما تعاني منه المطلقات في المجتمع السعودي هي: مشاعر الوحدة

والاكتئاب والقلق والخوف من المستقبل بالإضافة إلى مشكلات جسدية ، والمعاناة من الشائعات، والصراع في العمل وما يترتب عن هذه الشائعات من تقييد للحرية الشخصية والقلق على الأبناء (عبد المنعم،٢٠٠٩).

وبشكل عام وعلى الرغم من اتفاق معظم الباحثين في الدراسات السابقة بأن للطلاق آثارا سلبية على المطلقين وأطفالهم حيث تعتبر هذه التجربة بحد ذاتها خبرة ضاغطة لجميع الأشخاص في العلاقة الزوجية وينتج عنها الكثير من التغييرات في حياة الأفراد حيث تنتابهم مشاعر غضب وحزن وقد يتطلب الأمر إحداث تغييرات في مكان السكن أو في أسلوب الحياة إلا أن النظرة الايجابية للذكور لخبرة الطلاق في هذه العينة قد تعزى استنادا إلى الدراسات السابقة النفسية إلى أن الذكور وصلوا إلى المرحلة الأخيرة من مراحل التوافق وهي ما تسمى بالواقعية حيث يصبح للأفراد قدرة على التخطيط للمستقبل بواقعية مع مواجهة النواتج المترتبة من الطلاق والمرحلة الاخيرة وهي التجديد، حيث يشعروا بالقدرة على المضي قدما في حياتهم مع الاستفادة من تجربة الطلاق والنظر إليها على أنها فرصة للعيش بطريقة مختلفة (Hackney & Bernard, 2001). ويظهر ذلك من خلال مواصلة الذكور في العينة للقيام بالمهام اليومية بحيوية والتوسع في التواصل مع الآخرين والاستفادة من هذه الخبرة في الزواج الآخر.

ب. آثار خبرة الطلاق لدى عينة الدراسة وفق الأبعاد الوجدانية والمعرفية والسلوكية

وفي صدد الاجابة على السؤال المتعلق بآثار خبرة الطلاق على المطلقين والمطلقات على الأبعاد الوجدانية والمعرفية والسلوكية، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعينة ككل وللمطلقين والمطلقات كل على حده كما هو موضح في الجداول المرفقة. وسوف يتم أولاً عرض الاثار على البعد الوجداني لدى المطلقين والمطلقات.

١. بُعد الآثار الوجدانية لخبرة الطلاق

أبرز الآثار الوجدانية للمطلقين:

١- أشعر بالثقة في نفسي
٢- أشعر بالتفاؤل في حياتي
٣- أشعر بأن الحياة ممتعة
٤- أشعر بالرضا حول طلاقي
٥- أشعر بالحرية (غير مقيد بمسؤوليات أسرية)

أبرز الآثار الوجدانية للمطلقات:

١- أشعر بأنه يوجد عيب لديّ
٢- ألوم نفسي على الطلاق (أشعر بالندم)
٣- أشعر بأني خجولة ومنطوية في علاقاتي بالآخرين
٤- أشعر بالتشاؤم من كل شيء
٥- لا أعرف ماذا أريد في الحياة

جدول (٧١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأعراض الوجدانية وفقا لمتغير النوع وللعينة ككل

م	العبارة	مطلقون		مطلقات		العينة ككل	
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
١	أشعر بالفشل	١,٧٩	٠,٩٤	٢,٨٣	١,١٤	٢,٥٩	١,١٨
٢	حذرة من الارتباط العاطفي	٢,٠٨	١,١٤	٢,٠٩	١,١٩	٢,٠٩	١,١٨
٣	شديدة القلق	١,٩٣	١,٠٠	٢,٢٢	١,١٢	٢,١٦	١,١٠
٤	ألوم نفسي على الطلاق (أشعر بالندم)	٢,٠٣	١,٠٨	٣,١٩	١,١٠	٢,٩٣	١,٢٠
٥	أشعر بالوحدة	٢,٣٤	١,٢٢	٢,٤٧	١,٢٠	٢,٤٤	١,٢٠
٦	أستغرق في أحلام اليقظة	١,٦٢	٠,٨٩	٢,٨٠	١,١٥	٢,٥٣	١,٢١
٧	أشعر بالخوف من المستقبل	١,٧٦	١,٠٨	٢,٢٦	١,١٦	٢,١٥	١,١٦
٨	أشعر بالحزن	٢,٠٢	١,٠٠	٢,٥٤	١,١٤	٢,٤٢	١,١٣
٩	أشعر بالتشاؤم من كل شيء	١,٥٥	٠,٧٩	٢,٩١	١,١٠	٢,٦٠	١,١٨
١٠	أشعر بأنه يوجد عيب لديّ	١,٣٩	٠,٧٨	٣,٢٤	١,٠٧	٢,٨٢	١,٢٧
١١	أشعر بالرضا حول طلاقي	٢,٦٢	١,٠٦	١,٩٥	١,١٤	٢,١٠	١,١٦
١٢	أشعر بالتفاؤل في حياتي	٣,٥٨	٠,٨٣	١,٦٠	٠,٨٣	٢,٠٥	١,١٧
١٣	لا أعرف ماذا أريد في الحياة	١,٤٥	٠,٧٧	٢,٨٤	١,١٢	٢,٥٢	١,٢٠
١٤	أشعر بأن الحياة ممتعة	٣,٣٩	٠,٩٥	١,٨٠	٠,٨٤	٢,١٧	١,٠٩
١٥	أشعر بالثقة في نفسي	٣,٦٢	٠,٧٥	١,٤٧	٠,٧٣	١,٩٧	١,١٦
١٦	أشعر بالخوف من تكرار الطلاق	٢,٢٩	١,١٩	٢,٤٣	١,٢٦	٢,٤٠	١,٢٤
١٧	لا أثق بالآخرين	١,٧٢	٠,٩٩	٢,٤٨	١,١٢	٢,٣٠	١,١٣
١٨	أشعر بأني خجولة ومنطوية في علاقاتي مع الآخرين	١,٤١	٠,٦٦	٢,٩٦	١,٠٩	٢,٦١	١,٢٠
١٩	أشعر بالحرية (غير مقيدة بمسؤوليات أسرية)	٢,٦٠	١,١٩	٢,٢٧	١,١٥	٢,٣٥	١,١٧
--	المتوسط العام للأعراض الوجدانية	٢,١٧	٠,٥٢	٢,٤٤	٠,٤٦	٢,٣٨	٠,٤٩

* المتوسط الحسابي من ٤ درجات.

يتضح من **الجدول (٧١)** بأن أعلى متوسطات أعراض خبرة الطلاق بالنسبة للمطلقين تراوحت بين القيم (٣,٦٢-٢,٦٠) وانعكست في المفردات الآتية: " أشعر بالثقة في نفسي، أشعر بالتفاؤل في حياتي، أشعر بأن الحياة ممتعه، أشعر بالرضا حول طلاقي، أشعر بالحرية." أما بالنسبة للمطلقات فقد تمركزت المتوسطات العالية بين القيم (2.82-3.24) في المفردات الآتية: أشعر بأنه يوجد عيبا لديّ، ألوم نفسي على الطلاق (أشعر بالندم)، أشعر بأني خجولة ومنطوية في علاقاتي مع الآخرين، أشعر بالتشاؤم من كل شيء، أشعر بالفشل."

ومن المهم التوقف عند آثار خبرة الطلاق على المطلقات حيث تظهر أن خبرة الطلاق تشكل حدثا مؤلما بالنسبة للإناث خاصة إذا تم مقارنتها بآثارها على المطلقين إذ تبدو بأنها تشكل نوعا من الانشراح للذكور. وإجمالا يمكن القول بأن الآثار لدى المطلقين تميزت بالإيجابية حيث يغلبها التفاؤل والرضا والاستمتاع بالحياة في حين تجربة الطلاق تعتبر خبرة ضاغطة بالنسبة للمطلقات ولقد انعكس ذلك بوضوح في مشاعر الفشل والانطواء والتشاؤم. وهذه النتائج منطقية إذ تم مواءمتها مع الدراسات السابقة في مجال الطلاق ، حيث تؤكد الدراسات بأن المطلقات يشعرن بالحذر من الارتباط العاطفي بعد تجربة الطلاق في حين يشعر المطلقين بالحرية، كما أن هذه النتيجة تتفق مع ما ورد في دراسة اماتو المقارنة بين المطلقات والمطلقين حيث أن خبرة الطلاق تسبب الكثير من الضغوط وتقع معظم آثارها على المطلقات وذلك لأسباب منها اعتماد المرأة على الرجل بالإضافة إلى الاعتقادات الثقافية بأن الزواج قدر وبالتالي فإن المرأة أكثر عرضة من الرجل للشعور بالرفض وتأنيب الضمير والشعور بالذنب (Amato, 2010).

٢. بُعد الآثار المعرفية لخبرة الطلاق

وفي سياق الوقوف على آثار خبرة الطلاق لدى عينة الدراسة للمجال المعرفي يتبين وفق الجدول ٣ بأن من أبرز الآثار في هذا الجانب تمثلت في الآتي:

الآثار المعرفية للمطلقين:

١- أعتقد بأن الله معي في محنتي
٢- أعتقد أنني سأكون أكثر نضجا في اختياري حين أتزوج مرة أخرى
٣- أعتقد بأن قرار الطلاق كان قرارا سليما
٤- أعتقد أنني بحاجة لمن يساعدني في حل المشكلات التي تواجهني
٥- أتذكر كل المواقف والذكريات المؤلمة التي حدثت لي

الآثار المعرفية للمطلقات:

١- أحكم على الأمور بطريقة غير دقيقة
٢- قدرتي على التركيز ضعيفة
٣- أعتقد أن الحياة غير عادلة معي
٤- أحداث الطلاق تفرض نفسها على تفكيري
٥- أتذكر كل المواقف والذكريات المؤلمة التي حدثت لي

جدول (٧٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للآثار المعرفية وفقا لمتغير النوع وللعينة ككل

م	العبارة	مطلقون		مطلقات		العينة ككل	
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
٢٠	قدرتي على التركيز ضعيفة	١,٨٦	١,٠٣	٢,٧١	١,١٦	٢,٥٢	١,١٩
٢١	أتذكر كل المواقف والذكريات المؤلمة التي حدثت لي	٢,٥٩	١,٠٨	١,٩٤	١,٠٦	٢,٠٩	١,١٠
٢٢	أعتقد بأن قرار الطلاق كان قرارا سليما	٣,٠٣	١,٠٠	١,٦٥	١,٠١	١,٩٦	١,١٦
٢٣	أحداث الطلاق تفرض نفسها على تفكيري	٢,٢٠	٩٩.	٢,٣٧	١,١٣	٢,٣٣	١,١٠
٢٤	أتجنب التفكير في أحداث الطلاق	٢,٥٩	١,٠٩	١,٨٣	١,٠٠	٢,٠١	١,٠٧
٢٥	أعتقد أنني سأكون أكثر نضجا في اختياري حين أتزوج مرة أخرى	٣,٣٤	١,٠٦	١,٧١	١,١٧	٢,٠٨	١,٣٣
٢٦	أحكم على الأمور بطريقة غير دقيقة	١,٧٦	٨٦.	٢,٨٢	١,٠٨	٢,٥٨	١,١٢
٢٧	أعتقد بأن الله معي في محنتي	٣,٩١	٤٤.	١,٠٦	٣٢.	١,٧١	١,٢٥
٢٨	أعتقد أنني بحاجة لمن يساعدني في حل المشكلات التي تواجهني	٢,٨٢	١,١٣	١,٨٧	١,٠٢	٢,٠٩	١,١٢
٢٩	أعتقد بأن الحياة غير عادلة معي	١,٦٧	٩٥.	٢,٥٧	١,١٥	٢,٣٦	١,١٧
--	المتوسط العام للأعراض المعرفية	٢,٥٨	٤٩.	٢,٠٥	٤٧.	٢,١٧	٥٣.
* المتوسط الحسابي من ٤ درجات.							

وفيما يتعلق بالمطلقين فإن أعلى المتوسطات تراوحت بين القيم (٣,٩١-٢,٥٩) ولقد شملت على الآثار الآتية " أعتقد بأن الله معي في محنتي، أعتقد أنني سأكون أكثر نضجا في اختياري حين أتزوج مرة أخرى، أعتقد بأن قرار الطلاق كان قرارا سليما، أعتقد أنني بحاجة لمن يساعدني في حل المشكلات التي تواجهني، أتذكر كل المواقف والذكريات المؤلمة التي حدثت لي." أما بالنسبة للمطلقات فقد تمركزت الفقرات ذات المتوسطات العالية بين القيم (1.94-2.85) والتي تظهر في الأعراض الآتية: " أحكم على الأمور بطريقة غير دقيقة، قدرتي على التركيز ضعيفة، أعتقد بأن الحياة غير عادلة معي، أحداث الطلاق تفرض نفسها على تفكيري، أتذكر كل المواقف والذكريات المؤلمة التي حدثت لي."

وبشكل عام تظهر آثارا سلبية لخبرة الطلاق على المطلقات تتجلى في القدرة على الحكم على الأمور فتصبح غير دقيقة ، والاعتقاد بأن الحياة غير عادلة ، وتذكر الذكريات المؤلمة والأفكار القهرية عن الطلاق، في حين تختلف الآثار التي تعكسها خبرة الطلاق على المطلقين في معظم الأعراض والتي تمحورت في الأفكار والاعتقادات الإيجابية حيث يظهر ذلك بشكل جليا في رؤيتهم الايجابية للاستفادة من هذه التجربة في الزواج الثاني. هذه النتائج لا تختلف عما تشير إليه الدراسات السابقة بأن خبرة الطلاق تعتبر خبرة ضاغطة تتطلب تقييم ذاتي للموقف أو مراجعة المصادر الذاتية ، ومراجعة المصادر الدعم الاجتماعي، وأساليب التوافق مع التغيير حيث إنه من المتوقع أن يطور الفرد ردود الفعل المعرفية والسلوكية والنفسية، ومن ثم في المرحلة الأخيرة يحاول المطلقون استعادة حياتهم إلى سابق عهدها والتخطيط للمستقبل من خلال مصادر القوة لديهم، وجعل التغيير جزءا من حياتهم بالاستفادة من تجربة الطلاق والتعافي من آثارها يظهر بوضوح لدى المطلقين مقارنة بعينة المطلقات في هذه الدراسة.

٣. بُعد الآثار السلوكية لخبرة الطلاق

وفي سياق الوقوف على آثار خبرة الطلاق لدى عينة الدراسة تبين وفق للجدول () بأن من أبرز آثار الجانب السلوكي هي:

الآثار السلوكية للمطلقين:

١- أقوم بأعمالي اليومية بحيوية
٢- أحرص على التخطيط لمستقبلي
٣- أهتم بمظهري الخارجي
٤- أكثر تواصلا مع الآخرين
٥- أهتم بتنمية وممارسة هواياتي

الآثار السلوكية للمطلقات:

١- أتعامل بجفاء مع الآخرين
٢- أتجنب الاختلاط بالآخرين
٣- أشعر بآلام في كل جسمي
٤- أجد صعوبة في النوم
٥- لا أرغب في الزواج مرة أخرى

جدول (٧٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأعراض السلوكية وفقا لمتغير النوع وللعينة ككل

م	العبارة	مطلقون		مطلقات		العينة ككل	
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
٣٠	أقوم بأعمالي اليومية بحيوية	٣,٦١	٠,٦٩	١,٢٨	٠,٥٧	١,٨١	١,١٥
٣١	أتجنب الاختلاط بالآخرين	١,٧٢	٠,٨٦	٢,٨٦	١,١٢	٢,٦٠	١,١٧
٣٢	أحرص على التخطيط لمستقبلي	٣,٥٥	٠,٨٠	١,٤٧	٨٤٠	١,٩٤	١,٢٠
٣٣	لا أرغب في الزواج مرة أخرى	١,٦٩	١,٠١	٢,٤٥	١,٢٧	٢,٢٨	١,٢٥
٣٤	أبالغ في الاهتمام بأطفالي	٢,٣٥	١,١٩	٢,٠٧	١,٢٤	٢,١٣	١,٢٤
٣٥	أكثر تواصلا مع الآخرين	٣,٤٠	٠,٨٦	١,٦٢	٠,٨٦	٢,٠٣	١,١٤
٣٦	أشعر بآلام في كل جسمي	١,٦٧	٠,٩٦	٢,٨١	١,١٨	٢,٥٥	١,٢٣
٣٧	أتعامل بجفاء مع الآخرين	١,٣٩	٠,٥٦	٣,٣٢	٠,٩٤	٢,٨٨	١,١٩
٣٨	أجد صعوبة في النوم	١,٧٤	١,٠٠	٢,٧٢	١,١٦	٢,٤٩	١,٢٠
٣٩	أهتم بمظهري الخارجي	٣,٥٣	٠,٦٨	١,٤٢	٠,٧٥	١,٩٠	١,١٥
٤٠	أهتم بتنمية وممارسة هواياتي	٣,١٨	١,٠٤	١,٩٨	١,٠٧	٢,٢٥	١,١٧
--	المتوسط العام للأعراض السلوكية	٢,٥٣	٠,٣٦	٢,١٨	٠,٣٥	٢,٢٦	٠,٣٨

* المتوسط الحسابي من ٤ درجات.

وفيما يتعلق بالمطلقين فإن أعلى المتوسطات تراوحت بين القيم (٣,٦١-٣,١٨)، وانعكست في الأعراض الآتية: " أقوم بأعمالي اليومية بحيوية، أحرص على التخطيط لمستقبلي، أهتم بمظهري الخارجي، أكثر تواصلا مع الآخرين، أهتم بتنمية وممارسة هواياتي." أما بالنسبة للمطلقات فقد تمركزت الفقرات ذات المتوسطات العالية بين القيم (٢,٤٥ – ٣,٣٢)، وتمثلت في الفقرات الآتية: ".أتعامل بجفاء مع الآخرين ، أتجنب الاختلاط بالآخرين، أشعر بآلام في كل جسمي، أجد صعوبة في النوم، لا أرغب في الزواج مرة أخرى."

يظهر بشكل واضح تباين آثار خبرة الطلاق على الذكور والإناث حيث أن خبرة الطلاق تسبب الكثير من الضغوط وتقع معظم آثارها على المطلقات، وذلك لأسباب منها على سبيل المثال: اعتماد المرأة على الرجل. وقد ظهرت هذه الاثار من خلال الآلام الجسدية والعزلة وتجنب التفكير في الزواج مرة أخرى، وقد تعكس هذه النتيجة حقيقة أن تعافي الذكور من آثار هذه الخبرة أسرع من الإناث.

ومما سبق يمكن أن نخلص إلى الاستنتاجات الآتية:

- تشكل خبرة الطلاق بالنسبة لعينة المطلقات خبرة مرهقة انفعاليا، حيث ظهرت في مشاعر لوم الذات، والانطواء الاجتماعي، والتشاؤم، والفشل، والشعور بانخفاض مفهوم الذات
- تختلف انفعالات المطلقين والمطلقات في عينة الدراسة من حيث المشاعر بالإيجابية حيث يغلبها التفاؤل والرضا والاستمتاع بالحياة بالنسبة للمطلقين، أما بالنسبة للمطلقات فإنها تعتبر خبرة ضاغطة، ولقد انعكس ذلك بوضوح في

مشاعر الفشل والانطواء والتشاؤم وهذا في حقيقة الأمر يشير إلى أن خبرة الطلاق تسبب الكثير من الضغوط وتقع معظم آثارها على المطلقات وذلك لأسباب كثيرة منها اعتماد المرأة على الرجل وبالتالي فإن المرأة اكثر عرضة من الرجل للشعور بالرفض وتأنيب الضمير والشعور بالذنب.

- تظهر خبرة الطلاق أكثر وضوحا على البعد المعرفي وهي تتجلى بشكل سلبي حيث تتأثر قدرة المطلقات على الحكم على الأمور فتصبح غير دقيقة وتتأثر سلبيا القدرة على التركيز، والاعتقاد بأن الحياة غير عادلة وتذكر الذكريات المؤلمة والأفكار القهرية عن الطلاق، في حين تختلف الآثار التي تعكسها خبرة الطلاق على المطلقين في معظم الأعراض والتي تمحورت في الأفكار والاعتقادات الإيجابية حيث يظهر ذلك بشكل جليا في رؤيتهم الايجابية للاستفادة من هذه التجربة في الزواج الثاني، ويبدو أن المطلقين من خلال تقييمهم الذاتي للموقف أو مراجعة المصادر الذاتية ومراجعة مصادر الدعم الاجتماعي وأساليب التوافق مع التغيير أسرع في محاولاتهم لاستيعاب خبرة الطلاق و استعادة حياتهم وجعل التغير جزء من حياتهم وبالتالي الوصول إلى التعافي والاستفادة من آثار هذه الخبرة في تجربة الزواج الثاني .
- يبدو أن المطلقات هن أكثر تأثراً بخبرة الطلاق حيث انعكست بشكل واضح في الجوانب السلوكية ويظهر ذلك جليا في التعامل بجفاء مع الآخرين وتجنب الاختلاط بالآخرين وعدم الرغبة في الزواج مرة أخرى. أما بالنسبة للمطلقين فإن خبرة الطلاق تبدو تأثيرها ايجابيا على حياتهم باستمرارهم في القيام بأعمالهم اليومية بحيوية والحرص على التخطيط المستقبلي، والاهتمام بالمظهر الخارجي والتواصل مع الاخرين.
- انعكست خبرة الطلاق إيجابيا على المطلقين بسبب اللجوء إلى الله في هذه المحنة، والنظر الى خبرة الطلاق بشكل إيجابي لأنها أكثر نضجا وستساعدهم في الاختيار في المستقبل إلا انهم على الرغم من اعتقادهم بان قرار الطلاق كان سليم إلا أنهم بحاجة للمساعدة في حل المشكلات وأنهم مازالوا يتذكروا المواقف المؤلمة التي حدثت لهم بالإضافة إلى هناك حاجة للمساعدة للتعامل مع المشاكل الناتجة من خبرة الطلاق.
- تتضح الفروق بين المطلقين والمطلقات في كيفية التعامل مع الطلاق بشكل معرفي وسلوكي بمعنى أن تظهر الأعراض في الجوانب المعرفية والسلوكية في حين تظهر آثار خبرة الطلاق على الجوانب الانفعالية لدى المطلقات وهذا يؤكد حقيقة أن هناك اختلافات فيما يتعلق بإجراءات التعامل مع خبرة الطلاق في المجتمع الواحد نظرا للنوع الاجتماعي، حيث يتعامل المطلقين مع خبرة الطلاق من خلال ممارسة الأنشطة أو ما يسمى بالتطبيب الذاتي وهو الاعتماد على الأنشطة للخروج من آثار الأزمة كما أن المطلقات يتعاملن مع خبرة الطلاق من خلال استخدام الأساليب الانفعالية وهي التعبير عن المشاعر، وبالتالي يكون المطلقون أكثر مهارة في التعامل مع أعراض القلق والاكتئاب مقارنة بالمطلقات.

ثالثاً: مشكلات ما بعد الطلاق

وفي محاولة للإجابة عن تساؤل حول وجود مشكلات ما بعد الطلاق، وأنواعها لدى عينة الدراسة من الجنسين تبين الآتي:

أ. وجود مشكلات بعد الطلاق

جدول (٧٤) توزيع العينة حسب وجود مشكلات بعد الطلاق

وجود مشكلات بعد الطلاق	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	٢٦	٢٢,٢	١٧٦	٤٤,٤	٢٠٢	٣٩,٤
نوعًا ما	٢٧	٢٣,١	١٢٨	٣٢,٣	١٥٥	٣٠,٢
لا	٦١	٥٢,١	٧٢	١٨,٢	١٣٣	٢٥,٩
غير مبين	٣	٢,٦	٢٠	٥,١	٢٣	٤,٥
الإجمالي	١١٧	١٠٠	٣٩٦	١٠٠	٥١٣	١٠٠

يكشف **الجدول (٧٤)** مدى معاناة المرأة من مشكلات ما بعد الطلاق مقارنة بالرجل في إطار عينة الدراسة. حيث أشارت البيانات أن أكثر الإناث يعانين من مشكلات ما بعد الطلاق بشكل كبير (نعم) أو من بعض المشكلات (نوعا ما) وقد سجلت مجتمعة (٧٦,٧٠%)، في حين بلغت بين الذكور (٤٥,٣٠%). وهذا ما أكدته دراسة (Amato, 2000) و دراسة (الثاقب ١٩٩٩) حول تأثر النساء بالطلاق أكثر من الرجال، خاصة من لديهن أبناء.

ب. نوع مشكلات ما بعد الطلاق

جدول (٧٥) توزيع العينة حسب نوع مشكلات ما بعد الطلاق

نوع المشكلات	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة *	العدد	النسبة*	العدد	النسبة
مشكلات مادية	٢٣	٤٣,٤	٢٣٩	٧٨,٦	٢٦٢	٧٣,٤
مشكلات خاصة بحضانة الأبناء	١١	٢٠,٧٥	٣٢	١٠,٥	٤٣	١٢
مشكلات خاصة بتربية الأبناء	١٥	٢٨,٣	٩٢	٣٠,٣	١٠٧	٣٠
إجراءات التقاضي	١٠	١٨,٨٧	١٠٧	٣٥,٢	١١٧	٣٢,٨
مضايقات الأهل	٢٣	٤٣,٤	٩٧	٣١,٩	١٢٠	٣٣,٦
نظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي	٢٧	٥٠,٩٤	١٦٨	٥٥,٣	١٩٥	٥٤,٦
الحرمان العاطفي	٣٢	٦٠,٤	١٠٧	٣٥,٢	١٣٩	٣٨,٩
مشكلات خاصة بالظروف السكنية	١٧	٣٢,٠٨	١٩٢	٦٣,٢	٢٠٩	٥٨,٥
مشكلات أخرى	–	–	١٥	٤,٩	١٥	٤,٢
* تم حساب النسبة المئوية وفقا لعدد المستجيبين بنعم أو نوعا ما حول وجود مشكلات						
الإجمالي (ن=٣٥٧) ذكور (ن=٥٣) إناث (ن=٣٠٤)						

شكل (٥٧) توزيع العينة حسب نوع مشكلات ما بعد الطلاق

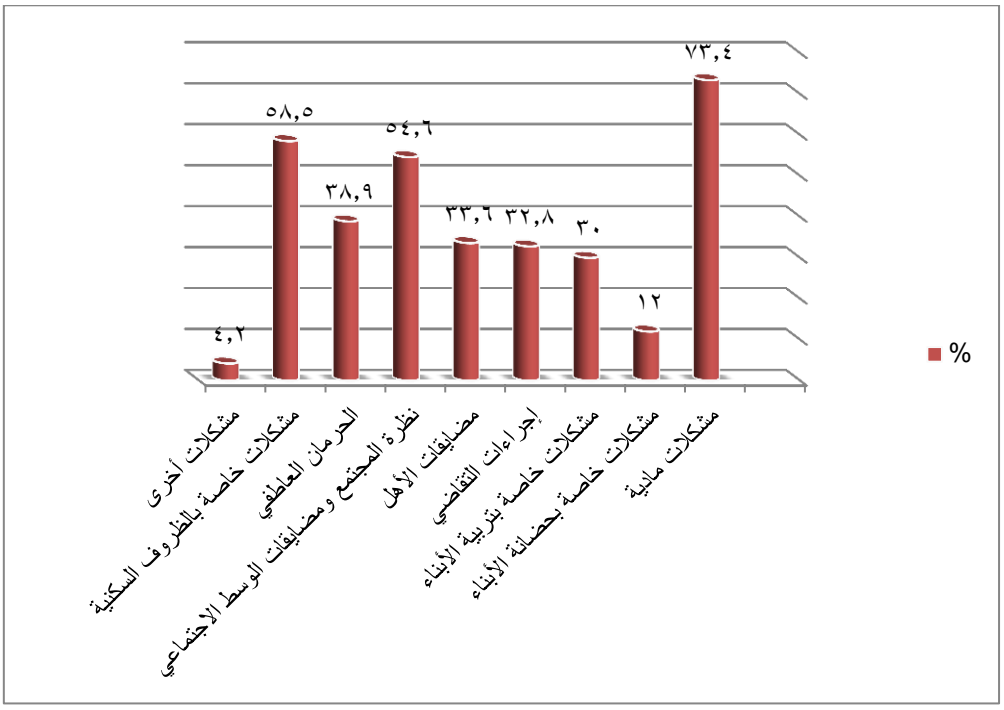

شكل (٥٨) أنواع مشكلات ما بعد الطلاق حسب الجنس

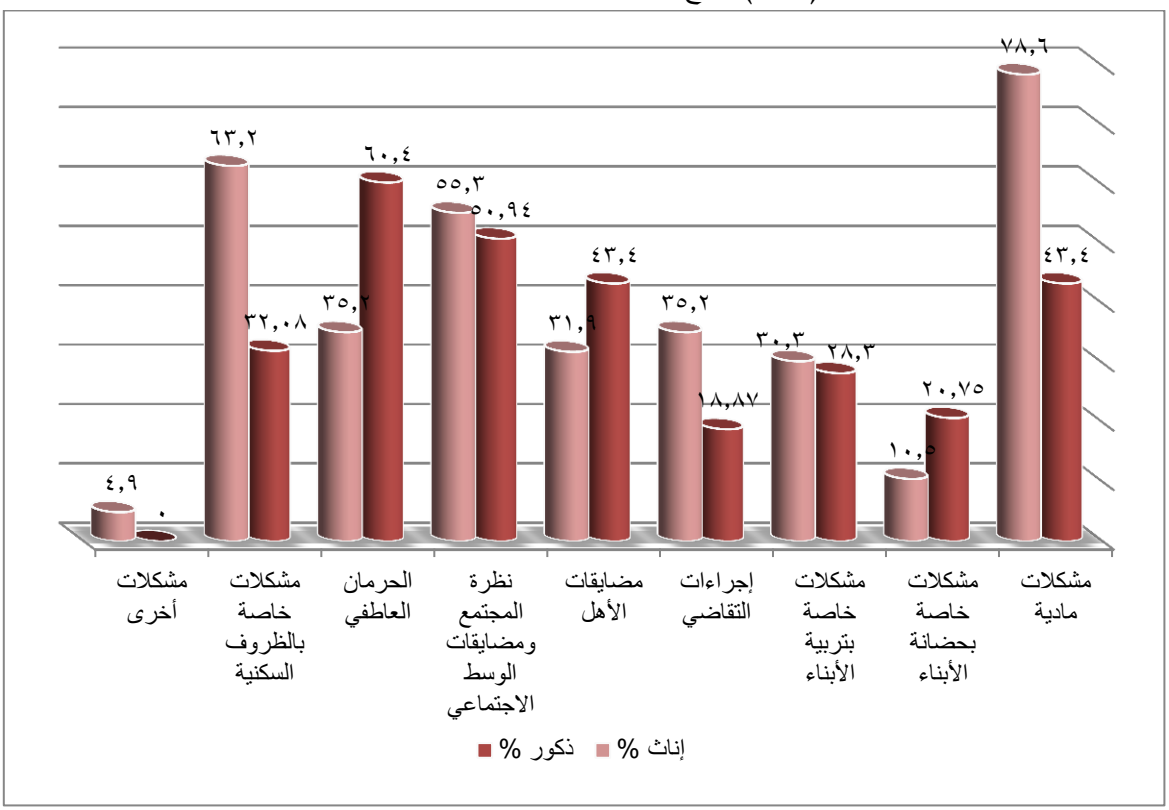

يكشف الجدول (٧٥) والشكلين (٥٧) و (٥٨) عن قائمة المشكلات ما بعد الطلاق لدى عينة الدراسة من الجنسين، حيث جاءت مرتبة كالآتي: مشكلات مادية، مشكلات مرتبطة بالظروف السكنية، ومشكلات مرتبطة بنظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي المحيط، والحرمان العاطفي، ومضايقات الأهل. وهنا تتصدر المشكلات المادية (٧٨,٦٠%)، ومشكلات خاصة بالظروف السكنية (٦٣,٢٠%) بين الإناث، والحرمان العاطفي (٦٠,٤٠%) ونظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي (٥٠,٩٤%) بين الذكور. وهذا يدل على حجم معاناة المرأة ماديا من جراء الطلاق مقارنة بالرجل، وهذا ما أكدته بحوث الطلاق في الشرق والغرب على حد سواء مثال (الهاشمي٢٠١٠، وبو دبابة ٢٠٠٥، وصالح ٢٠٠٦) وغيرها. أما الرجال فجاءت مشكلات ما بعد الطلاق لديهم ذات طابع معنوي مثال الحرمان العاطفي، والبحث عن شريك جديد، ونظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي، ثم المشكلات المادية ومضايقات الأهل في المرتبة الثالثة، نظرا للمتطلبات المادية للزواج مرة أخرى لدى البعض.

وهناك مشكلات أخرى تعاني منها الإناث كشفت عنها البيانات النوعية وهي: التفكك بين أفراد الأسرة، والسحر والحسد، وعدم توافر فرصة عمل، والآثار النفسية للطلاق على الأبناء، وشعور المطلقة بالوحدة والحزن والملل، وذلك ينطبق مع نتائج دراسة (المالكي ١٩٩٨، الغانم ١٩٩٨، بو دبابة ٢٠٠٥، والهاشمي ٢٠١٠).

١. المشكلات المادية

نظرا لاختلاف طبيعة المشكلات المادية بين الجنسين، فسوف نلقي الضوء على كل منها في **الجدول (٧٦)**.

جدول (٧٦) توزيع العينة حسب نوع المشكلات المادية

نوع المشكلات المادية	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة *	العدد	النسبة *	العدد	النسبة
عدم وجود مصدر دخل	٥	٢١,٧٤	٤٩	٢٠,٥	٥٤	٢٠,٦
عدم حصول الأبناء على نفقة من الأب	–	–	٤٥	١٨,٨	٤٥	١٧,٢
عدم كفاية الدخل	٢١	٩١,٣	٢٠٣	٨٤,٩	٢٢٤	٨٥,٥
عدم التزام الأب بالنفقة	–	–	٥٦	٢٣,٤	٥٦	٢١,٤
عدم الحصول على راتب الضمان الاجتماعي	–	–	٢٦	١٠,٩	٢٦	٩,٩
مشكلات أخرى	٢	٨,٦٩	٢٨	١١,٧	٣٠	١١,٥

* تم حساب النسبة المئوية وفقا لعدد من لديهن مشكلات مادية الإجمالي (ن= ٢٦٢) الذكور (ن=٢٣) الإناث (ن=٢٣٩)

شكل (٥٩) توزيع العينة حسب نوع المشكلات المادية

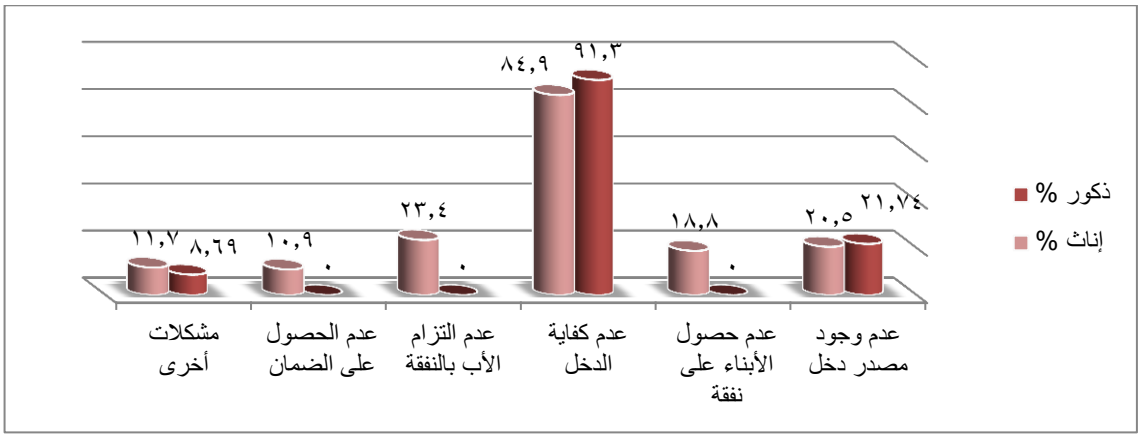

توضح المؤشرات الكمية إلى أن غالبية عينة الدراسة من الجنسين ممن تعاني من مشكلات مادية بعد الطلاق جاءت في إطار عدم كفاية الدخل، فضلا عن عدم توافر مصدر دخل أحيانا. فبالنسبة للذكور عل سبيل المثال، يؤدي عدم كفاية الدخل إلى صعوبة الوفاء بمتطلبات الزواج مرة أخرى، أو بناء مسكن مستقل على سبيل المثال. أما الإناث، فيعانين من مشكلات مادية عديدة إلى جانب عدم كفاية الدخل منها: عدم التزام الأب بدفع نفقة الأبناء، وعدم وجود مصدر دخل، وعدم حصول الأبناء على نفقة من الأب، وعدم حصول الأبناء على راتب الضمان الاجتماعي في حالة تغيب الأب وعدم معرفة مكانه. هذا فضلا عن مشكلات كشفت عنها البيانات النوعية منها: التأخر في دفع النفقة، وصعوبة توفير قيمة إيجار الشقة، وكثرة المتطلبات المادية للأبناء كونها المعيل الوحيد للأسرة مع عدم القدرة المادية. وهذا من غير شك يؤثر على ضعف الطاقة والإنتاجية للجنسين مما يقلل من فرص إعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي، وهذا ما أكدته الدراسات السابقة (بو دبابة، ٢٠٠٥، الهاشمي، ٢٠١٠).

٢. نظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي

جدول (٧٧) توزيع العينة حسب نوع مشكلات نظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي المحيط

نظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المراقبة	٢	٧,٤١	٦٥	٣٨,٧	٦٧	٣٤,٥
إثارة الشائعات	١٥	٥٥,٥٦	١٠٤	٦١,٩	١١٩	٦١
الشك والريبة	٤	١٤,٨١	٤٤	٢٦,٢	٤٨	٢٤,٦
تحميلي السبب في حدوث الطلاق	١٩	٧٠,٣٧	٩١	٥٤,٢	١١٠	٥٦,٤
النظرة الدونية	٦	٢٢,٢٢	٥٨	٣٤,٥	٦٤	٣٢,٨
التجنب والتحاشي	٤	١٤,٨١	٣٨	٢٢,٦	٤٢	٢١,٥
تجنب الزواج من مطلق	١٠	٣٧,٠٤	٧٩	٤٧	٨٩	٤٥,٦
مظاهر أخرى	٢	٧,٤١	٥	٣	٧	٣,٦
*الإجمالي (ن=١٩٥) ذكور (ن=٢٧) إناث (ن= ١٦٨)						

شكل (٦٠) توزيع العينة حسب نوع مشكلات نظرة المجتمع والوسط الاجتماعي المحيط

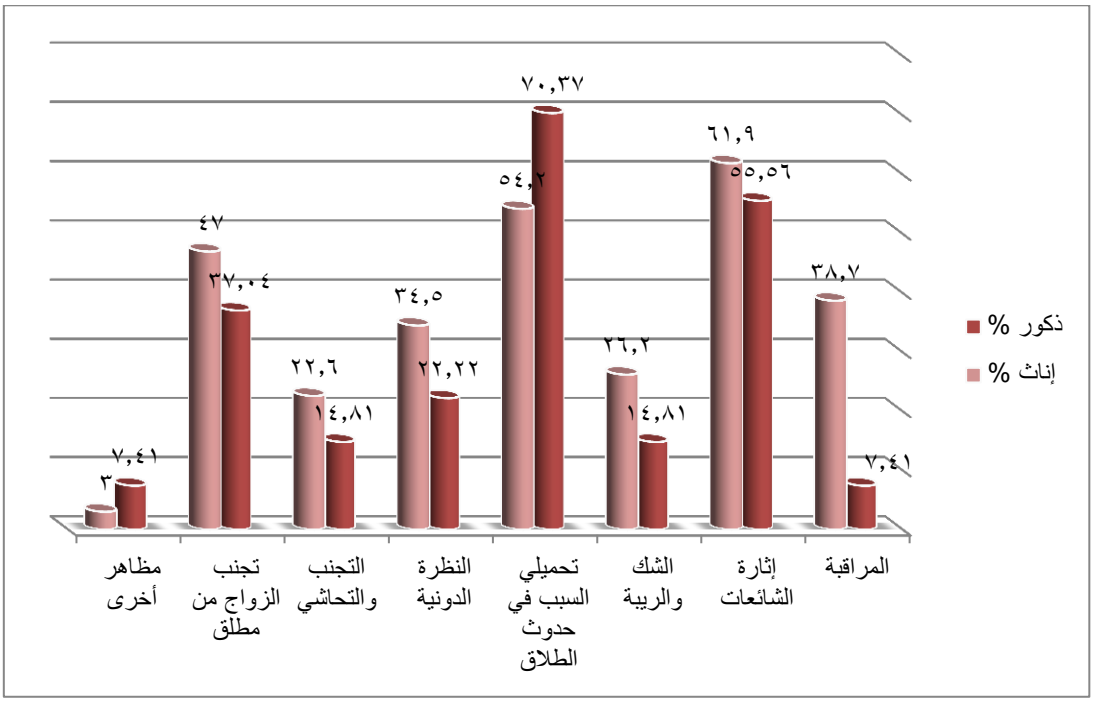

توضح مؤشرات **الجدول (٧٧) والشكل (٦٠)** أن هناك تشابها إلى حد كبير بين الجنسين في نوعية مشكلات ما بعد الطلاق، المرتبطة بنظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي المحيط؛ حيث يتصدرها تحمل سبب الطلاق للطرفين، وهذا الأمر سائد سواء بالنسبة للرجل أم المرأة، حيث إن الطلاق غير مرغوب في إطار المجتمع التقليدي الذي يعلي من شأن استمرار الأسرة حتى لو على حساب أحد أطرافها خاصة المرأة. كما تعاني عينة الدراسة إجمالا من إثارة الشائعات حولهم بشكل مستمر من قبل المحيطين بهم، وتزداد بوجه خاص حول المرأة المطلقة. وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات منها (النبلاوي، ١٩٩١ وصالح، ٢٠٠٦) حيث تحمل ثقافة المجتمع المرأة العبء الأكبر في فشل الزواج، فينظر لها بأنها سبب حدوث الطلاق، مما يترتب عليه النظرة الدونية من قبل المجتمع لها، وثقل تبعات الطلاق عليها. كما يعاني الجنسان أيضا من تجنب الزواج من مطلق أو مطلقة في السياق الاجتماعي المحيط؛ لما يشاع من عدم القدرة على إنشاء حياة زوجية مستقرة بسبب وصمة خبرة الطلاق. هذا فضلا عن النظرة الدونية، ثم الشك والريبة، والتجنب والتحاشي على مستوى العلاقات الاجتماعية خاصة بين الإناث.

٣. الحرمان العاطفي

أشارت البيانات أن الحرمان العاطفي تصدر قائمة مشكلات ما بعد الطلاق لدى عينة الذكور، أما عينة الإناث، فقد احتلت المرتبة الرابعة كما سبقت الإشارة. وهنا كشفت البيانات النوعية عن العديد من مظاهر الحرمان العاطفي لدى الذكور، هي:

- فقدان الأسرة وشريك الحياة، والحرمان سواء من إشباع الرغبات بالحلال، أم من زوجة توفر الأمن والاستقرار والراحة النفسية، ومن ثم الإحساس بالحاجة للزواج، للخروج من حالة الوحدة والعزلة.
- فقدان الراحة النفسية بعيدا عن الأبناء، والحرمان منهم، والشعور بالانطواء، والعزلة، والقلق، والإرهاق، وكثرة التفكير.
- أما بالنسبة للإناث فتشير البيانات النوعية أيضا إلى العديد من مظاهر الحرمان العاطفي، هي:

- الافتقار لشريك الحياة، والسند وقت الشدة حسب تعبير بعضهن، والشعور بالوحدة، والحنين للمطلق، وعدم الإحساس بالاستقرار النفسي.
- الإهمال من قبل الآخرين، وصعوبة وجود من تستطيع التواصل معه للتعبير عما بداخلها، وعدم الثقة بالنفس، والإحساس بالنقص عندما تقارن وضعها بمن حولها من المتزوجات.
- الشعور بالحرمان من الجنس الآخر، والرغبة في الزواج مرة أخرى، كما تتألم من شعور أبنائها بالحرمان من والدهم في حالة البعد عنهم، أو حرمانها من أبنائها بسبب بعدهم عنها (عند الأب).

ومن ثم، تبدو مظاهر الحرمان العاطفي لدى الجنسين في: فقدان الأسرة والشريك، والشعور بالوحدة، والحرمان من الأبناء، والحاجة للزواج مرة أخرى. وتعاني الإناث أكثر من عدم الاستقرار النفسي، الإهمال من قبل الآخرين، عدم الثقة بالنفس، وشعور الأبناء بالحرمان، وهذا ما أشارت إليه دراستا (الغانم، ١٩٩٨ وبو دبابة، ٢٠٠٥).

٤. مشكلات خاصة بالظروف السكنية

يعاني ما يقرب من ثلثي عينة الإناث من مشكلات خاصة بالظروف السكنية (٦٣,٢٠%)، أما الذكور فقد بلغت هذه المشكلة لديهم نسبة (٣٢,٠٨%). وهنا كشفت البيانات النوعية عن مدى معاناة العديد من أفراد عينة الإناث من مشكلات تتعلق بالظروف السكنية بعد الطلاق منها:

- عدم القدرة على توفير مسكن مستقل لأسرتها الصغيرة بعد الطلاق، ومعاناة المطلقة وأبنائها من السكن المشترك مع الأهل، ومن ثم فقدان الاستقلالية والحرية والخصوصية، وتردي الأوضاع السكنية لدى الأهل (قديم – غير صحي – ضيق)، وضيق الحيز المكاني داخل المسكن المستقل بحيث لا يتناسب مع عدد أفراد الأسرة، مع صعوبة الوفاء بقيمة الإيجار، والعيش في غرفة واحدة لدى الأهل، مع وجود أبناء وبنات في أعمار حرجة، وعدم توفر غرفة مستقلة داخل مسكن الأهل، ومشاركة الأخوة في غرفة واحدة.
- السكن لدى الأقارب مما يجعلها مهددة بالخروج منه في أي وقت حسب إرادتهم، وأحيانا مشاركة المطلق في مسكن واحد، بحيث تعيش فيه المطلقة وأبناؤها، مما يثير كلام الناس، فضلا عن كونها مهددة بالخروج منه في أي وقت، لو رغب المطلق في الزواج، وغير ذلك من مشكلات.

أما بالنسبة لعينة الدراسة من الذكور فتبدو مشكلات الظروف السكنية في:

- فقدان المطلق للاستقرار السكني، نتيجة لتردي الظروف السكنية عند الأهل، أو للحرمان من الخصوصية والاستقلالية، والحرمان من المسكن الملك بحكم المحكمة وتركه للمطلقة والأبناء، وعدم القدرة المادية على بناء مسكن مستقل. وهنا تعليق من بعض أفراد العينة حول الظروف السكنية مؤداها: "أن الافتقار إلى مسكن مستقل والتزاحم في نطاق محدود (غرفة واحدة) داخل مسكن الأهل كان سببا للطلاق". ومما سبق يمكن أن نجمل المشكلات الخاصة بالظروف السكنية بعد الطلاق لدى عينة الدراسة في: عدم القدرة المادية على توفير مسكن مستقل، تردي الظروف السكنية عند الأهل، ضيق الحيز المكاني للمسكن مقارنة بعدد الأفراد، فقدان الخصوصية والاستقلالية نتيجة العودة لمسكن الأهل، عدم توافر غرفة مستقلة للمطلقة وأبنائها في مسكن الأهل.

٥. مضايقات الأهل

جدول (٧٨) توزيع العينة حسب مظاهر مضايقات الأهل

مظاهر مضايقات الأهل	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	* النسبة	العدد	* النسبة	العدد	النسبة
قسوة المعاملة	١	٤,٣٥	٢٨	٢٨,٩	٢٩	٢٤
التدخل في الأمور الخاصة	١١	٤٧,٨٣	٦١	٦٢,٩	٧٢	٦٠
الإهمال	١	٤,٣٥	٢٣	٢٣,٧	٢٤	٢٠
التدخل في شؤون الأبناء	٧	٣٠,٤٣	٣٢	٣٣	٣٩	٣٢,٥
الشك وعدم الثقة	٣	١٣,٠٤	٣٠	٣٠,٩	٣٣	٢٧,٥
تحميلي سبب الطلاق	١٢	٥٢,١٧	٤٩	٥٠,٥	٦١	٥٩,٢
السعي للزواج مرة أخرى	٥	٢١,٧٤	٢٥	٢٥,٨	٣٠	٢٥
رفض إقامة أبنائي معي	٠	٠	١٠	١٠,٣	١٠	٨,٣
رفض الإنفاق على الأبناء	٠	٠	٤	٤,١	٤	٣,٣
مظاهر أخرى	١	٤,٣٥	٥	٥,٢	٦	٥
* تم حساب النسبة المئوية وفقا لعدد من لديهم مشكلات تتعلق بمضايقات الأهل						
الإجمالي (ن=١٢٠) الذكور(ن=٢٣) الإناث (ن=٩٧)						

شكل (٦١) توزيع العينة حسب مظاهر مضايقات الأهل

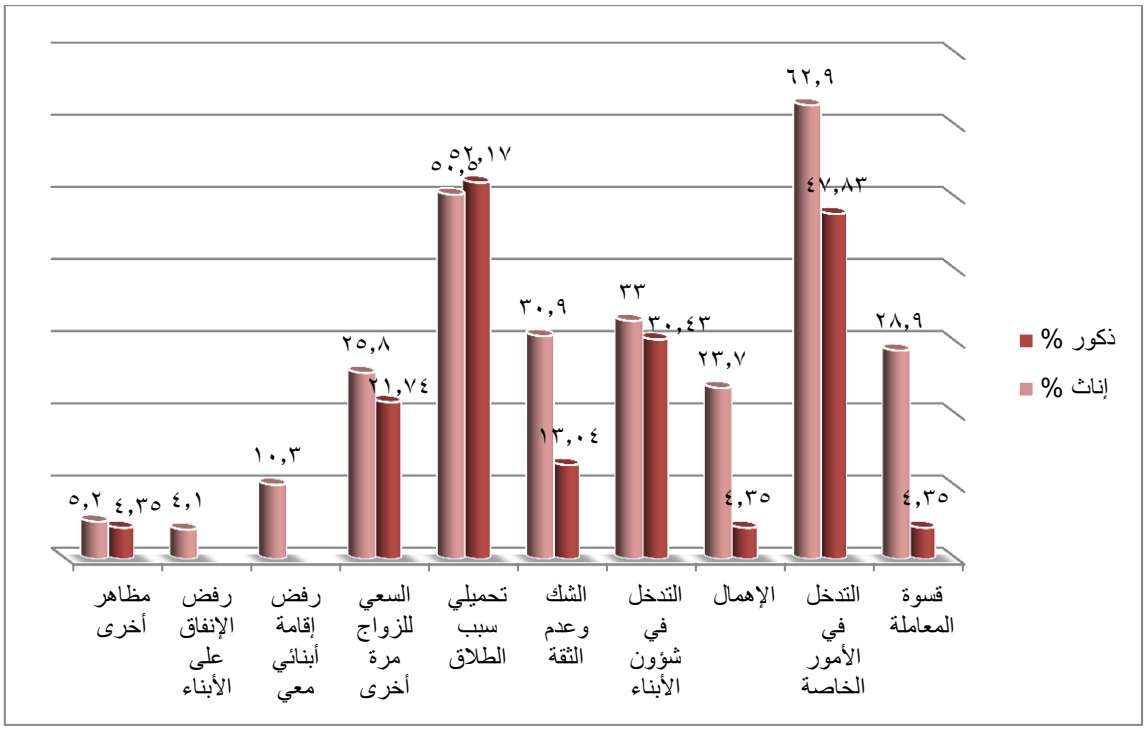

بقراءة الجدول (**٧٨**) **والشكل** (**٦١**) يمكن رصد أهم مضايقات الأهل لدى عينة الدراسة في التدخل في الأمور الشخصية، وتحميل سبب الطلاق لطرفي العلاقة، والتدخل في شؤون الأبناء، والسعي للزواج مرة أخرى للخلاص من حالة الطلاق؛ وهذا بطبيعة الحال مؤشر على تراجع الإحساس بالحرية والخصوصية والاستقلالية في إدارة شؤون الحياة الخاصة والأبناء. وإلى جانب هذه المظاهر تعاني الإناث من الشك وعدم الثقة، والقسوة في المعاملة، والإهمال، إلى جانب رفض الأهل إقامة أبناء المطلقة معها والامتناع عن الإنفاق عليهم، وإلزامها بإعادتهم للأب وذلك للضغط عليه لكي يتحمل مسؤوليتهم، وفق ما أشارت البيانات النوعية، وهذا الحال ينطبق مع ما ورد في دراستي (الغانم ١٩٩٨، بو دبابة ٢٠٠٥).

٦. أسباب مشكلات تربية الأبناء

جدول (٧٩) توزيع العينة حسب أسباب مشكلات تربية الأبناء

نوع مشكلات تربية الأبناء	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	* النسبة	العدد	* النسبة	العدد	النسبة
عدم القدرة على التوجيه والإرشاد	٥	٣٣,٣٣	٤٠	٤٣,٥	٤٥	٤٢
كثرة المشاكل التي يقع فيها الأبناء	٥	٣٣,٣٣	٢٦	٢٨,٣	٣١	٢٩
تعلق الأبناء بأحد الأبوين	٤	٢٦,٦٧	٢٠	٢١,٧	٢٤	٢٢,٤
تأثر الأبناء بسلوكيات سلبية من أحد الأبوين	٦	٤٠	١٧	١٨,٥	٢٣	٢١,٤
تدخل الأهل	٤	٢٦,٦٧	٢٦	٢٨,٣	٣٠	٢٨
تأثر الأبناء بسلوكيات سلبية من الوسط الاجتماعي	٧	٤٦,٦٧	٣٠	٣٢,٦	٣٧	٣٤,٦
إلقاء الأبناء اللوم على أحد الوالدين	–	–	١٩	٢٠,٧	١٩	١٧,٨
أسباب أخرى	١	٦,٦٧	١٩	٢٠,٧	٢٠	١٨,٧
* تم حساب النسبة المئوية وفقا لعدد من لديهم مشكلات خاصة بتربية الأبناء						
الإجمالي (ن=١٠٧) الذكور (ن=١٥) الإناث (ن=٩٢)						

شكل (٦٢) توزيع العينة حسب أسباب مشكلات الأبناء

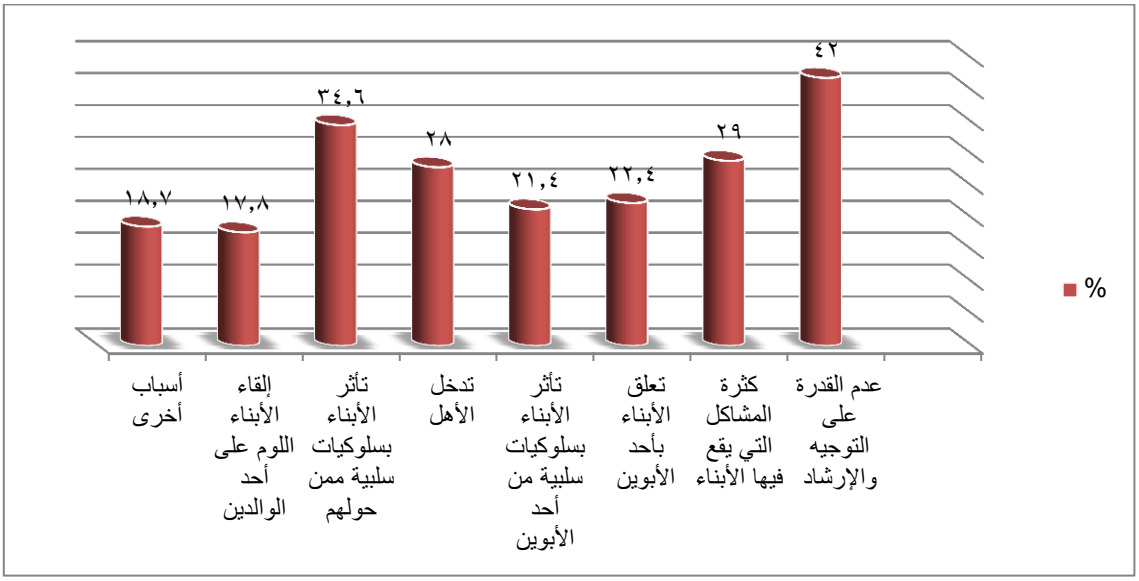

يلاحظ من واقع مؤشرات **الجدول (٧٩) والشكل (٦٢)** مدى تأثر الأبناء بطلاق الوالدين، ويظهر بوضوح في أسباب مشكلات تربية الأبناء التي أفصح عنها ما يقرب من ثلث العينة من الجنسين. وتتصدر مشكلات الأبناء بعد الطلاق مشكلة عدم القدرة على التوجيه والإرشاد، نظرا لتعدد مصادر التوجيه وضعفها في ظل انفصال الوالدين. هذا إلى جانب تأثر الأبناء بسلوكيات سلبية من الوسط الاجتماعي المحيط، خاصة خارج رقابة الوالدين، مما يؤدي إلى كثرة المشكلات التي يقع فيها الأبناء. وتتباين أسباب مشكلات تربية الأبناء بين الجنسين، ففي حين تصدر تأثر الأبناء من سلوكيات سلبية من الوسط الاجتماعي المحيط لدى عينة الذكور، نجد مدى معاناة المرأة من عدم قدرتها على توجيه الأبناء وإرشادهم، وتدخل الأهل في تربية الأبناء، وكثرة المشكلات التي يقع فيها الأبناء، لدى عينة الإناث. هذا فضلا عن مشكلات أخرى كشفت عنها البيانات النوعية منها: ممارسة أهل الزوجة للسحر، تعلق الأبناء بالأب رغم قسوته، إدمان الأبناء للمخدرات، صعوبة تولى الأم بمفردها مسؤولية تربية الأبناء وغير ذلك. وهنا أكدت دراستا (Del Boca, 2003 و Dronkers &Others 2006) أن مسالة انخفاض رفاهة الأطفال بعد حدوث الطلاق أمر بالغ الأهمية، لاسيما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛ حيث ازداد عدد الأطفال الذين يعانون من الفقر بعد حدوث الطلاق أكثر من أي مكان آخر.

٧. مشكلات تربية الأبناء

جدول (٨٠) توزيع العينة حسب نوع مشكلات تربية الأبناء

نوع مشكلات تربية الأبناء	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	* النسبة	العدد	* النسبة	العدد	النسبة
صعوبات دراسية	٨	٥٣,٣٣	٤٧	٥١,١	٥٥	٥١,٤
مشكلات أخلاقية	٤	٢٦,٦٧	١٦	١٧,٤	٢٠	١٨,٧
مشكلات نفسية	٥	٣٣,٣٣	٣٩	٤٢,٤	٣٩	٣٦,٤
مشكلات أخرى	–	–	٢٦	٢٨,٣	٢٦	٢٤,٣
* تم حساب النسبة المئوية وفقا لعدد من لديهم مشكلات خاصة بتربية الأبناء						
الإجمالي (ن=١٠٧) الذكور (ن=١٥) الإناث (ن=٩٢)						

شكل (٦٣) توزيع العينة حسب نوع مشكلات تربية الأبناء

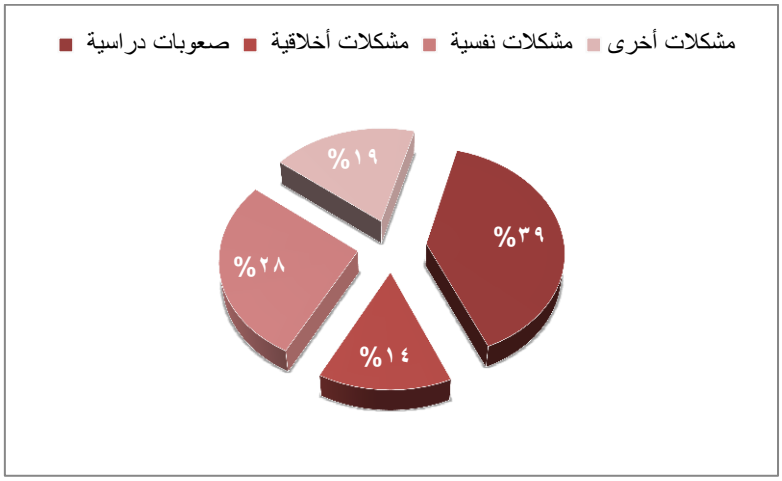

تعكس البيانات العديد من المشكلات والصعوبات التي يعايشها الأبناء في ظل الطلاق. وتتصدر قائمة مشكلات تربية الأبناء لدى الجنسين مشكلة الصعوبات الدراسية، التي قد تشمل التحصيل الدراسي والغياب أو الانقطاع عن الدراسة وغيرها. هذا فضلا عن المشكلات النفسية والأخلاقية، ومشكلات أخرى كشفت عنها البيانات النوعية منها: تعلق الأبناء برفقاء السوء، والفارق في السن بين الأبناء مما يصعب متابعتهم. وبالنظر إلى الاختلاف حسب الجنس يلاحظ تقارب بين الجنسين في المشكلات المرتبطة بالتحصيل الدراسي، في حين هناك تباين في المشكلات الأخرى؛ ففي حين تتصاعد مشكلات أخلاقية خاصة بالأبناء في عينة الذكور، تزداد المشكلات النفسية الخاصة بالأبناء في عينة الإناث. وهنا دلالة اجتماعية هامة من جراء انهيار الأسرة، حيث تتصاعد مشكلات الأبناء الأخلاقية، نظرا لعدم مراقبتهم من قبل الأب، وقلة اهتمامه بهم أما الأمهات فيعانين من المشكلات النفسية جراء حرمان الأبناء من الأب. ومن غير شك وكما ذكرت دراسة (صالح ٢٠٠٦) أن هذه المشكلات ذات تأثير على التكيف النفسي والاجتماعي للأبناء وينعكس هذا بوضوح في تحصيلهم الدراسي.

٨. أسباب اللجوء للتقاضي

جدول (٨١) توزيع العينة حسب أسباب اللجوء للتقاضي

أسباب اللجوء للتقاضي	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	*النسبة	العدد	*النسبة	العدد	النسبة
حضانة الأبناء	٨	٨٠	٢٤	٤٦,٢	٣٢	٥١,٦
إلزام الأب بتنفيذ حكم نفقة الأبناء	١	١٠	١٨	٣٤,٦	١٩	٣٠,٦
نفقة للأبناء	٢	٢٠	٢٩	٥٥,٨	٣١	٥٠
أمور أخرى خاصة بالأبناء	٢	٢٠	٧	١٣,٥	٩	١٤,٥
زيادة نفقة الأبناء	–	–	١٧	٣٢,٧	١٧	٢٧,٤
مؤخر الصداق	–	–	٧	١٣,٥	٧	١١,٣
أحقية الأبناء لراتب الضمان	–	–	٤	٧,٧	٤	٦,٥
أسباب أخرى	٢	٢٠	١٣	٢٥	١٥	٢٤,٢
* تم حساب النسبة المئوية وفقا لعدد من لديهن مشكلات تتعلق بإجراءات التقاضي						
الإجمالي (ن=٦٢) الذكور (ن=١٠) الإناث (ن=٥٢)						

شكل (٦٤) توزيع العينة حسب أسباب اللجوء للتقاضي والجنس

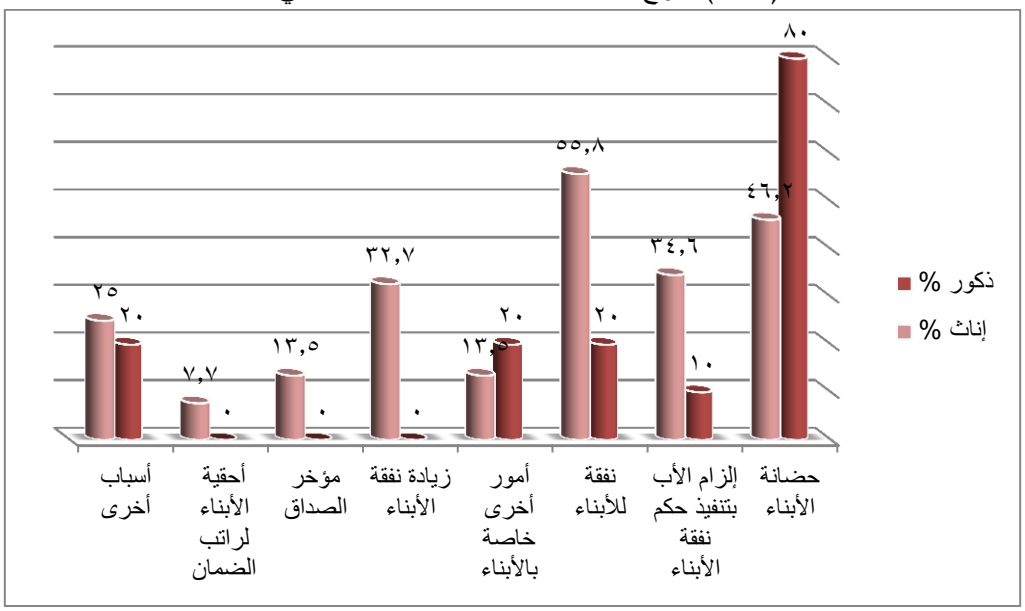

يشير **الجدول (٨١) والشكل رقم (٦٣)** إلى أن أسباب التقاضي لدى إجمالي العينة يتصدرها حضانة الأبناء، ونفقتهم، ثم إلزام الأب بتنفيذ حكم نفقة الأبناء، أو زيادتها فضلا عن أسباب أخرى كشفت عنها البيانات النوعية تتمثل في تنازل الأم عن الحضانة، أو أمور أخرى مالية بين المطلق ومطلقته، أو للحصول على وثائق رسمية خاصة بالأبناء، أو تتعلق بإثبات الطلاق للمطلقة. كما تتباين أسباب الجنسين للتقاضي ففي حين تنحصر أسباب التقاضي لدى غالبية عينة الذكور في المطالبة بحضانة الأبناء، نجد عينة الإناث لديها العديد من الأسباب للتقاضي تتدرج في إطار المطالبة بكثير من الأمور تتعلق بالأبناء من: الحضانة، والنفقة، وزيادة النفقة، أو إلزام الأب بدفعها، أو أمور أخرى غير النفقة.

٩. مشكلات التقاضي

جدول (٨٢) توزيع العينة حسب مشكلات التقاضي

مشكلات التقاضي	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	النسبة*	العدد	النسبة*	العدد	النسبة
طول فترة التقاضي	٥	٥٠	١٢	٢٣,١	١٧	٢٧,٤
التحايل من الطرف الآخر	٣	٣٠	١٥	٢٨,٨	١٨	٢٩
الاثنان معا	١	١٠	١١	٢١,٢	١٢	١٩,٤
لا توجد مشكلة	١	١٠	٨	١٥,٤	٩	١٤,٥
غير مبين	–	–	٦	١١,٥	٦	٩,٧
* تم حساب النسبة المئوية وفقا لعدد من لديهم مشكلات تتعلق بإجراءات التقاضي						
الإجمالي (ن=٦٢) الذكور (ن=١٠) الإناث (ن=٥٢)						

شكل (٦٥) توزيع العينة حسب مشكلات التقاضي

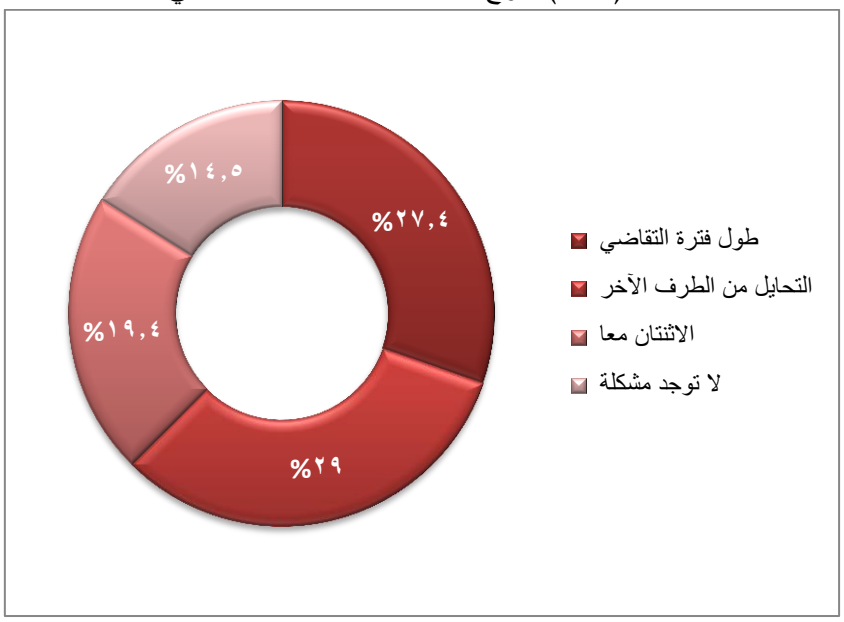

يبين **الجدول (٨٢) والشكل (٦٥)** أن التحايل من الطرف الآخر، وطول فترة التقاضي تتصدران مشكلات التقاضي لدى عينة الدراسة. ومما لاشك فيه أن مشكلات التقاضي لدى المرأة المطلقة تفوق مثيلاتها عند الرجال؛ ففي حين تنحصر مشكلات التقاضي لدى أفراد العينة من الذكور في طول فترة التقاضي، والتحايل من الطرف الآخر، تتشعب مشكلات التقاضي لدى الإناث منها: التحايل من الطرف الأخر، طول فترة التقاضي، وهناك من عانت من مشكلات التحايل وطول فترة التقاضي معا.

١٠. مشكلات خاصة بحضانة الأبناء

كشفت البيانات النوعية تفاصيل تتعلق بمشكلات حضانة الأبناء عانت منها المطلقة على وجه الخصوص يمكن حصر بعض نماذجها في الآتي:

- رفض أهل المطلقة وجود الأبناء، وهذا في رأيهم يعد نوعا من عقاب المطلق حتى يتحمل مسؤوليتهم، ووضع الأم المطلقة في موضع اختيار من قبل المحكمة، بحيث يكون الأولاد عند الأب والبنات عند الأم، فلما رفضت حصل الأب على حكم بحضانة الأبناء جميعا.
- إصرار الأب على ضم أبنائه قبل وصول السن القانوني، وصعوبة حصول الأم على حضانة أبنائها، ومنعها من زيارتهم، وتحمل الأم الحاضنة أعباء الإنفاق على الأبناء في ظل تدني الظروف المعيشية.
- تنازل الأم عن حضانة الأبناء تحت ضغط الظروف المادية، والتهديد المستمر من جانب الأب بضم أبنائه، وعدم التزام الأب بتنفيذ حكم المحكمة برؤية الأم لأبنائها، وحصول الأب على حضانة الأولاد بمجرد طلب الأم للطلاق.

ومن ثم، يمكن إجمال معاناة المرأة المطلقة في إطار حضانة الأبناء في: رفض الأهل للأبناء، ويسر حصول الأب على حضانة الأبناء، وحرمان الأم من زيارتهم، وعدم التزام الأب بدفع نفقة الأبناء لو كانت الأم حاضنة، ويزداد الأمر صعوبة في ظل تدني الظروف المعيشية للأم المطلقة وذلك أيضا ما أكدته دراسة (الهاشمي، ٢٠١٠).

١١. الحرمان من الأبناء

جدول (٨٣) توزيع العينة حسب نوع مشكلات حضانة الأبناء

نوع مشكلات الأبناء	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	* النسبة	العدد	* النسبة	العدد	النسبة
رفض الحاضن زيارة الأبناء للطرف الآخر	٢	١٨,١٩	١	٣,١	٣	٧
إقناع الحاضن للأبناء بعدم تقبل الطرف الآخر	٢	١٨,١٩	١	٣,١	٣	٧
معاقبة الأبناء عند رغبتهم زيارة الطرف الآخر	–	–	٢	٦,٣	٢	٤,٧
الإقامة في منطقة بعيدة عن سكن الطرف الآخر	٢	١٨,١٩	٨	٢٥	١٠	٣٢,٣
مشكلات أخرى	٢	١٨,١٩	٣	٩,٤	٥	١,٦
* تم حساب النسبة المئوية وفقا لعدد من لديهم مشكلات خاصة بحضانة الأبناء						
الإجمالي (ن=٤٣) الذكور (ن=١١) الإناث (ن=٣٢)						

شكل (٦٦) توزيع العينة حسب نوع مشكلات حضانة الأبناء

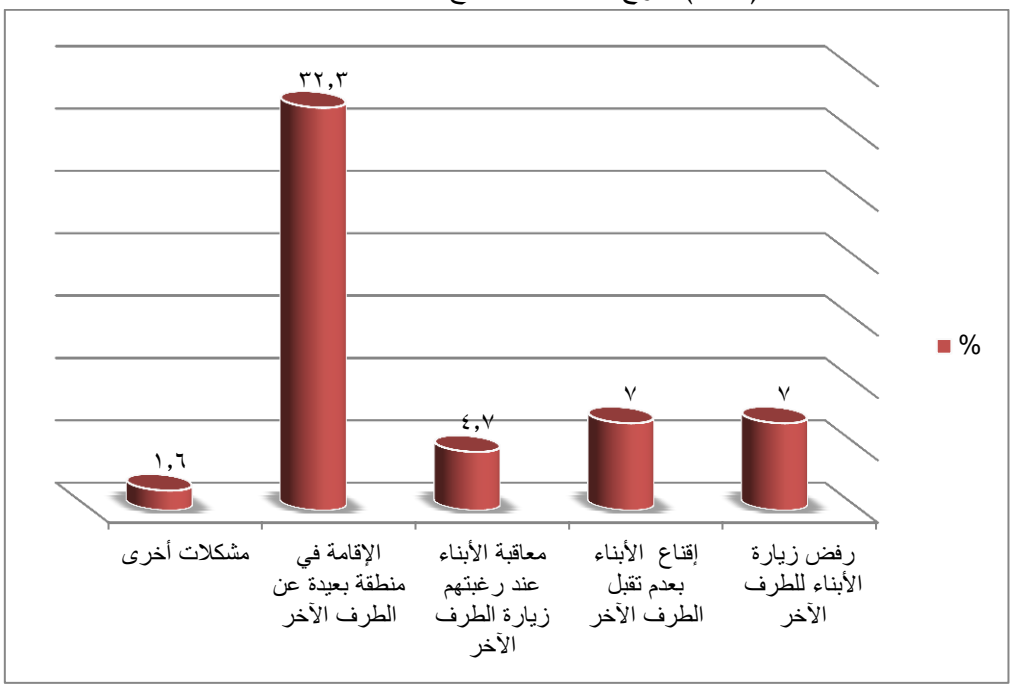

وفقا لما أشارت إليه البيانات في **الجدول (٨٣) والشكل (٦٦)** حول توزيعات مشكلات حضانة الأبناء في عينة الدراسة في حالة إذا كانت الحضانة لدى الطرف الآخر، تظهر لدى العينة من الجنسين في الإقامة في منطقة بعيدة؛ مما يصعب التواصل مع الأبناء خاصة بين الأمهات، ثم رفض الطرف الحاضن زيارة الأبناء للطرف الآخر، وإقناع الأبناء بعدم تقبله.

رابعاً: مقترحات لتقليل حدوث الطلاق في المجتمع العُماني من وجهة نظر عينة الدراسة

في صدد الإجابة عن تساؤل حول المقترحات والحلول التي من شأنها الحد من الطلاق في ضوء خصوصية المجتمع العُماني، فإن الموضوع ينقسم إلى قسمين: الأول، يتناول حزمة من المقترحات والحلول للحد من ظاهرة الطلاق في المجتمع العُماني، وبيان وجهة نظر أفراد العينة حيالها. أما الثاني فيكشف عن الحلول والمقترحات للحد من حدوث طلاق كما أفصحت عنها واقع الخبرات الحياتية لأفراد العينة من الجنسين من واقع البيانات النوعية.

أ- أهم المقترحات التي تقلل من حدوث الطلاق من وجهة نظر عينة الدراسة (مؤشرات كمية)

شملت أداة الدراسة اثني عشرة عبارة موزعة على العديد من المقترحات بعضها يتعلق بطرفي العلاقة الزوجية، وبعضها الآخر يتعلق بالأهل والمجتمع المحلي، وذلك سعيا للحد من الطلاق في المجتمع العُماني. وفي محاولة للإجابة عن تساؤل "ما المقترحات التي من شأنها الحد من حدوث طلاق في المجتمع العُماني من وجهة نظر عينة الدراسة؟" تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعينة ككل، وللجنسين، حسب معيار تفسير النتائج للدراسة الميدانية كما سبقت الإشارة، وسوف يتم حساب مستويات المقترحات ومدى الدرجات وفق **الجدول (٨٤)**.

جدول (٨٤) أهم المقترحات التي يمكن أن تقلل من حدوث الطلاق من وجهة نظر العينة حسب الجنس

م	العبارة	ذكور (ن=١١٧)		إناث (ن=٣٩٦)		العينة (ن=٥١٣)	
		المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
١	مراعاة التقارب في العمر بين الزوجين	١,٨٦	٠,٩٦	٣,١٩	٠,٩٨	٢,٨٩	١,١٢
٢	مراعاة التقارب في المستوى التعليمي بين الزوجين	١,٩٥	٠,٨٩	٣,١١	٠,٩٥	٢,٨٤	١,٠٦
٣	مراعاة التقارب في المستوى الاجتماعي بين الزوجين	١,٩٤	٠,٨٦	٢,٩٣	١	٢,٧١	١,٠٦
٤	مراعاة التقارب في المستوى المادي بين الزوجين	٢,٤٣	٠,٩٢	٢,٧٤	١,٠٥	٢,٦٧	١,٠٣
٥	الإلمام بمعارف تتعلق بالحياة الزوجية قبل الزواج	١,٥	٠,٧٢	٣,٥٦	٠,٧٥	٣,١	١,١٤
٦	مشاركة (الفتاة) أهلها في اختيار الزوج	١,٣٨	٠,٧٥	٣,٧٤	٠,٥٩	٣,٢	١,١٧
٧	الفحص الطبي قبل الزواج	١,٦٢	٠,٩٧	٣,٢٤	٠,٩٨	٢,٨٧	١,١٩
٨	عدم تدخل الأهل بين الزوجين	١,٢٦	٠,٦٢	٣,٥٩	٠,٧٤	٣,٠٦	١,٢١
٩	تثقيف المرأة بحقوقها الشرعية في إطار الزواج	١,٢١	٠,٥٢	٣,٦٢	٠,٦٨	٣,٠٧	١,٢
١٠	تثقيف المقبلين على الزواج حول طبيعة الحياة الزوجية	١,٢	٠,٥٣	٣,٦٦	٠,٦٥	٣,١	١,٢١
١١	تفعيل دور مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري	١,٣٦	٠,٦٨	٣,٥١	٠,٨٤	٣,٠٢	١,٢١
١٢	تفعيل دور لجان التوفيق والمصالحة	١,٥٧	٠,٨٧	٣,٤٢	٠,٨٩	٢,٩٩	١,١٨

* المتوسط الحسابي من ٤ درجات

شكل (٦٧) أهم المقترحات التي يمكن أن تقلل من حدوث الطلاق من وجهة نظر العينة

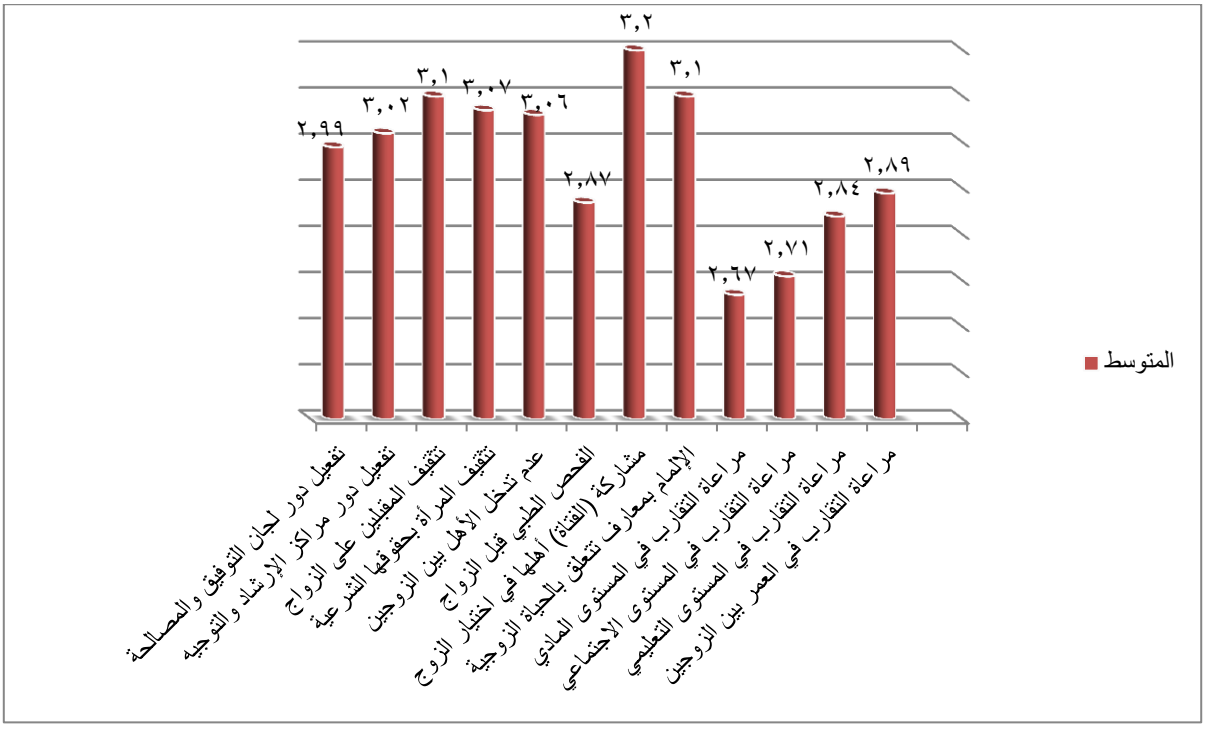

شكل (٦٨) أهم المقترحات التي يمكن أن تقلل من حدوث الطلاق من وجهة نظر العينة حسب الجنس

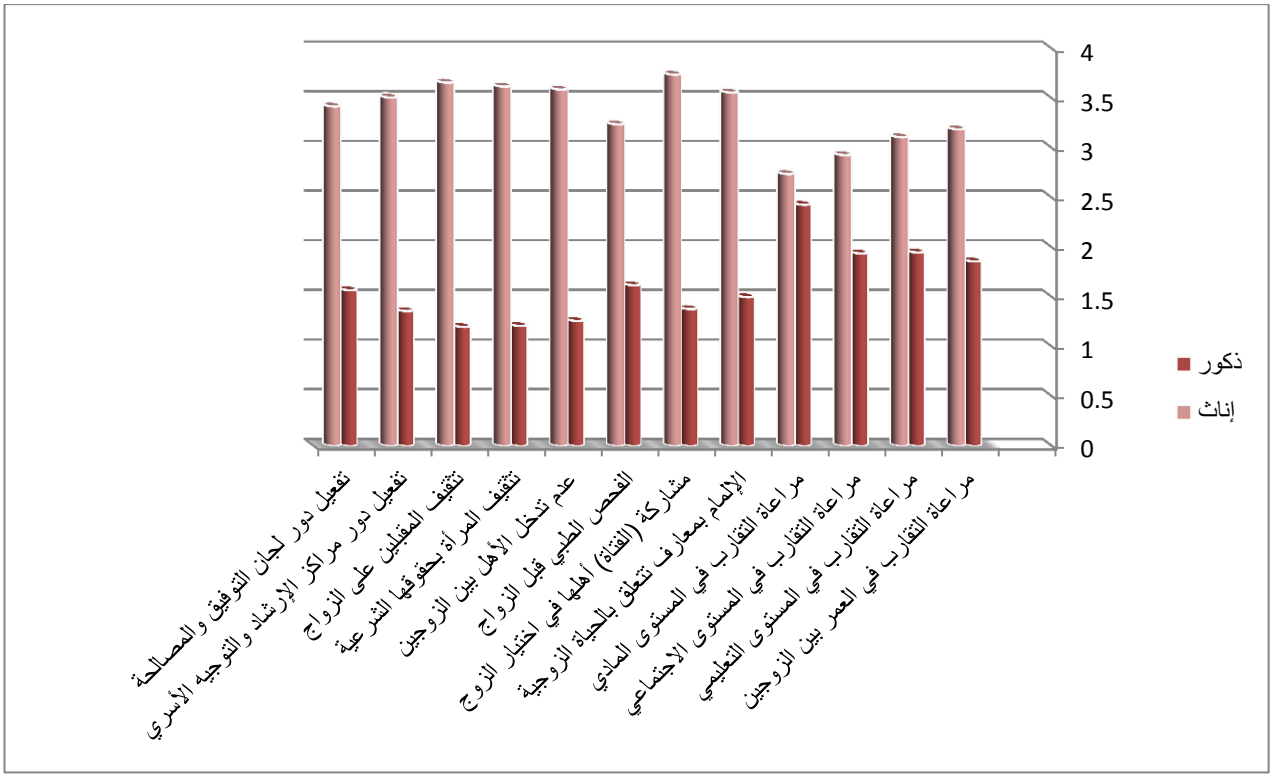

وفقا للتصنيف المعتمد في الدراسة، يشير **الجدول (٨٤) والشكلان (٦٧ ، ٦٨)** إلى أن العبارات الخاصة بمقترحات الحد من الطلاق في المجتمع العُماني على مستوى إجمالي العينة حظيت بمستوى مرتفع، تراوحت قيمه بين (٢,٦٧ – ٣,٢٠)، وتنعكس بوضوح في العبارات: "مشاركة (الفتاة) أهلها في اختيار الزوج"، "الإلمام بمعارف تتعلق بالحياة الزوجية قبل الزواج"، " تثقيف المقبلين على الزواج حول طبيعة الحياة الزوجية"، " تثقيف المرأة بحقوقها الشرعية في إطار الزواج"، " عدم تدخل الأهل بين الزوجين"، " تفعيل دور مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري والنفسي". وهذا ما أكدته الدراسات ومنها (الثاقب، ١٩٩٩ ، ولجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي ٢٠٠٣).

أما بالنسبة للجنسين فقد سجلت الدراسة اختلافاً بين المطلقين والمطلقات. ففي إطار الذكور دلت المؤشرات أن عينة الذكور حققت مستوى متوسطا ومنخفضا، من خلال قيم المتوسط الحسابي التي تتراوح بين (١,٢٠ – ٢,٤٣)، وتنعكس في العبارات "مراعاة التقارب في المستوى المادي بين الزوجين"، "مراعاة التقارب في المستوى التعليمي بين الزوجين"، "مراعاة التقارب في المستوى الاجتماعي بين الزوجين"، "مراعاة التقارب في العمر بين الزوجين"، "الفحص الطبي قبل الزواج"، "تفعيل دور لجان التوفيق والمصالحة". وبالنسبة لعينة الإناث، فقد سجلت مستوى مرتفعا، حيث تتراوح قيم المتوسط الحسابي بين (٢,٧٤-٣,٧٤). وتبدو في العبارات "مشاركة (الفتاة) أهلها في اختيار الزوج"، " تثقيف المقبلين على الزواج حول طبيعة الحياة الزوجية"، " تثقيف المرأة بحقوقها الشرعية في إطار الزواج"، "عدم تدخل الأهل بين الزوجين"، " الإلمام بمعارف تتعلق بالحياة الزوجية قبل الزواج"، " تفعيل دور مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري والنفسي".

وتعكس توزيعات مقترحات الحد من الطلاق في المجتمع العُماني دلالات اجتماعية هامة، منها ما ورد في إجمالي العينة؛ التي حثت بوجه عام على مقترحات تخص نشر ثقافة الزواج والعلاقات الزوجية منها: مشاركة الفتاة أهلها في الاختيار للزواج، الإلمام بمعارف تتعلق بالحياة الزوجية، وتثقيف المرأة والمقبلين على الزواج بالحقوق الشرعية في إطار الزواج وبأمور تتعلق بالحياة الزوجية، وعدم تدخل الأهل، وتفعيل دور مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري. وبالنسبة للمطلقين، يركزون على ضرورة التماثل قدر الإمكان بين طرفي العلاقة الزوجية لرأب الصدع والمحافظة على استقرار الأسرة. ومن ثم ضرورة البعد عن الفوارق المادية، والتعليمية، والاجتماعية، والعمرية أيضا بين طرفي الزواج. هذا فضلا عن توجه يجمع بين التقليدية والحداثة، تتمثل في الاهتمام بتفعيل دور لجان التوفيق والمصالحة لحل النزاعات الأسرية من جانب، والتأكيد على الفحص قبل الزواج من جانب آخر.

أما المطلقات فأكدن على نشر ثقافة الزواج، مع التركيز على كل ما يخص الفتاة والمرأة في المقترحات المقدمة للحد من الطلاق منها: ضرورة مشاركة الفتاة الأهل في عملية الاختيار للزواج، وعدم تدخل الأهل في الحياة الزوجية، وتثقيف المرأة والمقبلين على الزواج بالحقوق الشرعية والإلمام المتعلقة بالحياة الزوجية، فضلا عن الدعوة لنشر مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري وتفعيل دورها. ومن ثم تتبلور المقترحات الخاصة بالحد من الطلاق من خلال: نشر ثقافة الزواج والحياة الزوجية، وتفعيل دور الآليات التقليدية والحديثة المعنية بحل الخلافات الأسرية، والاتجاه نحو التجانس بين طرفي الزواج، والبعد قدر الإمكان عن الفوارق المادية، والتعليمية، والاجتماعية بينهما.

ب- أهم المقترحات التي تقلل من حدوث الطلاق من وجهة نظر عينة الدراسة (مؤشرات نوعية)

أشارت البيانات النوعية إلى حزمة من المقترحات والحلول طرحتها عينة الدراسة من الجنسين، سوف نعرض لها تفصيلا في السطور الآتية:

١. مقترحات عينة المطلقين

كشفت البيانات النوعية الخاصة بالمطلقين عن العديد من المقترحات التي من شأنها أن تحد من ظاهرة الطلاق من واقع خبرات حياتية. وقد جاءت لتواجه العديد من المثالب التي تحدث في الواقع وتؤدي إلى الطلاق منها:

- المواجهة الصريحة لمثالب عملية الاختيار للزواج، والتدخل لحل مشكلات الشباب خاصة المقبل منهم على الزواج (الرواتب – المهور – السكن) حتى لا يلجأ للاقتراض والديون التي تعصف بالحياة الزوجية، ودعم التثقيف الزواجي (ثقافة الزواج)، من خلال برامج التوعية من قبل مراكز متخصصة، فضلا عن دور وزارة التنمية في هذا الشأن.
- نشر الإرشاد الزواجي للمتزوجين خاصة حديثي الزواج، لتوعية الطرفين بواجباتهم الزوجية، وتعليمهما كيفية التعامل مع حالات العنف خلال الشجار بين الزوجين، ومراعاة أن يكون الزواج عن تراض وبعيدا عن الجبر والإكراه. ومن وجهة نظر بعض أفراد العينة من المطلقين، يرون ضرورة عدم تدخل أهل الزوجة في الحياة الزوجية، ومراعاة الأهل لظروف الزوج المادية. كما يرى بعضهم أيضا، عدم صرف راتب ضمان للمطلقة لأنه يزيد من حالات الطلاق، ويحفز الزوجات على إنهاء الرابطة الزوجية.
- الاهتمام بما يقدم في وسائل الإعلام، خاصة الدراما المدبلجة (التركية، والمكسيكية) التي تؤثر على المرأة العُمانية، وتزيد من حجم تطلعها في إطار الحياة الزوجية. كما أكد البعض على ضرورة الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي، وضرورة الفحص الطبي قبل الزواج، للكشف عن الأمراض الوراثية التي قد تؤدي عند اكتشافها مستقبلا إلى حدوث الطلاق،

وتوعية الأسر بمثالب تدخل أطراف خارجية في حل الخلافات الزوجية. كما يرى البعض أن زواج الأقارب والبعد عن الاختلاف في المستوى الاجتماعي بين الزوجين يسهم في البعد عن الطلاق.

٢. مقترحات عينة المطلقات

في إطار عينة المطلقات كشفت البيانات النوعية عن حزمة من المقترحات والحلول التي من شأنها الحد من ظاهرة الطلاق من واقع خبرات حياتية. وذلك لمواجهة العديد من المثالب التي تحدث في الواقع وتؤدي إلى الطلاق، منها:

- توافر قاعدة قانونية لحماية حقوق المرأة والأبناء في ظل الطلاق (نفقة المطلقة وحقوق الأبناء، وضع شروط في عقد الزواج تسمح للزوجة بالحصول على حقوقها سواء في إطار الزواج أم الطلاق)، وتوعية المجتمع بمدى أهمية الاختيار للزواج، وضرورة مشاركة الفتاة في عملية الاختيار، وتفضيل أن يكون عمر الطرفين مناسبا للزواج لتحمل مسؤوليته.
- نشر ثقافة الزواج للمقبلين على الزواج، والإرشاد الزواجي للمتزوجين، وضرورة وجود مؤسسات معنية بالتأهيل النفسي والاجتماعي بعد الطلاق. ودعم الشباب ماديا من قبل الحكومة أو القطاع الأهلي (رواتب – السكن – المهور)، وتوعية الأسر بمخاطر عاملات المنازل ودورهن في تهديد الاستقرار الأسري، والتوعية بمخاطر بعض المعتقدات الشعبية السائدة مثل الحسد والسحر، ومدى تأثير ذلك على الحياة الزوجية. وهذا ما أكدته واقترحته دراسة (دائرة الدراسات والاحصاء ١٩٩١، لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي ٢٠٠٣). هذا فضلا عن تدخل أطراف معنية بالتصالح بين الزوجين (الأهل، الشيخ، وذوى الخبرة من الكبار)، وتوعية الشباب قبل التفكير في الزواج بضرورة أن يكون لديهم مسكن مستقل ، وضرورة أن يوفر المطلق سكنا لمطلقته وأبنائه للتخفيف من آثار ما بعد الطلاق.

الفصل السابع: النتائج العامة والتوصيات

مقدمة

قدمت هذه الدراسة معطيات هامة تكشف في طياتها طبيعة االطلاق وملامح التغير وأبعاده ومظاهره المختلفة. لقد انطلقت الدراسة بداية من نقد الاتجاه الشائع في تناول دراسات الطلاق التي ركزت في معالجة الظاهرة على اتجاه معدلات الطلاق، باعتبارها مؤشرا هاما على مدى الاستقرار والتوازن داخل النسق الاجتماعي؛ حيث مازالت المؤشرات الكمية هي السائدة، ولكن هذه المؤشرات – رغم أهميتها– فإنها لا تفصح بمفردها عن واقع الطلاق في المجتمع العُماني كما سبقت الإشارة.

أولاً: النتائج العامة

بالنظر إلى احصاءات التعدادات السكانية، شهدت معدلات الطلاق في سلطنة عُمان انخفاضا على المستوى النسبي خلال السنوات الماضية؛ ولكن بسب الزيادة السكانية والعمرية فإنه من الملاحظ أن أعداد المطلقين والمطلقات في ازدياد تدريجي. كما تمثل المطلقات النسبة الأعلى من حالات الطلاق.

وبينت الدراسة (من خلال العينة المدروسة) أن الطلاق يزداد بين الفئات الشابة والفئات ذات المستويات التعليمية والاقتصادية المنخفضة ويظهر ذلك جليا في عينة المطلقات التي جاءت النسبة الأكبر منهن من ربات البيوت كما أظهرت الاحصائيات الرسمية لتعداد ٢٠١٠م بأن ٤٧% من المطلقات في السلطنة يحصلن على راتب من الضمان الاجتماعي، مما يعكس وضعهن الاقتصادي الصعب.

بالإضافة أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن احتمالية حدوث الطلاق تزداد خلال السنوات الأربع الأولى من عمر الزواج ويرجع سوء التوافق الزواجي – نتيجة تباين الرضا الزواجي في نطاق الزوجين خاصة في بداية الزواج – إلى أسباب عديدة منها الزواج التقليدي، والزواج بالإكراه، وعدم توافر مسكن مستقل. وهذا مؤشر واضح على صعوبة تأقلم بعض المتزوجين على الحياة الزوجية وماتحمله من مسؤوليات وواجبات على الطرفين خاصة في ظل الزواج المبكر حيث بيَنت الدراسة أن (٥٧,٧%) من عينة الإناث كان عمرها عند الزواج الأول أقل من ١٩ سنة منها (١٩,٢%) تزوجن وعمرهن أقل من ١٥ سنة. ويعد الامتثال للمعايير الخاصة بتفضيل الزواج المبكر في المجتمع العُماني، ذا تأثير هام على مدى الاستقرار الزواجي. فقد أظهرت الدراسة أن الزواج المبكر للجنسين يترتب عليه زيجات ضعيفة البنيان تخفق في الحفاظ على الاستقرار الزواجي واستمرار الزواج، نظرا لعدم الإلمام الكافي بخبرات الحياة الزوجية. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة بين وجود أبناء وقرار الطلاق حيث كانت النسبة الأكبر من عينة الدراسة ليس لديها أبناء.

وبالنظر إلى طريقة اختيار الطرف الآخر لدى عينة الدراسة، أظهرت النتائج غلبة أشكال الزواج التقليدي بين الأقارب، كما بيَنت أن أكثر من نصف عينة الإناث كانت تعيش في إطار تعدد الزوجات و تم الطلاق فيها مرة واحدة خاصة بين المطلقات مما قد يشير إلى الصعوبة التي تواجهها المطلقة في الزواج مرة أخرى.

و بيّنت الدراسة أن قرار الطلاق قد تم اتخاذه في الغالب من قبل طرفي الزواج (الزوج أو الزوجة أو الاثنين معا)، كما يظهر أيضا تدخل الأهل والمحكمة في هذا الشأن مع قيام محاولات للصلح بين الزوجين من قبل أطراف عدة قبل وقوع الطلاق وهذا أمر

طبيعي في ظل مجتمع تقليدي يدعم استقرار الأسرة. و تشير البيانات المستمدة من العينة المدروسة عن تأرجح نوع الطلاق بين طلقة أو طلقتين في إطار الطلاق الرجعي والبائن بينونة صغرى، حيث شغلت نصف الحالات من الجنسين، أما الطلاق البائن بينونة كبرى فقد سجل (٣٩%) لكل منهما، كما أن غالبية العينة من الجنسين تم توثيق طلاقها. وقد جاءت ضرورة توثيق الطلاق للمطلقات من أجل الحصول على معاش الضمان الاجتماعي، ثم حضانة ونفقة الأبناء، وأخيرا للزواج مرة أخرى.

ثانيا: أسباب الطلاق

كما كشفت الدراسة أن هناك العديد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الثقافية ذات علاقة باستمرار النسق الأسري، ويعد الخروج عنها تهديدا للاستقرار الزواجي، وقد تؤدي إلى حدوث الطلاق منها: مدى تدعيم الزوجين من قبل الأسرتين، والوسط الاجتماعي المحيط بالزوجين، فضلا عن الامتثال للعرف والتقاليد فيما يتعلق بالحقوق والواجبات الزوجية، المستوى المعيشي والسكني الملائم للزوجين. وبالبحث عن أسباب الطلاق لدى عينة الدراسة، خلصت الدراسة من واقع البيانات النوعية إلى أنه يندر وجود سبب وحيد للطلاق، حيث يجتمع أكثر من سبب في أغلب الأحوال.

أ. أسباب الطلاق في الحالات المدروسة من واقع البيانات النوعية

رصدت الدراسة (٣١) سببا للطلاق بين عينة المطلقين، و(٣٠) سببا للطلاق بين عينة المطلقات وقد تم ترتيب هذه الأسباب بحسب تكرارها لدى عينة الدراسة. وأظهرت النتائج شيوع عشرة أسباب رئيسية للطلاق لدى عينة المطلقين، وهي بالترتيب: العنف بين الزوجين، عدم رغبة الزوجة في استمرار الحياة الزوجية، عدم مراعاة الزوجة للحقوق الزوجية، عدم التوافق والشقاق بين الزوجين، تدخل الأهل والتحريض على الطلاق، عدم الاحترام بين الزوجين، الظروف المادية الصعبة، عدم توافر سكن مستقل، زيادة المتطلبات المادية للزوجة، الزواج التقليدي أو الإكراه على الزواج من قبل الأهل مثل الزواج المرتب من قبل الأهل، وزواج الفتاة أو الشاب بالإكراه، وزواج المصلحة، وزواج المبادلة.

أما بالنسبة لأسباب الطلاق لدى عينة المطلقات، فهناك عشرة أسباب رئيسية للطلاق وهي: العنف بين الزوجين، وعدم الاحترام وسوء المعاملة والإهمال، والانحراف السلوكي للزوج، وهجر الزوج أو غيابه المستمر، وتعدد الزوجات والزواج بدون علم الزوجة، وتدخل الأهل والتحريض على الطلاق، وعدم الإنفاق، وعدم تحمل الزوج مسؤولية البيت والأبناء، والخيانة الزوجية من قبل الزوج، وعدم وجود مسكن مستقل للأسرة.

وبالنظر إلى هذه الأسباب نجد أنها ناتجة عن غياب فهم حقيقي لماهية الزواج والمسؤوليات المترتبة عن الإنضمام إلى المؤسسة الزواجية. قد يكون هذا الفهم قاصرا لصغر سن المتزوجين أو لعدم تقبلهم العلاقة الزواجية مع الطرف الآخر مما قد يؤدي إلى سوء تفاهم بين الطرفين ينتج عنه عنف أسري في إطار الخلاف المستمر والشجار الدائم. ويبدوا جليا الدور الذي يلعبه الأهل في العلاقات الزوجية لأبنائهم والذي قد لا يكون بالضرورة دورا إيجابيا من واقع نتائج هذه الدراسة حيث رفع المطلقين والمطلقات على حد السواء أصبع الإتهام لتدخلات الأهل في الخصوصيات الزوجية. وبالإضافة للاستعداد النفسي، يلعب الاستعداد المادي دورا مهما في استقرار الزواج حيث وضَحت هذه الدراسة أن الظروف المادية الصعبة وعدم وجود مسكن مستقل يحفظ خصوصية الزوجين من أسباب تفاقم المشكلات وحدوث الطلاق.

ب. أسباب الطلاق في المجتمع العُماني عامة من وجهة نظر عينة الدراسة

وبسؤال عينة الدراسة عن وجهة نظرهم في أسباب الطلاق في المجتمع العُماني، أشارت عينة المطلقين إلى عدة أسباب مرتبة كالآتي حسب أهميتها لدى العينة: تدخل الأهل في الخصوصيات الزوجية، العنف في المعاملة بين الزوجين، الإدمان على المسكرات والمخدرات، قلة الاحترام بين الزوجين، العلاقات خارج إطار الزواج، تقصير الزوجة في مسؤولياتها، الغيرة الشديدة، الزواج بالإكراه، وجود خلافات بين أسرتي الزوجين، وجود مشكلات جنسية. بينما أشارت عينة المطلقات إلى الأسباب الرئيسية التالية: تدخل الأهل في الخصوصيات الزوجية، قلة الاحترام بين الزوجين، عدم التزام الزوج بتحمل مسؤولياته، العنف في المعاملة بين الزوجين، الادمان على المسكرات والمخدرات، وجود مشكلات نفسية، عدم توفر سكن مستقل، تعدد الزوجات، التحرش الجنسي بالمحارم، تحريض الأهل على الطلاق.

أكدت المؤشرات الكمية لأسباب الطلاق (المؤشرات النوعية) التي تم استخلاصها من تشخيص عينة الدراسة للأسباب التي يرون أنها أدت لحدوث الطلاق في حالاتهم الشخصية. وقد أتفقت عينة الدراسة من الجنسين على الدور الجوهري للأهل في استقرار الزواج. كما بينَت النتائج أهمية قيام العلاقة الزوجية على أسس من الاحترام وتحمل المسؤولية لتعزيز التفاهم بين الطرفين في حال حدوث خلافات زوجية. كما أشارت إلى أسباب قد لاتطرح للنقاش بشكل مباشر في المجتمع العُماني ولكن يبقى تأثيرها خطير على استقرار الزواج وهي المشكلات الجنسية المختلفة ومشكلات الإدمان بأنواعه.

ثالثا: الآثار المترتبة على الطلاق

أ. الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية

تعايش الأسرة في حالة الطلاق انهيارًا على مستوى البنية ومنظومة الأدوار والعلاقات، تتضح معالمه من خلال الآثار الناجمة عن الطلاق، التي أفصحت عن حجم معاناة المطلقة والأبناء. وقد بحثت الدراسة في الآثار المختلفة للطلاق على طرفي العلاقة والأبناء (في حال وجودهم) من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة من الجنسين (٦٩,٦%) تعاني من آثار مختلفة من جراء حدوث الطلاق. وقد زادت نسبة المطلقات اللواتي عانين من مشاكل الطلاق (٧٦,٧%) عن نسبة المطلقين (٤٥,٣%) مما يشير إلى معاناة المطلقات بشكل خاص. وتصدرت المشاكل الإقتصادية (المادية والسكنية) ترتيب الآثار لدى الجنسين تلتها المشاكل الإجتماعية ومن ثم المشاكل النفسية بشكل عام.

وبمقارنة الآثار المختلفة على عينة المطلقين والمطلقات نجد اختلافا في ترتيب هذه الآثار حيث يعاني الذكور بشكل أساسي من الحرمان العاطفي، ونظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي المحيط، والمشكلات المادية، أما الإناث فتتعاظم معاناتهن من المشكلات المادية، ثم مشكلات الظروف السكنية، ونظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي المحيط.
وبالنظر للآثار الإقتصادية للطلاق بشكل تفصيلي، أشارت النتائج إلى اختلاف في مستوى الظروف المعيشية (الإقامة والإعالة) لدى عينة الدراسة حيث اختلفت ظروف الإقامة والسكن بعد الطلاق لدى ما يقرب من نصف العينة خاصة الإناث. كما أن ما يزيد عن نصف عينة المطلقات لا يكفي دخلها متطلباتها المعيشية خصوصا عند احتضانها لأطفالها بعد الطلاق حيث بينت

الدراسة أن حضانة الأبناء كانت من نصيب الأم فيما يقرب من ثلاثة أرباع عينة الدراسة. ويرتبط بحضانة الأبناء بعد الطلاق موضوع النفقة والذي يتحمله في أغلب الأحوال الأب كما أوضحت العينة من الجنسين. وقد تتولى الأم الإنفاق على أبنائها في حالة تنازلها عن النفقة في مقابل حضانتهم أو في حالة عدم كفاية دخل الأب أو عدم التزامه بالنفقة مما يزيد من المشاكل المادية لدى المطلقة خاصة اذا لم يكن لديها مصدر دخل ثابت.

وانحصرت المشكلات المادية بين الغالبية العظمى من عينة الذكور حول عدم كفاية الدخل، بينما تعددت المشكلات المادية بين الإناث (خاصة عند احتضانهن للأطفال) منها: عدم توفر مصدر دخل ثابت، وعدم كفاية الدخل ، وعدم التزام الأب بدفع نفقة الأبناء، وعدم الحصول على معاش الضمان الاجتماعي. وأشارت عينة الدراسة وبشكل خاص من المطلقات (٦٣,٢%) إلى معاناتهن من المشاكل المرتبطة بالظروف السكنية جراء فقدان الخصوصية والاستقلالية نتيجة العودة لمسكن الأهل وضيق الحيز المكاني، وعدم توفر غرفة مستقلة أحيانا للمطلقة وأبنائها داخل مسكن الأهل. وتردي الظروف السكنية، وعدم القدرة المادية على بناء مسكن مستقل.

وبيَنت الدراسة **الآثار الاجتماعية** على المطلقين والمطلقات من خلال نظرة المجتمع والوسط الاجتماعي المحيط عن طريق تحميل الطرفين سبب حدوث الطلاق، وإثارة الشائعات، وتجنب الزواج من مطلق أو مطلقة، والنظرة الدونية. كما تعاني الإناث بوجه خاص من المراقبة، وعدم الثقة، والشك والريبة، والتجنب والتحاشي في إطار العلاقات الاجتماعية. كما تبدو مظاهر مضايقات الأهل لدى الجنسين في التدخل في الأمور الخاصة، والتدخل في شؤون الأبناء، فضلا عن القسوة في المعاملة، والضغط للزواج مرة أخرى، ورفض أهل المطلقة ايواء الأبناء.

وتشكل خبرة الطلاق من **الناحية النفسية** خبرة مرهقة انفعاليا، حيث ظهرت في مشاعر لوم الذات، والانطواء الاجتماعي، والتشاؤم، والفشل، والشعور بانخفاض مفهوم الذات. كما تبدو انفعالات المطلقين والمطلقات متشابهة نوعا ما في عينة الدراسة من حيث المشاعر الإيجابية حيث يغلب عليها التفاؤل والرضا والاستمتاع بالحياة، ولكن تختلف المطلقات عن المطلقين في البعد الوجداني، فالمطلقات يشعرن بالحذر من الارتباط العاطفي بعد تجربة الطلاق في حين يشعر المطلقون بالحرية. وقد يبدو مفاجئا في سياق المجتمع التقليدي العُماني أن تشير نتائج عينة المطلقين إلى تصدر الآثار النفسية في صورة الحرمان العاطفي بين الذكور(٦٠,٤%) والتي تتمثل في: فقدان الأسرة والشريك، والشعور بالوحدة، والحرمان من الأبناء، والحاجة للزواج مرة أخرى. بينما يأتي الحرمان العاطفي في المركز الرابع لدى عينة المطلقات بنسبة (٣٥,٢%) ممثلا في: الحرمان من شريك الحياة، وعدم الاستقرار النفسي، والإهمال من قبل الآخرين، وعدم الثقة بالنفس.

ب. الآثار المرتبطة بالأبناء

يتأثر الأبناء إلى حد كبير بالطلاق، وتتباين المشكلات المتعلقة بالأبناء من مشاكل مرتبطة بالحصول على حضانة الأبناء في حال تعنت الأب مما يتطلب لجوء المطلقة إلى المحكمة لإثباب احقيتها في الحضانة. كما ترتبط بالنواحي المادية في حالة عدم كفاية الدخل. كما أن تربية الأبناء تتأثر بالطلاق الحاصل بين الأبوين حيث عانت عينة الدراسة التي احتضنت الأبناء من: عدم قدرتها على توجيه وإرشاد الأبناء، وسهولة تأثرهم بسلوكيات سلبية من الوسط المحيط وكثرة المشكلات التي يقع فيها الأبناء، وتدخل

الأهل في تربية الأبناء. كما أظهرت نتائج الدراسة أن المشاكل المتعلقة بتربية الأبناء تتمحور حول الصعوبات الدراسية التي يواجهونها مما يعكس الآثار السلبية للطلاق على التحصيل الدراسي لأبناء المطلقين. كما يعاني ابناء نسبة كبيرة من العينة (٤١,١%) من مشكلات نفسية جراء الطلاق.

رابعا: مقترحات عينة الدراسة للحد من الطلاق

تضمنت الدراسة الحالية محوراً مهما يتضمن وجهة نظر العينة في أهم المقترحات التي يرونها لتقليل الطلاق في المجتمع العُماني. وأوضحت المؤشرات الكمية أن أهم مقترحات العينة هي:مشاركة الفتاة أهلها في اختيار الزوج تليها بالأهمية نفسها الإلمام بالمعارف المتعلقة بالحياة الزوجية وتثقيف المقبلين على الزواج، تليها تثقيف المرأة بحقوقها الشرعية في إطار الزواج وعدم تدخل الأهل في خصوصيات الزوجين. وقد تمحورت مقترحات العينة (الكمية والنوعية) حول الآتي: نشر ثقافة الزواج والحياة الزوجية، وتفعيل دور الآليات التقليدية والحديثة المعنية بحل الخلافات الأسرية، والاتجاه نحو التجانس بين طرفي العلاقة الزوجية والبعد قدر الإمكان عن الفوارق المادية، والتعليمية، والاجتماعية، والعمرية بين طرفي الزواج.

خامسا: خلاصة الدراسة وتوصياتها

لقد كشفت الدراسة أن مجتمع البحث يتعرض للعديد من ملامح التغير، وسوف يشهد المجتمع العُماني مزيدًا من ذلك خلال المرحلة القادمة، نتيجة التطوير والتحديث وانتشار التعليم؛ حيث أوضحت المؤشرات المختلفة تغير مكانة المرأة في إدراك المجتمع فقد أضفى التعليم عليها تمكينا وحضورا، ومن ثم قدرة على اتخاذ قراراتها خاصة تلك المتعلقة باختيار شريك الحياة، وتزايد قناعة الأهل بضرورة رضا الفتاة عمن يتقدم لها، ومشاركتها أسرتها في كافة الأمور التي تتعلق بحياتها الخاصة، وعدم السماح للآخرين بالتدخل في نطاق نمط العلاقة الخاصة بالزوجين. كما أن عمل المرأة له تأثير إيجابي في جعلها شريكة للرجل في اتخاذ القرارات الأسرية بما يسهم في تعزيز المستوى الاقتصادي للأسرة و دعم استقرارها بشكل عام.

وبحثًا عن الاستقرار الزواجي واستمراره لا بد من تحديد الشروط الواجب توافرها لتحقيق نوعية زواج جيدة، فهناك شروط داخلية متمثلة في التجانس والتكافؤ بين الطرفين في العمر والمستوى التعليمي والاجتماعي والثقافي، وتوفير مستوى اقتصادي مناسب، فضلاً عن الشروط الخاصة بالتوافق الزواجي منها الرضا الزواجي، والإشباع العاطفي، والتواصل الجيد، والتسامح، والمشاركة في الاهتمامات والميول، والاحترام المتبادل، والوعي بالحقوق وأداء الواجبات. أما الشروط الخارجية التي تؤثر على مدى استقرار الزواج فتتمثل في وجود تشريعات منظَمة للزواج والطلاق، ومدى قوة مفهوم العار الاجتماعي، والوعي بأحكام الزواج والطلاق في الشرع، وارتفاع مكانة الزواج وضآلة البدائل المتاحة خارج نطاق الزواج. وهذه العوامل مجتمعة ذات تأثير على الاستقرار الزواجي كما بيَنته هذه الدراسة و أدبيات الطلاق المختلفة.

وعلى جانب آخر، يتفاعل أفراد المجتمع مع ملامح التغير وفق وعيهم بها، وما يصل إلى أذهانهم من معارف حولها، لذا من الضروري أن تهتم وسائل الإعلام بتكثيف جهودها لإيصال كافة المعارف المتعلقة بالزواج والطلاق كما أقرها الشرع والقانون، على اعتماد أن قانون الأحوال الشخصية يعد ببساطة انعكاسا لوضع المرأة في المجتمع وما تتمتع به من مكانة، لذا كان من الضروري أن تعي المرأة جيدا ما تحصل عليه من حقوق قانونية.

وبنظرة موضوعية لقانون الأحوال الشخصية، يلاحظ أنه من الضروري أن يعكس مرحلة التغير التي يمر بها المجتمع العُماني، ويتأثر بها وضع المرأة. إلى جانب ضرورة أن يشتمل على العديد من البنود، بحيث تغطي كافة جوانب الحياة، بداية من الزواج ونمط العلاقات الزوجية والأسس التشريعية لها، وأحكام الطلاق حتى الآثار المترتبة عليه. كما أن من الضروري أن تكون لأحكام القانون قوة تنفيذ تتسق وقوة وضعها ضمن نصوص قانونية.

لقد انتهت الدراسة الراهنة إلى أن النساء المطلقات يتأثرن سلبًا بالطلاق أكثر من الرجال المطلقين. ومما يزيد الأمر سوءا أن وضع المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي عموما —كما أشارت الدراسات– لا يزال عرضة للتمييز السلبي في قضايا الطلاق، وذلك لعدم وجود آليات تتحقق من تنفيذ القوانين المعنية بحقوق المرأة الشرعية.

وبناء على ما سبق، تضع هذه الدراسة بين يدي المسؤولين وصناع القرار حزمة من التوصيات التي يمكن أن تقلل من حدوث الطلاق أو تحد من الآثار المترتبة على حدوثه، وينظر إلى وزارتي التنمية الاجتماعية والعدل كطرفي معادلة يسهمان في تقليل وعلاج الطلاق وآثاره على الفرد والمجتمع يضاف إلى ذلك وزارتي التربية والتعليم و التعليم العالي اللتين تقعان ضمن نطاق الجهات المؤثرة والمتأثرة، وسيأتي توضيح ذلك لاحقا في سياق التوصيات. وقد أشار تحليل الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالطلاق في السلطنة إلى أن غالبية المطلقين من الجنسين في السلطنة هم من الفئة التي لا تقرأ ولا تكتب أو ممن حصلوا على تعليم أقل من المتوسط، كما أن أكثر من (٧٠%) من المطلقين والمطلقات هم من الفئة غير النشطة اقتصادياً، لا يعملون ولا يملكون مصدر دخل آمن. كما أن نتائج الدراسة الميدانية قد أشارت إلى أن الأم والأبناء هم الفئة الأكثر تضررا لاسيما في حالة انتمائهم للفئات الاجتماعية ذات المستوى التعليمي المنخفض والدخل المحدود، فإن تأثير ذلك الانفصال يطال الأسر الممتدة بين الطرفين وسائر المجتمع، وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى وقوع أبناء المطلقين ضحايا للعنف والأمراض النفسية والمخدرات والجريمة. وبما أن سلامة المجتمع واستقراره ومستقبلة الآمن منوط بسلامة الأسرة وأفرادها تأتي هذه التوصيات لتحقق سياسة وطنية تكفل حماية الأسرة ومعالجة الأسباب المؤدية للطلاق وآثاره.

تنقسم توصيات الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة:

١- المحور التوعوي الخاص بالأفراد المقبلين على الزواج وبعموم المجتمع.

٢- المحور العلاجي الخاص بالأزواج المنفصلين أو المطلقين فعليا.

٣- المحور القانوني المتعلق بقوانين وبنود الطلاق.

٤- المحور البحثي المتعلق بموضوع الطلاق.

أ. المحور التوعوي الخاص بالأفراد المقبلين على الزواج وعموم المجتمع

وهي المرحلة التي تسبق مرحلة الزواج والارتباط الفعلي للزوجين، حيث من المقترح قبل عقد القران أو بعده، إخضاع طرفي العلاقة إلى دورة إلزامية ترخَص إجراء عقد الزواج و يشمل الزواج المتعدد أيضًا، وذلك عبر تنفيذ برامج للتثقيف بالحياة الزوجية يقوم بها مختصون في الشريعة والقانون، والعلاقات الزوجية، والنفسية والاجتماعية والمالية والصحية، تشمل مفهوم الزواج، وشروطه

الصحيحة، والأسس التي يقوم عليها الزواج الجيد، وطبيعة العلاقات الزواجية وخصوصيتها، وحقوق الطرفين وواجباتهما، وكيفية التعامل مع الطرف الآخر في حالات الشقاق والتعامل مع الخلافات الأسرية وأسس تربية الأبناء وحساب ميزانية الأسرة وأسس الادخار والعادات الصحية وغير ذلك. وتفعيل دور المؤسسات التعليمية والإعلامية ومواقع العمل المختلفة في هذا الجانب.

الإجراءات التنفيذية

١- على المستوى الفردي

- إعداد برنامج تثقيفي متكامل بمسمى دورة، يكفل حصول الأفراد المقبلين على الزواج على قدر من المعرفة المنظمة حول الزواج والمسؤولية وبناء الأسرة، يُرخَص من قبل وزارة التنمية الاجتماعية أو كاتب العدل.

٢- على المستوى المجتمعي

- إعداد برنامج توعوي مدرسي على مستوى مرحلة الصف الثاني عشر.
- إدراج مقرر تدريسي حول الثقافة الزواجية وبناء الأسرة والمسؤولية الاجتماعية ضمن مقررات مؤسسات التعليم العالي.
- تنفيذ برامج من خلال خطة تقوم بها وزارة التنمية الاجتماعية ووزارتي الأوقاف والإعلام بمعاونة القطاع الأهلي لرفع الوعي بكل ما يتعلق بالأسرة مع ضرورة رفع الوعي الديني وإبراز جوانبه المختلفة في أحكام الزواج والطلاق، وذلك من خلال زيادة الاهتمام بالبرامج الدينية التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة، بغية إدراك أفراد المجتمع لأسس الحياة الزوجية، وإرشاد الناس لأحكام الشرع، والبعد عن أحكام العرف التي قد تتنافى مع الشرع، مثل: زواج صغار السن، استحواذ أرباب الأسر بقرار الاختيار في زواج أبنائهم من الجنسين، تفضيل إقامة أبنائهم بعد الزواج ضمن الأسرة دون رضا أحد الأطراف، التدخل في الحياة الزوجية للأبناء، واتخاذ القرارات في أمورهم الخاصة دون مراعاة لرغباتهم.
- إعداد برامج ذات طبيعة قانونية تبثها وسائل الإعلام المختلفة ضمن خطة إعلامية تهدف إلى تثقيف المجتمع بالقوانين المنظمة للزواج والطلاق، وتوعية المرأة بحقوقها الشرعية وببنود قانون الأحوال الشخصية العُماني.

ب. المحور العلاجي الخاص بالأزواج المنفصلين أو المطلقين فعليًا

ينقسم هذا المحور الى:

١. مرحلة الانفصال: وهي المرحلة التي تسبق حدوث الطلاق الرجعي والبائن بينونة صغرى (الطلقة الأولى والثانية)، حيث يتم- من خلال لجان التوفيق والمصالحة- إجراء دراسة حالة وإخضاع الزوجين إلى برنامج علاجي عبر تقديم مشورات من مختصين في المجال النفسي والاجتماعي، إذ تحال تلك الحالات إلى مكاتب الاستشارات الأسرية تنشؤها وزارة التنمية الاجتماعية في مديرياتها المختلفة وأيضا في جمعيات المرأة العُمانية التي من الممكن أن تقدم من خلالها الحلول الأنسب لتجنب تفكك الأسرة. يضاف إلى ذلك تفعيل الخط الساخن لمناقشة المشكلات الأسرية والاجتماعية قبل اللجوء | إلى الطلاق، وتوكل هذه المهمة إلى أشخاص مدربين وذوي خبرة في الاستشارات الأسرية.

الإجراءات التنفيذية

- إنشاء مكاتب/مراكز للاستشارات الاسرية لتوفير المشورة قبل حدوث الطلاق وبعده. إذ ستسهم هذه المراكز في تشجيع الحوار بين أفراد الأسرة، إضافة إلى نشر ثقافة اللجوء إلى مكاتب الاستشارات الأسرية، وزيادة عددها، وخاصة في المناطق التي ترتفع فيها نسب الطلاق. ولابد من الاهتمام بمستوى الخدمة المقدمة والإشراف عليها من قبل متخصصين ذوي الفهم العميق لطبيعة المجتمع العُماني.
- تسهيل إجراءات إنشاء مراكز للاستشارات الأسرية من قبل القطاع الخاص وربطها بسياسة وقوانين وزارة التنمية الاجتماعية فيما يخص قوانين العمل والسرية.
- زيادة تفعيل الخط الساخن الذي يقدم خدمة الاستشارات الأسرية في وزارة التنمية الاجتماعية لتناول المشكلات الأسرية في إطار من السرية والخصوصية ليصبح متاحا خارج أيام/ساعات العمل الرسمي .
- تفعيل دور لجان التوفيق والمصالحة و دور الباحث الاجتماعي في قضايا الطلاق بهدف التقريب بين الزوجين ومحاولة حل المشاكل القائمة بدون حدوث الطلاق.
- الربط المباشر بين لجان التوفيق والمصالحة ومكاتب الاستشارات الأسرية.
- عمل قاعدة بيانات خاصة بالمطلقين في دوائر كاتب العدل، وضرورة أن يسبق ذلك تسجيل وتوثيق الزواج والطلاق كإجراء إداري إلزامي مع تسجيل بعض المؤشرات الاجتماعية خاصة بالمطلقين والمطلقات مثل عدد الأبناء والمستوى التعليمي للأم والأب وطبيعة عملهم.

٢. مرحلة الطلاق: في حالة وقوع الطلاق وعدم رغبة الزوجين الاستمرار في الحياة الزوجية تأتي مرحلة توجيه المطلق والمطلقة اختياريا إلى نوعين من البرامج، الأول هو برنامج إرشادي يتناول الجوانب النفسية والاجتماعية وطرق التغلب على الضغوط والآثار المحتملة للطلاق وأسس تربية الأبناء ورعايتهم، أما البرنامج الثاني فيتناول تعزيز الجوانب العلمية والمهنية عن طريق إكساب المطلقين مجموعة من المهارات المهنية والتعليمية للانتقال بهم الى مجموعة فاعلة ومنتجة ومعتمدة على مصدر دخل ذاتي، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى معاناة المرأة المطلقة الحاضنة لأبنائها من فئة الضمان الاجتماعي ومحدودي الدخل، من انعدام أو عدم كفاية الدخل مما يعرَضها هي وأبناءها لتحديات مختلفة، لذا من الواجب العمل على تمكينها اقتصاديا. ويمكن أن يتم ذلك من خلال التعاون والشراكة بين القطاع الحكومي والخاص (من خلال برامج المسؤولية المجتمعية) ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

الإجراءات التنفيذية

- إنشاء صندوق تأمين اجتماعي للمطلقة الحاضنة لأطفالها.
- إعداد برامج تنمية مهارات عملية لتأسيس مشاريع خاصة تعزز من وضع المطلقة ماديًا، ومنحها قروض ميسرة تساعدها على تحسين ظروفها المعيشية، أو العمل على تسهيل فرص العمل حسب إمكانياتها.
- استحداث جهة تهتم بمتابعة أبناء الأسر المفككة وتأمين رعايتهم اجتماعيًا ونفسيًا وصحيًا تجنبًا لوصولهم إلى الانحراف والجريمة. وتقديم يد العون ضمن برامج مشتركة مع القطاع الأهلي والخاص. مع ضرورة وجود تعاون مشترك وتواصل

مستمر بين لجان التوفيق والمصالحة ووزارة التنمية الاجتماعية لتقليل تأثيرات الطلاق على الأبناء وتحديث بيانات المطلقين خاصة من فئة الضمان والدخل المحدود.

- الربط المباشر مع الهيئة العُمانية للأعمال الخيرية للإسهام في رعاية بعض الأسر المعسرة
- الأخذ بعين الاعتبار الحالات التي لا يلتزم بها المطلق بالنفقة عند التقدم للحصول على راتب الضمان الاجتماعي للمطلقة الحاضنة.
- تأهيل النساء بعد الطلاق سعيا للحد من الأضرار النفسية والاجتماعية التي تلحق بهن وبأبنائهن بعد تلك التجربة، وذلك من خلال برامج نفسية واجتماعية متخصصة في هذا المجال.
- الاهتمام بأبناء المطلقين على اختلاف أعمارهم، ورصد المشكلات والصعوبات التي تواجههم، والحرص على تأهيلهم وتكييفهم وتوجيههم بعد طلاق الوالدين من خلال برامج متخصصة في المؤسسات التعليمية على اختلاف مراحلها.
- إعداد برنامج إرشاد نفسي يتضمن على سبيل المثال على أربع جلسات تعليمية توعوية تهدف إلى التعريف بالضغوط ومفهوم الذات ومهارات التواصل وحل المشكلات حيث تتعلم مجموعة المطلقين أو المطلقات أساليب جديدة للتعامل مع الخبرة وذلك من خلال توظيف تكنيكات معينة من قبل قائد المجموعة وهي : تكنيك التفسير، وتكنيك المواجهة، وتكنيك تعزيز طرق اتخاذ القرارات الفعالة في حياة الفرد. يرافق ذلك تعلم ذاتي حيث يتم في هذه المجموع المشاركة بالمشاعر المرافقة لخبرة الطلاق وبالتالي يتم الادراك والوعي بأن هذه المشاعر هي جزء طبيعي من هذه المرحلة ليحدث تقبل سريع ومن ثم الوصول إلى مرحلة التعافي بشكل أكثر فعالية وفي أقل وقت.
- إعداد برنامج إرشاد جمعي يتضمن ثمانية جلسات إرشادية يتم التركيز فيه على مواضيع مثل الحياة المعنوية أو الانفعالية للمطلقين والمطلقات بالإضافة إلى مواضيع ذات علاقة بالأطفال والتخطيط للحياة حيث يتم استعراض المشاعر المختلفة التي يمر بها الأفراد في بداية وأثناء وبعد الطلاق وهذه المشاعر تتمثل في لوم الذات والحذر العاطفي والرفض والشك أما بالنسبة للأطفال فيتم التركيز على مواضيع مثل كيفية فتح قناة تواصل مع الأطفال باختلاف مراحلهم العمرية وكيفية التعامل مع رغبة الأطفال برجوع الوالدين للحياة معا وتقدير وتعزيز حب الوالدين لأبنائهم.

ج. المحور القانوني المتعلق بقوانين وبنود الطلاق

بالنظر إلى قانون الأحوال الشخصية فإننا ندرك بأن القانون قد كفل للزوجين كافة الحقوق الشرعية وكذلك الأمر في حال الشقاق بينهما، ولكن عند النظر إلى طبيعة المشكلات والحقوق المنصوص عليها نجد أنها تحتاج إلى مراجعة وتمحيص لتراعي أثر ما يحدثه الطلاق على استقرار الأسرة، حيث أن أغلب مشكلات ما بعد الطلاق تعاني منها المرأة المطلقة الحاضنة أكثر من الرجل خاصة ما يتعلق منها بالنفقة والمسكن ورعاية الأبناء.

الاجراءات التنفيذية

- مراجعة بعض مواد قانون الأحوال الشخصية العُماني (الصادر بمرسوم سلطاني رقم ٩٧/٣٢). وبشكل عام فإن مواد قانون الأحوال الشخصية تعتبر منصفة للطرفين في حال وقوع الطلاق وتنظر لمصلحة الأبناء، كما أعطت الأم أولوية حق الحضانة للأطفال بعد الطلاق (المادة ١٣٠). وقد نصت المادة (٩٠) على أن "يصدر القاضي المختص بعد وقوع الطلاق بناء على طلب ذوي الشأن أمرا بتحديد نفقة المرأة أثناء عدتها، ونفقة الأولاد، ومن له حق الحضانة

وزيارة المحضون، ويعتبر هذا الأمر مشمولا بالنفاذ المعجل بقوة القانون، وللمتضرر الطعن في هذا الأمر" كما نصت المادة (٩٦) في باب المخالعة على أنه "إذا كان عوض الخلع التخلي عن حضانة الأولاد أو عن أي حق من حقوقهم، بطل الشرط وصار الخلع طلاقا". ونصت المادة (١١٦) على أن "على القاضي أثناء النظر في دعوى التطليق، أن يقرر ما يراه ضروريا من اجراءات وقتية لضمان نفقة الزوجة والأولاد، وما يتعلق بحضانتهم وزيارتهم". ولكن هنالك حاجة لمواد قانونية واضحة تختص بتفصيل الآثار المادية المترتبة على الطلاق والحضانة. فقد جاء الباب الخامس من قانون الأحوال الشخصية والمعنون "آثار الفرقة بين الزوجين" على مواد مفصِلة للعدة والحضانة ولكن لم يتطرق لتفاصيل النفقة والإقامة في حال الحضانة. وقد أظهرت نتائج الدراسة الحاجة إلى مواد قانونية تصب في مصلحة تعزيز الحالة المادية واستقرار الأبناء بعد الطلاق وعدم تركهم لتقديرات قد تضعهم في ظروف تزيد من معاناتهم.

- وضع آلية فعّالة لتنفيذ أحكام النفقة نظرا لعمليات التحايل التي يلجأ إليها بعض الآباء، فبالرغم مما تتضمنه أحكام النفقة من الإلزام، يلجأ الأب للضغط على الأم ليتنازل عن الحضانة مقابل تنازلها عن النفقة أو قد لا يلتزم بدفع النفقة بشكل منتظم، مع ضرورة تشكيل دائرة معينة لمتابعة تطبيق الأحكام المتعلقة بالحضانة والنفقة والخلافات التي تحدث عند عدم الالتزام بهذه الاحكام دون أن تضطر الحاضنة لرفع قضايا جديدة.
- العمل على ضمان حصول المطلقة الحاضنة على مسكن مناسب خاصة في حال ضعف إمكانيات المطلق أو المطلقة وذلك خلال فترة التقاضي وبعد الطلاق، وإيجاد وسائل قانونية تحمي أطفال المطلقين من التشرد وشظف العيش ضمانا لاستقرارهم النفسي والاجتماعي.
- اتخاذ خطوات تضمن تعزيز المزيد من الحماية القانونية للنساء والأطفال وفرض تطبيق قوانين الحفاظ على حقوق المرأة المطلقة. وهذا من شأنه أن يجعل القوانين الوطنية متوافقة مع الالتزامات الدولية في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ومن المرجح أن يساهم تعيين النساء في السلك القضائي والقانوني –كما في البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة– في تفسير قانون الأحوال الشخصية بشكل يراعي المرأة أكثر.
- تشديد الضوابط الرسمية وغير الرسمية على إجراءات الزواج والطلاق بداية من أهمية توثيق الزواج والطلاق وليس فقط لأسباب نفعية لأحد الطرفين. هذا فضلا عن دعم دور القواعد العرفية والقائمين عليها من القيادات المحلية في متابعة إجراءات الزواج والطلاق في مناطقهم.

د. المحور البحثي المتعلق بموضوع الطلاق

- إجراء المزيد من البحوث حول الطلاق، تشمل إنشاء قواعد بيانات إحصائية عن مختلف الفئات الاجتماعية، فضلا عن إجراء مسوح ميدانية لبعض المؤشرات للرجال والنساء الذين مروا بتجربة الطلاق.
- عمل دراسات معمقة في المواضيع البحثية التالية من واقع ما خرجت به الدراسة الراهنة:
  - دراسات نوعية حول "الطلاق المبكر" من حيث الظروف المحيطة به وأسبابه وعواقبه.
  - دراسات نوعية حول "الآثار المترتبة على الطلاق على المرأة والأبناء".
  - دراسات حول "تقييم برامج الإرشاد والتوجيه الأسري ودورها في الاستقرار الأسري".
  - دراسة طرق عملية لمتابعة وعلاج الأسر المفككة عن طريق إجراء دراسات حالة لنماذج من هذه الأسر.

سادساً: رسم توضيحي ملخِّص للدراسة

يوضح الشكل (٦٩) بصورة موجزة أبرز نتائج دراسة "واقع الطلاق في المجتمع العُماني" وأهم التوصيات التي خرجت بها.

الشكل (٦٩) رسم توضيحي ملخِّص للدراسة

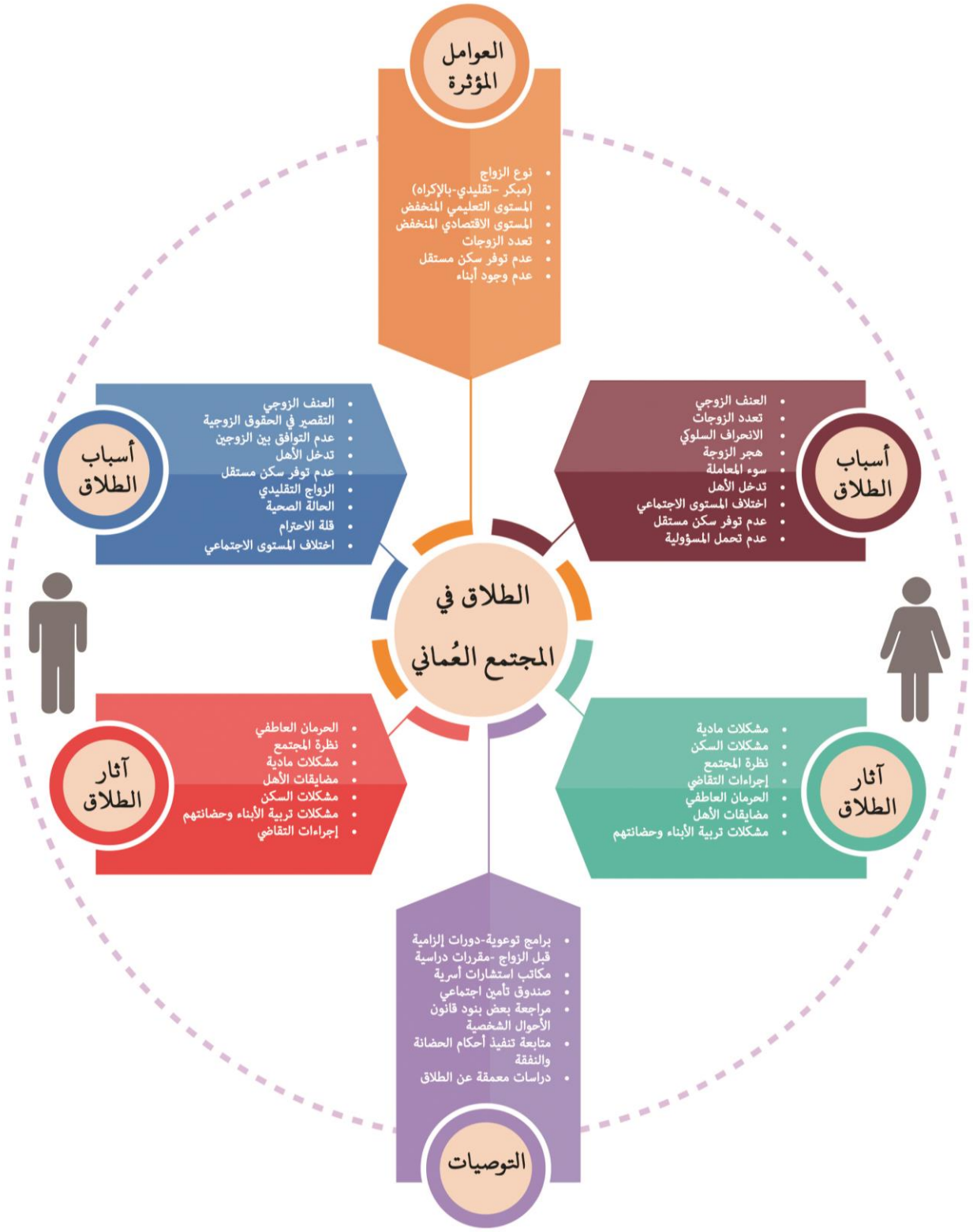

المراجع

مراجع باللغة العربية

أحمد، سمير نعيم (٢٠٠٦). **النظرية في علم الاجتماع**. القاهرة: دار الهاني للطباعة والنشر.

أنصار، بيار (١٩٩٢). **العلوم الاجتماعية المعاصرة** (ترجمة نخلة فريفر، ط١). بيروت: المركز الثقافي العربي.

باقادر، أبو بكر أحمد (٢٠٠٣). **المسودة الكاملة للدراسة الشاملة حول قضايا ومشكلات الزواج في دول مجلس التعاون الخليجي**. بتكليف من المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي وصندوق الزواج في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة تحليلية شاملة، طبعة أولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

بو دبابة، رابح (٢٠٠٥). ظاهرة الطلاق بين الأسباب والآثار: الإمارات العربية المتحدة نموذجا. **مجلة شؤون اجتماعية**، ٢٢(٨٥)، ٥٩-٧٨.

بورديو، بيير (١٩٦٦). **أسباب عملية** (ترجمة أنور مغيث). طرابلس: الدار الجماهيرية للطبع والنشر.

تيماشيف، نيقولا (١٩٧٨). **نظرية علم الاجتماع** (ترجمة محمد الجوهري وآخرين). القاهرة: دار المعارف.

الثاقب، فهد (١٩٩٩). **المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي: الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية**. الكويت: مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت.

الجوهري، محمد، وآخرون (١٩٨٢). **دراسة علم الاجتماع** (ط٣). القاهرة: دار المعارف.

الحراقي، نورية (٢٠٠٥). أسباب الطلاق بين الكويتيين حديثي العهد بالزواج. **المجلة العلمية لكلية التربية في جامعة الكويت، ٢١**(٢)، ٢٦-٦٦.

الحمادى، أبى عمر (٢٠٠٩). **الطلاق في مجتمع الإمارات: أسبابه وعلاجه**. القاهرة: مكتبة عباد الرحمن.

ختاتنه، عبد الخالق وكرادشة، منير (٢٠٠٦). أثر بعض العوامل الديموغرافية والاجتماعية في حدوث الطلاق في المجتمع الأردني، **مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر**(٢٦)، ٥-٣٧.

الخريجي، عبد الله (١٩٨١). **علم الاجتماع العائلي**. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

الخشاب، سامية (١٩٩٣). **النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة**. القاهرة: الدار الدولية للنشر.

روشيه، جي (١٩٨١). **علم الاجتماع الأمريكي، دراسة في أعمال تالكوت بارسونز** (ترجمة وتعليق محمد الجوهري وأحمد زايد). القاهرة: دار المعارف.

زايد، أحمد (٢٠٠٦). **علم الاجتماع: النظريات الكلاسيكية والنقدية**. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

الساعاتي، سامية (١٩٧٢). **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي** (ط٢). القاهرة: دار المعارف.

سمارة، محمد (٢٠٠٢). **أحكام وآثار الزوجية**. عُمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عُمان.

السويدي، محمد؛ وبو شهاب، عبد الله (١٩٩٠). **المطلقات في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة اجتماعية إحصائية**. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية- إدارة الرعاية الاجتماعية، الإمارات العربية المتحدة.

الشيخ، رضوان فضل الرحمن (٢٠١٣). ظاهرة الطلاق في مجتمع المدينة المنورة : الأسباب، الآثار المترتبة عليها، و الحلول المقترحة من وجهة نظر المطلقين: دراسة حالة. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس – السعودية، ٢٧* (٢)، ٢١١-٢٦٠.

صالح، مريم (٢٠٠٦). آثار الطلاق المالية والاجتماعية. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث "العلوم الإنسانية"**، ٢٠(١)، ٣١٣-٣٤٠.

عبد الخضر، يحيى (٢٠١٢). أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المطلقات. **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، ٣، ٣٣٠-٣٤١.

عبد الرحيم، آمال؛ ومسلم، عدنان (١٩٩٤). أسباب الطلاق في المجتمع السوري: دراسة ميدانية من واقع سجلات المحاكم الشرعية في مدينة دمشق وريفها. **مجلة شؤون اجتماعية**، ١١(٤٣)، ٢٥-٥٢.

الغانم، كلثم (١٩٩٨). **ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري: دراسة ميدانية** (ط١). الدوحة: مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر.

لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي (٢٠٠٣). **وضع واحتياجات المرأة العُمانية**. مسقط: منشورات وزارة الشؤون الاجتماعية.

لطفي، طلعت إبراهيم (١٩٩٣). **علم اجتماع التنظيم**. الاسكندرية: مكتبة غريب.

ليلة، علي (١٩٨٢). **البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا، المفاهيم والقضايا** (ط١). القاهرة: دار المعارف.

المالكي، عبد الرزاق (٢٠٠١). **ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة، أسبابه، واتجاهاته، ومخاطره، وحلوله (دراسة ميدانية)**، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

النبلاوي، عايدة (١٩٩١). **ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والنمط الواقعي: دراسة أنثروبولوجية في إحدى القرى المصرية** (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة عين شمس، مصر.

النبلاوي، عايدة (١٩٩٤). ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والممارسة الفعلية. في: علياء شكري وآخرون، **دراسة المشكلات الاجتماعية**، (٢١٧-٢٨٦). الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

النبلاوي، عايدة (٢٠٠٩). الاستقرار الزواجي دعائمه وعوامل اختلاله. في: علياء شكري وآخرون، **علم الاجتماع العائلي** (٥٥-١٤٣). عُمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الهاشمي، فاطمة (٢٠١٠). **الأوضاع الاجتماعية للمرأة العُمانية بعد الطلاق: دراسة ميدانية مطبقة على ولاية السيب بمحافظة مسقط** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان.

تقارير وطنية:

الجريدة الرسمية، **الأحوال الشخصية (١٩٩٧/٣٢)**. سلطنة عُمان.

الجريدة الرسمية، **الأحوال المدنية (١٩٩٩/٦٦)**، سلطنة عُمان.

الجريدة الرسمية، قانون الخدمة المدنية (١٩٨٠/٨)، وتعديلاته بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/١٢٠)، سلطنة عُمان.

دائرة الإحصاء الاجتماعي (تعداد ٢٠٠٣). وزارة الاقتصاد الوطني، سلطنة عُمان.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (٢٠١١ -٢٠١٢-٢٠١٣). **نشرة إحصاءات الزواج والطلاق**، سلطنة عُمان.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣). **نشرة إحصاءات الضمان الاجتماعي**، سلطنة عُمان.

وزارة الاقتصاد الوطني (١٩٩٣). **التعداد العام للسكان**، سلطنة عُمان.

وزارة الاقتصاد الوطني (٢٠٠٣). **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت**، سلطنة عُمان.

وزارة الاقتصاد الوطني (٢٠٠٩). **الحالة الزواجية**. المكتب الفني للجنة الوطنية للسكان، سلطنة عُمان.

وزارة الاقتصاد الوطني (٢٠١٠). **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت**، سلطنة عُمان

وزارة الاقتصاد الوطني (٢٠١٠). **مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠، أهم نتائج التعداد على مستوى السلطنة**. سلطنة عُمان.

وزارة الشؤون الاجتماعية (١٩٩١). **الطلاق**. مسقط: دائرة الدراسات والإحصاء.

وزارة العدل (٢٠٠٤-٢٠٠٩-٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣). **الكتاب السنوية، إحصاءات العدل**، سلطنة عُمان.

مراجع باللغة الإنجليزية

Abbey, C., & Dallos, R. (2004). The experience of the impact of divorce on sibling relationships: A qualitative study. *Clinical Child Psychology and Psychiatry*, *9* (2), 241-259.

Aghajanian, A., & Moghadas , A. (1998). Correlates and consequences of divorce in Iranian city. Journal of Divorce & Remarriage, 28, 53-71.

AlMunajjed, M., & Insight, I. C. (2010). Divorce in Gulf Cooperation Council countries: Risks and implications. Unpublished report, Ideation Center, Dubai, United Arab Emirates.

Al-Nasr, T. J. (2013). Gulf Cooperation Council (GCC) Women and Misyar Marriage: Evolution and Progress in the Arabian Gulf. Journal of International Women's Studies, 12(3), 43-57.

Amato, P. (2000). The consequences of divorce for adults and children. Journal of marriage and family, 62(4), 1269-1287.

Amato, P. (2010). Research on Divorce: Continuing trend and new development. Journal of Marriage and The Family, 62(4), 650-666.

El-Haddad, Y. (2003). Major trends affecting families in the Gulf countries. Major Trends Affecting Families: A Background Document, 222.

Barikani, A. & Others (2012).The Cause of Divorce among Men and Women Referred to Marriage and Legal Office in Qazvin, Iran. Global Journal of Health Science, Vol. 4.No.5, 184-191

Bourdieu, P. (1986). The Forms of Capital, John G. Richardson. Handbook of Theory and Research for Sociology of Education, New York.

Burr, W. R. & Others (1979). Contemporary Theories about The Family. By Free Press A Division of Macmillan Publishing Co., New York.

Burr, W. R. (1973). Theory Construction and the Sociology of The Family. New York: John Willy and Sons,.

Chlen, S. & Mustaffa, M. (2008).Divorce in Malaysia. Seminar Kaunseling Keluarga.23-28.

Del Boca, D. (2003). Mothers, fathers and children after divorce: The role of institutions. Journal of Population Economics, 16(3), 399-422.

Demir, S. (2013). Attitudes toward Concepts of Marriage and Divorce in Turkey. American International Journal of contemporary Research, Vol.3 No.12, 83-88.

Dronkers, J., Kalmijn, M., & Wagner, M. (2006). Causes and consequences of divorce: cross-national and cohort differences, an introduction to this special issue. European Sociological Review, 22(5), 479-481.

Good, W. J. (1968). Divorce and after divorce. The Free Press, A Corporation Printed in The United States of America, New York.

Hackney, H., & Bernard, J. (1990). Dyadic adjustment process in divorce counseling. Journalof Counseling & Development, 134-143.

Huber, J. & Spitze, G,. (1988). Trends in Family Sociology, in Neil J. Smeler, Handbook of Sociology, by a Sage Publications, Inc.

Jalovaara, M. (2003). The joint effects of marriage partners' socioeconomic positions on the risk of divorce. Demography, 40(1), 67-81.

Koniords, S. (2008). Social Capital in: William A. Darity, International Encyclopedia of The Social Sciences, 2nd ed, New York:Macmillan Reference, USA.

Lewis, R. A., & Spanier, G. B. (1979). Theorizing about the quality and stability of marriage. Contemporary theories about the family: research-based theories/edited by Wesley R. Burr...[et al.].

Mohammadi, S., & Tafti,F. (2014).The Main Causes of Divorce in Islamic Republic of Iran (Yazd). International Journal of Humanities and Social Science, Vol.4, No 9,193-197.

Sam,S.& Ghani,P.(٢٠١١).Determinants of Divorce among Women in Malaysia.

Savaya, R., & Cohen, O. (1998). Qualitative cum Quantitative Approach to Construct Definition in a Minority Population: Reasons for Divorce among Israeli Arab Women, A. J. Soc. & Soc. Welfare, 25, 157-179.

Turner. Bryan S, (Ed),. (2006). The Cambridge Dictionary of Sociology, Cambridge University Press.

Zainab, I. & Others. (2014).Middle-East Journal of Scientific Research20 (11), 1440-1444.

الملاحق

الملحق الأول

استبانة المطلقين

جامعة السلطان قابوس

مركز الدراسات العُمانية

وزارة التنمية الاجتماعية

استبانة دراسة

واقع الطلاق في المجتمع العُماني: دراسة ميدانية

(للمطلقين)

المحافظة: .....

الـولاية: .....

البـاحث: .....

التـاريخ: .....

ملاحظات الباحث (إن وجدت):

رقم الاستبار: | |

البيانات الأولية

١- هل أنت من أسر الضمان الاجتماعي؟ ☐نعم ☐ لا

٢- العمر: .....

٣- عمر الزواج (آخر زواج): ..... سنة

٤- الفترة التي مضت على الطلاق (آخر طلاق): ..... شهر ..... سنة

٥- المستوى التعليمي:

☐ أُمي ☐ أقرأ وأكتب ☐ المرحلة الابتدائية ☐ إعدادي ☐ ثانوي

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

٦- عدد الأبناء: .....

٧- الحالة المهنية:

☐ وظيفة في القطاع الحكومي ☐ وظيفة في القطاع الخاص ☐ أعمال حرة

☐ عمل تطوعي بأجر ☐ عمل تطوعي بدون أجر ☐ متقاعد ☐ لا يعمل

٨- إجمالي الدخل الشهري:

☐ أقل من ١٠٠ ريال -أقل من٢٠٠ ريال ☐ ٢٠٠-أقل من ٤٠٠ ريال

☐ ٤٠٠ -أقل من ٦٠٠ ريال ☐٦٠٠-أقل من ٨٠٠ ريال

☐ ٨٠٠-أقل من ١٠٠٠ ريال ☐ ١٠٠٠ ريال فأكثر

٩- الموطن الأصلي: .....

١٠- مكان الإقامة الحالي:.....

١١- ملكية المسكن:

☐ ملك ☐ مستأجر ☐ أخرى تذكر: .....

١٢- نمط السكن: ☐ مستقل ☐ مشترك

١٣- في حالة السكن المشترك : عدد الغرف التي تشغلها في المسكن: .....غرف(ة) ( )

أولا: مرحلة الزواج

١-١-كم عدد مرات زواجك؟

☐ مرة واحدة ☐ مرتان ☐ ثلاث مرات ☐ أربع مرات ☐ أكثر من أربع

١-٢- ما عدد الزوجات في عصمتك؟

☐لا يوجد ☐ زوجة واحدة ☐ زوجتان ☐ ثلاث زوجات ☐ أربع زوجات

١-٣- هل كانت تربطك معرفة سابقة بطليقتك قبل الزواج؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بـ(نعم)

١-٤- ما نوع المعرفة بينكما؟

☐ أهل وأقارب *(الرجاء الإجابة عن السؤال التالي)* ☐ الجيران والمعارف

☐ زملاء دراسة ☐ زملاء عمل

☐ عبر وسائل التواصل الاجتماعي (مثال الفيسبوك، تويتر...)

☐ أخرى تذكر:.....

١-٥- ما صلة القرابة بينك وبين طليقتك؟

.....

١-٦- هل تم الزواج بموافقة من الأهل؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بـ (لا)

١-٧- كيف تم الزواج؟

.....

.....

.....

.....

.....

١-٨- هل تم توثيق الزواج رسمياً؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعرف

ثانيا: مرحلة الطلاق

٢-١- ما عدد مرات طلاقك (من زوجات مختلفات)؟

☐ مرة واحدة ☐ مرتان ☐ ثلاث مرات ☐ أكثر من ثلاث مرات

٢-٢- متى حدث الطلاق؟ في حالة الطلاق لأكثر من مرة، الرجاء الإجابة عن آخر طلاق في الأسئلة التالية

☐ بعد أقل من سنة من الزواج ☐ بعد سنة إلى أقل من ٤ سنوات

☐ بعد ٤ سنوات إلى أقل من ٧ ☐ بعد ٧ سنوات إلى أقل من ١٠

☐ بعد ١٠ سنوات إلى أقل من ١٣ ☐ بعد ١٣ سنة إلى أقل من ١٦

☐ بعد ١٦ سنة فأكثر

٢-٣- ما الظرف الذي تم على إثره الطلاق ؟

☐ بعد حدوث مشاجرة ☐ تحت إلحاحها بطلب الطلاق

☐ بعد خروجها من البيت إثر خلافات زوجية ☐ استجابة لرغبة أهلي

☐ لغيابي عن المنزل لفترات طويلة ☐ عند معرفتها عن زواجي من أخرى

☐ بعد أن حكم علي بالسجن في قضية ما

☐ أخرى تذكر:.....

.....

٢-٤- كيف اتُّخذ قرار الطلاق؟

☐ بالاتفاق بين الزوجين ☐ بقرار من الزوج ☐ بقرار من الزوجة

☐ بضغط من الأهل ☐ بحكم من المحكمة ☐ أخرى تذكر:.....

.....

.....

٢-٥- هل كانت هناك محاولات للصلح قبل وقوع الطلاق؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بـ (نعم):

٢-٦- ما الجهة أو الأشخاص الذين استعنتم بهم للتراضي؟

☐ أهل الزوج ☐أهل الزوجة ☐ الأبناء

☐ الأصدقاء ☐ شيخ القبيلة/ الرشيد ☐ لجنة التوفيق والمصالحة

☐ الجيران ☐ أخرى تذكر:.....

٢-٧- ما نوع الطلاق؟

☐رجعي ☐ بائن بينونة صغرى ☐ بائن بينونة كبرى ☐ لا أعرف

٢-٨- هل تم توثيق الطلاق رسمياً؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعرف

ثالثا: أسباب الطلاق

٣-١- ما أسباب طلاقك الأخير؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٣-٢- الرجاء قراءة جميع العبارات التالية بدقة ووضع علامة (√) أمام كل عبارة في الإجابة المناسبة:

أعتقد أن أسباب الطلاق في المجتمع العُماني هي:

م	العبارة	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	لا
١	اختيار الأهل للطرف الآخر				
٢	الزواج بالإكراه				
٣	زواج المبادلة				
٤	الزواج بدون موافقة الأهل				
٥	وجود فارق في العمر				
٦	وجود فارق في المستوى التعليمي				
٧	وجود فارق في المستوى الاجتماعي				
٨	الاختلاف في الاهتمامات والميول				
٩	الجهل بأمور العلاقة الزوجية الخاصة				
١٠	عدم القدرة على الإنجاب (العقم)				
١١	إنجاب الإناث				
١٢	وجود مشكلات نفسية (مثال: الاكتئاب-الوسواس القهري..)				
١٣	وجود مشكلات جنسية (مثال: الضعف الجنسي، الميول الجنسية غير السوية)				
١٤	وجود مشكلات صحية (مثال: الأمراض المزمنة- المعدية –الإعاقة)				
١٥	تدخل الأهل في الخصوصيات الزوجية				
١٦	وجود خلافات بين أُسرتي الزوجين				
١٧	تحريض الأهل على الطلاق				
١٨	طلاق أخ الزوجة لأخت الزوج في زواج المبادلة				

م	العبارة	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	لا
١٩	مضايقات الأبناء من الزيجات السابقة				
٢٠	الإدمان على المسكرات والخمر				
٢١	الإدمان على المواقع الإلكترونية				
٢٢	الغيرة الشديدة				
٢٣	تعدد الزوجات				
٢٤	رفض الزوج لتعليم زوجته				
٢٥	تقصير الزوجة في مسؤولياتها تجاه المنزل والأبناء				
٢٦	عدم التزام الزوج بتحمل مسؤوليات الأسرة				
٢٧	العلاقات خارج إطار الزواج				
٢٨	الاختلاف حول أساليب تنشئة الأبناء وتربيتهم				
٢٩	العنف في المعاملة بين الزوجين				
٣٠	تسرب الملل الى العلاقة الزوجية				
٣١	إهمال المظهر الخارجي للزوج/ للزوجة				
٣٢	قلة الاحترام بين الزوجين				
٣٣	إصرار الزوجة على العمل رغم عدم الحاجة لراتبها				
٣٤	بطالة الزوج				
٣٥	التقاعد المبكر للزوج				
٣٦	عدم كفاية دخل الأسرة				
٣٧	تراكم الديون والقروض				
٣٨	البخل				

م	العبارة	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	لا
٣٩	العين والحسد وأعمال السحر				
٤٠	عدم توافر سكن مستقل				
٤١	البعد الجغرافي بسبب ظروف العمل				
٤٢	التحرش الجنسي بالمحارم				

٣-٣- هل هنالك أسباب أخرى للطلاق في المجتمع العُماني من وجهة نظرك؟

.....

.....

.....

.....

رابعا: الآثار المترتبة على الطلاق (الرجاء الإجابة عن آخر طلاق)

١- الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الطلاق:

أ. **ترتيبات الإقامة بعد الطلاق:**

٤-١- هل هنالك اختلاف في ظروف الإقامة (السكن) أثناء فترة الزواج وبعد وقوع الطلاق؟

☐ نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا

في حالة الإجابة بـ(نعم) أو (إلى حد ما)

٤-٢- ما أهم ملامح هذا الاختلاف ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٤-٣- هل هنالك اختلاف في الظروف المعيشية بين فترة الزواج وبعد وقوع الطلاق؟

☐ نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا

في حالة الإجابة بـ(نعم)

٤-٤- ما هي أهم ملامح هذا الاختلاف؟

.....

.....

.....

.....

.....

ب. ترتيبات حضانة الأبناء ونفقتهم بعد الطلاق: هذا الجزء مخصص لمن لديهم أبناء

٤-٥- من احتضن الأبناء بعد الطلاق ؟

☐الأب ☐أهل الأب ☐ بعض الأبناء عند الأم وبعضهم عند الأب

☐الأم ☐ أهل الأم ☐ حضانة مشتركة (بعض الأيام عند الأم وبعضها عند الأب)

☐أخرى تذكر: .....

٤-٦- كيف تم الحصول على حضانة الأبناء؟

☐اتفاق مسبق بين الطرفين ☐ حكم من المحكمة

☐اللجوء للشيخ / الرشيد ☐ تدخل الأهل والأقارب

☐ أخرى تذكر:.....

٤-٧- في حالة الإجابة بحكم من المحكمة، ما الأسباب التي ارتأتها المحكمة؟

☐ اختيار الأبناء ☐عدم أهلية الطرف الآخر لحضانة الأبناء

☐ تنازل الطرف الآخر عن حضانة الأبناء ☐ بلوغ الأبناء السن القانونية لحضانة الأب

☐ أخرى تذكر:.....

٤-٨- من المسؤول عن نفقة الأبناء؟

.....

.....

.....

٤-٩- ما طرق التواصل مع طليقتك؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ بطريقة مباشرة ☐ عن طريق الأبناء ☐ عن طريق الأهل

☐ عن طريق الجيران ☐ عن طريق معارف مشتركين ☐ عن طريق المحامي

☐ لا يوجد تواصل ☐ أخرى تذكر:.....

٤-١٠- ما طبيعة التواصل مع الأبناء إذا كانوا في حضانة طليقتك ؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ زيارة الأبناء ☐ السؤال عنهم باستمرار ☐ إرسال مصروف لهم

☐ تلبية مطالبهم ☐ متابعة تحصيلهم الدراسي ☐ يمنع الطرف الآخر زيارة الأبناء

☐ التواصل ضعيف ☐ أخرى تذكر:.....

٤-١١- ما طبيعة علاقتك مع أبنائك؟

.....

.....

.....

ج. العلاقات الاجتماعية بعد الطلاق

٤-١٢- ما طبيعة علاقتك مع طليقتك؟

☐ جيدة ☐ متوترة ☐ سيئة ☐ لا توجد علاقة

☐ أخرى تذكر:.....

٤-١٣- هل تغيرت علاقتك بالآخرين بين فترة الزواج وبعد حدوث الطلاق؟

☐ نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا

في حالة الإجابة بـ(نعم) أو (إلى حد ما)

٤-١٤- أوضح كيف تغيرت علاقتك بالآخرين؟

.....

.....

.....

.....

٢- الآثار النفسية المترتبة على الطلاق:

تتضمن الأسئلة التالية مجموعة من المواقف وردود الفعل التي من المتوقع أن يمر بها أو يشعر بها الفرد بعد تجربة الطلاق، لذا يرجى التكرم بقراءة الأسئلة قراءة دقيقة والإجابة عنها، بحيث تكون الإجابة دقيقة ومعبِرة عن وضعك الشخصي

٤-١٥- الآثار الوجدانية لخبرة الطلاق:

م	العبارات	غالبا	أحيانا	نادرا	لا تنطبق
١	أشعر بالفشل				
٢	حذر من الارتباط العاطفي				
٣	شديد القلق				
٤	ألوم نفسي على الطلاق (أشعر بالندم)				
٥	أشعر بالوحدة				
٦	أستغرق في أحلام اليقظة				
٧	أشعر بالخوف من المستقبل				
٨	أشعر بالحزن				
٩	أشعر بالتشاؤم من كل شيء				
١٠	أشعر بأنه يوجد عيب لديّ				
١١	أشعر بالرضا حول طلاقي				
١٢	أشعر بالتفاؤل في حياتي				
١٣	لا أعرف ماذا أريد في الحياة				
١٤	أشعر بأن الحياة ممتعة				
١٥	أشعر بالثقة في نفسي				
١٦	أشعر بالخوف من تكرار الطلاق				
١٧	لا أثق بالآخرين				

١٨	اشعر بأني خجول أو منطو في علاقاتي مع الآخرين				
١٩	أشعر بالحرية (غير مقيد بمسؤوليات أسرية)				

٤-١٦- الآثار المعرفية لخبرة الطلاق:

بعد مروري بخبرة الطلاق أصبحت:

م	العبارات	غالبا	أحيانا	نادرا	لا تنطبق
٢٠	قدرتي على التركيز ضعيفة				
٢١	أتذكر كل المواقف والذكريات المؤلمة التي حدثت لي				
٢٢	اعتقد أن قرار الطلاق كان قرارا سليما				
٢٣	أحداث الطلاق تفرض نفسها على تفكيري				
٢٤	أتجنب التفكير في أحداث الطلاق				
٢٥	**اعتقد أنني سأكون أكثر نضجا في اختياري حينما أتزوج مرة أخرى**				
٢٦	أحكم على الأمور بطريقة غير دقيقة				
٢٧	أعتقد أن الله معي في محنتي				
٢٨	أعتقد أنني بحاجة لمن يساعدني في حل المشكلات التي تواجهني				
٢٩	أعتقد أن الحياة غير عادلة معي				

٤-١٧- الآثار السلوكية لخبرة الطلاق:

بعد مروري بخبرة الطلاق أصبحت:

م	العبارات	غالبا	أحيانا	نادرا	لا تنطبق
٣٠	أقوم بأعمالي اليومية بحيوية				
٣١	أتجنب الاختلاط بالآخرين				
٣٢	أحرص على التخطيط لمستقبلي				
٣٣	لا أرغب في الزواج مرة أخرى				
٣٤	أبالغ في الاهتمام بأطفالي				
٣٥	أكثر تواصلا مع الآخرين				
٣٦	أشعر بآلام في كل جسمي				
٣٧	أتعامل بجفاء مع الآخرين				
٣٨	أجد صعوبة في النوم				
٣٩	أهتم بمظهري الخارجي				
٤٠	أهتم بتنمية وممارسة هواياتي				

خامساً: مشكلات ما بعد الطلاق

٥-١- هل تعاني من مشكلات ما بعد الطلاق؟

☐ نعم ☐ نوعًا ما ☐ لا

في حالة الإجابة بـ (نعم) أو (نوعًا ما)

٥-٢- ما أهم المشكلات التي تعاني منها ؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ مشكلات مادية *(الرجاء الإجابة عن السؤال ٥-٤)*

☐ مشكلات خاصة بحضانة الأبناء *(الرجاء الإجابة عن السؤال ٥-٥)*

☐ مشكلات خاصة بتربية الأبناء *(الرجاء الإجابة عن الأسئلة ٥-٦، ٥-٧، ٥-٨)*

☐ إجراءات التقاضي *(الرجاء الإجابة عن السؤالين ٥-٩، ٥-١٠)*

☐ مضايقات الأهل *(الرجاء الإجابة عن السؤال ٥-١١)*

☐ نظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي *(الرجاء الإجابة عن السؤال ٥-١٢)*

☐ الحرمان العاطفي *(الرجاء الإجابة عن السؤال ٥-١٣)*

☐ مشكلات خاصة بالظروف السكنية *(الرجاء الإجابة عن السؤال ٥-١٤)*

☐ مشكلات أخرى تذكر:.....

٥-٣- الرجاء ترتيب المشكلات التي تعاني منه حسب أهميتها بالنسبة لك:

١) .....
٢) .....
٣) .....
٤) .....
٥) .....

٥-٤- في حالة المعاناة من مشكلات مادية، ما هي أهم هذه المشكلات ؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ عدم وجود مصدر دخل ☐ عدم قدرتي على نفقة الأبناء

☐ عدم كفاية الدخل ☐ أخرى تذكر:.....

٥-٥- في حالة المعاناة من مشكلات خاصة بحضانة الأبناء، ما أهم المشكلات؟

.....

.....

.....

.....

٥-٦- في حالة المعاناة من مشكلة الحرمان من الأبناء، ما الوسائل التي أدت إلى الحرمان ؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ رفض الحاضن زيارة الأبناء للطرف الآخر

☐ إقناع الحاضن للأبناء بعدم تقبل الطرف الآخر

☐ معاقبة الأبناء عند رغبتهم زيارة الطرف الآخر

☐ الإقامة في منطقة بعيدة عن سكن الطرف الآخر

☐ أخرى تذكر:.....

٥-٧- في حالة المعاناة من مشكلات تتعلق بتربية الأبناء، ما السبب؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ عدم القدرة على التوجيه والإرشاد ☐ كثرة المشاكل التي يقع فيها الأبناء

☐ تعلق الأبناء بأحد الأبوين ☐ تأثر الأبناء بسلوكيات سلبية من أحد الأبوين

☐ تدخل الأهل ☐ إلقاء الأبناء اللوم على أحد الوالدين

☐ تأثر الأبناء بسلوكيات سلبية من الوسط الاجتماعي المحيط

☐ أخرى تذكر:.....

٥-٨- ما نوع المشكلات التي تواجهها في تربية أبنائك؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ صعوبات دراسية ☐ مشكلات أخلاقية

☐ مشكلات نفسية ☐ أخرى تذكر:.....

٥-٩- في حالة المعاناة من مشكلات التقاضي، ما سبب اللجوء للقضاء؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ للمطالبة بحضانة الأبناء ☐ رد دعوى المطلقة الخاصة بحضانة الأبناء

☐ رد دعوى المطلقة الخاصة بنفقة الأبناء ☐ رد دعوى المطلقة الخاصة بأمور أخرى

☐ أخرى تذكر.....

٥-١٠- في حالة التقاضي، ما المشكلات التي واجهتك في المحكمة ؟

☐ طول فترة التقاضي ☐ التحايل من الطرف الآخر

☐ الاثنين معا ☐ لا توجد مشكلة

☐ أخرى تذكر.....

٥-١١- في حالة المعاناة من مضايقات الأهل، ما السبب؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ قسوة المعاملة ☐ التدخل في الأمور الخاصة ☐ الإهمال

☐ التدخل في شؤون الأبناء ☐ رفض إقامة أبنائي ☐ رفض الإنفاق على أبنائي

☐ الشك وعدم الثقة ☐ تحميلي سبب الطلاق ☐ السعي لتزويجي مرة أخرى

☐ أخرى تذكر:.....

٥-١٢- في حالة المعاناة من مشكلات خاصة بنظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي، ما أهم هذه المشكلات؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ المراقبة ☐ إثارة الشائعات ☐ الشك والريبة

☐ تحميلي السبب في حدوث الطلاق ☐ النظرة الدونية ☐ التجنب والتحاشي

☐ تجنب الزواج من مطلق ☐ أخرى تذكر:.....

٥-١٣- في حالة المعاناة من مشكلة الحرمان العاطفي، ما هي أهم مظاهر هذا الحرمان ؟

.....

.....

.....

٥-١٤- في حالة المعاناة من مشكلات خاصة بالظروف السكنية، ما أهم المشكلات؟

.....

.....

.....

.....

سادسا: مقترحات لتقليل معدلات الطلاق:

٦-١- في رأيك وحسب خبرتك الشخصية. ما أهم المقترحات التي يمكن أن تمنع حدوث الطلاق أو تقلل منه؟

م	العبارة	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	لا أعتقد
١	مراعاة التقارب في العمر بين الزوجين				
٢	مراعاة التقارب في المستوى التعليمي بين الزوجين				
٣	مراعاة التقارب في المستوى الاجتماعي بين الزوجين				
٤	مراعاة التقارب في المستوى المادي بين الزوجين				
٥	الإلمام بمعارف تتعلق بالحياة الزوجية قبل الزواج				
٦	مشاركة (الفتاة) أهلها في اختيار الزوج				
٧	الفحص الطبي قبل الزواج				
٨	عدم تدخل الأهل بين الزوجين				
٩	تثقيف المرأة بحقوقها الشرعية في إطار الزواج				
١٠	تثقيف المقبلين على الزواج حول طبيعة الحياة الزوجية				
١١	تفعيل دور مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري والنفسي				
١٢	تفعيل دور لجان التوفيق والمصالحة				

٦-٢- إذا كانت لديك مقترحات أخرى للحد من الطلاق، اذكرها :

.....

.....

.....

مع جزيل الشكر ،،

الملحق الثاني

استبانة المطلقات

جامعة السلطان قابوس

مركز الدراسات العُمانية

وزارة التنمية الاجتماعية

استبانة دراسة

واقع الطلاق في المجتمع العُماني: دراسة ميدانية

(للمطلقات)

المحافظة: .....

الـولاية: .....

البـاحث: .....

التـاريخ: .....

ملاحظات الباحث (إن وجدت):

رقم الاستبار:

البيانات الأولية

١- هل أنت من أسر الضمان الاجتماعي؟ ☐ نعم ☐ لا

٢- العمر: .....

٣- عمر الزواج (آخر زواج): ..... سنة

٤- الفترة التي مضت على الطلاق (آخر طلاق): ..... سنة

٥- المستوى التعليمي:

☐ أمي ☐ أقرأ وأكتب ☐ المرحلة الابتدائية ☐ إعدادي ☐ ثانوي

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

٦- عدد الأبناء: .....

٧- الحالة المهنية:

☐ وظيفة في القطاع الحكومي ☐ وظيفة في القطاع الخاص ☐ أعمال حرة

☐ عمل تطوعي بأجر ☐ عمل تطوعي بدون أجر ☐ متقاعد ☐ لا أعمل

٨- إجمالي الدخل الشهري:

☐ أقل من ١٠٠ ريال- أقل من٢٠٠ يال ☐ ٢٠٠- أقل من ٤٠٠ يال

☐ ٤٠٠ – أقل من ٦٠٠ يال ☐٦٠٠- اقل من ٨٠٠ يال

☐ ٨٠٠- أقل من ١٠٠٠ ريال ☐ ١٠٠٠ يال فأكثر

٩- الموطن الأصلي: .....

١٠- مكان الإقامة الحالي:.....

١١- ملكية المسكن:

☐ ملك ☐ مستأجر ☐ أخرى تذكر: .....

١٢- نمط السكن: ☐ مستقل ☐ مشترك

١٣- في حالة السكن المشترك : عدد الغرف التي تشغلها في المسكن: .....غرف (ة) ( )

أولا: مرحلة الزواج

١-١- كم عدد مرات زواجك؟

☐ مرة واحدة ☐ مرتان ☐ ثلاث مرات ☐ أربع مرات ☐ أكثر من أربع

١-٢- كم كان عمرك في الزواج الأول؟

☐ أقل من ١٥ سنة ☐ ١٥-١٩ سنة ☐ ٢٠-٢٤ سنة ☐ ٢٥-٢٩ سنة

☐ ٣٠-٣٤ سنة ☐ ٣٥-٣٩ سنة ☐ ٤٠-٤٤ سنة ☐ ٤٥ سنة فأكثر

١-٣- في حالة تعدد الزوجات ما ترتيبك ضمن الزوجات في زواجك الأخير؟

☐ الزوجة الأولى ☐الزوجة الثانية ☐ الزوجة الثالثة ☐ الزوجة الرابعة

١-٤- هل كانت تربطك معرفة سابقة بمطلقك قبل الزواج؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بـ(نعم)

١-٥- ما نوع المعرفة بينكما؟

☐ أهل وأقارب *(الرجاء الإجابة عن السؤال ١٨)* ☐ الجيران والمعارف

☐ زملاء دراسة ☐ زملاء عمل

☐ عبر وسائل التواصل الاجتماعي (مثال الفيسبوك، تويتر...)

☐ أخرى تذكر:.....

١-٦- ما صلة القرابة بينك وبين مطلقك؟

.....

.....

١-٧- هل تم الزواج بموافقة من الأهل؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بـ (لا)

١-٨- كيف تم الزواج؟

.....

.....

.....

.....

.....

١-٩- هل تم توثيق الزواج رسميا؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعرف

ثانيا: مرحلة الطلاق

٢-١- ما عدد مرات طلاقك (من أزواج مختلفين)؟

☐ مرة واحدة ☐ مرتان ☐ ثلاث مرات ☐ أكثر من ثلاث مرات

٢-٢- متى حدث الطلاق؟ في حالة الطلاق لأكثر من مرة، الرجاء الإجابة عن آخر طلاق في الأسئلة التالية

☐ بعد أقل من سنة من الزواج ☐ بعد سنة إلى أقل من ٤ سنوات

☐ بعد ٤ سنوات إلى أقل من ٧ ☐ بعد ٧ سنوات إلى أقل من ١٠

☐ بعد ١٠ سنوات إلى أقل من ١٣ ☐ بعد ١٣ سنة إلى أقل من ١٦

☐ بعد ١٦ سنة فأكثر

٢-٣- ما الظرف الذي تم على إثره الطلاق ؟

☐ بعد حدوث مشاجرة ☐ لغيابه عن المنزل لفترات طويلة

☐ بعد خروجه من البيت إثر خلافات زوجية ☐ استجابة لرغبة أهلي

☐ بعد أن حكم عليه بالسجن في قضية ما ☐ عند معرفتي بزواجه من أخرى

☐ تحت إلحاحي بطلب الطلاق

☐ أخرى تذكر:.....

٢-٤- كيف اتُّخذ قرار الطلاق؟

☐ الاتفاق بين الزوجين ☐ بقرار من الزوج ☐ بقرار من الزوجة

☐ بضغط من الأهل ☐ بحكم من المحكمة

☐ أخرى تذكر:.....

٢-٥- هل كانت هناك محاولات للصلح قبل وقوع الطلاق؟

☐ نعم ☐ لا

في حالة الإجابة بـ (نعم):

٢-٦- ما الجهة أو الأشخاص الذين استعنتم بهم للتراضي:

☐ أهل الزوج ☐أهل الزوجة ☐ الأبناء

☐ الأصدقاء ☐الجيران ☐ شيخ القبيلة/ الرشيد

☐ لجنة التوفيق والمصالحة ☐ أخرى تذكر:.....

٢-٧- ما نوع الطلاق؟

☐ رجعي ☐ بائن بينونة صغرى ☐ بائن بينونة كبرى ☐ لا أعرف

٢-٨- هل تم توثيق الطلاق رسمياً؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أعرف

في حالة الإجابة بـ (نعم):

٢-٩- ما ضرورة التوثيق بالنسبة لك؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ الحصول على حضانة الأبناء ☐ الحصول على نفقة للأبناء

☐ للزواج مرة أخرى ☐ الحصول على راتب من الضمان الاجتماعي

☐ أخرى تذكر:.....

ثالثا: أسباب الطلاق

٣-١- ما أسباب طلاقك الأخير؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٣-٢- الرجاء قراءة جميع العبارات التالية بدقة ووضع علامة (√) أمام كل عبارة في الإجابة المناسبة:

أعتقد أن أسباب الطلاق في المجتمع العُماني هي:

م	العبارة	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	لا
١	اختيار الأهل للطرف الآخر				
٢	الزواج بالإكراه				
٣	زواج المبادلة				
٤	الزواج بدون موافقة الأهل				
٥	وجود فارق في العمر				
٦	وجود فارق في المستوى التعليمي				
٧	وجود فارق في المستوى الاجتماعي				
٨	الاختلاف في الاهتمامات والميول				
٩	الجهل بأمور العلاقة الزوجية الخاصة				
١٠	عدم القدرة على الإنجاب (العقم)				
١١	إنجاب الإناث				
١٢	وجود مشكلات نفسية (مثال: الاكتئاب-الوسواس القهري..)				
١٣	وجود مشكلات جنسية (مثال: الضعف الجنسي، الميول الجنسية غير السوية)				
١٤	وجود مشكلات صحية (مثال: الأمراض المزمنة- المعدية –الإعاقة)				
١٥	تدخل الأهل في الخصوصيات الزوجية				
١٦	وجود خلافات بين أُسرتي الزوجين				
١٧	تحريض الأهل على الطلاق				
١٨	طلاق أخ الزوجة لأخت الزوج في زواج المبادلة				

م	العبارة	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	لا
١٩	مضايقات الأبناء من الزيجات السابقة				
٢٠	الإدمان على المسكرات والخمر				
٢١	الإدمان على المواقع الإلكترونية				
٢٢	الغيرة الشديدة				
٢٣	تعدد الزوجات				
٢٤	رفض الزوج لتعليم زوجته				
٢٥	تقصير الزوجة في مسؤولياتها تجاه المنزل والأبناء				
٢٦	عدم التزام الزوج بتحمل مسؤوليات الأسرة				
٢٧	العلاقات خارج إطار الزواج				
٢٨	الاختلاف حول أساليب تنشئة الأبناء وتربيتهم				
٢٩	العنف في المعاملة بين الزوجين				
٣٠	تسرب الملل الى العلاقة الزوجية				
٣١	إهمال المظهر الخارجي للزوج/للزوجة				
٣٢	قلة الاحترام بين الزوجين				
٣٣	إصرار الزوجة على العمل رغم عدم الحاجة لراتبها				
٣٤	بطالة الزوج				
٣٥	التقاعد المبكر للزوج				
٣٦	عدم كفاية دخل الأسرة				
٣٧	تراكم الديون والقروض				
٣٨	البخل				

م	العبارة	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	لا
٣٩	العين والحسد وأعمال السحر				
٤٠	عدم توافر سكن مستقل				
٤١	البعد الجغرافي بسبب ظروف العمل				
٤٢	التحرش الجنسي بالمحارم				

٣-٣- هل هنالك أسباب أخرى للطلاق في المجتمع العُماني من وجهة نظرك؟

.....

.....

.....

رابعا: الآثار المترتبة على الطلاق (الرجاء الإجابة عن آخر طلاق)

١- الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الطلاق:

ب. ترتيبات الإقامة بعد الطلاق:

٤-١- هل هنالك اختلاف في ظروف الإقامة (السكن) أثناء فترة الزواج وبعد وقوع الطلاق؟

☐ نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا

في حالة الإجابة بـ (نعم) أو (إلى حد ما)

٤-٢- ما هي أهم ملامح هذا الاختلاف؟

.....

.....

.....

.....

ج. ترتيبات الإعالة بعد الطلاق:

٤-٣- من المسؤول عن نفقتك؟

☐ أنفق على نفسي ☐ الأهل ☐ الضمان الاجتماعي

☐ نفقة الأبناء ☐ مساعدة أهل الخير ☐ أخرى تذكر: .....

٤-٤- ما مصادر دخلك الأخرى؟

☐ إيجار أملاك ☐أعمال حرة

☐ راتب تطوع ☐ راتب تقاعد ☐ لا يوجد

☐ أخرى

تذكر:.....

٤-٥- ما مدى كفاية دخلك؟

☐ كافٍ ☐ كافٍ إلى حد ما ☐غير كاف

٤-٦- هل هناك اختلاف في الظروف المعيشية بين فترة الزواج وبعد وقوع الطلاق؟

☐ نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا

في حالة الإجابة بـ (نعم)

٤-٧- ما أهم ملامح هذا الاختلاف ؟

.....

.....

.....

د. ترتيبات حضانة الأبناء ونفقتهم بعد الطلاق: هذا الجزء مخصص لمن لديهن أبناء فقط

٤-٨- من احتضن الأبناء بعد الطلاق ؟

☐ الأب ☐أهل الأب ☐ بعض الأبناء عند الأم وبعضهم عند الأب

☐ الأم ☐أهل الأم ☐ حضانة مشتركة (بعض الأيام عند الأم وبعضها عند الأب)

☐ أخرى تذكر:.....

٤-٩- كيف تم الحصول على حضانة الأبناء؟

☐ اتفاق مسبق بين الطرفين ☐ حكم من المحكمة

☐ اللجوء للشيخ / الرشيد ☐ تدخل الأهل والأقارب

☐ أخرى تذكر:.....

٤-١٠- في حالة الإجابة بحكم من المحكمة، ما الأسباب التي ارتأتها المحكمة؟

☐ اختيار الأبناء ☐عدم أهلية الطرف الآخر لحضانة الأبناء

☐ تنازل الطرف الآخر عن حضانة الأبناء ☐ بلوغ الأبناء السن القانونية لحضانة الأب

☐ أخرى تذكر:.....

٤-١١- من المسؤول عن نفقة الأبناء؟

.....

.....

٤-١٢- ما طرق التواصل مع مطلقك؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ بطريقة مباشرة ☐ عن طريق الأبناء ☐ عن طريق الأهل

☐ عن طريق الجيران ☐ عن طريق معارف مشتركين ☐ عن طريق المحامي

☐ لا يوجد تواصل ☐ أخرى تذكر:.....

٤-١٣- ما طبيعة التواصل مع الأبناء إذا كانوا في حضانة مطلقك ؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ زيارة الأبناء ☐ السؤال عنهم باستمرار ☐ إرسال مصروف لهم

☐ تلبية مطالبهم ☐ متابعة تحصيلهم الدراسي ☐ يمنع الطرف الآخر زيارة الأبناء

☐ التواصل ضعيف ☐ أخرى تذكر:.....

٤-١٤- ما طبيعة علاقتك مع أبنائك؟

.....
.....
.....

هـ. العلاقات الاجتماعية بعد الطلاق

٤-١٥- ما طبيعة علاقتك مع مطلقك؟

☐ جيدة ☐ متوترة ☐ سيئة ☐ لا توجد علاقة

☐ أخرى تذكر.....

٤-١٦- هل تغيرت علاقتك بالآخرين بين فترة الزواج وبعد حدوث الطلاق؟

☐ نعم ☐ إلى حد ما ☐ لا

في حالة الإجابة بـ(نعم) أو (إلى حد ما)

٤-١٧- أوضحي كيف تغيرت علاقتك بالآخرين؟

.....
.....
.....
.....

٢- الآثار النفسية للطلاق

تتضمن الأسئلة التالية مجموعة من المواقف وردود الفعل التي من المتوقع أن يمر بها أو يشعر بها الفرد بعد تجربة الطلاق، لذا يرجى التكرم بقراءة الأسئلة قراءة دقيقة والإجابة عنها، بحيث تكون الإجابة دقيقة ومعبِرة عن وضعك الشخصي

٤-١٨- الأعراض الوجدانية لخبرة الطلاق:

م	العبارات	غالبا	أحيانا	نادرا	لا تنطبق
١	أشعر بالفشل				
٢	حذرة من الارتباط العاطفي				
٣	شديدة القلق				
٤	ألوم نفسي على الطلاق (أشعر بالندم)				
٥	أشعر بالوحدة				
٦	أستغرق في أحلام اليقظة				
٧	أشعر بالخوف من المستقبل				
٨	أشعر بالحزن				
٩	أشعر بالتشاؤم من كل شيء				
١٠	أشعر بأنه يوجد عيب لديّ				
١١	أشعر بالرضا حول طلاقي				
١٢	أشعر بالتفاؤل في حياتي				
١٣	لا أعرف ماذا أريد في الحياة				
١٤	أشعر بأن الحياة ممتعة				
١٥	أشعر بالثقة في نفسي				
١٦	أشعر بالخوف من تكرار الطلاق				
١٧	لا أثق بالآخرين				

م	العبارات	غالبا	أحيانا	نادرا	لا تنطبق
١٨	أشعر بأني خجولة ومنطوية في علاقاتي مع الآخرين				
١٩	أشعر بالحرية (غير مقيدة بمسؤوليات أسرية)				

٤-١٩- الأعراض المعرفية لخبرة الطلاق:

م	العبارات	غالبا	أحيانا	نادرا	لا تنطبق
بعد مروري بخبرة الطلاق أصبحت:					
٢٠	قدرتي على التركيز ضعيفة				
٢١	أتذكر كل المواقف والذكريات المؤلمة التي حدثت لي				
٢٢	أعتقد أن قرار الطلاق كان قرارا سليما				
٢٣	أحداث الطلاق تفرض نفسها على تفكيري				
٢٤	أتجنب التفكير في أحداث الطلاق				
٢٥	أعتقد أنني سأكون أكثر نضجا في اختياري حين أتزوج مرة أخرى				
٢٦	أحكم على الأمور بطريقة غير دقيقة				
٢٧	أعتقد أن الله معي في محنتي				
٢٨	أعتقد أنني بحاجة لمن يساعدني في حل المشكلات التي تواجهني				
٢٩	أعتقد أن الحياة غير عادلة معي				

٤-٢٠- الأعراض السلوكية لخبرة الطلاق:

م	العبارات	غالبا	أحيانا	نادرا	لا تنطبق
٣٠	أقوم بأعمالي اليومية بحيوية				
٣١	أتجنب الاختلاط بالآخرين				
٣٢	أحرص على التخطيط لمستقبلي				
٣٣	لا أرغب في الزواج مرة أخرى				
٣٤	أبالغ في الاهتمام بأطفالي				
٣٥	أكثر تواصلا مع الآخرين				
٣٦	أشعر بآلام في كل جسمي				
٣٧	أتعامل بجفاء مع الآخرين				
٣٨	أجد صعوبة في النوم				
٣٩	أهتم بمظهري الخارجي				
٤٠	أهتم بتنمية وممارسة هواياتي				

خامساً: مشكلات ما بعد الطلاق

٥-١- هل تعانين من مشكلات ما بعد الطلاق؟

☐ نعم ☐ نوعًا ما ☐ لا

في حالة الإجابة بـ (نعم) أو (نوعًا ما)

٥-٢- ما أهم المشكلات التي تعانين منها ؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ مشكلات مادية *(الرجاء الإجابة عن السؤال ٥-٤)*

☐ مشكلات خاصة بحضانة الأبناء *(الرجاء الإجابة عن السؤال ٥-٥)*

☐ مشكلات خاصة بتربية الأبناء *(الرجاء الإجابة عن الأسئلة ٥-٦، ٥-٧، ٥-٨)*

☐ إجراءات التقاضي *(الرجاء الإجابة عن السؤالين ٥-٩، ٥-١٠)*

☐ مضايقات الأهل *(الرجاء الإجابة عن السؤال ٥-١١)*

☐ نظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي *(الرجاء الإجابة عن السؤال ٥-١٢)*

☐ الحرمان العاطفي *(الرجاء الإجابة عن السؤال ٥-١٣)*

☐ مشكلات خاصة بالظروف السكنية *(الرجاء الإجابة عن السؤال ٥-١٤)*

☐ مشكلات أخرى تذكر:

.....

.....

٥-٣- الرجاء ترتيب المشكلات التي تعانين منها حسب أهميتها بالنسبة لك:

٦) .....

٧) .....

٨) .....

٩) .....

١٠) .....

٥-٤- في حالة المعاناة من مشكلات مادية، ما أهم هذه المشكلات ؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ عدم وجود مصدر دخل ☐ عدم حصول الأبناء على نفقة من الأب

☐ عدم كفاية الدخل ☐ عدم التزام الأب بالنفقة

☐ عدم الحصول على راتب الضمان الاجتماعي

☐ أخرى تذكر:.....

٥-٥- في حالة المعاناة من مشكلات خاصة بحضانة الأبناء، ما أهم هذه المشكلات؟

.....

.....

.....

٥-٦- في حالة المعاناة من مشكلة الحرمان من الأبناء، ما الوسائل التي أدت إلى الحرمان ؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ رفض الحاضن زيارة الأبناء للطرف الآخر

☐ إقناع الحاضن للأبناء بعدم تقبل الطرف الآخر

☐ معاقبة الأبناء عند رغبتهم زيارة الطرف الآخر

☐ الإقامة في منطقة بعيدة عن سكن الطرف الآخر

☐أخرى

تذكر:.....

٥-٧- في حالة المعاناة من مشكلات تتعلق بتربية الأبناء، ما السبب؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ عدم القدرة على التوجيه والإرشاد ☐ كثرة المشاكل التي يقع فيها الأبناء

☐ تعلق الأبناء بأحد الأبوين ☐ تأثر الأبناء بسلوكيات سلبية من أحد الأبوين

☐ تدخل الأهل ☐ إلقاء الأبناء اللوم على أحد الوالدين

☐ تأثر الأبناء بسلوكيات سلبية من الوسط الاجتماعي المحيط

☐ أخرى تذكر:.....

٥-٨- ما نوع المشكلات التي تواجهينها في تربية أبنائك؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ صعوبات دراسية ☐ مشكلات أخلاقية

☐ مشكلات نفسية ☐ أخرى

تذكر:.....

٥-٩- في حالة المعاناة من مشكلات التقاضي، ما سبب اللجوء للقضاء؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ للمطالبة بحضانة الأبناء ☐ إلزام الأب بتنفيذ حكم نفقة الأبناء

☐ المطالبة بنفقة للأبناء ☐ المطالبة بأمور أخرى خاصة بالأبناء غير النفقة

☐ المطالبة بزيادة نفقة الأبناء ☐ المطالبة بمؤخر الصداق

☐ المطالبة بأحقية الأبناء لراتب الضمان لعدم معرفة مكان الأب

☐ أخرى

تذكر.....

٥-١٠- في حالة التقاضي، ما المشكلات التي واجهتك في المحكمة ؟

☐ طول فترة التقاضي ☐ التحايل من الطرف الآخر ☐ الاثنين معا ☐ لا توجد مشكلة

☐ أخرى

تذكر:.....

٥-١١- في حالة المعاناة من مضايقات الأهل، ما السبب؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ قسوة المعاملة ☐ التدخل في الأمور الخاصة ☐ الإهمال

☐ التدخل في شؤون الأبناء ☐ رفض إقامة أبنائي ☐ رفض الإنفاق على أبنائي

☐ الشك وعدم الثقة ☐ تحميلي سبب الطلاق ☐ السعي لتزويجي مرة أخرى

☐ أخرى تذكر:.....

٥-١٢- في حالة المعاناة من مشكلات خاصة بنظرة المجتمع ومضايقات الوسط الاجتماعي، ما أهم هذه المشكلات؟ يمكن اختيار أكثر من إجابة

☐ المراقبة ☐ إثارة الشائعات ☐ الشك والريبة

☐ تحميلي السبب في حدوث الطلاق ☐ النظرة الدونية ☐ التجنب والتحاشي

☐ تجنب الزواج من مطلقة ☐ أخرى تذكر:.....

٥-١٣- في حالة المعاناة من مشكلة الحرمان العاطفي، ما هي أهم مظاهر هذا الحرمان ؟

.....

.....

.....

٥-١٤- في حالة المعاناة من مشكلات خاصة بالظروف السكنية، ما أهم المشكلات؟

.....

.....

.....

.....

.....

سادسا: مقترحات لتقليل معدلات الطلاق:

٦-١- في رأيك وحسب خبرتك الشخصية. ما أهم المقترحات التي يمكن أن تمنع حدوث الطلاق أو تقلل منه؟

م	العبارة	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	لا أعتقد
١	مراعاة التقارب في العمر بين الزوجين				
٢	مراعاة التقارب في المستوى التعليمي بين الزوجين				
٣	مراعاة التقارب في المستوى الاجتماعي بين الزوجين				
٤	مراعاة التقارب في المستوى المادي بين الزوجين				
٥	الإلمام بمعارف تتعلق بالحياة الزوجية قبل الزواج				
٦	مشاركة (الفتاة) أهلها في اختيار الزوج				
٧	الفحص الطبي قبل الزواج				
٨	عدم تدخل الأهل بين الزوجين				
٩	تثقيف المرأة بحقوقها الشرعية في إطار الزواج				
١٠	تثقيف المقبلين على الزواج حول طبيعة الحياة الزوجية				
١١	تفعيل دور مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري والنفسي				
١٢	تفعيل دور لجان التوفيق والمصالحة				

٦-٢- إذا كانت لديك مقترحات أخرى للحد من الطلاق، أذكريها :

.....

.....

.....

.....

مع جزيل الشكر ،،،

الملحق الثالث

دليل موجه للعمل الميداني

دليل موجه للعمل الميداني

جمع البيانات عن طريق الاستبانة

عزيزي الباحث/عزيزتي الباحثة،

الرجاء الالتزام بالتالي عند جمعك للبيانات عن طريق الاستبانة:

١. شرح هدف الدراسة للمبحوث بشكل مبسط

٢. التأكيد على ان جميع البيانات ستعامل بسرية ولأغراض البحث العلمي فقط

٣. مراعاة التقاليد المتبعة في مجتمع الدراسة

٤. تجنب احراج المبحوث

٥. اتباع التعليمات المدرجة في الاستبانة

٦. ضرورة الاجابة عن جميع الاسئلة

٧. تبسيط الاسئلة بلغة يفهمها المبحوث

٨. الإشارة الى الأسئلة والمتغيرات غير الواضحة أو المفهومة للمبحوث)

٩. كتابة الاجابة عن الاسئلة المفتوحة بطريقة مفهومة وبخط واضح

١٠. تدوين ملاحظاتك عن الاستبانة (المدة التي استغرقتها الاجابة عن الاستبانة- الاسئلة الصعبة- الاسئلة غير الواضحة- الاجابات التي يمكن اضافتها- اي ملاحظات اخرى)

الملحق الرابع

فريق الدراسة

فريق الدراسة

الاسم	نوع المشاركة	جهة العمل
د. عهود بنت سعيد البلوشي	الباحث الرئيس رئيس الفريق البحثي	مركز الدراسات العُمانية جامعة السلطان قابوس
د. عايدة فؤاد النبلاوي	باحث مشارك الباحث الرئيس المناوب	كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة السلطان قابوس
أ.د. سمير إبراهيم حسن	باحث مشارك	كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة السلطان قابوس
د. منى بنت عبد الله البحراني	باحث مشارك	كلية التربية جامعة السلطان قابوس
د. مليكة بنت المرداس البوسعيدي	باحث مشارك	كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة السلطان قابوس
أ.د. علي مهدي كاظم	استشاري	كلية التربية جامعة السلطان قابوس
د. سلطان بن محمد الهاشمي	استشاري	كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة السلطان قابوس
الأستاذة / نجاح بنت هلال البوسعيدي	مساعد باحث	مركز الدراسات العُمانية جامعة السلطان قابوس
الأستاذ/ عبدالله بن حمد المعني	مساعد باحث	مركز الدراسات العُمانية جامعة السلطان قابوس
الأستاذة/ تهاني بنت عبدالله الحوسني	مساعد باحث	مركز الدراسات العُمانية جامعة السلطان قابوس
الأستاذة/ وطفة بنت مسعود الفارسي	مساعد باحث	مركز الدراسات العُمانية جامعة السلطان قابوس
الأستاذ/ خلفان بن حارب الجابري	مدير عام التخطيط والدراسات	وزارة التنمية الاجتماعية
الدكتور/ يحيي بن محمد الهنائي	مدير عام التنمية الأسرية	وزارة التنمية الاجتماعية
الأستاذة/ نعيمة بنت حميد البلوشي	مديرة دائرة الدراسات والمؤشرات	وزارة التنمية الاجتماعية
الأستاذة/ جميلة بنت سالم جداد	مديرة دائرة شؤون المرأة	وزارة التنمية الاجتماعية
الأستاذ / حميد بن برمان المطروشي	مدير دائرة التمكين الأسري	وزارة التنمية الاجتماعية
الأستاذة / حنان بنت زاهر البوسعيدي	مديرة مساعدة لشؤون المرأة	وزارة التنمية الاجتماعية
الأستاذة/ ماجدة بنت حبيب الرئيسي	مديرة مساعدة للدراسات والمؤشرات	وزارة التنمية الاجتماعية

الاسم	نوع المشاركة	جهة العمل
الأستاذة/ رجاء بنت عبدالله المخيني	رئيسة قسم المؤشرات	وزارة التنمية الاجتماعية
الأستاذ / سليمان بن ساعد العبري	رئيس قسم الدراسات	وزارة التنمية الاجتماعية
الأستاذ/ سالم بن ماجد اليافعي	أخصائي اجتماعي أول	وزارة التنمية الاجتماعية
الأستاذ/ سلطان بن سالم السعدي	اخصائي دراسات	وزارة التنمية الاجتماعية
الأستاذة/سامية بنت سليمان الشيباني	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية بأدم
الأستاذة/سرية بنت عبدالله الشيباني	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية بأدم
الأستاذ/خلفان بن خالد الحراصي	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية بنزوى
الأستاذ/خالد بن مبارك الحرسوسي	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية بهيماء
الأستاذ/ يوسف ين سالم المقبالي	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية بصحار
الأستاذة/أمل بنت خلفان الغيثي	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية بصحار
الأستاذة/عائشة بنت سعيد الكلباني	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية البريمي
الأستاذ/حمد بن خليفة البطحري	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية بشليم وجزر الحلانيات
الأستاذ/مسلم بن مسعود المعشني	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية بصلالة
الأستاذة/فاطمة بنت محمد آل ابراهيم	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية بصلالة
الأستاذة/بثينة بنت عبدالله الرواس	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية بصلالة
الأستاذ/سعيد بن محمد الظهوري	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية بدبا
الأستاذ/عوض بن على الهنائي	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية بعبري
الأستاذة/صنعاء بنت حميد الفارسي	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية بمصيرة
الأستاذ/عبدالله بن حمد القرمشي	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية بمصيرة
الأستاذ/محمد بن خميس السيابي	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية بالسويق
الأستاذة/سالمة بنت سالم الحجري	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية ببدية
الأستاذة/شيخة بنت حمد الحجري	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية ببدية
الأستاذ/محمد بن علي الحجري	جامع بيانات	دائرة التنمية الاجتماعية ببدية
الأستاذة/باشا بنت مليح بن جمعان	جامع بيانات	دائرة التنمية الاسرية بصلالة
الفاضلة/علياء بنت حسن البلوشي	جامع بيانات	متطوعة
الفاضلة/ هدى بنت مراد البلوشي	جامع بيانات	متطوعة
الفاضلة/ فاطمة بنت الصغير العويسي	جامع بيانات	متطوعة
الفاضلة/ منال بنت سالم البحيري	جامع بيانات	متطوعة
الفاضلة/علياء بنت على الغساني	جامع بيانات	متطوعة
الفاضلة/وفاء سالم درويش البلوشي	جامع بيانات	متطوعة

الاسم	نوع المشاركة	جهة العمل
الفاضلة/أصيلة بنت علي الزرعي	مساعد باحث	متطوعة
الفاضلة/ منال بنت عبدالله السليماني	جامع بيانات	متطوعة
الفاضل/محمد بن راشد السالمي	جامع بيانات	متطوع
الفاضل/محمود بن ناصر المياحي	جامع بيانات	متطوع
الفاضل/متعب بن سهيل المعمري	جامع بيانات	متطوع
الفاضل/عمر المشيفري	جامع بيانات	متطوع
الفاضل/أحمد بن محمد المحروقي	جامع بيانات	متطوع
الفاضل/نايف بن عبيد الدرعي	جامع بيانات	متطوع
الفاضل/راشد بن سالم اليحيائي	جامع بيانات	متطوع